جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية
فرع: نقود ومالية

دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994 – 2004)"

من إعداد الطالب:
بوزيان عبد الباسط.

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: كتوش عاشور.

لجنة المناقشة:

د. البشير عبد الكريم.....	أستاذ محاضر.....	رئيسا
د. كتوش عاشور.....	أستاذ محاضر.....	مقررا
د. قدي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي.....	عضوا
د. بريش عبد القادر.....	أستاذ محاضر.....	عضوا
أ. عرابة رابح.....	أستاذ مكلف بالدروس.....	عضوا

السنة الجامعية : 2006– 2007 .

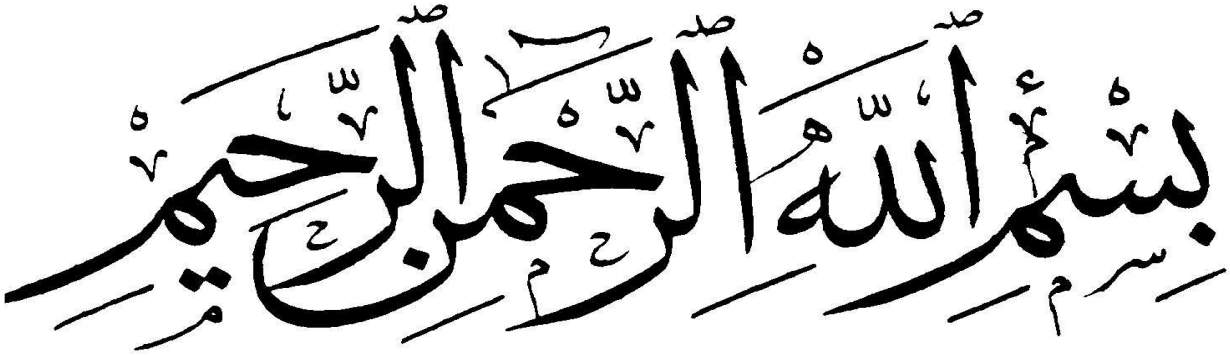
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

بعد أن من الله علينا بإتمام هذه الدراسة المتواضعة، يطيب لي أن أتقدم بجزيل شكري و تقديري إلى كل من مد لي يد العون في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر أستاذي القدير، الدكتور كتوش عاشور على تكرمه بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي أثرت موضوع البحث رغم التزاماته الإدارية.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة سلفا. ولا يجب أن ننسى في ذلك أساتذتنا الكرام الذين سهروا على صقل أفكارهم ومعارفهم في أذهاننا، من داخل جامعة الشلف أو خارجها، فجازاهم الله عنا كل خير.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أعبر عن تقديري الخالص إلى كل من وقف إلى جانبي، من أصدقاء وزملاء، منذ أن كان موضوع المذكرة فكرة تراودني إلى أن رأت النور. وأخص بالذكر في ذلك الزميل دحمان بواعلى سمير الذي كانت لمسته واضحة في هذا البحث.

الطالب: بوزيان عبد الباسط

إهـداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل، وأنار سبيلنا بنور العلم، ومهد لنا طريق النجاح، أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أعز ما أملك وما لدي في الوجود وأقرب الناس إلى قلبي، أطال الله في عمرهما أمي وأبي.

إلى إخوتي وأخواتي وإلى كل الزملاء والأصدقاء والأهل والأقارب.

إلى كل أساتذتي ومعلمي و كل من علمني حرفا في هذه الحياة.

الفهرس	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
المقدمة العامة	أ – ح
الفصل الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية بالدول النامية	01
تمهيد:	02
المبحث الأول: التنمية ومصادر تمويلها.....	03
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....	03
المطلب الثاني: المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية.....	05
1/ الادخار المحلي.....	05
2/ الضرائب.....	08
3/ الاقتراض الداخلي.....	09
4/ الإصدار النقدي أو التمويل بالتضخم.....	09
5/ فائض حصيلة التجارة الخارجية.....	10
المطلب الثالث: المصادر الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية.....	11
1/ القروض الخارجية.....	11
2/ المنح والإعانات.....	12
3/ التحويلات الرأسمالية.....	14
4/ الاستثمار الأجنبي.....	15
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه، أشكاله والنظريات المفسرة له	16
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	17
1/ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	17
2/ التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....	21
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع قيامه.....	26
1/ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	26
2/ دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.....	30
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	33
1/ النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد).....	33
2/ نظرية الميزة الاحتكارية.....	34
3/ نظرية تدويل الإنتاج.....	34
4/ نظرية دورة حياة المنتوج.....	35
المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية	37
المطلب الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني.....	37

1/ منافع الاستثمار الأجنبي المباشر (المزايا).....	38
2/ تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر (السلبيات).....	40
3/ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدولة المضيفة له.....	42
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	46
1/ تجربة أيرلندا.....	46
2/ تجربة تونس.....	47
3/ تجربة ماليزيا.....	47
4/ تجربة كوستاريكا.....	48
خلاصة الفصل.....	49
الفصل الثاني: السياسة المالية، مفهومها، أدواتها وواقعها بالدول النامية	51
تمهيد:.....	51
المبحث الأول: السياسة المالية ودور الدولة في الاقتصاد.....	52
المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي.....	52
1/ الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر الكلاسيكي).....	52
2/ الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر الكينزي).....	54
3/ الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر الاشتراكي).....	57
4/ الدولة الحيادية الحديثة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر النقدوي).....	57
المطلب الثاني: السياسة المالية مفهومها، أنواعها وعلاقتها بالسياسة النقدية.....	59
1/ تعريف السياسة المالية.....	60
2/ أنواع السياسات المالية المتبعة.....	62
3/ السياسة المالية والسياسة النقدية.....	63
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....	66
1/ الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.....	66
2/ إعادة توزيع الدخل الوطني.....	68
3/ تخصيص الموارد الاقتصادية.....	70
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها.....	72
المطلب الأول: الإنفاق العام.....	72
1/ تعريف الإنفاق العام.....	72
2/ تقسيمات الإنفاق العام.....	73
3/ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....	74
المطلب الثاني: الإيرادات العامة.....	78
1/ تعريف الإيرادات العامة.....	78
2/ أنواع الإيرادات العامة.....	79

3/ الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.....	88
المطلب الثالث: الموازنة العامة.....	90
1/ نشأة وتطور الموازنة العامة.....	90
2/ ماهية الموازنة العامة.....	91
3/ مراحل الموازنة العامة.....	93
المبحث الثالث: واقع السياسة المالية بالدول النامية.....	94
المطلب الأول: المشاكل الاقتصادية للدول النامية.....	95
1/ انخفاض مستويات الدخول.....	95
2/ هيمنة القطاع الزراعي.....	96
3/ ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.....	97
4/ ارتفاع معدلات التضخم.....	98
5/ ارتفاع معدلات البطالة.....	98
6/ انخفاض إنتاجية العمل.....	99
7/ انخفاض حجم الاستثمار.....	100
8/ اقتصار تشكيلة الصادرات على سلعة واحدة.....	100
9/ ارتفاع حجم المديونية الخارجية.....	101
المطلب الثاني: هيكل السياسة المالية بالدول النامية.....	102
1/ النفقات العامة بالدول النامية.....	102
2/ الإيرادات العامة بالدول النامية.....	105
3/ وضعية الموازنة العامة للدول النامية.....	108
المطلب الثالث: العولمة والسياسة المالية بالدول النامية.....	109
1/ ماهية العولمة.....	109
2/ العلاقة بين العولمة والسياسة المالية للدول النامية.....	110
3/ أثر العولمة على السياسة المالية للدول النامية.....	111
خلاصة الفصل.....	113
الفصل الثالث: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار	115
تمهيد.....	115
المبحث الأول: مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	116
المطلب الأول: الإطار النظري لمناخ الاستثمار.....	116
1/ تعريف مناخ الاستثمار.....	116
2/ مقومات مناخ الاستثمار.....	117
3/ مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.....	123
المطلب الثاني: تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.....	127

1/ شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	128
2/ تدابير تهيئة مناخ الاستثمار.....	129
3/ السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار.....	132
المبحث الثاني: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.....	137
المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة.....	137
1/ أثر الضريبة على عائد الاستثمار.....	137
2/ موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار.....	138
المطلب الثاني: سياسات التحفيز الضريبي.....	140
1/ التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات.....	140
2/ التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل.....	146
3/ التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير.....	147
المطلب الثالث: المنافسة الضريبية والتنسيق الضريبي الدولي.....	148
1/ المنافسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.....	148
2/ التنسيق الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر.....	149
المبحث الثالث: سياسة النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر.....	153
المطلب الأول: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار.....	153
المطلب الثاني: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار.....	154
المطلب الثالث: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار.....	156
1/ علاقة النفقات الرأسمالية بمناخ الاستثمار.....	156
2/ أثر الإنفاق على البنية التحتية على مناخ الاستثمار.....	158
المطلب الرابع: آثار مصدر تمويل النفقات العامة وحجمها على مناخ الاستثمار.....	167
1/ مصدر تمويل النفقات العامة ومناخ الاستثمار.....	167
2/ حجم النفقات العامة ومناخ الاستثمار.....	170
خلاصة الفصل.....	173
الفصل الرابع: فعالية السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1994-2004	175
تمهيد.....	175
المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر.....	176
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر.....	176
1/ نبذة عن الإنفاق العام في الجزائر.....	176
2/ تصنيف النفقات العامة في الجزائر.....	177
3/ تحليل تطور النفقات العامة بالجزائر.....	179
المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.....	188
1/ هيكل الإيرادات العامة في الجزائر.....	188
2/ واقع النظام الضريبي في الجزائر.....	190

3/ تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر.....	195
المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر.....	196
1/ ماهية الموازنة العامة في التشريع الجزائري.....	196
2/ تحضير الموازنة العامة في الجزائر.....	197
3/ تطورات الموازنة العامة في الجزائر.....	197
المبحث الثاني: آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار في الجزائر.....	199
المطلب الأول: تطور مناخ الاستثمار في الجزائر.....	199
1/ عرض لمكونات بيئة الأعمال في الجزائر.....	199
2/ تطور القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار.....	203
3/ تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.....	207
المطلب الثاني: السياسة الضريبية ومناخ الاستثمار.....	208
1/ الإطار القانوني للحوافز الضريبية في الجزائر.....	208
2/ الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	212
المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام ومناخ الاستثمار.....	215
1/ تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر.....	215
2/ تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر.....	218
3/ تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر.....	222
المطلب الرابع: نموذج قياسي يربط بين السياسة المالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1994-2004.....	229
1/ دراسة أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر.....	229
2/ أثر كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.....	232
خلاصة الفصل.....	237
الخاتمة العامة.....	239
قائمة المراجع.....	245
قائمة الأشكال والجداول	
الملاحق	

1. قائمة الأشكال.

العنوان	الصفحة
شكل رقم (1-1): دوافع كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من الاستثمار	33
شكل رقم (1-2): دورة حياة المنتوج	35
شكل رقم (1-3): مخطط مقترح للعلاقة التي تنشأ بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدولة المضيفة له	44
شكل رقم (2 -1): دور الإنفاق العام في تحديد التوازن	55
شكل رقم (2-2): أثر المزاوجة بين السياسة المالية والسياسة النقدية على التوازن الاقتصادي	65
شكل رقم (2-3): شكل توضيحي يبين أقسام الإنفاق العام	77
شكل رقم (2-4): تطور معدلات التضخم في الدول المتقدمة والنامية و العربية في الفترة 2000 -2005	98
شكل رقم (2-5): حلقة الفقر المفرغة للدول النامية	100
شكل رقم (3-1): مكونات مناخ الاستثمار	118
شكل رقم (3-2): موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار	139
شكل رقم (3-3): أثر السياسة المالية الرشيدة على مناخ الاستثمار	171
شكل رقم (4-1): تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر (الفترة 1994-1998)	180
شكل رقم (4-2): تطور معدل نمو نفقات التسيير في الجزائر (الفترة 1994-1998)	182
شكل رقم (4-3): تطور معدل نمو نفقات التجهيز في الجزائر (الفترة 1994-1998)	183
شكل رقم (4-4): تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر (الفترة 1999-2004)	184
شكل رقم (4-5): تطور معدل نمو نفقات التسيير في الجزائر (الفترة 1999-2004)	185
شكل رقم (4-6): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	187
شكل رقم (4-7): تطور معدل نمو نفقات التجهيز في الجزائر (الفترة 1999-2004)	188
شكل رقم (4-8): تطور كل من الجباية العادية والجباية غير العادية في الفترة (1994-2004	193
شكل رقم (4-9): تطور مكونات الإيرادات العامة في الفترة (1994-2004	195
شكل رقم (4-10): تطور رصيد الموازنة العامة في الفترة (1994-2004)	198
شكل رقم (4-11): تطور نسبة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والعجز الموازني من الـ PIB	214
شكل رقم (4-12): تطور معدل نمو الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر	216
شكل رقم (4-13): تطور نسبة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام من الـ PIB.	217
شكل رقم (4-14): تطور معدل نمو نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر	218
شكل رقم (4-15): تطور معدل نمو أجور الموظفين في الفترة (1994-2004)	219
شكل رقم (4-16): تطور المديونية والاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1994-2004).	222
شكل رقم (4-17): تطور معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1994-2004.	223
شكل رقم (4-18): مخصصات مشاريع البنية التحتية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	225

2. قائمة الجداول.

جدول رقم (1-1): تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار في مجموعة البلدان الآسيوية الناهضة مقارنة بالبلدان العربية لسنتي 1990 و1997	06
جدول رقم (1-2): يوضح عتبة ملكية رأس المال حسب بعض الدول	21
جدول رقم (1-3): التدفقات الواردة والصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر (1970-2005)	24
جدول رقم (2-1): الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث المزايا والعيوب.	84
جدول رقم (2-2): أوجه الاختلاف والشبه بين الضريبة والرسم.	86
جدول رقم (2-3): نصيب الفرد من الدخل الوطني بين الدول المتقدمة و النامية	96
جدول رقم (2-4): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام لبعض الدول النامية والمتقدمة سنة 1998	97
جدول رقم (2-5): تطور المديونية الخارجية بالدول النامية	101
جدول رقم (2-6): نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر	103
جدول رقم (2-7): هيكل النفقات العامة لبعض الدول النامية والمتقدمة لسنة 1993.	103
جدول رقم (2-8): هيكل الإيرادات العامة للدول العربية ما بين 1995-2000	105
جدول رقم (2-9): الأهمية النسبية لعناصر الهيكل الضريبي في الدول النامية و المتقدمة سنة 1998	107
جدول رقم (2-10): نسبة العجز الموازني إلى PIB بالدول النامية سنة 1994	108
جدول رقم (3-1): المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر	124
جدول رقم (3-2): هيكل الإيرادات الضريبية لبعض الدول المتقدمة	138
جدول رقم (3-3): الإنفاق على التعليم بين مصر وكوريا الجنوبية	163
جدول رقم (3-4): أثر نمو بعض مشاريع البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	166
جدول رقم (4-1): تطور حجم النفقات العامة في الفترة 1994-1998	180
جدول رقم (4-2): تطور حجم نفقات التسيير في الفترة 1994-1998	181
جدول رقم(4-3): تطور حجم نفقات التجهيز في الفترة 1994-1998	182
جدول رقم (4-4): تطور حجم النفقات العامة في الفترة 1999-2004	184
جدول رقم (4-5): تطور حجم نفقات التسيير في الفترة 1999-2004	185
جدول رقم (4-6): تطور حجم نفقات التجهيز في الفترة 1999-2004	186
جدول رقم (4-7): تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة	192
جدول رقم (4-8): معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير في الفترة (1994-2004)	194
جدول رقم (4-9): تطور الموازنة العامة في الفترة (1994-2004)	197
جدول رقم (4-10): تطور الميزان التجاري في الفترة (1992-2004)	200
جدول رقم (4-11): تطور المديونية الخارجية في الفترة (1994-2004)	202

جدول رقم (4-12): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (1994-2004)	213
جدول رقم (4-13): تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1994-2004).	215
جدول رقم (4-14): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الفترة (1994-2004).	219
جدول رقم (4-15): تطور الأجر الأدنى الوطني المضمون في الفترة (1990-2004	220
جدول رقم (4-16): تطور شبكة الطرق في الجزائر في الفترة 1980-1990	224
جدول رقم (4-17): مشاريع الطرق المنجزة في الفترة 1994-2001	224
جدول رقم (4-18): تطور نفقات التعليم في الفترة 1994-1998	227

المقدمة العامة:

توطئة:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في عصرنا الحالي وسيلة فعالة وضرورية في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك لما يتمتع به من مزايا مقارنة بالوسائل التمويلية الأخرى، كما أنه الوسيلة الوحيدة التي أصبحت كافة الدول النامية تسعى إلى اجتذابها، من خلال إعدادها وتحسينها لمناخ الاستثمار وجعله مناخا مضيافاً للمستثمر الأجنبي، لكن هذه التهيئة كانت ولا زالت تكلف الدول المضيفة الكثير، وتظهر هذه التكلفة جليا من خلال السياسة المالية المنتهجة من طرف هذه الدول، بغية تحسينها لمناخ الاستثمار، كالإنفاق الحكومي على البنية التحتية أو تأهيل وتفعيل النظام الإداري، أو منح الحوافز والامتيازات الضريبية –بمختلف أشكالها– إلى المستثمر الأجنبي المباشر. وتعتبر هذه الإنجازات والتدابير في مجملها تكاليف تتحملها موازنات هذه الدول، رغبة منها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على منافع من ذلك، كالرفع من العمالة، الحصول على التكنولوجيا، الرفع من القدرة التصديرية للبلد الخ...وفي هذا الشأن، سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور السياسة المالية في الدول النامية و بشكل خاص في الجزائر في التأثير على المستثمر الأجنبي المباشر من خلال استقطابه والحصول على منافع من ذلك.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، وذلك من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية للدول النامية، ومدى احتياج هذه الأخيرة إلى هذا النوع من الاستثمار في الوقت الراهن – نظرا للأوضاع المزرية التي تعرفها أغلب اقتصادياتها– الأمر الذي أدى إلى التنافس في ما بين هذه الدول لاستقطاب أكبر حجم ممكن من تدفقاته. بالإضافة إلى التكاليف التي تتحملها هذه الدول عند تهيئتها وتحسينها لبيئة الأعمال، والتي تبدو واضحة من خلال السياسة المالية المنتهجة بشقيها الإنفاقي والضريبي. كما أن أهمية هذه الدراسة ستزداد عندما نتطرق إلى الخطوات العملاقة والمساعي الكبيرة التي بذلتها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري.

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد قدرة ورشادة السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في الفترة 1994–2004، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- محاولة الوقوف على أهمية وضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر في المسيرة التنموية، مع التطرق إلى بعض التجارب الدولية في استقطاب هذا الاستثمار.

- محاولة التعرف على هيكل وواقع السياسات المالية المنتهجة بالدول النامية وأهدافها التنموية.
- تشريح مكونات مناخ الاستثمار وإبراز علاقته بالسياسة المالية.
- الوقوف على أثر السياسة المالية في الجزائر على المستثمر الأجنبي المباشر.

التساؤلات:

انطلاقا من الهدف الرئيسي لهذه الدراسة برز السؤال الجوهري والذي جاء على النحو التالي: "ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ أو بطريقة أخرى إلى أي حد كان دور السياسة المالية في الجزائر فعالا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ " وللإجابة على هذا التساؤل يتطلب الأمر طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر وما مدى مساهمته في التنمية ؟
- هل المكاسب التي تحصل عليها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر كافية لتبرير تكاليف استقطابه؟
- ما هو واقع السياسات المالية في الدول النامية وما مدى اعتمادها في كبح الأزمات الاقتصادية؟
- ما مدى التقارب في هيكل السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة؟
- كيف يمكن استخدام السياسة المالية لتحسين مناخ الاستثمار؟
- هل الأداة الضريبية أكثر فعالية أم أداة الإنفاق العام في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي آثار السياسة المالية في الجزائر على مناخ الاستثمار؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات:

- إن المساهمة الفعالة للمستثمر الأجنبي في التنمية هو أمر كافي لتحمل تكاليف استقطاب هذا المستثمر.
- معظم السياسات المالية في الدول النامية هي سياسات فاشلة وغير فعالة في كبح الأزمات الاقتصادية
- يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة وتشييد البنية التحتية، بالإضافة إلى منح الحوافز الضريبية.
- يتأثر المستثمر الأجنبي بالأداة الضريبية أكثر من تأثره بالأداة الإنفاقية، وذلك لأن الحوافز الضريبية تقلص من تكاليف الاستثمار.

حدود الدراسة:

إن الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمتد من بداية تطبيق الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994 إلى غاية سنة 2004 مرورا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2001-2004

وذلك حتى نتمكن من التعرف إلى دور السياسة المالية في هذه الفترة وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الحدود الجغرافية فتتمثل في بعض الدول النامية مع التركيز في الفصل التطبيقي على الجزائر.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المرحلة الزمنية الممتدة من 1994 إلى غاية 2004، للأسباب التالية:

1. لقد شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية والتي تمثلت في كل من التثبيت والتعديل الهيكلي التي جاءت في الفترة 1994-1998، وانعكس ذلك على السياسة المالية في الجزائر (أصبحت سياسة مالية انكماشية). كانت تهدف هذه الإصلاحات في مجملها إلى إضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد الجزائري الذي يأخذ من الانفتاح الاقتصادي شعارا له. في باقي المرحلة وبداية من سنة 2000 تغير هيكل السياسة المالية في الجزائر وذلك نتيجة للشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث أصبحت سياسة مالية توسعية. وبذلك فمرحلة الدراسة عرفت سياستين ماليتين مختلفتين. هذا الذي سيؤثر لا محالة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. نظرا لعجز قانون النقد والقرض على الرفع من حجم الاستثمار في الجزائر -خاصة الأجنبي- جاء القانون (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار والصادر في 1993/10/05 ليمنح حوافز مالية وجمركية وضمانات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب. ففي بداية 1994 بدأت الشركات الأجنبية تتوافد على الجزائر خارج قطاع المحروقات. (وهذا ما يعلل مرة أخرى سبب الانطلاق من سنة 1994). كما أنه صدر سنة 2001 وبموجب أمر رئاسي قانون (01-03) والمتعلق بتطوير الاستثمار.
3. لقد عرفت الجزائر سنة 1992 إصلاحا ضريبيا، شمل النظام الضريبي برمته. فمن الطبيعي أن ينعكس على فعالية السياسة الضريبية وبالتالي السياسة المالية في الفترة اللاحقة لهذا الإصلاح.

المنهج المتبع:

بناءا على التساؤلات التي قمنا بطرحها والفرضيات التي بنينا عليها هذه الدراسة ، فإن المنهج الذي يصلح لهذا النوع من الدراسات هو المنهج الاستنباطي وأداته التوصيف وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بداية من الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية إلى السياسات المالية المنتهجة في الدول النامية وأثرها على مناخ الاستثمار، كما استعنا في ذلك أيضا على المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء من خلال تحليل الأرقام المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والنفقات الحكومية وكذا حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق في الإطار الزمني المحدد.

بعض الدراسات السابقة:

من خلال إعدادنا لهذه الرسالة، لم نصادف دراسة تربط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هذا لم يمنعنا من الاعتماد على بعض الدراسات التي كانت تقترب من موضوع الدراسة. الدراسة الأولى هي أطروحة دكتوراه للطالب قويدري محمد من جامعة الجزائر بعنوان " **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

وآفاقها بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر " وقد تناول الباحث في هذه الدراسة المتكونة من ستة فصول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة والنظريات المفسرة له، كما قام الباحث بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا مع التعريج على واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، أما ما يتعلق بالجانب التطبيقي، فقد خصص الباحث فصلين لذلك، تناول فيهما التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، ثم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه. أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية.
- تعد الشركات المتعددة الجنسيات القناة الرئيسية التي تدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوليا.
- رغم ازدياد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا منذ ثمانينات القرن العشرين، إلا أن توزيعها بين مجموعتي البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تشير إلى أن ثمة اختلالا يشهده هذا التوزيع.
- إن تهيئة مناخ الاستثمار، على النحو الذي يجذب رأس المال الأجنبي، يعد مسعى تتسابق لأجله الدول، ذلك أنه بقدر المزايا والإعفاءات الممنوحة، إلى جانب توافر بقية عوامل الجذب، بالقدر الذي يمكن أن تتساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إن التزام الجزائر بالوصفات المقترحة والمراقبة، من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قد ساهم في التحسن التدريجي في المتغيرات الكلية للاقتصاد، وتطور بعض أوجه النشاط الاقتصادي. إلا أن ذلك خلفت سلسلة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.
- بالرغم من المساعي الرامية لتطوير بيئة الأعمال في الجزائر، خاصة بعد إصدار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003، إلا أن هناك العديد من الفجوات والعوائق تتسبب في تشويه مناخ الاستثمار، وتعمل على الحد من تدفق الاستثمار الأجنبي.
- على الرغم من تنوع الفرص الاستثمارية في الجزائر، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الحالية، لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة؛ إذ الأمر يتطلب إستراتيجية ترويجية، ترتكز على بناء الانطباع، وتوليد الاستثمار، وخدمة المستثمر.

أما الدراسة الثانية فهي رسالة ماجستير للطالب محمد إبراهيم مادي من جامعة الجزائر، تحت عنوان "**العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)**" لقد وضح الباحث في حدود أربعة فصول، الإطار النظري لكل من الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة النظرية بينهما، ثم تطرق إلى واقع الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها،إضافة إلى تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والامتيازات الضريبية في الجزائر خلال فترة الدراسة. كما دعم الباحث هذه الرسالة بدراسة قياسية تربط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب. لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج. من أهمها:

- تعتبر الضرائب من بين أهم المقومات الأساسيۃ لمناخ الاستثمار، نظرا لأهميتها عند اتخاذ قرار الاستثمار، إذ يراعي المستثمر عند اختياره الدولة المضيفة، جانب الضرائب من خلال مستوى الضغط الضريبي، نظرا لتأثيره على عائد الاستثمار.
- رغم المؤهلات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، إلا أنه ثمة مجموعة من العراقيل لازالت تعيق مسار التنمية. وهذا ما دفع إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية بغية تمهيد الطريق للمستثمر الأجنبي.
- تعتبر الحوافز الضريبية من بين أهم المرتكزات التي اعتمدت عليها الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك من خلال قانون (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار.
- لقد ساهمت الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الحكومة الجزائرية في تحسين مناخ الاستثمار، لكن ما تدفق من رؤوس أموال أجنبية لا يعكس حقيقة قدرات وإمكانات الاقتصاد الجزائري.

أقسام البحث:

للإجابة على تساؤلاتنا السابقة وإثبات الفرضيات المدونة والوصول إلى الأهداف المحددة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول. سنتناول في الفصل الأول أهم المصادر الداخلية والخارجية لتمويل التنمية وكذا تجارب الدول النامية مع هذه المصادر. كما سنتطرق إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد مفهومه وتوضيح أشكاله وتبيان أهم النظريات المفسرة له، وكذلك إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية، من حيث آثاره الإيجابية والسلبية، وكذا العلاقة التي تنشأ بينه وبين الدول المضيفة له، ونستدل على ذلك ببعض التجارب الناجحة للدول النامية مع المستثمر الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه الإطار النظري للسياسة المالية، من خلال توضيح دور الدولة في الاقتصاد، والاختلاف الذي عرفه هذا الدور بين مختلف المدارس الاقتصادية، بالإضافة إلى تحديد مفهوم السياسة المالية وأدواتها وأهم أهدافها. كما سنتطرق أيضا إلى واقع السياسة المالية بالدول النامية من خلال تبيان الأوضاع المزرية التي تعرفها اقتصاديات هذه الدول، وهيكل السياسة المالية المعتمد عليه في التقليص من حدة هذه الأوضاع. بالإضافة إلى توضيح آثار العولمة على هيكل السياسة المالية للدول النامية.

أما الفصل الثالث، فسنخصصه لتوضيح العلاقة التي تنشأ بين كل من السياسة المالية والمستثمر الأجنبي المباشر، من خلال الأثر الذي تتركه السياسة المالية على مناخ الاستثمار –بدراسة أثر كل من الإنفاق العام والضرائب– كما سنحاول الوصول إلى ماهية مناخ الاستثمار ومقوماته وكيفية قدرة الدول النامية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف التدابير والسياسات. هذا وسنتطرق إلى العلاقة التي تنشأ بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. كما سنحاول الوصول إلى السياسة المالية الرشيدة والفعالة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الرابع فسيكون فصلا تطبيقيا، سنختبر من خلاله مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1994 و 2004. إذ سنحاول توضيح آثار السياسة المالية في هذه الفترة على مناخ الاستثمار ومن ثم على الاستثمار الأجنبي المباشر.كما سندعم هذا الفصل بدراسة قياسية –الانحدار الخطي المتعدد– والتي سنربط من خلالها بين السياسة المالية في الجزائر كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

صعوبات البحث:

عند إعدادنا لهذه الدراسة، صادفتنا العديد من الصعوبات والعراقيل. نذكر من بينها:

- عدم وجود دراسة اقتصادية –يمكن الارتكاز عليها– تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية، بالشكل الذي يساهم في توضيح الأفكار والعلاقات التي تنشأ بين مختلف المتغيرات.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الضروريةِ لإعداد البحث، بالإضافة إلى تضاربها من مصدر لآخر.
- صعوبة الربط بين أدوات السياسة المالية ومناخ الاستثمار نظريا.
- صعوبة تكميم الحوافز الضريبة التي منحتها الدولة للمستثمر الأجنبي المباشر، والتي يمكن من خلالها توضيح التكاليف التي تكبدتها الدولة.
- صعوبة توضيح المنافع والمكاسب التي تحصلت عليها الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك اعتمدنا على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام، كمؤشر.

الفصل الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية بالدول النامية

تمهيد:

تعتبر عملية تمويل التنمية من المشاكل العويصة التي تواجه البلدان النامية، إذ يعتقد العديد من الاقتصاديين والسياسيين أنها أهم عقبة تعوق التنمية الاقتصادية وبالتالي انطلاق البلدان النامية إلى مرحلة النمو الذاتي التي تنشدها هذه الدول، ولعل صعوبة تمويل التنمية في هذه الدول ترجع إلى ضعف وسائل التمويل المحلية في الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، حيث تظهر جليا من خلال هذا الضعف فجوتان تنبآن عن قصور المورد المحلي والحاجة الماسة للاقتصاد إلى مورد أجنبي. تتمثل الفجوة الأولى في الفجوة الادخارية التي تعبر عن تدني معدلا ت الادخار المحلي عن مستوى الاستثمار المخطط، أما الفجوة الثانية فهي ما تعرف بفجوة الصرف الأجنبي التي تظهر عند الحاجة إلى موارد مالية أجنبية لتنفيذ الاستثمارات الواردة في الخطة، ولكي يتم سد هاتين الفجوتين أصبح لابد على الدول النامية اللجوء إلى مصادر التمويل الأجنبية كأمر محتوم وليس كبديل، ومن بين أهم وأحسن هذه المصادر التمويلية من حيث الأثر الذي تتركه على اقتصاديات الدول النامية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: التنمية ومصادر تمويلها.
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه، أشكاله والنظريات المفسرة له.
- المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية.

المبحث الأول: التنمية ومصادر تمويلها

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة بارزة في القضايا الاقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد أصبحت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم لب الدراسة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، وعليه سنحاول التوصل إلى تعريف شامل للتنمية الاقتصادية مع تبيان مختلف مصادر تمويلها (الداخلية والخارجية) وذلك بالنسبة للدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض أو الطبيعة، ومع نمو مهاراته وقدراته تعرف على أساليب وفنون إنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من الأرض بمجهود أقل نسبيا عن ذي قبل. ولقد تمخض عن زيادة السكان –فضلاً عن تقسيم المجتمع إلى جماعات وأمم– تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد، بحيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب أفضل وأكثر كفاءة. وقد تطلب ذلك تكوين رأس المال والمتمخض عن زيادة إنتاجية العمل. وبذلك يمكن أن نقول أن **التنمية الاقتصادية** هي تقدم المجتمع عن طريق استحداث أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستوى الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[1]

كما تعرف التنمية الاقتصادية بالانبثاق والنمو لكل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن، سواءً كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية المميزة لمضمون التنمية فتكمن في كونها:

- عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه ، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
- عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.
- عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وبلختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان".[2]

أما جيرالد مايير "Gerald Maier" فيعرف التنمية على أنها:" ذلك الارتفاع في الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة والمصحوبة بانخفاض مستوى الفقر".[3]

---

[1]– د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:20.

[2]– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،ص:46.

[3]– إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،1997، ص:51.

إن العديد من مؤلفات التنمية الاقتصادية تصر على التفرقة بين التنمية والنمو، كما يجتهد كل اقتصادي على حدا في إضافة المزيد من الفروقات بين المفهومين، إلا أنهم يتفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والناتج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة. أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن الإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات ويستخدم للإشارة للبلدان المتخلفة.

أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان التي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها (البلدان المتخلفة). ويتضح مما سبق أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية(الإنتاج، القرض، الدخل الوطني) . أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية. [1]

وبذلك يمكن أن نقول أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية. فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار والذي بدوره يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، الذي يساعد على دعم الإنتاج والدخل. بالإضافة إلى هذه التغييرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.[2] ويمكن تلخيص الأبعاد التي تندرج عن التنمية الاقتصادية كمايلي: [3]

- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.
- أن تضمن تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع دون استنزافها.
- أن تحقق توازناً بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
- أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- أن تحقق قدراً كبيراً من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

ويمكن اعتبار هذه الأبعاد الستة هي الأبعاد الأساسية التي تحدد شكل واتجاه سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبعها كافة بلدان العالم، وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع

---

[1]- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية ، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول " الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب بالبليدة،21/22 ماي 2002، ص 13.

[2]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص:20-21.

[3]- تشام فاروق، مرجع سابق، ص 14.

معين تسعى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية ، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. كما يضيف في هذا الشأن المفكر الراحل مالك بن نبي: [1] إن التنمية هي مجموعة من القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تنتج محلياً ولا تساوم في السوق، وهي قبل كل شيء إرادة حضارية وليس وصفة طبية.

المطلب الثاني: المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية

تعتبر المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية المصادر الرئيسية والأساسية في التمويل سواءً بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة، وهي تعبر عن قدرة الاقتصاد على توفير رؤوس الأموال اللازمة لمباشرة المشروعات الاستثمارية بقدرات خاصة دون اللجوء إلى الغير ، وذلك من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة [2]، ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

1/ **الادخار المحلي:** يتمثل الادخار المحلي في كل من ادخار القطاع العائلي وادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي وهو يصنف ضمن مصادر التمويل الاختيارية:[3]

1-1/ **ادخار القطاع العائلي :** تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح –أي الدخل بعد تسديد الضرائب– والإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة. ففي حين كانت مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية بين سنتي (1978–1979) تمثل 50% من جملة المدخرات (في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي 50%) كانت مساهمات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي في الهند في نفس الفترة موزعة على الوجه التالي: 78.4%، 19.9%، 1.7% أي أن مدخرات القطاع العائلي كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسي، وقس على ذلك الوضع في معظم الدول النامية. أما العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي فتتمثل في:

1-1-1/ **الدخل:** تشير الإحصاءات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد ترتب على زيادة الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زيادة كل من الاستهلاك والادخار. كما تشير البيانات في الهند إلى أن الزيادة في الدخل صاحبها زيادة في الادخار بمعنى أن الميل الحدي للادخار يزيد مع زيادة الدخل.

1-1-2/ **درجة تركز وتوزيع الدخل:** من المعلوم أنه في ظل توزيع سيء للدخل يزيد حجم الادخار عنه لو أن الدخل كان موزعا توزيعا عادلاً. وعلى ذلك فإن توزيعاً للدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى

---

[1]– قادة بحيري، محطات اقتصادية في فكر مالك بن نبي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، وهران، 2005،ص: 96

[2]– بن عبد العزيز فطيمة ، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر–"، (أطروحة مُقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي)، الجزائر، 2004، ص: 56.

[3]– د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق،، ص:228-235.

لابد وأن يؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح. كذلك لا يتحدد الميل للادخار بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضا بمركزه الوظيفي في المجتمع، فمثلاً المزارعين أكثر قدرة على الادخار عن قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل.

1-1-3/ مجموعة عوامل اقتصادية أخرى: توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها لأثر الكبير على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ووفرة وتنوع الأوعية الادخارية والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات، والرغبة في حيازة الأموال لمقابلة حاجات المستقبل والرغبة في بلوغ مستويات معينة للمعيشة وهكذا، كل هذه الأمور لها أثر كبير على عملية الادخار. كما يتأثر الادخار بالتضخم ومعدلاته والذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية، ويقابل ذلك الأفراد في هذه الدول بالإقبال على شراء وتخزين مجموعة من السلع (مثل الذهب) واقتناء الأراضي والعقارات وغيرها، كل هذا بهدف تجنب أثار التضخم. و يعتبر ادخار القطاع العائلي ضعيف من حيث الاعتماد عليه كوسيلة تمويل للاقتصاد الوطني، خاصة في الدول النامية، وبالأخص في الدول العربية غير النفطية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار في مجموعة البلدان الآسيوية الناهضة مقارنة بالبلدان العربية لسنتي 1990 و1997. **الوحدة: (%)**

البلدان		الاستثمار المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)%		الادخار المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)%		الفجوة بين الادخار والاستثمار المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج الإجمالي)%	
		1990	1997	1990	1997	1990	1997
مجموعة البلدان الآسيوية	كوريا الجنوبية	37	35	37	34	0	-1
	ماليزيا	34	43	33	44	-1	1
	تايلاند	37	35	34	36	-3	1
	سنغافورة	39	37	35	51	6	14
	الصين	39	38	43	43	4	5
مجموعة البلدان العربية	لبنان	-	27	-	-17	-	-44
	الأردن	19	29	-9	6	-28	-23
	سوريا	14	29	14	19	0	-10
	مصر	23	18	10	14	-13	-5
	المغرب	26	21	20	17	-6	-4
	تونس	27	27	19	24	-8	-3
	الجزائر	33	26	38	35	5	9
	اليمن	15	21	8	13	-7	-8

المصدر: د.محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 210.

يلاحظ من الجدول (1-1) اتساع الفجوة بين الادخار-الاستثمار في معظم البلدان العربية غير النفطية بين سنتي 1990 و 1997، مقارنة بمجموعة البلدان الأسيوية الناهضة، ويعود ذلك لضعف الطاقة الادخارية المحلية في البلدان العربية، والميل المرتفع نحو الاستهلاك في القطاع العائلي.

1-2/ **ادخار قطاع الأعمال:** ويتمثل في ادخار قطاع الأعمال العام والخاص:

1-2-1/ **ادخار قطاع الأعمال الخاص:** هو ما تقوم بادخاره المنشآت الخاصة. وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعاً في الدول المتقدمة كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان. ويتوقف ادخار القطاع الخاص على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح. فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة كلما ترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود. رغم أن ادخار قطاع الأعمال الخاص يعتبر مصدراً هاماً في تمويل التنمية، إلا أن ذلك لا يعفيه من بعض النقائص والسلبيات التي وجهت له والتي تتمثل في:

- من المحتمل أن تتجه تلك المدخرات إلى نفس النشاط الاقتصادي، بينما قد يكون المجتمع في حاجة إلى توجيه تلك المدخرات إلى ميادين وأنشطة أخرى، هذا الوضع كثيراً ما يؤدي إلى ما يطلق عليه النمو غير المتوازن.
- ومن زاوية أخرى فإن عدم تدفق نلك المدخرات إلى سوق رأس المال كثيراً ما يعرقل فاعليته ويضعف من كيانه إذ أن حجم هذه الأموال قد يزيد عن المدخرات التي يتعامل بها سوق رأس المال.
- وأخيراً فإن التنمية الاقتصادية إن اعتمدت أساساً على تلك المدخرات فإنها تؤدي بذلك إلى تدعيم أركان الاحتكار وتثبيته وما يترتب على ذلك من آثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.[1]

1-2-2/ **ادخار قطاع الأعمال العام:** تكمن مدخرات هذا القطاع في أرباح المشروعات المملوكة للحكومة، وعليه فإن هذه المدخرات يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل عل ى رفع الإنتاجية وذلك بتخفيض التكاليف.[2] أما العوامل التي تحدد حجم هذه المدخرات فتكمن في: [3]

- السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيراً ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، فكثيراً ما تحدد الأسعار طبقاً لاعتبارات اجتماعية أو سياسية.
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها كثيراً ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، إذ كثيراً ما تحوي قدراً من الدعم.
- سياسة التوظف والأجور إذ كثيراً ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة.
- مستوى الكفاءة الإنتاجية، حيث تشير البيانات إلى انخفاض مستويات الأداء في شركات القطاع العام عنها في المشروعات الخاصة، ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى اختفاء عنصر الدافع الخاص.

---

[1]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص:240-243.

[2]- بن عبد العزيز فطيمة، مرجع سابق، ص:83.

[3]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص:250.

1-3/ **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، وبالتالي يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية، حيث تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي ومع ذلك فإنه يعد عنصراً هاماً من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلاد ، ومن المعلوم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة، فالبلاد التي قطعت مرحلة كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية يرتفع بها معدل الادخار الحكومي عن غيرها من الدول التي ما زالت في المراحل الأولى للنمو . وفيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى رفع نسبة الادخار الحكومي في الدول النامية:[1]

- تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل
- استحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي حتى يتحقق ركن العدالة.
- ترشيد الإنفاق العام.
- الإقلاع تدريجياً عن التوسع في اعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.
- التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى.

2/ **الضرائب:** تعتبر الضرائب لوناً من ألوان الادخار الإجباري، وتمثل اقتطاعاً نهائياً من جانب الدولة من دخول الأفراد، وكثيراً ما تجد الدول صعوبة في الاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها، [2]وهذا ما يطلق عليه بمعدل الضريبة الأمثل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الضريبة في أعلى مستوياتها. لقد حاول الاقتصادي "لافر" تفسير معدل الضريبة الأمثل من خلال منحنى يربط بين الحصيلة الضريبية ومعدلات الاقتطاع الضريبي (منحنى لافر)، ويوضح هذا المنحنى بطريقة بسيطة أن هناك حدوداً مثلى للضغط الضريبي يؤدي تجاوزها إلى انخفاض الحصيلة الضريبية. [3]
رغم ذلك تبقى الضريبة مصدراً تمويلياً متميزاً عن باقي المصادر، بكونها إجراء غير تضخمي خاصة إذا تم الاعتماد على أنماط معينة من الضرائب، كالضرائب على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص، وحتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب (ارتفاع الطلب مصدر من مصادر التضخم). ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي هي أن قدرة الدولة -في الواقع- على الإخضاع الضريبي غير محدودة، بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاكتتاب العام.[4]

---

[1]- نبيل بوفليح، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، "دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية ونقود، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص: 23.

[2]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق،، ص:251.

[3]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص:161.

[4]- د.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 171.

3/ **الاقتراض الداخلي:** تتمثل القروض الداخلية في تلك المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة من الغير سواء كانوا أفراداً أم هيئات خاصة أو عامة مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفقاً لشروط معنية ، والواقع أن الالتجاء للقروض الداخلية من أجل التمويل الإنمائي لا يزيد من عبء الدائنية الإجمالية للاقتصاد القومي ، حيث يكون المجتمع دائناً لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخول من القطاع الخاص إلى القطاع العام أو من استخدام معين إلى استخدام آخر ، وقد تلجأ الدولة إلى القروض لغير هدف تمويل التنمية ، كأن تلجأ للقروض الإجبارية في حالات الأزمات التي تخشى معها انتشار التضخم والأصل في القرض أن يكون اختياريا وهو ما يفرقه عن الضريبة إلا أن الالتجاء للقرض الإجباري غالباً ما يكون في ظروف استثنائية كضعف ثقة الأفراد في الدولة وتراخي إقبالهم على الإقراض أو في ظروف التضخم كما ذكرنا سابقاً. [1] لكن الاعتماد على الاقتراض الداخلي من طرف الحكومات كمصدر تمويلي للتنمية يثير مجموعة من القضايا أهمها فكرة الجيل الذي سيتحمل العبء الحقيقي للقرض وأثر المديونية باعتبارها عبئاً حقيقياً على الاقتصاد. إذ هناك اتجاه يذهب إلى كون الجيل المستقبلي هو الذي يتحمل عبء المديونية ممثلاً في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفعه للضرائب. وهذا ما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها. إلا أن هناك اتجاها آخر ينظر إلى العبء على أنه الانخفاض الحاصل في رأس المال المتاح للقطاع الخاص نتيجة الاقتراض العام، وهذا يحدث آثار مزاحمة، ذلك أن الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار أو بناء المنازل أو الاستهلاك الذي من شأنه حفز الإنتاج. وضمن هذا المنظور فإن العبء يقع في آن واحد على الجيل الحالي والجيل المستقبلي، ذلك أن الجيل المستقبلي لا يصله إلا مبلغ أقل من رأس المال وكذلك الجيل الحالي لا يتمتع إلا برأسمال أقل. [2]

4/ **الإصدار النقدي أو التمويل بالتضخم:** تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم عن تغطية ذلك، وهذا بخلق كمية إضافية من النقود تؤول إلى الدولة لاستخدامها في تغطية العجز [3]. ورغم الآثار السلبية الممكن حدوثها نتيجة اللجوء إلى هذا الأسلوب إلى أنه يجب التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:

4-1/ **الفرضية الأولى:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلاً لها في زيادة سريعة للإنتاج، وفي هذه الحالة لا تكون هناك أية آثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.

4-2/ **الفرضية الثانية :** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، وفي هذه الحالة لا تكون هناك آثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتاً، إذ هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أية لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب مما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية ليس بالسهل تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.

---

[1]- نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 25.

[2]- د.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 224.

[3]- د.موسى رحماني، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق "، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 04.

4-3/ **الفرضية الثالثة:** وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، ومثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الصادرات. فإذا كان هذا التضخم ذو معدلات مرتفعة فإنه يعمل على تثبيط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة مما يؤدي في ذات الوقت إلى ارتفاع معدلات البطالة.[1]

وبالنسبة لسياسة التمويل التضخمي في الدول النامية فإن تطبيقها كان ناجحاً في فترات الركود من خلال تمويل التوسع في النشاط الاقتصادي، إلا أن الاعتماد عليها في الأوقات العادية غالباً ما يكون مشكوك فيه وذلك بسبب حساسية الدول النامية للتضخم النقدي.[2]

5/ **فائض حصيلة التجارة الخارجية:** تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محدداً لقدرة البلد على الاستيراد، ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال ، ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تو اجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من أعباء السداد ولذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية.[3] وتشكل الدول الصناعية المتقدمة السوق الرئيسي لصادرات البلاد النامية من المنتجات الصناعية، إلا أن صادرات الدول النامية تواجه الكثير من المعوقات التي تحول دون نموها مقارنة بصادرات الدول الصناعية، يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- كثيراً ما لا تلقى السلع التي تقوم بإنتاجها الدول النامية القبول في الأسواق الخارجية لعدم ملائمتها لأذواق وحاجات المستهلكين الأجانب.
- تقوم الكثير من الدول النامية بتقديم الإعانات إلى الصناعات المحلية حتى تصبح قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية، إلا أن هذه الإعانات كثيراً ما تؤدي إلى خمول وتراخي الوحدات الإنتاجية وتقلل من قدرتها على مقابلة المنافسة الأجنبية بشكل مستقل.
- العديد من الدول النامية كانت ولا تزال تصدر قوانين وتنظيمات تعوق انسياب التجارة الخارجية، كفرض ضرائب على الصادرات وتحديد حصص تصدير وفرض رقابة على الصرف الخارجي. كل هذه الأمور إضافة على العديد من الإجراءات الإدارية التي تمثل عوائق أمام الصادرات.[4]

من خلال هذه المعوقات يتبين لنا أنه لا يمكن للبلدان النامية الاستفادة من قطاع التجارة الخارجية في مجال تمويل التنمية الاقتصادية إلا إذا تهيأت لها الفرصة لزيادة صادراتها بأسعار مجزية ومستقرة ، وإذا اتخذت

---

[1]- د.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 228.

[2]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص:259.

[3]- نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 26.

[4]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص:372.

أساليب إيجابية في سبيل تنويع الصادرات وتدعيم الأجهزة الإنتاجية بحيث تتكامل مع باقي الأهداف التي تؤدي في النهاية إلى توسيع آفاق تبادل التجارة واستخلاص حصيلة تمويلية كافية ومستمرة لمواجهة احتياجات تكوين رأس المال من العملات الأجنبية .[1] لكن رغم ذلك هناك بعض الدول النامية استفادت كثيراً من قطاع التجارة الخارجية في تمويل تنميتها بل تركز كل التركيز عليه، ونعني بذلك الدول البترولية والدول العربية خير دليل على ذلك.

المطلب الثالث: المصادر الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية

استنادا إلى تجارب الدول السباقة في التنمية، فإن تمويل هذه الأخيرة يستوجب توفير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة عن طريق وسائل التمويل المحلية. ورغم تعدد وسائل التمويل المحلية –كما ذكرناها سابقاً– وتنوع السياسات التي يمكن الأخذ بها لتدعيم هذه المصادر التمويلية وتعظيم قدراتها على الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق إمكانية الاستغناء عن وسائل التمويل الأجنبية، [2] التي تقوم بملأ **الفجوة الادخارية** أو **فجوة الصرف الأجنبي***، وتتمثل هذه المصادر التمويلية الأجنبية في:

1/ **القروض الخارجية:** في حالة قصور أو عدم كفاية مصادر التمويل المحلية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية يتم اللجوء إلى المصادر الأجنبية التي وفي مقدمتها القروض الخارجية (المدخرات الأجنبية) لسد العجز في مخصصات الموازنة. والجدير بالملاحظة أن الدول الكبرى تحتاج أحياناً لمثل هذه القروض وليس الدول النامية فقط،[3] وسواءً كانت هذه القروض عامة أم خاصة فهي (القروض الخارجية) تلك التي تحصل عليها حكومات الدول المقترضة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للتعمير والتنمية، صندوق النقد الدولي، الهيئة الدولية للتنمية وصندوق الإنماء العربي...الخ. والقروض الخاصة الخارجية هي تلك القروض التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون في الدول النامية من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في الخارج، أو من المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل.

إن الاعتماد على القروض الخارجية يكون وفقاً للشروط التجارية التي تحددها أسواق رأس المال لكل قرض على حدى، أو قد يتم الحصول عليها بشروط سهلة أي بشروط أقل من تلك الشروط التجارية التي تحددها

---

[1]– حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية، مصر، 1971، ص: 382.

[2]– د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 211.

* الفجوة الادخارية هي تلك الفجوة التي يمكن قياسها من خلال الفرق بين معدل الاستثمارات الذي يتطلبه تحقيق خطة التنمية الاقتصادية ومعدل الادخار القومي السائد، أما فجوة الصرف الأجنبي فهي تلك الفجوة التي تعبر عن حاجة الاقتصاد المحلي إلى العملات الأجنبية لتنفيذ الاستثمارات الواردة بالخطة الاقتصادية. كما قد تكون فجوة الصرف الأجنبي مستقلة تماما عن الفجوة الادخارية وأحيانا تكون أكبر من الفجوة الإدخارية.

[3]– د. ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران، عمان، الأردن، 2001، ص: 60.

أسواق رأس المال، [1] لكن الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل التنمية لا يخلو من عيوب جوهرية، يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- ليست متاحة لجميع الدول التي تحتاجها.
- تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات دوراً هاماً.
- تشترط الهيئات الدولية عضوية الدول المقترضة فيها.
- تشترط الهيئات الدولية أن لا يتجاوز القرض رأسمال العضوية. [2]

إضافة إلى مركز الدولة الاقتصادي والمشروعات التي سيستخدم القرض في تمويلها. أما القروض الخاصة فهي تعتمد إلى حد كبير على سمعة ونجاح المشروع المقترض، وعلى نضج أسواق رؤوس الأموال القادرة على تداول سندات المشروع المقترض، الأمر الذي تفتقده الدول النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحصول على القروض الخارجية لايضمن تلقائياً الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، فقد تصرف حصيلة القرض في استيراد سلع استهلاكية دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدول المقترضة، وقد لا يتوافر لدى الدولة المقترضة الإمكانيات اللازمة لامتصاص القرض الخارجي في مشروعات إنمائية خالية من الاختناقات. ونتيجة لما يسود الدول النامية عادة من موجات تضخمية خاصة في المراحل الأولى من تنفيذ برامج التنمية فقد ترتفع تكاليف إنتاج السلع التصديرية أو قد تنخفض أسعارها العالمية نتيجة لتقلبات السوق العالمية، مما يؤدي إلى خلق مشاكل إضافية في ميزان المدفوعات، ويقلل من قدرة الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. وقد تضطر الدول النامية إلى قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى حلول آجال السداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج بطاقاتها الاقتصادية.

حيث بلغت نسبة القروض الخارجية القائمة في بعض الدول النامية (و معظمها قروض قصيرة الأجل) ما يعادل 50% من إجمالي الناتج القومي وأكثر من ضعف قيمة الصادرات. [3]

2/ **المنح والإعانات:** نقدية كانت (في صورة عملات قابلة للتحويل) أو عينية (في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية)، فهي لا تمثل عبئاً على الدولة النامية حيث لا تحمل في طياتها أي التزام لاحق بالوفاء في أي صورة من الصور [4]، ولقد لعبت هذه المعونات دوراً هاماً في مساعدة تلك الدول منها إسهامها في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها وإدخال أساليب الزراعة والإدارة الملائمة، كذلك فإن هذه الإعانات كثيراً ما ترتبط بالمعونة الفنية ونظم الإدارة الحديثة والتي لا تتوفر عادة في القروض الخاصة [5]، ومن بين الدول التي ساهمت الإعانات الأجنبية في انطلاقتها

---

[1]- د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص:204.

[2]- حامد داود الطحله، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، مقال بمجلة المحاسب القانوني العربي، على الموقع الالكتروني التالي:
http//www.jps-dir.comArticlesArticlesTableview.aspkey=20 page consultée le (15/01/2006)

[3]- د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص:206.

[4]- د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص:201.

[5]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص:285.

التنموية كوريا الجنوبية التي تعد واحدة من أكبر الدول في العالم المتلقية للمساعدات الأجنبية، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، غداة الحرب العالمية الثانية. فلقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 12.6 مليار دولار في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية خلال الفترة ما بين عامي 1946 و1976، كما تلقت أيضا نحو 1.9 مليار دولار من المؤسسات المالية الدولية، ونحو بليون دولار من اليابان، أما في مرحلتها الثانية والممتدة بين منتصف السبعينات ومنتصف التسعينات اعتمدت كوريا بدرجة أكبر على الجهد الادخاري الذاتي في تحقيق عمليات التراكم الرأسمالي.[1]

ورغم الجوانب الإيجابية التي تتميز بها المنح والإعانات الأجنبية كمصدر تمويلي للتنمية، إلا أن العديد من الدراسات التي أجريت أجمعت على عدم كفاية هذا المصدر التمويلي لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية حيث لم تتجاوز نسبة الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة خلال الخمسينات 0.6% من مجموع دخلها القومي، في الوقت الذي قدر فيه الحد الأدنى للنسبة المطلوبة من ذلك الوقت بما يعادل 1% من مجموع الدخل القومي للدول المتقدمة، وقد نبهت الدراسات الحديثة إلى اتجاه نسبة المنح والإعانات الأجنبية إلى مجموع الدخل القومي للدول المتقدمة إلى التناقص المستمر منذ أوائل الستينات [2]. كما لهذه الوسيلة التمويلية (المنح والإعانات) مزايا فهي لا تخلوا من السلبيات، وهذا ما وضحه العديد من الاقتصاديين في شكل انتقادات لها، يمكن أن نجملها في النقاط التالية:[3]

- يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية.
- كثيرا ما يترتب على المساعدات فقدان مبدأ الاعتماد على الذات.
- إضافة إلى ذلك فإن البعض يعتقد أن أثر الإعانات على التقدم محدود، حيث يصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي ولكن تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك، وكثيراً ما يصل الأمر إلى أن تحل المساعدات محل الادخار المحلي.
- تكون المساعدات عادة في صالح سكان المدن وليس في صالح البيئات الريفية.
- تلقى الإعانات معارضة من قبل الطبقة المتوسطة –من الدول المانحة لها– نتيجة لما تتحمله من أعباء في حين لا تتأثر الطبقة الغنية لضآلة ما تتحمله من أعباء في ظل نظمها الضريبية غير التصاعدية، لذلك يطالب البعض بإعادة النظر في النظام الضريبي في الدول المانحة بما يؤدي إلى تحمل أصحاب الدخول العليا قدر أكبر من تلك المعونات.
- يطالب البعض بأن تقدم تلك الإعانات على قدر ما تحققه الدول المتلقية لها من إنجازات مثل زيادة كفاءة الاستثمارات، تحسين هيكل وسائل الاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى التعليم وإصلاح النظام الضريبي وتبني نظم الإصلاح السياسي والاقتصادي، وفي واقع الأمر أن الدول التي تحقق تلك الإنجازات لا تصبح في حاجة إلى تلك مساعدات، كما أن هذا الشرط يعني حرمان الدول الأشد فقراً – والتي يتعذر عليها إصلاح هياكلها الاقتصادية والسياسية– من المعونات.

---

[1] – د.محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مرجع سابق، ص: 56.

[2] – د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص:202.

[3] – د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص:291.

3/ **التحويلات الرأسمالية:** غالباً ما يقوم العمال المغتربون بتحويل جزء من دخولهم في شكل نقدي أو في شكل سلع إلى عائلاتهم بموطنهم الأصلي، ولقد عرفت هذه التحويلات نمواً سريعاً منذ سنوات، وتشكل الآن المورد الأول من الدخول الأجنبية بالنسبة إلى العديد من الدول النامية. ومن الصعب التعرف على الحجم الصحيح والحقيقي لهذه التدفقات، لأن معظمها يمر عبر الطرق غير الرسمية، لكن بالإسقاط تجاوز حجمها الرسمي 232 مليار دولار سنة 2005، من بينها 167 مليار دولار متعلقة بالدول النامية، كما تمثل التحويلات غير الرسمية على الأقل 1.5 التحويلات الرسمية، وتعتبر هذه التحويلات الرأسمالية مهمة جداً بالنسبة إلى الدول ذات الدخل المنخفض. وتستجيب هذه التحويلات إلى الاحتياجات الخاصة للطرف المستلم لهذه الأخيرة، وبالتالي فهي تساهم في التقليص من الفقر، وهذا ما توصل إليه البنك العالمي من خلال دراسات أجراها في التسعينيات، حيث يمكن لهذه التحويلات أن تساعد العائلات الأكثر فقراً على تمويل شراء السلع الاستهلاكية الأساسية، السكن، التعليم وكذلك الرعاية الصحية، أما بالنسبة للعائلات الميسورة الحال فيمكن أن تساعدها التحويلات الرأسمالية في تكوين رأسمال لمؤسسات مصغرة، كما تساعد أيضا على تسديد قيمة الواردات وخدمة الدين.[1]

وتعتبر التحويلات مصدراً للتمويل الخارجي أكثر استقراراً من الديون، وفي الواقع فإن التحويلات مفيدة في مواجهة التقلبات الدورية وتخفف وقع الصدمات الأخرى، نظراً لأن هبوط النشاط الاقتصادي يشجع عمالاً إضافيين على الهجرة إلى الخارج بينما الموجودون في الخارج بالفعل يرفعون حجم الأموال التي يرسلونها إلى أسرهم الباقية في بلادهم.

خلال سنوات التسعينيات، فإن التحويلات تجاوزت المساعدات الإنمائية الرسمية، وربما ستؤدي الاتجاهات التي ظهرت في الآونة الأخيرة –بما فيها تشديد القيود على التحويلات غير الرسمية وتخفيض الرسوم المصرفية– إلى ارتفاع التحويلات من خلال الجهاز المصرفي. و تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصدراً هاماً ووجهة هامة أيضاً لتحويلات العاملين، فالمملكة العربية السعودية والكويت وعمان والبحرين كانت في السنوات الأخيرة مصادر هامة للتحويلات إلى بلدان نامية أخرى أهمها المملكة المغربية ومصر ولبنان والأردن واليمن. وتلقت هذه المنطقة (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في عام 2002 حوالي 14 بليون دولار من التحويلات، أي ما يبلغ 2.2 % من إجمالي الناتج المحلي فيها، وهو ما يضعها في الطليعة في العالم .[2] ورغم أهمية التحويلات الرأسمالية في الدول النامية إلا أنها لا تخلوا من السلبيات، ذلك أنها كثيرا ما تكون مصحوبة بتكاليف، إذ أنه في غالب الأحيان يكون العمال المغتربون ذات كفاءة عالية وهذا ما يتسبب في ندرة اليد العاملة المؤهلة، علاوة على ذلك إذا كان حجم التحويلات الرأسمالية كبيرا قد يشكل ذلك خطرا على اقتصاديات الدول المستقبلة لهذه التحويلات وذلك من خلال إجراء تقييم حقيقي لعملتها الشيء الذي يجعل من اقتصاديات هذه

1- Dilip Ratha, «Envois de fonds Une bouée de secours pour le développement», Article Publié sur le site web suivant :
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2005/12/pdf/basics.pdf p:42 Consultée le /22-01-2006

2– البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي وتحويلات العمال يتجاوزان الديون كمصدر لتمويل البلدان النامية، مقالة على الموقع الالكتروني التالي:
Httpsiteresources.worldbank.orgNEWSResourcespr040203-mna-ar.pdf. p:03 Consulte le /22-04-2006.

الأخيرة أقل تنافسية في الأسواق العالمية. كما يمكن للتحويلات الرأسمالية أن تخلق نوع من التبعية، التي من شأنها إبطاء النمو الاقتصادي من خلال انخفاض وضعف الرغبة على العمل بالدول المستفيدة.[1]

4/ الاستثمار الأجنبي: لعل أكثر الدروس أهمية خلال فترة التسعينات هي تلك البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة التي كان على الدول النامية أن تعمل من خلالها، فببساطة لقد تغيرت أصول اللعبة وخاصة بالنسبة إلى الطرق التي أصبحت الدول النامية تحصل من خلالها على رأس المال من الخارج. ففي السبعينات نشطت البنوك التجارية في الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان في مجال الإقراض الخارجي حيث كانت المكاسب المتوقعة تعتبر أكبر من المخاطر التي ينطوي عليها هذا النشاط، إلا أن أزمة الديون التي خلفتها فترة التسعينات –والتي أسفرت عن برامج تعديل صارمة بالنسبة للدول المقترضة وخسائر فادحة للعديد من البنوك – جعلت البنوك التجارية الرئيسية تتردد في الإقراض. أما خلال الستينات والسبعينات توافرت المعونة المباشرة من حكومة إلى أخرى، فلقد دفع التنافس بين الشرق والغرب للسطو على الدول النامية خلال الحرب الباردة، الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى إلى تقديم معونات ضخمة إلى العالم الثالث، ومع انهيار الإتحاد السوفييتي وزوال حلف وارسو اتجهت دول أوروبا الشرقية والوسطى نحو الغرب لكي تحصل على التمويل اللازم لدعم انتقالها إلى اقتصاديات السوق. وعندما واجهت الدول النامية تراجعا في مصادر التمويل الخارجي التقليدية – قروض البنوك التجارية والمعونة الأجنبية– أصبحت مضطرة إلى الاعتماد على مصادر أخرى لرأس المال الاستثماري لكي تحتفظ بمستوى من الاستثمار يشكل 20–25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة التي تعتبر بصفة عامة ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ولم يكن أمامها حينئذ سوى **الاستثمارات الأجنبية** الخاصة كأكثر المصادر المتاحة أهمية.[2]

أ صبحت العديد من الدول النامية تسلم بأن رأس المال الأجنبي مفيد للدول التي يتوجه إليها، حيث تبين من خلال دراسة قامت بها مؤسسة ماكنزي " McKinsey"* عن الاستثمار الأجنبي في العديد من الصناعات داخل أربع دول نامية (الصين والهند والمكسيك والبرازيل) أظهرت أنه لم يكن لأي من المشروعات الاستثمارية آثار سلبية على اقتصاديا ت الدول التي توجهت إليها تلك الاستثمارات، وحيث أن عدد متزايد من دول العالم النامي أصبحت أكثر انفتاحا للاستثمارات الأجنبية، ولم تعد المسألة الآن تتعلق بما إذا كان على حكومات هذه الدول السماح بدخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد، بل تتعلق بكيفية اجتذاب تلك الأموال. ويرى كثيرون في العالم النامي أن وجود سياسات مرحبة بالاستثمار مع مجرد تقديم تخفيضات ضريبية وغيرها من الحوافز من شأنها جلب المستثمرين الأجانب إلى السوق.[3]

وبذلك أصبحت الدول التي استطاعت جذب الاستثمار الأجنبي تمتلك صناعات أكثر تنافسية ومن ثم فقد حسنت من فرصها في التصدير إلى الخارج بنجاح وخلق نمو اقتصادي. أما الدول التي عجزت عن جذب

---

[1]- Dilip Ratha, op, cit ; p : 43.

[2]– مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/FDIArabic.pdf p: 19 Consulte le /22-02-2006

* McKinsey هي مؤسسة مشهورة متخصصة في الاستشارات الإستراتيجية وتعمل في شراكة مع مؤسسة Boston Consulting

[3]– مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص: 04.

استثمارات أجنبية كافية، فقد أصبحت أقل تنافسية بل وأصبحت على الهامش. ومن بين الأمثلة على ذلك الهند التي رفضت الاستثمار الأجنبي مدة 50 عاماً، أي منذ استقلالها عن بريطانيا 1947، وحاولت الكثير لأجل تطوير اقتصادهاً ذاتياً دون الاعتماد على رأس المال الأجنبي على خريطتها الجغرافية ، إلى أن تفهمت أهمية ذلك الدخول ففتحت الأبواب على مصراعيها . فبدأ بعدها بلد 950 مليون نسمة في تقبل الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تعديل الكثير من الأنظمة التي كانت تعوق الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى الشروع في برنامج الخوصصة الذي مس ا لكثير من قطاعات الدولة. هذا الذي ساهم بشكل كبير في تسهيل الإجراءات وتهيئة بيئة استثمارية صحية، دفع بها إلى نمو بنحو 6% سنويا خلال الفترة من 1999 إلى 2002.

كان ذلك النمو مؤشرا قويا على أهمية الاستثمار الأجنبي في اقتصاديات الدول، فبعد أن كان 150 مليون دولار عام 1990 ارتفع إلى 3.5 مليار عام 1997 ليصل إلى نحو خمسة مليارات عام 2002، ومازال ذلك الارتفاع مستمرا ليصل إلى ستة مليارات دولار حسب إحصائيات عام 2004 وهو ما يفسر ارتقاءها (الهند) في سلم أكثر الجهات المفضلة للاستثمار الأجنبي لتصبح في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين .[1]

ينقسم الاستثمار الأجنبي بدوره إلى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأهم مقارنة مع مختلف الوسائل التمويلية الأجنبية، ويرجع ذلك إلى الخصائص والمزايا التي لا يشاركه فيها أي من وسائل التمويل الأجنبية الأخرى. وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحث الثاني بالتفصيل.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه، أشكاله والنظريات المفسرة له

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وواحد من أكثر أشكال الاستثمار المثير للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية، نظرا للآثار الناشئة عنه للمستثمر نفسه أو لما أملته الدول المستضيفة من تحقيقه لآثار مرغوبة وتحريك عجلة التنمية في اقتصادياتها. وسنحاول من خلال هذا المبحث تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه وأشكاله وكذا النظريات المفسرة له

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

1/ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: قبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا التعريج على الاستثمار بشكل عام نظراً لكونه يمثل الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، ثم نتناول في ما بعد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

1-1/ تعريف الاستثمار: يعتبر الاستثمار واحداً من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي المثير للإهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين، بل من قبل السياسيين أيضاً، لأنه ركن بارز من أركان الحياة الاقتصادية، ويعتبر سبيلا بالغ الأهمية في تحقيق أرقى درجات التطور والتنمية الاقتصادية. فحسب المعاجم الاقتصادية المختلفة ورد تعريف الاستثمار على أنه: "أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح "دون أن يلتفت المعرف إلى شكل

[1] – عبد المحسن بن إبراهيم البدر، الاستثمار الأجنبي.. تجارب وعِبَر، مقال من جريدة الاقتصادية الدولية، منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.aleqt.com/ListRay.asp?NewsID=2482 Consulté le /30-04-2006.

الاستثمار إن كان في أصول حقيقية أو مالية. والاستثمار كذلك يعني: "استعمال الموجودات في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية". وورد الاستثمار على أنه: "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية. وأخيرا فقد عرفت تلك المعاجم الاستثمار: بالإنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية".[1] ويضاف إلى هذه التعاريف مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية". [2]ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو "مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذاً بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.[3]

1-2/ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد جرت الأدبيات الاقتصادية على تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتلك المشروعات المملوكة للأجانب سواءً كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع. ولكن يظهر من هذا التعريف أنه يساوي بين أن تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية أو تتسم الاستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات، لذلك يجب وضع تعريف جامع.

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتلك الأموال الأجنبية (حكومات أو أفراد، أو شركات)، التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة.

وفي تعريف آخر: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر، سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني.[4] كما تعرف مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها تلك المؤسسة القائمة بمهام التسيير والمراقبة والإشراف على مشروعات استثمارية منشأة من قبلها في سوق، أو أسواق أجنبية متعددة، وهي بذلك المؤسسة التي كثيرا ما عرفت في الأدبيات التقليدية بالمؤسسة المتعددة الجنسية،[5] أو الشركة متعددة الجنسيات.*

---

[1]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 14-15.

[2]– محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 1997، ص:02.

[3]– صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المناهج، 1997،ص:19.

[4]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 17-18.

[5]– أ.كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي،مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002، ص:52.

* Multinational Corporation أو يمكن الإطلاق عليها اسم الشركات الدولية أو الشركة العابرة، التي أصبحت من ظواهر الاقتصاد فهذه الشركات لها اتساع كبير في العالم حيث أنها تقوم ببناء وبيع مصانعها ومنتجاتها في العديد من دول العالم وتقوم بتحويل مبالغ مالية ضخمة من بلد لآخر وفق احتياجاتها.

كما يرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: " تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة والتقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[1]

ويعرف **صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر** على أنه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[2]

وتعرفه **المنظمة العالمية للتجارة (OMC)** بـ "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها ".[3]

و يعرفه **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)** على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).[4]

يتبين لنا من هذه التعاريف، وجود تشابه من حيث المضمون حيث تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل، يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح. فالعناصر الرئيسية التي يتطلب توفرها في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في وجود تدفق الأموال النقدية من دولة لدولة أخرى وذلك بغرض إنشاء مشروع ربحي من خلال تولي إدارة ذلك المشروع كلياً أو جزئيا.

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي حول بيانات ميزان المدفوعات من المكونات التالية:[5]

---

[1]– عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص:13.

[2]– د.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 251.

[3]– عبد الرحمان تومي ، آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات ، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 41.

[4]– د.خالد علي أحمد كاجيجي، أ.محمد مسعود خليفة الثعيلب، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار والتمويل "الاستثمار الأجنبي المباشر FDI"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 04.

[5]– د.طارق نوير، تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار والتمويل "الاستثمار الأجنبي المباشر FDI"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 04.

- الاستثمارات في حقوق الملكية التي تمول إنشاء مصانع وشركات وغيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن 10% من إجمالي حقوق الملكية (سواء في شكل نقدي أو في شكل عيني كالآلات والمعدات).

- الاستثمارات المالية في شكل أسهم وسندات، ويشترط أن تمثل قيمة هذه الأوراق المالية 10% أو أكثر من إجمالي رأس مال المنشأة حتى تسجل البيانات على أنها استثمار أجنبي مباشر.
- الأرباح المعاد استثمارها والتي تؤدي إلى إحداث زيادة في رأسمال المنشآت.
- شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمرين الأجانب أو مؤسسات الاستثمار المباشر، حيث يدرج الاستثمار العقاري ضمن الاستثمار المباشر.
- نشاط استكشاف أو استخراج الموارد والخامات الطبيعية (مثل أنشطة استكشاف البترول).
- نشاط التشييد والبناء وغالباً ما يكون ذلك في حالة إنشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن العام.
- معاملات الدين بين المستثمرين المباشرين من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخر ى بما فيها إقراض واقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).
- المعدات المتنقلة والمتحركة (الطائرات، تجهيزات النفط...) التي تعمل في اقتصاد لمدة تزيد عن عام، والتي تدار بواسطة مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) التي تعتبر المشغل الفعلي لهذه المعدات.

1-3/ الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: بعد هذا التحديد لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا أن نفرق ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

تعرف الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بأنها: تملك الأجنبي عدداً من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها، مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات. أو هو تملك دولة أو فرد في دولة مجموعة من الأوراق التجارية، أو مجموعة من السندات والأسهم الاستثمارية بمقدار ضئيل أو نسبة غير عالية بحيث لا تسمح لأصحاب الحق المستثمرين أن يساهموا في إدارة رأس المال أو المشروع والإشراف عليه نظرا لقلة المقدار الذي يخولهم حق إدارة المشروع.

بينما نجد أن المستثمر الأجنبي المباشر يملك المشروع بالكامل أو الغالبية العظمى من أسهم وسندات المشروع مما يخوله حق السيطرة والرقابة والمشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.[1]

على الرغم من تشابه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في كون كلاهما يحمل نفس حافظة الأوراق المالية المتضمنة تحويل رؤوس الأموال الدولية، إلا أنهما يختلفان جوهريا في النقاط التالية:[1]

[1]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 20.

- ينفذ الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق كبير وواسع جداً عن طريق الشركات بدلاً من المستثمرين الأفراد.
- بالرغم من أن كلا النوعين من الاستثمارات يتضمن ملكية رأس المال في دولة أجنبية، فإن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية يجعل الإدارة الحقيقية للمنشأة الأجنبية في أيدي مديرين من نفس الدولة التي تقع فيها المنشأة، ولهذا فالمنشأة الأجنبية تحصل ببساطة على رأس مالها من الخارج، بينما تحافظ على مسؤولياتها الإدارية وهذا عكس الاستثمار المباشر، حيث أن المنشأة المؤسسة خارج الدولة التي يقع فيها المشروع (أي يتم فيها الاستثمار المباشر) لا تزود المشروع بالمال فقط، ولكن يفترض أنها أيضا مسؤولة على إدارة عمليات المشروع.
- لا تخضع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة للمراقبة ولا يتولد عنها ارتباط أو علاقة دائمة مع الشركة، وتأخذ شكل حيازة الحقوق الأجنبية (الأسهم، السندات، سندات الخزينة، وسندات أخرى قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل).[2]

وعليه فإن ضابط التفريق ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يرجع إلى معيار السيطرة والرقابة، فكلما كان المستثمر الأجنبي يملك المشروع أو غالبيته وتولى إدارته كان الاستثمار مباشراً، أما إذا لم تخوله حصته في المشروع حق الإدارة والسيطرة كان الاستثمار غير مباشر، وهذا ما جرت عليه الأدبيات الاقتصادية.[3] إن استخدام معيار السيطرة والرقابة في التفريق يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: ما هي نسبة رأس مال المشروع الاستثماري التي يجب أن يمتلكها المستثمر الأجنبي والذي يراد إقامته في الدولة المضيفة حتى يتأكد بأن ذلك المشروع الاستثماري هو استثمار مباشر ومن ثم يحق له الإشراف عليه وحرية التصرف والإدارة وذلك بشكل كامل أو بشكل جزئي؟[4]

يجب الإشارة إلى أن هناك تباين واضح بين مختلف الاقتصاديين والهيئات وحتى الدول نفسها بخصوص تقدير نسبة رأس المال التي يجب أن يمتلكها المستثمر الأجنبي في أي مشروع استثماري حتى تعطيه حق الإشراف، ويعود هذا التباين إلى تقدير عتبة الملكية التي تتراوح ما بين 10% و 100% وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): يوضح عتبة ملكية رأس المال حسب بعض الدول

عتبة الملكية	%10	%20	%25	%50	%100

[1]- أ.محمد الشريف منصور، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 9/8 أفريل 2002، ص: 161.

[2]- Gabriel CUMENGE, Les investissements industriels français au Maroc, Une étude empirique sur la décennie quatre-vingt-dix, Publié sur le site web suivant : www.industrie.gouv.frbibliothdocudossierssectinvestmaroc.pdf, page 13. consultée le (15/01/2006)

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص:21

[4]- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة مُقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005، ص 15.

الدول	*الدانمارك *الولايات المتحدة الأمريكية	*فنلندا *فرنسا *إسبانيا	*أستراليا *اليابان *بريطانيا *ألمانيا	*النمسا *كندا	*هولندا

Source : B.hugonnier, investissement direct, coopération internationale et firme multinationale (paris, Edition économique, 1984), p : 26.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ التباين الواضح بين الدول المذكورة في تحديد عتبة الملكية ومن ثم التقدير الكمي لمعيار الإشراف والرقابة التي عندها تتحقق الإدارة والرقابة واتخاذ القرارا ت أم لا ميدانياً من طرف المستثمر الأجنبي، وبذلك المساهمات أو الملكيات التي قيمتها أقل من العتبة لا تعدوا أن تكون إلا مجرد استثمار غير مباشر ومثل هذا النوع من الاستثمارات لا يعطي للمستثمر من حقوق إلا بما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة.

2/ التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر: إن الدراسات التاريخية للعلاقات الاقتصادية الدولية تؤكد بأن الاستثمارات الأجنبية المباشر عرفت نمواً معتبراً لها منذ القرن الثامن عشر، وكانت تنتقل بحرية تامة من دولة لأخرى، مما ساعد على نموها واستمرار تطورها، وتمثل الفترة الممتدة بين 1800 و 1918 العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر،[1] وبذلك فإن عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول ليست حديثة العهد بل هي قديمة قدم الحروب والاستيلاء على ثروات الشعوب المغلوبة على أمرها، حيث مع قيام الثورة الصناعية في الغرب في نهاية القرن الثامن عشر وتوسع الصناعات في جميع المجالات الاقتصادية، وظهور الحاجة الكبيرة للحصول على المواد الخام الرخيصة من جهة والأسواق العالمية لتصريف السلع من جهة ثانية، بدأت محاولات السيطرة السياسية والاقتصادية على مقدرات العالم وبالخصوص الدول النامية والاستيلاء على ثروات الشعوب وتحويلها لتكون في خدمة تطوير الاقتصاد الغربي. وقد سميت هذه الفترة بمرحلة (العلاقات الجبرية) بين دول قوية وأخرى ضعيفة، لأنه خلال هذه المرحلة لا ينظر إلى العلاقات إلا من خلال مصلحة الطرف الأقوى، فعلى سبيل المثال قامت بريطانيا العظمى بإجبار مستعمراتها في الهند على التخلي عن صناعة النسيج التقليدية حفاظاً على الأسواق وبيع المنتجات الصناعية البريطانية فيها، مما تسبب في نزوح آلاف من عمال النسيج إلى الأرياف، حيث تم استغلالهم بصورة أبشع من قبل الإقطاعيين.[2]

وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

---

[1]– كعباش عبد الله، "الحماية الوطنية و الدولية للاستثمار الأجنبي وضمانه من المخاطر غير التجارية في الدول النامية"، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، 2002، ص 07.

[2]– د. ميثم صاحب عجام، مرجع سابق، ص: 75.

وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 154مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين. وقد توجهت أكبر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعات الزراعة والتعدين والبنية الأساسية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات إستراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية. وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي مثل: خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة اقتصرت آنذاك في شكل منح وقروض.

أما في سبعينات القرن العشرين فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسن أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الإستراتيجية كالبترول والغاز، والثاني تولد نتيجة الوفر الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقل اهتماماً باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث سعت الدول النامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي اثر هبوط أسعار السلع الأولية والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون.

لقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي وتعزيز بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. واستجابة لهذه التغيرات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الدول النامية بالارتفاع في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، وقد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وتركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.

وفي العقد التاسع من القرن العشرين أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة "أورجواي" للمفاوضات التجارية وزاد عدد المعاهدات الثنائية

الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا، وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض لوضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر . [1] ونستطيع أن نوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلا كل من الدول المتقدمة والنامية عن طريق الجدول التالي: [2]

جدول رقم (1-3): التدفقات الواردة والصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر (1970-2005) **الوحدة: (مليون $)**

السنة	التدفقات الصادرة من الدول النامية	التدفقات الواردة إلى الدول النامية	التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة	التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة	التدفقات الصادرة من العالم	التدفقات الواردة إلى العالم
1970	0.03	2.77	14.13	9.81	14.16	12.59
1971	0.007	2.91	14.47	10.88	14.47	13.79
1972	0.07	2.89	15.72	11.62	15.79	14.51
1973	0.04	5.28	25.88	15.55	25.92	20.83
1974	0.15	3.23	24.09	22.39	24.24	25.62
1975	0.52	9.42	28.09	17.16	28.61	26.85
1976	0.54	4.83	27.87	15.44	28.42	20.27
1977	0.55	6.76	28.01	20.12	28.57	26.88
1978	0.59	9.10	38.95	25.21	39.59	34.34
1979	0.47	10.58	62.43	32.83	62.9	43.44
1980	2.56	8.42	51.09	46.51	53.67	54.95
1981	1.37	23.44	51.52	45.97	52.9	69.43
1982	2.78	26.89	25.16	32.37	27.94	59.27

[1] د. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعار ي ف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،ص 4-5، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_bridge33.pdf Consulté le /15/01/2006

[2]- د. صالح محمد المنصوري ، الاستثمار الأجنبي المباشر: ما ذا يجب على الدول المتقدمة أن تفعل؟ وماذا يجب على الدول النامية أن تفعل؟، ورقة بحث في المؤتمر الوطني المتعلق بالاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، طرابلس، 2006، ص: 17، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.investinlibya.com/files/confernice/41.doc Consulté le /01/05/2006

نقلا عن تقرير الاستثمار العالمي للأنكتاد 2003.

1983	1.6	17.71	33.63	33.71	38.23	51.43
1984	2.10	17.93	50.66	42.23	52.77	60.18
1985	4.21	15.34	57.95	42.24	62.16	57.60
1986	5.04	16.42	92.77	69.99	97.83	86.44
1987	6.72	23.43	135.55	116.39	142.28	139.84
1988	11.91	30.27	165.64	133.46	177.57	163.76
1989	16.17	29.60	211.45	162.50	227.65	192.56
1990	16.67	37.71	216.59	164.50	233.31	202.78
1991	11.70	44.27	186.29	113.35	198.03	160.13
1992	23.31	59.47	178.11	107.29	201.50	171.20
1993	39.19	83.61	204.42	137.16	24390.	227.53
1994	46.03	108.65	240.18	145.07	286.67	259.70
1995	49.06	111.65	306.65	204.55	356.40	330.52
1996	60.36	152.59	333.44	220.73	391.00	386.14
1997	72.67	188.89	397.35	271.76	474.01	478.08
1998	48.57	188.60	633.07	484.80	684.04	694.46
1999	72.13	225.75	967.56	839.26	1042.05	1088.26
2000	104.03	238.64	1271.54	1228.36	1379.49	1491.93
2001	40.13	200.89	557.29	509.80	620.71	735.15
2002	49.7	163.6	475.1	441.2	524.8	604.8
2003	35.6	175.1	514.8	358.5	550.4	533.6
2004	112.8	275	686.3	396.1	799.1	671.1
2005	117.5	334.3	646.2	542.3	763.7	876.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- **تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 2003.**
- **تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 2006.**

يتضح لنا من الجدول (1-3) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول النامية خلال الفترة (1970-2005) كانت منخفضة جدا، مقارنة بالتدفقات الصادرة من الدول المتقدمة، إذ لم تتجاوز نسبتها من التدفقات الصادرة من العالم •17% بمتوسط قدره 26.57 مليار دولار، أما عن التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة فبلغ متوسطها 249.16 مليار دولار في نفس الفترة، وعرفت أقصى قيمة لها سنة 2000 بقيمة 1271.54 مليار دولار. من خلال هذه الأرقام نستطيع أن نقول أن تدفق رؤوس الأموال من الدول النامية إلى العالم لا يزال ضعيفا مقارنة بما يتدفق من الدول المتقدمة، ويمكن تفسير ذلك من عدة زوايا، فالدول النامية كما نعلم تعيش أزمة مالية نتيجة لاتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار، فمن الطبيعي أن يكون خروج رؤوس الأموال للخارج ضعيفا، أضف إلى ذلك، إن أغلب رجال الأعمال بالدول النامية يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة التي تؤهلهم

• ارجع إلى الملحق رقم (1-1).

للاستثمار خارج القطر الاقتصادي. أما ارتفاع حجم رؤوس الأموال الصادرة من الدول المتقدمة إلى العالم فيعود بشكل كبير إلى تنامي الشركات المتعددة الجنسيات وتعدد فروعها واستراتيجياتها.

أما عن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية فكانت منخفضة مقارنة بالتدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة في الفترة السابقة، إذ لم تتجاوز نسبة هذه التدفقات 45% من التدفقات الواردة إلى العالم في كل الأحوال • وبمتوسط قدره 80 مليار دولار، لكن ما حصلت عيه الدول المتقدمة من هذه التدفقات كان مرتفعا للغاية إذ بلغ متوسط هذه التدفقات في نفس الفترة السابقة 196 مليار دولار، ووصلت سنة 2000 إلى 1228.36 مليار دولار.• الملاحظ من خلال هذه الأرقام أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لا يزال ضعيفا، مقارنة بما تحصل عليه الدول المتقدمة، وتعليل ذلك أن بيئة الأعمال في أغلب الدول النامية لا تتناسب مع أهداف وإستراتيجيات المستثمر الأجنبي المباشر. إضافة إلى ذلك فإن ما يتدفق من رؤوس أموال أجنبية على الدول النامية لا يوزع بشكل عادل عليها، إذ تستحوذ خمس دول نامية فقط على ما يقارب 55% من هذه التدفقات، فيما لا تحصل الـ48 الأقل تطورا، والعديد منها في إفريقيا، إلا على 1%.[1]

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع قيامه

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا دوافع وأسباب قيامه بالتعدد والتباين ويعود ذلك إلى التداخل بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ارتبط ذلك بظروف الدولة المضيفة أو بظروف الدولة الأم، أو بتلك الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات.

1/ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر : يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر صيغ مختلفة وفق أساليب متعددة من حيث التصنيفات والأشكال. كما يجب التنويه إلى أنه لا يوجد اتفاق حول أشكال المستثمر الأجنبي المباشر ويرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب * من جهة، وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى وسنحاول تقسيم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

•كان ذلك سنة 1982، ولا تعبر هذه النسبة عن ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال الواردة إلى الدول النامية بل نتيجة لانخفاض التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة. ارجع إلى الملحق رقم (1-2).

• عند مقارنة حجم التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة وخاصة سنة 2000 –بلغت 1271.54 مليار دولار– مع حجم التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة –بلغت في نفس السنة 1228.36 مليار دولار– نستطيع أن نقول أن نسبة كبيرة من رؤوس الأموال الصادرة من الدول المتقدمة تتجه إلى الدول المتقدمة، وهذا يرجع بشكل خاص إلى وضع بيئة الأعمال بهذه الدول.

[1]– بدون مؤلف، الاتحاد الأوربي: دور عالمي، تقرير منشور من طرف المفوضية الأوروبية في الجمهورية العربية السورية على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.delsyr.cec.eu.int/ab/eu_global_player/eu_global_player.doc page:26
Consulté le /23/12/2006

* هناك من الباحثين مثلا من يعرف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى ما يبحث عنه هذا الاستثمار الأجنبي في حد ذاته فنجد: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية (إستراتيجية النفاذ)، الاستثمار الباحث عن الأسواق (الإستراتيجية الأفقية)، الاستثمار الباحث عن تخفيض التكاليف (الإستراتيجية العمودية).

1-1/ **الاستثمار المشترك:** يرى الباحث الاقتصادي كولدي " Kolde" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ.

أما تربسترا "Terpstra" فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[1]

وتعتبر هذه المشروعات ملكية مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة تتح دد وفقاً لاتفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة 49% من إجمالي رأس المال وذلك ضماناً لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات، وقد يفضل بعض المستثمرين الأجانب هذا الشكل من الاستثمار وذلك لرغبتهم في عدم التعرض إلى مخاطرة كبيرة إذ أن مساهمتهم الجزئية في رأس المال تخفض من حجم المخاطر التي يتعرضون إليها.[2]

كما أن فكرة الاستثمار المشترك ليست حديثة، إذ عند التعمق في جذورها نجد أن نشأتها تعود إلى أزيد من قرن، مثلما جاء في العقد المبرم بين الحكومة الإيرانية وشركة "ارسي" عام 1901 حيث جاء في العقد المذكور أن الحكومة الإيرانية تحوز على حصة من أسهم الشركة المستثمرة بعد مضي شهر من تأسيسها مما يعني تبني العقد لأسلوب نظام المشاركة.[3]

تفضل العديد من الدول النامية إتباع أسلوب المشروعات المشتركة بل وترى فيه الأسلوب الأمثل لاستغلال ثرواتها، لأن هذا النوع من الاستثمار يحقق لها نوع من التوازن بين جلب رؤوس الأموال وبقاء سيطرتها على عناصر الإنتاج من خلال مشاركة رأس المال الوطني في المراقبة الفعلية للمشروع، بحيث لا يستطيع الشريك الأجنبي الانفراد وحده في اتخاذ قراراته، وتسييره لإدارة المشروع، لأن الاشتراك في ملكية رأسمال الشركة يخول للشريك الوطني حق الاشتراك في الإدارة والإطلاع على كافة القرارات مما يضمن للدولة المضيفة عدم اتخاذ الشريك الأجنبي لقرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية كذلك عدم قيام دولة الشريك الأجنبي باتخاذها الشركة كمركز للتجسس أو لأي عمل آخر غير العمل المعلن عليه. ويمكن تلخيص ما ينطوي عليه الاستثمار المشترك في النقاط التالية:[4]

---

[1]- د.عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص:15.

[2]- نشيدة معزوز، "دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر خلال التسعينات-"، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص: 08.

[3]- كعباش عبد الله، "الحماية الوطنية و الدولية للاستثمار الأجنبي وضمانه من المخاطر غير التجارية في الدول النامية"، مرجع سابق، ص: 28.

[4]- د.عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

- هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر/الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:

❖ أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
❖ وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
❖ أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

- في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في **إدارة المشروع** وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح (أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر). *

1-2/ **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** هذا النوع من الاستثمار هو أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع م ن أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدولة المضيفة. [1] ومن جهة أخرى فإن كثيرا من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تميل إلى عدم قبول فكرة تملك هذا الاستثمار لكامل المشروعات وذلك لما لهذا الوضع من آثار ونتائج قد تؤدي إلى التبعية الاقتصادية والسياسية ،[2] حيث تأخذ العلاقة بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة في بداية الأمر شكلها الطبيعي بحرص كلا الطرفين على تحقيق مكاسبهم محددة، مقابل ما يقدمانه من مزايا ومنافع، حيث تقدم الدول المضيفة مزاياها الخاصة وتأمل في الحصول على ما يقابلها من مردود اقتصادي واجتماعي يعود بالنفع العام على مجموع شعوبها ومواطنيها. أما مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر فتعرض مزاياها النوعية الخاصة من تكنولوجيا ورؤوس أموال ومهارات مختلفة راجية من ورائها تعظيم قيمة مردوداتها وعائداتها المحصلة. غير أنه ونظراً لاصطدام المصالح وتعارض الأهداف بين ما هو خاص بالمؤسسة وما هو خاص بالدولة المضيفة، سرعان ما تتحول العلاقة إلى تناحر وصراع حاد بين الطرفين المتعاقدين. فالمؤسسة، وفي سعيها إلى تعظيم قيمة عائدات استثماراتها المباشرة تحرص دوما على أمرين أساسيين:

---

* كما ذكرنا سابقا أن المستثمر الأجنبي غير المباشر لا يكون مالكا لكل مشروع الاستثمار، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه، وتنقسم أشكاله إلى: 1/ الاستثمارات في مجال الإنتاج: وتشمل كل من التراخيص، عمليات تسليم المفتاح، عقود الإدارة وعقود التصنيع، عقود امتياز الإنتاج الدولي من الباطن، 2/ الاستثمار في مجال التصدير والبيع والتسويق: وتشمل تراخيص استخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية، الوكلاء، الموزعين، المعارض الدولية.

[1]- تشام فاروق، مرجع سابق، ص 08.

[2]- حسني علي خربوش، عبد المعطي أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية، عمان، 1995، ص: 204.

- زيادة وتحسين كفاءة وفعالية أسواقها الداخلية المكونة من المؤسسة الأم ومجموع فروعها ووحداتها قصد تجاوز العقبات والمحددات الطبيعية والحكومية المفروضة عليها من أجل ضمان التدفق الحر لأنشطتها وخدماتها ومنتجاتها عبر هذه الأسواق من جهة، وتخصيص مواردها ضمن هذه الأسواق بالطريقة التي تزداد معها عائداتها وتعظم بها إيراداتها من جهة أخرى.
- المحافظة والإبقاء على ما تم تحقيقه من إيرادات ومكاسب داخل هذه الأسواق ذاتها، دون مشاركة أي طرف من الأطراف الخارجية فيها سواء أكانت هذه الأطراف منافسة، أم حكومات، أم غيرها من الأطراف الأخرى.

بهذا الحرص تبدأ بوادر الصراع بين مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر وحكومات الدول المضيفة بالتبلور والظهور، حيث تتعارض بهذه الكيفية أهداف الدول المضيفة مع تلك التي تحرص هذه المؤسسات على تحقيقها وتجسيدها. فالدول المضيفة لا يهمها من هذا الاستثمار إلا النمو والازدهار، ورقي مؤسساتها وأن تتمتع شعوبها بالرخاء والاستقرار. من أجل ذلك تجد هذه الدول نفسها مضطرة دوماً إلى تنظيم وتوجيه اقتصادياتها المحلية ومراقبة مختلف تداخلاتها مع الاقتصاد العالمي ومؤسساته الفاعلة بما يضمن تحقيق أهدافها الخاصة ويعيد توجيه وتوزيع موارد وأرباح هذه المؤسسات بما يتماشى وتلك الأهداف، وبذلك فالصراع محتمل الوقوع بين الطرفين.[1] لكن الممارسات العملية والدلائل العلمية تشير إلى أن بعض الدول النامية في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورا وتايوان) وأمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك)، بل وفي إفريقيا أيضاً منحت فرص للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاً كاملاً في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. كما انه حتى الآن لا توجد دلائل علمية كافية لتأييد حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

يضاف إلى ما سبق أن المنطق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بآثاره السياسية والاقتصادية طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات سواءً كان هذا على شكل استثمارات مشتركة أو عقود بالترخيص لإنتاج سلعة معينة أو عقود واتفاقيات للإدارة أو خلاف ذلك.[2]

1-3/ **الاستثمار في المناطق الحرة:** يمكننا أن نقول أن المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة، يتم إيضاح حدودها الجغرافية، وتعتبر جمركياً امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، فهي جزء تقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي، فتدخل إليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم.[3]

1-4/ **مشروعات أو عمليات التجميع:** هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها

---

[1]- أ.كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي، مرجع سابق، ص:53.

[2]- د.عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 21.

[3]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 138.

لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع... الخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[1].

1-5/ **الشركات المتعددة الجنسية:** تعتبر ظاهرة نمو الشركات متعددة الجنسية من أهم الظواهر السائدة في محيط الاقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل. أما ما يتعلق بمفهومها فقد تعددت التعاريف وتنوعت بحسب المعايير التي ارتكزت عليها، فعرفها البعض بمعيار عدد البلدان التي تمارس نشاطها الإنتاجي فيه فكان التعريف كالتالي: "هي كل مؤسسة أو مشروع أو شركة تمتلك أو تسيطر على أصول إنتاجية سواء مصانع أو مناجم، أو مكاتب البيع والتسويق- في دولتين أو أكثر خارج الحدود القومية لدولة الموطن للشركة أو المؤسسة".

وعرفها بعض المحللين بأنها تلك الشركات التي لها استثمارات في ستة أو أكثر من الدول الأجنبية. أو هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروعا أجنبية للبيع. [2]

كما يجدر بنا التنويه إلى أن هذه الشركات تسيطر في الغالب على صناعات الإلكترونيات، والتجهيزات الكهربائية، والسيارات، وصناعة البترول، والأطعمة، والكيماويات، والصناعات الدوائية، والاتصالات، [3]حيث بلغ عددها حسب إحصائيات 2005 ما يقارب 690000 شركة أجنبية أنشأتها 70000 شركة أم، كما وصلت مبيعات هذه الشركات نحو 19 تريليون دولار، وإذا رتبت هذه الشركات متعددة الجنسيات حسب الأصول الخارجية فإن شركة جنرال إلكتريك "General Electric" (الولايات المتحدة) قد ظلت هي أكبر شركة عبر وطنية على نطاق العالم، تليها شركة فودافون "Vodafone" (المملكة المتحدة) وشركة فورد موتور " Ford Motor" للسيارات (الولايات المتحدة) ومن بين أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات على نطاق العالم، فإن مقار

---

[1]- د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص490.

[2]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 47-48

[3]- السحيباني عبد الرحمن، الاستثمارات الأوروبية والبلدان العربية، مقال من حصيفة يومية تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، العدد 10387، 2001/03/07، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.suhuf.net.sa/2001jaz/mar/7/ec4.htm consultée le (20/02/2006)

أربع شركات منها على رأسها شركة هاتشيسون هوامبوا " Whampoa Hutchison" (هونغ كونغ، الصين) توجد في اقتصاديات نامية.[1]

2/ دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن القول بأن هناك أسباباً عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات التي تضعها أمام المستثمر الأجنبي. ولذلك سنحاول التفريق بين نوعين من الدوافع التي لأجلها يحصل الاستثمار الأجنبي المباشر:•

2-1/ دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر : كثيراً ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعياً منها وراء تحقيق أهداف محددة نجملها فيما يلي:[2]

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم تتوفر في موطنهم بذات التكلفة، كالنحاس، الزنك، البترول...الخ.
- الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج، وذلك لأنه ثمة حد لإنتاج بعض الصناعات خصوصاً تلك التي لا تتحمل أعمال النقل لمسافات بعيدة كمشتقات الحليب مثلاً، أو الغاز السائل الذي يملأ في أوعية ثقيلة للغاية، وبهذا فمن الأفضل إنشاء مصانع جديدة في البلدان أخرى.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات جديدة وبضائع الشركات الأجنبية خاصة تسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها، كما يساعدها في ذلك تمتعها بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية.[3]
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل اليد العاملة الرخيصة، إذ غالباً ما تتمتع الدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بأيدي عاملة ممتازة تتفانى في العمل وتتحلى بإنتاجية مرتفعة، وقليلاً ما تلجأ إلى الإضراب [4]، لكن يجدر بنا التنويه إلى أن توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن

---

[1]- بدون مؤلف، الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان النامية يقلب مسار الانخفاض الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في السنوات الماضية، بيان صحفي منشور على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.unctad.orgsectionspressdocsPR05034_ar.pdf consultée le (18/04/2006)

• لمعلومات أكثر ارجع إلى الملحق رقم (1-3).

[2]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 25.

[3]- أ.زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة إلى الجزائر، جامعة سكيكدة، 14/15 مارس 2004، ص: 09.

[4]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 26.

الماضي، وبذلك فإن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد الاستثمار حالياً.[1]

- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، المصادرة، زيادة الرسوم الجمركية أو خطر عمليات الإضراب الذي قد يشل المبيعات في بلدان عدة على حد سواء. فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.
- تفادي قيام المضاربات المحلية بين المستثمر الأجنبي ومستثمري الدولة المحلية المضيفة التي تنشأ من الرسوم الجمركية وتكاليف النقل المضافة إلى كلفة الإنتاج في ذات الدولة المضيفة – في حال كون السلع المحلية تتمتع نسبياً ببعض المزايا المتشابهة – الأمر الذي قد يؤثر في مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، مما يجعلهم مضطرين إلى إنشاء استثمارات مباشرة محلياً.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها: تقديم الحوافز الضريبية، وتوفير فرص استثمارات دائمة، إعطاء ضمانات للمستثمرين، توفير أنظمة للمعلومات وغيرها.
- زيادة صادرات البلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال: فإن فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج تؤدي دوراً مهماً في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجد فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة من المنتوجات الصناعية.
- رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادي ة والسياسية على البلد المستورد لهذا الاستثمار. فكثيرا ما يتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أساسية بالنسبة للبلد المستورد.[2]

2-2/ دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر واستيراده من قبل الدول المضيفة: يمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط التالية:

- تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات القومية. وتنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية كما ذكرنا سابقاً لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي.
- الاستفادة من التكنولوجيا، وتظهر هذه الاستفادة –بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم– من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية، خاصة إذا تبع ذلك مساعدة تقنية وتكوينا للعمال المحليين. كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها

---

[1]– أ.ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة إلى الجزائر، جامعة سكيكدة، 15/14 مارس 2004، ص: 05.

[2]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 27-29.

إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار، [1] لكن يجب أن ننوه إلى أن استفادة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من التكنولوجيا تبقى محل اختلاف بين الاقتصاديين، وذلك نظراً لما للشركات الأجنبية من قدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية، التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها نظراً لما تتطلبه من موارد مالية ضخمة ومهارات وتقنيات مختصة عالية.

- القيام بإحلال الواردات عن طريق إنتاج المستثمر الأجنبي لمنتجات كانت في السابق تستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد هذه الدول باستعمال مواردها المالية القليلة في نشاطات أخرى، كما أنه من الممكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتوج إلى أسواق أخرى أجنبية وبهذا يمكن تحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الخلل في الميزان التجاري.
- الاستفادة من تأثير المستثمر الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق توفير بعض المستلزمات والمواد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق. [2]

يمكن تلخيص أسباب أو دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): دوافع كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من الاستثمار

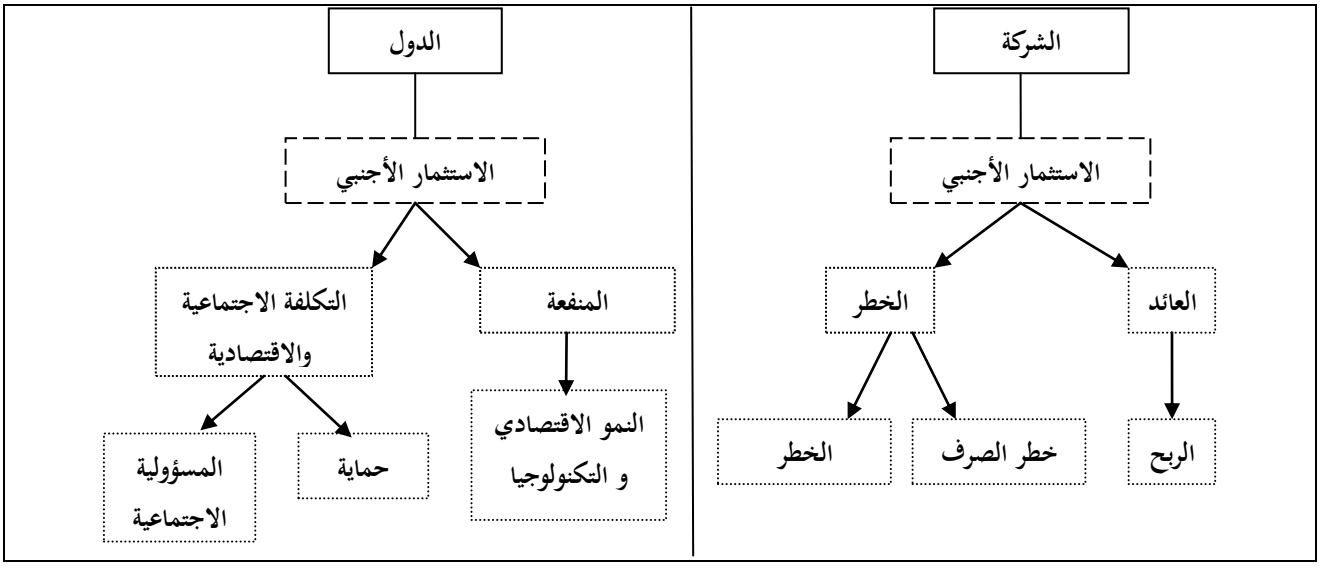

[1] – د.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 253.

[2] – د.بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002، ص:62.

المصدر: د.بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002، ص:61.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد توالت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأسباب الكامنة وراءها، إلى جانب جملة الآثار المترتبة عنها، وما يميز هذه النظريات هو التعدد والتداخل والتباين. وسنحاول التطرق إلى أهم هذه النظريات.

1/ **النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد)** : تقوم هذه النظرية علي أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها ، ومن ثم فهذه النظرية تفسر تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلي المناطق التي تحصل فيها على أعلي عائد.

كان "**أولين**" (1933) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة ، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلي مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول. لكن هذه النظرية كللت بالفشل الذريع وذلك لأسباب عديدة، أهمها أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر. فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لابد أن تختلف. فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي (وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والمهارة والإدارة.

وبذلك فافتراضات "**أولين**" عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولاً في الحقبتين اللاحقتين لظهورها، ولكن وبعد عشرين عاماً أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي في تغير وتطور مستمر ، وهذا ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكنها تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي.[1]

2/ **نظرية الميزة الاحتكارية:** ظهر النموذج الاحتكاري أولاً في تحليل "**هايمر**" (1976) عن الشركات متعددة الجنسيات. فوفقاً ل "**هايمر**"، فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة علي السوق الخارجي انطلاقا من قدراتها الخاصة. فعلي سبيل المثال، أوضح "**هايمر**" أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق

1-د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، السعودية، دار النشر النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2006، ص:20.

(عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية. تلك المميزات تمكنها من المنافسة والحصول علي عائدات أعل ى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي. والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال ، فعلي سبيل المثال قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج ها بسبب **فجوة المعلومات** أو **حماية العلامات التجارية**، أو **انخفاض تكلفة الوحدة** الراجع للإنتاج الكبير ، أو **التميز الإداري والضريبي**، أو **الميزات الإدارية** أو **مهارات التسويق** التي تتمتع بها الشركة. وكان "**هايمر**" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً علي المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. كما أوضح أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا الإدارية . وبذلك سيترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية للكل من الدولة المضيفة والشركات المحلية.

3/ نظرية تدويل الإنتاج: نظرية الميزة الاحتكارية تشرح جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى مثل تصدير منتجاتها ونظرية تدويل الإنتاج تعالج هذه المشكلة ، فهي تعتمد بشكل كبير علي مفهوم تكاليف الانتقال.

فهذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة. وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولاً من خلال "**كايدور**" (1934)، ثم تم تطويرها بشكل كامل علي يد "**كواس**" (1937)، وفي وقت لاحق طورها "**بينرسون**" (1961). وفي محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة إل ى نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر علي يد "**باكلي**" و"**كاسن**" (1976) .

تؤكد هذه النظرية على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع كامل بالخارج بدلاً من تكاليف الأذرع الطويلة، وذلك عندما تتصف السوق الدولية بعدم كمال غير ملحوظ. فهذه النظرية تبين رؤية أخري لدور عدم كمال السوق في علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر. فالأمر –حماية ملكيتها الفكرية من أي عدوان – يكون شاقاً على الشركة طالما كان ذلك بعيداً عن سيطرتها. فبقيام الشركة بإنشاء فرع اً في الدولة المضيفة يمكنها من إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية.[1]

4/ نظرية دورة حياة المنتوج: [2] نظرية دورة حياة المنتوج كما وضحها " **ريموند فيرنون**" * سنة 1966 هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتوج تقوم

---

[1]– د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص:29-32 بتصرف الطالب.

[2]– د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص:33.

* رجل اقتصاد أمريكي اشتغل في شركة متعددة الجنسيات ومن بينها كتابه المشهور "الشركات متعددة الجنسيات" الذي ألفه سنة 1966 بالإنجليزية ترجم بعدها إلى الفرنسية سنة 1973، أين تضمن نظريته المعروفة إلى جانب دراسة معمقة حول إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات من حيث التدويل والتوطن فيا لخارج، إلى جانب ذلك تعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

على افتراض أساسي وهو أن المنتجات يتم تطورها مثل الإنسان حيث تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (الميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتوج النمطي فالانحدار ثم أخيرا الموت. ولهذا فإن المنتوج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل. فالنظرية تميز بين ثلاثة مراحل أساسية هي مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-2): دورة حياة المنتوج

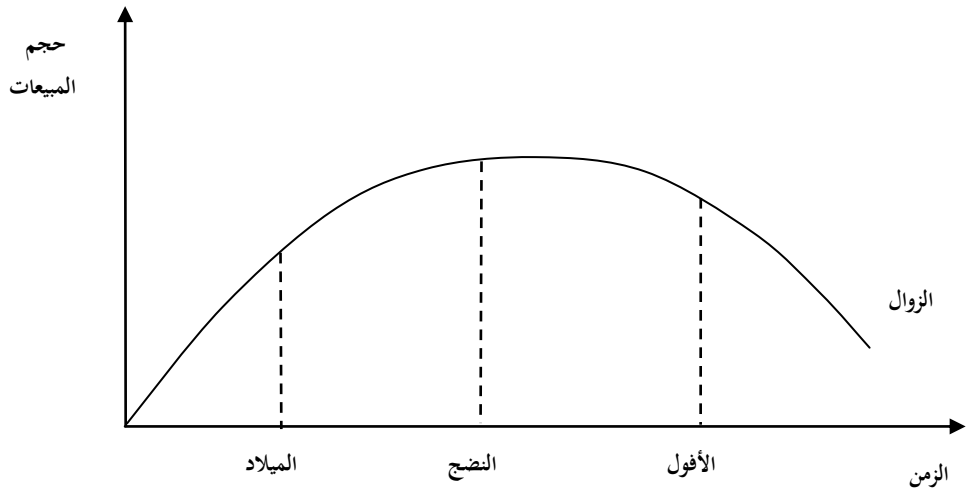

Source : Pierre Jacquemol, La firme multinationale, une introduction économique, édition économica, 1990, p60.

4-1/ مرحلة المنتج الجديد (New Product): تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحياناً بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح. حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتوج الجديد إلى السوق وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالاً كبيراً أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة ونظراً لغياب المنافسة، فإن الشركة صاحبة المنتوج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج، كما أنها لا تواجه ضغوطاً للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أيٍ من التكاليف الأخرى، بينما يتم تصريف معظم وحدات المنتوج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وخلال هذه المرحلة ومع بداية نضج المنتوج فإن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولاً في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين، والقدرات الشرائية لدى الأفراد.

4-2/ مرحلة النضج (Maturity stage): خلال هذه المرحلة يشهد المنتوج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها. كما قد يكون

لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات.

4-3/ مرحلة الأفول (Decline stage): هي المرحلة النهائية من دورة حياة المنتوج أو ما تسمى بمرحلة المنتج النمطي، حيث يصبح من الصعب تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها إلا من خلال السعر. نتيجة للضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة المبتكرة فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمراً حتمياً، ويكون ذلك من خلال تحويل إنتاجها للدول الأقل نمواً، أين يوجد تكلفة عمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أيضاً.

يكمن القول أن نظرية دورة حياة المنتوج ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا لأسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنها ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ذلك إلا أن هناك بعض السلع والمنتجات التي يصعب تطبيق هذه النظرية عليها، وكمثال على ذلك، السلع التي يطلق عليها بسلع التفاخر (Prestigious goods) مثل سيارات "الرولز رويس"، أو السلع التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.[1]

إضافة إلى ما سبق، فنظرية دورة حياة المنتوج لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلاً من عقود التراخيص في الدول المضيفة.

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية، وذلك من حيث آثاره الإيجابية والسلبية وكذا العلاقة التي تنشأ بينه وبين الدول المضيفة له، وكيفية دحر التناحر الذي ينشأ بينهما، هذا ونستدل على ذلك بتجارب بعض الدول النامية التي نجحت في استقطاب هذا الاستثمار وتحقيق منافع من ذلك.

المطلب الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني

إن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سير الاقتصاد المضيف يتوقف على المجالات التي ينشط فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى باقي الاقتصاد، وعلى درجة تأثير المشروعات التي تتضمن استثمارات أجنبية مباشرة على المنافسين والموردين والموزعين المحليين. وقد زاد المجال النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية خلال السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس ف إن له تأثير شديد الأهمية في

[1]- د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص: 401-402.

تنمية الاقتصاد الوطني في أي بلد من البلدان النامية. لكن آراء الاقتصاديين في هذا الصدد تختلف، فمنهم من يرى بأن انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبط بها وبعض المهن دون غيرهم من الفئات، وان التهافت على جذب الاستثمار الأجنبي بين الدول هو نوع من "السباق إلى القاع"، بينما يرى أصحاب نظرية "السباق نحو القمة " أن المنافسة من اجل الاستثمار الأجنبي تؤدي بدول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية ، مما يرفع في النهاية من مستوى المعيشة في كل الدول، ويرى فريق ثالث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينمي ويرتقي بمناطق جغرافية معينة وذلك على حساب مناطق أخرى في الع الم. كما أن هناك رأي آخر يفند كل الآراء السابقة مؤكداً على أن الاستثمار الأجنبي ليس شراً وليس خيراً، وعلى أن تأثير هعلى مستويات المعيشة يعتمد بشكل أساسي على الأطر والسياسات التي تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار.[1]وحتى نكون أكثر موضوعية في طرح هذه الأفكار يجب أن نتناول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامي ة من حيث المنافع والتكاليف (غالبا ما نجد هذه الأخيرة تكافئ المزايا والسلبيات)كل على حدا:

1/ منافع الاستثمار الأجنبي المباشر (المزايا) : [2] يجدر بنا التنويه إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة – كرقم كمي في حد ذاته– قد لا يعني الكثير، ذلك أن الأكثر أهمية هو كيفية تخصيص هذه الاستثمارات في مشروعات أكثر إنتاجية تتمتع بمزايا نسبية. وفي ذلك يشير مؤيدو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بهدف سد فجوة النقد الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، وإنما يمثل تمويلاً في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات، والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض المرافق اللازمة لها، [3] وهذا ما يطلق عليه بالارتباطات الأمامية والخلفية بين المشروعات الأجنبية والوطنية، والتي من شأنها أن تزيد من كثافة النشاطات الاقتصادية والتي بدورها توفر بعض المستلزمات والموارد اللازم ة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق.[4]

---

[1]– د.كريم نعمة النوري، دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.uluminsania.net/a94.htm consultée le (18/02/2006)

[2]– د.نعيم فهيم حنا، تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة انتقادية لتجربتي مصر وسوريا"، ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 11-13 سبتمبر 2003، ص:19.

[3]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 34.

[4]– د.بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص: 63.

- لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة الانتقال تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، هو اعتقادها بأن هذا النوع من الاستثمار قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]
- من المحتمل قيام الشركات الأجنبية بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة، التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة. إضافة إلى ذلك قد تنشأ العديد من فرص التوظيف غير المباشرة، والتي تتحقق نتيجة دعم الروابط الأمامية والخلفية مع الصناعات المحلية. مع التنويه إلى أن الدراسات التطبيقية التي تناولت البعد التوظيفي للشركات متعددة الجنسيات لا تزال محدودة، كما أن نتائجها كانت في كثير من الأحيان متناقضة، [2] لكن ورغم ذلك فإنه ينسب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية ذلك بما يوفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.[3]
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسريع عملية الخصخصة، [*] إذ من خلالها يتم اندفاع الشركات الأجنبية للقيام بعمليات شراء الشركات المملوكة للدول المضيفة وفقاً لشروط تفاوض محددة بموجب برامج الخصخصة، أو بتجسيد عمليات الاندماج والتملك، بشرط أن تكون برامج الخصخصة فعالة وشفافة، وفي هذا الشأن أكدت العديد من الدراسات على أن الكثير من الدول النامية خلال السنوات الأخيرة أصبحت تتسارع وتتسابق نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإقرار الفعلي للخصخصة، ولقد نجحت هذه الدول عن طريقه في دفع عملية الخصخصة نحو الأمام، خاصة في تلك الدول التي تميزت ببرامج فعالة مثل بعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين الشيلي، جاميكا، المكسيك، وكذلك دول أوربا الشرقية والوسطى ونخص بالذكر المجر، جمهورية التشيك، ودول أخرى مثل الفلبين، ماليزيا، البرتغال، في حين الدول التي وضعت برامج أقل فعالية وأقل وضوح وشفافية لم تنجح في تسريع وتيرة العملية بسبب قلة التدفقات الواردة إليها.[4]
- إن قيام الشركات الأجنبية بإنتاج منتجات تحل محل الواردات التي تستورد من الخارج سيؤدي إلى زيادة موارد هذه الدول باستعمال مواردها المالية القليلة في نشاطات أخرى، كما أنه من الممكن أن تؤدي هذه

---

[1]- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 00، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص: 135.

[2]- محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع تحليل اقتصادي، الجزائر، 2004-2005، ص: 50.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 35.

[*] الخصخصة هي مجموعة الإجراءات والمناهج التي تستخدمها الدول لتحويل مشروعات القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، وتعتبر عملية الخصخصة عكس عملية التأميم التي استخدمت عند بناء قطاع الأعمال العام.

[4]- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص: 163.

العمليات إلى تصدير الفائض من المنتوج إلى أسواق أخرى أجنبية وبهذا يمكن تحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الخلل في الميزان التجاري.

- من الممكن أن تؤدي هذه الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند إقامتها أو على نشاطها عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية.
- قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر السبب في التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنياً وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة، والمحصلة النهائية هو أن هذه الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى رفاهية المجتمع وهذا نظراً لما توفره من مناصب شغل وزيادة في الإنتاج والمداخيل التي تساعد على زيادة الاستهلاك.[1]
- توجد في أدبيات البحث العديد من المقالات التي تربط بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وأهم هذه المجالات ما يعرف بنظرية النمو الداخلي، والتي بينت وجود علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الجانبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية. يتم ذلك عن طريق زيادة إنتاجية الشركات المحلية وذلك باستخدامها لتقنية متطورة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية أو زيادة الإنتاجية بعامل التقليد والمحاكاة وغيرها من الطرق. [2] كما توصل الأستاذ "مجدي الشوربجي" من خلال الدراسة التي قام بإجرائها على 10دول[3] من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، خلال الفترة من عام 1995 حتى عام 2003، إلى وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في هذه الدول. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن زيادة تدفقات هذه الاستثمارات سوف تؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.[4]

2/ تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر (السلبيات): إن المزايا والمنافع التي تحيط بالشركات الأجنبية ليست مؤشراً على عدم وجود سلبيات لهذه الأخيرة، إذ ينجر عنها الكثير من التكاليف، التي تتكبدها في نهاية المطاف الدول المضيفة لها، والدليل على ذلك ما نلاحظه من مظاهرات دولية تحدث عندما تعقد الدول الصناعية مؤتمراتها لدراسة المشاكل الاقتصادية للعالم. لذلك يرى معارضي الاستثمار الأجنبي المباشر أن مساوئها تتمثل في:

- الآثار السلبية التي تتركها الشركات الأجنبية على البيئة في بعض القطاعات الصناعية، وهذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية نتيجة للمعارضة الكبيرة التي واجهتها في بلدانها الأصلية، ومن بين النتائج الملاحظة على المستوى العالمي هو ارتفاع درجة الحرارة أو التلوث الهوائي بسبب بعض الغازات

---

[1]– د.بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص: 63.

[2]– د.يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث في إطار المؤتمر الثاني للاستثمار والتمويل "الاستثمار الأجنبي المباشر FDI" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص:23

[3]– هذه الدول هي: تونس الجزائر، المغرب، الأردن، الكويت، إيران، لبنان، موريتانيا، مصر، سوريا.

[4]– د. مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول MENA، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني "واقع ورهانات النمو في بلدان الشرق الوسط وشمال إفريقيا"، الأوراسي، الجزائر في 14/15 نوفمبر 2005 ص: 257.

ومن أهمها أكسيد الكربون وهي نقطة محل اختلاف بين الدول النامية والمتطورة، كما أن هذه الشركات أحدثت مشاكل بيئية أخرى ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية ومنها:

- ❖ الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات وهذا بإقامة مشاريع جديدة، مدن، موانئ، طرق وحفر مناجم...إلخ، وهذا ما يؤدي سنوياً إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة.
- ❖ زيادة معدل التلوث والفساد في المياه والتربة وبالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأرض يعد مسموماً وملوثاً.

- إن تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية عن طريق الشركات الأجنبية صعب التحقيق، نظراً لاحتكارها من طرف هذه الشركات، كما أن التكنولوجيا التي تحول تعتبر مستهلكة أي قديمة تجاوزها الزمن في الدول المتقدمة، ونظراً لعدم صلاحيتها في هذه الدول ووجود بدائل أخرى أفضل منها فإنها تباع بأسعار باهظة، كما أنه من بين الشروط الأخرى الناتجة عن تسويق التكنولوجيا هو عدم السماح للدول المتحصلة عليها أن تقوم بتحويلها أو تصدير منتجاتها إلى الخارج لأن ذلك يتناقض مع مصالح الشركات التي تحاول السيطرة على ما لديها من معلومات، وهذا لكي تضمن بقائها مدة أطول في الدول المضيفة. [1] أضف إلى ذلك أن الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية التي غالباً ما يقوم الاستثمار الأجنبي بتحويلها تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف إلا في حالات نادرة. [2]
- إن الفكرة القائلة بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى القضاء على البطالة هو أمر مشكوك في صحته، ذلك أن المتعارف عليه حالياً، أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة إدماجها أو ابتلاعها لشركات أخرى في الغالب تكون مصحوبة بتسريح للعمال في الدول المتقدمة وكذلك النامية، أما التنافس بين الدول النامية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية جعلها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال، وتقدم تسهيلات ضريبية وهذا ما يؤدي إلى استغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور، فمثلاً شركة "NIKE" المختصة في إنتاج الأحذية والتي يصل سعرها إلى 150 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تقوم بتشغيل 120 ألف عامل وعاملة بإندونيسيا يعملون لدى الموردين بأجر لا يقل عن 3 دولارات في اليوم وهذا الأجر لا يسد الرمق بالكاد.
- كثيرا ما تناور الشركات متعددة الجنسيات ولا توجه استثماراتها للقطاعات التي تحتاجها الدول النامية، إذ تختار القطاعات التي تحقق لها أعظم ربح وأقل مخاطرة وبالتالي تستثمر في المشاريع التي تحقق مردوداً مرتفعاً في أقل وقت ممكن كالخدمات المالية والسياحة وغيرها، [3] ويكون ذلك من خلال استغلال وتوظيف مزاياها الخاصة النوعية في عملية التفاوض، واستعمالها كورقة ضغط لتعزيز مواقفها وإحكام سيطرتها ونفوذها.

---

[1]– د.بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص: 64-65.

[2]– د. عيسى محمد الفارسي، أ. سليمان سالم الشحومي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، ورقة بحث في المؤتمر الوطني المتعلق بالاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، طرابلس، 2006، ص:06، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.investinlibya.com/files/confernice/12.doc Consulté le /01/05/2006

[3]– د.بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص: 65-66.

- سياسة التحويل السعري التي تنتهجها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تقوم بفرض أسعار متباينة على منتجاتها النهائية والوسيطة أثناء إجراء المبادلات التجارية بين فروعها ووحداتها، حيث عادة ما تفرض أسعاراً تفوق قيمتها الحقيقية على منتجات الفروع الموجهة نحو شقيقاتها من المواقع الأخرى أين الضرائب والرسوم المرتفعة، تتمكن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من تقليص حجم الأرباح المعلن تحقيقها في هذه الفروع، وبالتالي تخفيض حجم الضرائب المترتبة عنها والمحولة إلى الدولة المضيفة. [1]
- إن دخول المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة للاستثمار لا يعني –بالضرورة– ارتفاع حجم احتياطي الصرف الأجنبي، إذ أن تحويل المستثمر الأجنبي للأرباح كثيراً ما يؤثر سلباً على هذا الاحتياطي وبالتالي على حساب رأس المال، ففي كثير من الدول النامية تشكل الأرباح المحولة أضعاف المبلغ المستثمر من طرف المستثمر الأجنبي. لذلك قامت بعض الدول النامية المضيفة للاستثمار على تحديد التحويلات الخارجية ومراقبة عمليات الشركات والمؤسسات الأجنبية فيها. [2]
- قد تكون الآثار الدولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية، وذلك نظراً لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، وهذا بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح للدولة المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالباً ما تكون سلبية وذلك نظراً للأسباب التالية:
- إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث أن الاستثمار الأجنبي سوف يؤدي إلى زيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن الشركات متعددة الجنسيات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.
- قيام الشركة الأجنبية الأم بالحد من صادرات فروعها بالدولة المضيفة، حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى (الشروط التقييدية Restrictive Clauses)، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاهاً ملحوظاً من جانب الشركات متعددة الجنسية لبعض الاعتبارات، مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض فروعها، كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعرفة الفنية التي تمتلكها، حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق. [3]

3/ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدولة المضيفة له

---

[1]– أ.كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي، مرجع سابق، ص:59-60

[2]– د. ميثم صاحب عجام، مرجع سابق، ص: 160.

[3]– د.عيسى محمد الفارسي، أ.سليمان سالم الشحومي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص: 07.

تنشأ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة له، بمجرد أن تتخذ هذه المؤسسة قرار الاستثمار في هذه الدول، وتقرر حكومات هذه الدول فتح أسواقها لاستضافة استثمارات هذه المؤسسات. تأخذ العلاقة في بداية الأمر شكلها الطبيعي بحرص كلا الطرفين على تحقيق مكاسبهما المرتقبة مقابل ما يقدمانه من مزايا خاصة نوعية في إطار هذا الاستثمار، حيث تقدم الدولة المضيفة مزاياها الموقعية الخاصة وتأمل في الحصول على ما يقابلها من مردود اقتصادي واجتماعي يعود بالنفع العام على مجموع مواطنيها. أما مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر فتعرض مزاياها النوعية الخاصة من تكنولوجيا ورؤوس أموال ومهارات مختلفة راجية من وراءها تعظيم قيمة مردوداتها وعائداتها المحصلة. غير أنه ونظراً لاصطدام المصالح وتعارض الأهداف بين ما هو خاص بالمؤسسة وما هو خاص بالدولة المضيفة، سرعان ما تتحول العلاقة إلى علاقة تناحر وصراع حاد بين الطرفين المتعاقدين. فالمؤسسة في سعيها إلى تعظيم قيمة عائداتها المباشرة تحرص دوماً على أمرين أساسيين:

- زيادة وتحسين كفاءة وفعالية أسواقها الداخلية، قصد تجاوز العقبات والمحددات الطبيعية والحكومية المفروضة عليها من أجل ضمان التدفق الحر لأنشطتها وخدماتها ومنتجاتها عبر هذه الأسواق من جهة، وتخصيص مواردها ضمن هذه الأسواق بالطريقة التي تزداد معها عائداتها وتعظم بها إيراداتها من جهة أخرى.
- المحافظة والإبقاء على ما تم تحقيقه من إيرادات ومكاسب داخل هذه الأسواق ذاتها، دون إشاعتها أو مشاركة أي طرف من الأطراف الخارجية فيها، سواء أكانت هذه الأطراف منافسة، أم حكومات، أم غيرها من الأطراف الأخرى.

بهذا الحرص تبدأ بوادر الصراع بين مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر وحكومات الدول المضيفة بالتبلور والظهور، حيث تتعارض بهذه الكيفية أهداف الدول المضيفة مع تلك التي تحرص هذه المؤسسات على تحقيقها وتجسيدها واقعاً ملموساً. فالدول المضيفة المتخلفة في واقع الحال لا يهمها من هذا الاستثمار أكثر من أن يحقق اقتصادها عن طريقة نمواً وازدهاراً، وأن تتمتع شعوبها برخاء واستقرار، وأن تستفيد مؤسساتها من آثاره وانعكاساته بما يؤهلها كي ترقى إلى مستواه. من أجل ذلك تجد هذه الدول نفسها مضطرة دوماً إلى تنظيم وتوجيه اقتصادياتها المحلية، ومراقبة مختلف تداخلاتها مع الاقتصاد العالمي ومؤسساته الفاعلة بما يضمن تحقيق أهدافها الخاصة ويعيد توجيه وتوزيع موارد وأرباح هذه المؤسسات بما يتماشى وتلك الأهداف.

فالصراع والنزاع إذن محتمل الوقوع بين الطرفين المتعارضين في أهدافهما، الدول المضيفة من جهة والمؤسسات المستثمرة من جهة ثانية. ولعل السبب في ظهور مثل هذا الصراع هو طبيعي ومبرر، إذ يعود أساساً إلى طبيعة وجود وظهور الاستثمار الأجنبي ذاته. فدون وجود محددات بيئية طبيعية وحكومية، فإن الاستثمار بهذا الشكل لا يجد ما يبرر نشوءه ولا ظهوره، إذ سيعوض حينها بأحد الأشكال الأولية المستعملة في التعامل مع الأسواق الأجنبية (تصدير، ترخيص...الخ).

غير أنه ونظراً لوجود مثل هذه المحددات والمعوقات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يصبح واقعاً تسعى من خلاله مؤسساته القائمة إلى المحافظة على مزايا النوعية الخاصة، واستغلالها ضمن أسواقها الداخلية الخاصة من أجل تعظيم قيمة المنافع والمكاسب المحصلة، عن طريق تخصيص وإعادة تخصيص مواردها، وتوزيع وإعادة توزيع أرباحها ضمن هذه الأسواق الداخلية، دون إشراك أي طرف كان إلا في حدود خاصة تقتضيها إستراتيجيته الشاملة.

وإذا نظرنا إلى أصل النزاع ومصدر الخلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له نجد أنه يرجع إلى مصدرين أساسين، مصدر اقتصادي، من خلاله بات واضحاً لدى حكومات الدول المتخلفة المضيفة بأن ما يعود من فوائد اقتصادية ومادية لهذه المؤسسات يفوق ما تحصله هذه المؤسسات منها، ومصدر اجتماعي ثقافي يعبر عن تكلفة التضحية التي تتحملها هذه الدول مقابل استقطابها لهذا الاستثمار. [1]

من خلال دراستنا للعلاقة التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي المباشر والدولة المضيفة له، تمكنا من ملاحظة حلقتين تندرج عن هذه العلاقة، وهي الحلقة (منفعة–تكلفة) والحلقة (تكلفة–منفعة). تظهر الحلقة الأولى عند التقاء كل من منافع الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر –والتي نتجت من خلال السماح لهذا الأخير بالاستثمار– مع التكاليف التي يتكبدها المستثمر الأجنبي من خلال استثماره بهذه الدولة. أما الحلقة الثانية فتنشأ نتيجة التقاء التكاليف التي تكبدتها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي –من خلال سماحها لهذا الأخير بالاستثمار– بالمنافع التي حصل عليها المستثمر الأجنبي نتيجة لاستثماره بهذه الدولة. نستطيع توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

شكل رقم (1–3): مخطط مقترح للعلاقة التي تنشأ بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدولة المضيفة له

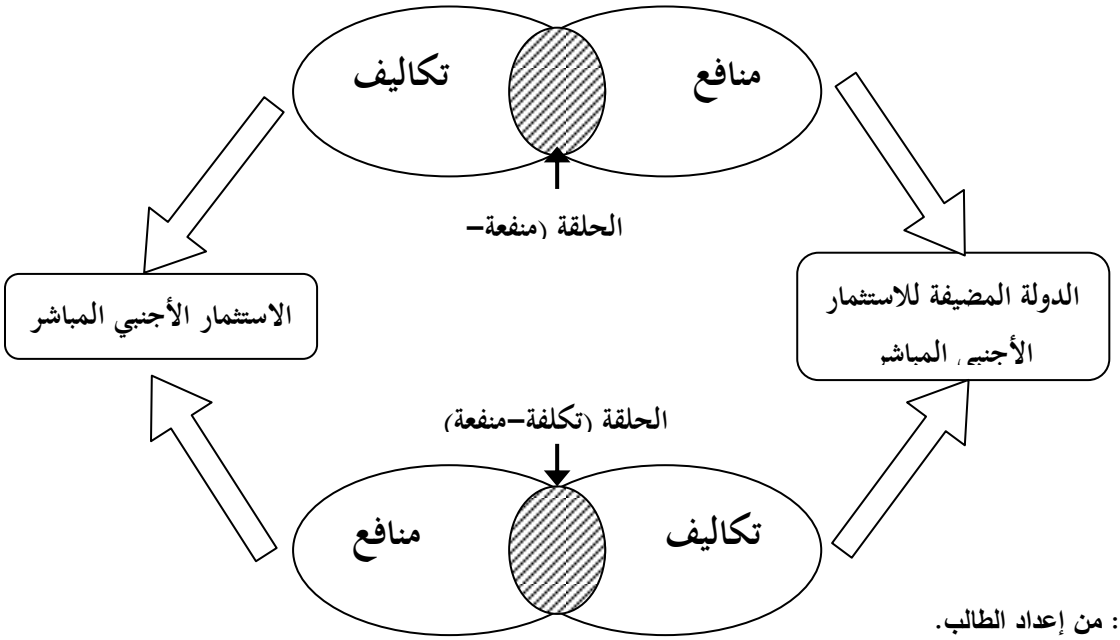

المصدر: من إعداد الطالب.

3–1/ **الحلقة (منفعة–تكلفة):** كما وضحنا سابقاً، فإن للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر منافع وتكاليف من هذا الأخير. وللمستثمر الأجنبي أيضاً منافع وتكاليف من خلال الاستثمار بالدول المضيفة، لكن منافع الاستثمار الأجنبي تختلف عن منافع الدول المضيفة له، وينطبق الشيء نفسه على التكاليف، إلا أنه عندما نلاحظ نجد بأن بعض المنافع التي حققتها الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي ينظر إليها هذا الأخير على أساس أنها تكاليف (مثل تسريب التكنولوجيا، العمالة المشروطة، دفع الضرائب، تسرب فنيات الإنتاج والتسيير والإدارة...الخ) وهذا ما رمزنا له في الشكل السابق بالحلقة (منفعة–تكلفة). حتى تكون هناك علاقة بين الدولة

[1]– أ.كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي، مرجع سابق، ص:53-55.

المضيفة والمستثمر الأجنبي المباشر لابد أن يقتنع هذا الأخير بضرورة القبول بالتضحية ببعض المنافع لصالح الدولة المضيفة وذلك بعد حصوله على منافع من العملية الاستثمارية.

ما نود أن نوضحه هو أن الحلقة (منفعة–تكلفة) هي عبارة عن وجهان لعملة واحدة، فهي من جهة تمثل بعض منافع الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى تمثل تكاليف بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي نتيجة استثماره بهذه الدولة. فكلما اتسعت هذه الحلقة كلما عبرت عن تزايد منافع الاستثمار الأجنبي لصالح الدول المضيفة وعلى حساب المستثمر الأجنبي، فيكون ذلك عاملاً منفراً وطارداً بالنسبة إلى هذا الأخير، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الحلقة الثانية.

3–2/ **الحلقة (تكلفة–منفعة):** تنظر معظم الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر –خاصة الدول النامية– إلى بعض منافع هذا المستثمر على أساس أنها تكاليف (مثل الحوافز الضريبية، تشييد المناطق الحرة، تعاظم الأرباح في الصناعات الملوثة للبيئة، اليد العاملة الرخيصة...الخ). نتيجة لتقاطع مصالح ومكاسب المستثمر الأجنبي مع تكاليف الدولة المضيفة تكونت الحلقة (تكلفة–منفعة)، فكلما اتسعت هذه الحلقة كلما عبر ذلك عن ارتفاع مكاسب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تشكل في نفس الوقت تكاليف بالنسبة إلى للدول المضيفة، وبذلك فهو عامل محفز على الاستثمار من جهة الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنه مكلف بالنسبة إلى الدول المضيفة.

3–3/ **العلاقة بين الحلقة (منفعة–تكلفة) والحلقة (تكلفة–منفعة):** إن العلاقة بين الحلقتين جد معقدة وغير واضحة، فمنافع الدول المضيفة – والتي هي تكاليف بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي المباشر– تختلف كثيراً عن منافع المستثمر الأجنبي المباشر –التي هي تكاليف بالنسبة إلى الدول المضيفة–، فكلما اتجهت كل من الحلقة الأولى والثانية إلى التعادل، كلما ساهم ذلك في نشوء علاقة متينة بين الطرفين شعارها هو تقاسم المكاسب والتكاليف.

أما إذا كانت الحلقة الأولى أكبر بكثير من الحلقة الثانية، فهذا يعبر عن ارتفاع منافع الدولة المضيفة أمام انخفاض أو ثبات تكاليفها من المستثمر الأجنب ي. ومن جهة أخرى يعبر عن ارتفاع تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر أمام انخفاض أو ثبات منافعه من الاستثمار بهذه الدولة. وبذلك فهو عامل طارد وغير محفز للمستثمر الأجنبي للاستثمار بهذه الدولة المضيفة.

أما إذا كانت الحلقة الثانية أكبر من الحلقة الأولى فهذا يعني أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر عند استثماره بالدولة المضيفة أكبر بكثير من التكاليف المتكبدة، في حين يمكن تحليلها على أنها ارتفاع لتكاليف الدول المضيفة من هذا الاستثمار أمام انخفاض حجم المنافع التي تحصل عليها من ذلك، أي هو تحميل للدولة المضيفة لتكاليف هي في غنى عنها، زيادة على إهدار وإتلاف الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها، وبذلك فلا يحفز هذا الوضع الدولة المضيفة على السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار. أما إذا كانت هذه الدولة تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية عويصة فغالباً ما ترضى بهذا الوضع، وهذا هو حال أغلب الدول النامية، نظراً لاقتناعها بأن ما يعود من مكاسب ومنافع اقتصادية ومادية لهذا النوع من الاستثمار أكبر بكثير مما تحصل عليه هذه الدول. لذلك يبقى تخوف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً مبرراً. إلا أن هناك بعض

الضوابط من خلالها يمكن للدول المضيفة أن تزيل مخاوفها من الاستثمار الأجنبي المباشر. تتمثل هذه الضوابط في:[1]

- وضع هذه الدول النامية (المضيفة) لخطط اقتصادية، يتضح من خلالها المجالات الاستثمارية التي خصصت للقطاع العام وتلك التي يسمح للقطاع الخاص بالقيام بها أو المساهمة فيها، وكذلك المجالات الاستثمارية التي يسمح للمستثمر الأجنبي الدخول فيها، وبذلك قد يتخذ المستثمر الأجنبي من الخطة الاقتصادية اعترافاً من الدولة بدور الاستثمار الخاص، وتحديداً واضحاً لمجالاته، ودليلاً على وجود فرص استثمارية ناجحة.
- إنشاء الدول النامية لهيئة متخصصة تتولى تلقي الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب، بغرض فحصها ودراستها والبت فيها، كما يجب على هذه الهيئة أن تتأكد أولاً أن المشروع يندرج ضمن إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة.
- إصرار الدولة المضيفة على إشراك المستثمر العام والخاص الوطني في رأس ما ل المشروع الأجنبي بنسبة معينة كحد أدنى، وذلك لإكساب المستثمر الوطني خبرات إدارية وفنية من جهة، ولضمان عدم اتخاذ قرارات سرية بالشركة تضر بالمصالح الاقتصادية للدولة من جهة أخرى.
- يجب أن يكون هذا الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة مشروعات مستقلة ومسجلة في الدولة النامية وخاضعة لكافة قوانينها ومنفصلة تماماً قانونياً ودفترياً عن الشركة الأم، حتى لا تصعب عملية متابعة القرارات أو فصل الحسابات أو تحديد الأرباح الحقيقة لذلك الفرع.
- على الدولة المضيفة أن تحدد الأحكام الخاصة بالعمال والخبراء الذين يعينهم المستثمر الأجنبي، كما لها أن تشترط ضرورة حصول العامل أو الخبير الأجنبي على تصريح من الجهات المختصة بالعمل داخل البلاد يجدد سنوياً، أن تشترط نسبة معينة كحد أدنى من العمالة الوطنية.

من خلال هذه الضوابط تكون الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على الأقل قد خفضت من جانب التكاليف لهذا الاستثمار، لا لكي تصل به إلى أقل مستوى ممكن، بل لتصل إلى ذلك المستوى من التكاليف الذي يعظم المنافع الناتجة عنه.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية مع الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، وأصبحت من أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية وخاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية، للتوجه نحو اقتصاد السوق، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب عرض بعض التجارب الرائدة والناجحة في استقطاب هذا الاستثمار، وتحقيق منافع من ذلك.

1/ تجربة أيرلندا: [1] تطورت أيرلندا لتصبح من أكثر الدول الأوروبية رفاهية بعد أن كانت من أفقرها. وتعد السياسات التي قامت الحكومة بتطبيقها لوخز الاستثمار في اقتصاد البلاد هي المسؤولة بشكل كبير عن هذا

[1]– د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص:228.

التحول الجذري خلال عقد من الزمن فقط. فقد ركزت هذه السياسات على تنشيط الاستثمار وإيجاد فرص عمل في الصناعات التي تعتمد على عمالة ذات مهارة عالية وعلى التكنولوجيا العالية. وتمثلت مواطن الجذب الاستثماري الرئيسية في أيرلندا في كل من عضويتها بالإتحاد الأوربي (وما ينطوي عليه ذلك من إمكانية الوصول إلى الأسواق الأوربية)، انخفاض الضرائب على الشركات بها، توافر العمالة المتعلمة المتدربة تدريباً فائقا إضافة إلى توافر الدعم الحكومي المؤيد لتك الاستثمارات. وركزت الحكومة الأيرلندية على جذب استثمارا ت موجهة للتصدير التي عادة لا تشكل خطراً على إنتاج المصانع المحلية التي تفي باحتياجات السوق المحلي. وكانت من إحدى المفاتيح الرئيسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي هي قيام البلاد بخلق بيئة عمل تتسم بالاستقرار والإنصاف وعدم التمييز بها أقل نسبة من الفساد. ولقد أسفر ارتفاع مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن نقل التكنولوجيا ومهارات الإدارة الهامة، كذلك تطور البنية التحتية للبلاد، والمساهمة في تحسين الميزانية من خلال ارتفاع الإيرادات الضريبية بل والأهم أنها أسفرت عن ارتفاع مستويات المعيشة في البلاد ارتفاعاً ملحوظاً.

2/ تجربة تونس: [2] تصنف تونس على نحو مستمر كإحدى أفضل الدول في إفريقيا من حيث أدائها المتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها ترى هذا الاستثمار جزءاً لا يتجزأ من مجهوداتها في التنمية. فمنذ عام 1990 عندما بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس مجرد 70مليون دولار، أخذت الاستثمارات في الارتفاع على نحو مستمر حتى بلغت 8.21 مليار دولار بحلول عام 2002.

ومنذ أواخر الثمانينات اتخذت الحكومة خطوات عديدة لإنشاء مناخ مواتي للاستثمار من خلال إيجاد القطاع الخاص الذي يعد القوة المحركة للنمو الاقتصادي، فقامت في البداية بتحرير قطاع المنسوجات وعندما أصبحت فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر وضوحاً (خلق فرص عمل، نقل تكنولوجيا، تحسين جودة المنتجات) اتخذت البلاد إجراءات ضرورية لاجتذاب المستثمرين في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

وتعد الشركات ذات الملكية الأجنبية مسؤولة عن خلق فرص عمل لأكثر من 150 ألف فرد في تونس، كما أن تونس تستطيع الآن أن تعمل كبوابة دخول إلى الأسواق الأوروبية وذلك بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995 ووصولها إلى الإتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية التجارة الحرة. ولقد شهدت تونس معدلات نمو مستقرة بل وأصبحت من أكثر الدول تنافساً ورفاهية في المنطقة، وذلك من خلال خلقها لبيئة أعمال تقوم على التنافسية والإنصاف واجتذابها للاستثمار وكذلك تطويرها المستمر للاقتصاد وإجرائها لإصلاحات هيكلية.

3/ تجربة ماليزيا: يمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في عام 1984 حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة، وكان الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع هو الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال خطة التنمية الخامسة 1986-1990 نما الاستثمار الأجنبي المباشر في

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص: 18.

[2]- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص: 36.

قطاع التصنيع بمعدل 79% سنوياً ومثل 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة. كما قامت ماليزيا بتحرير كلٍ من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، وذلك بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات.

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، هذا الاستثمار لم يؤد فقط إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية، ولكن نتج عنه آثاراً إيجابية تتعلق باستخدام الموارد المحلية وذلك عن طريق إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية، كما كانت للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثاراً إيجابية على المؤسسات والصناعات المحلية، من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للإلكترونيات لمختلف النشاطات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما استفادت القوى العاملة من خلال خلق وظائف شغل عديدة انخفض فيها معدل البطالة إلى معدلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة، كما كان وقع الاستثمارات الأجنبية إيجابي على البيئة الطبيعية في ماليزيا من خلال العمل على التوازن الديمغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات.[1]

4/ تجربة كوستاريكا: أصبحت كوستاريكا خلال التسعينات إحدى أفضل مقاصد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة، وذلك من خلال تطبيقها لعدد من البرامج الاستثمارية، ومن بين العديد من برامج تنشيط الاستثمار التي قامت البلاد بتنفيذها كانت تلك الخاصة بإنشاء مناطق تجارة خارجية أكثرها نجاحًا. ولقد كان رأس المال البشرى إحدى مفاتيح كوستاريكا في قدرتها على اجتذاب الاستثمارات. فرغم أن القوى العاملة بها ليست الأرخص في المنطقة، إلا أن ارتفاع مستوى المهارة الإنتاجية ساعد البلاد على اجتذاب التكنولوجيا العالية وشركات الأدوية. كما واصلت البلاد سعيها لتحسين البيئة التشريعية وبيئة العمل لديها، ملتزمة بتعزيز حقوق الملكية وإصلاح المؤسسات الرئيسية الأخرى.[2]

---

[1]- أ. ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة ، ورقة بحث في المؤتمر الوطني المتعلق بالاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، طرابلس، 2006، ص: 12-13، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.investinlibya.com/files/confernice/13.doc

[2]- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص: 11.

خلاصة الفصل

لقد توصلنا إلى أن التنمية الاقتصادية هي ذلك التغير والتقدم الذي يطرأ على اقتصاد معين، والذي يشمل كل من المجال الاجتماعي والهيكلي والتنظيمي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل القومي وكذا نصيب الفرد منه، كما يتطلب الوصول إلى هذا التغير توفير التمويل اللازم لذلك، والذي تنوعت مصادره بين داخلية وخارجية، وكانت تجربة الدول النامية مع هذه المصادر صعبة للغاية بداية من عدم كفاية بعضها في التمويل إلى غاية الآثار السلبية التي تنجر عن البعض الآخر.

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن مصادر التمويل الأجنبي للتنمية، ويعتبر من بين أهم هذه المصادر إن لم نقل من أفضلها، ويعود ذلك إلى الخصائص والمزايا التي لا يشاركه فيها أي من المصادر التمويلية الأخرى. ورغم الاختلاف في تعريف هذا النوع من الاستثمار، إلا أن المفكرين والمختصين في هذا الميدان، اجتمعوا حول فكرة مشتركة مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، إضافة إلى تمتعه بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويكمن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في معيار السيطرة والرقابة.

لقد اتصفت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأسباب قيامه بالتعدد والتباين، ويعود ذلك إلى التداخل بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توصلنا إلى أن النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأسباب الكامنة وراء ظهور هذا النوع من الاستثمار والآثار المترتبة عنه تميزت بالتداخل والتباين فيما بينها، هذا ولم تستطع أي من هذه النظريات الوصول إلى تفسير واضح وشامل لهذه الظاهرة.

لا يختلف اثنان على أن ضرورة وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية في الوقت الراهن باتت من المسلمات، ذلك أن الوضع المتردي والانحطاط الذي وصلت إليه أغلب الدول النامية، لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ما دامت هذه الدول لا تملك بديلاً عن ذلك. ورغم تكاليفه وآثاره السلبية إلا أنه يجب الحرص على أن تكون منافعه كافية لتبرير تكاليفه، وهذا لا يأتي إلا عن طريق السياسات الحكومية الصارمة التي تتمخض عن الخطط التنموية المنتهجة والضوابط الكفيلة بتنظيم هذا الاستثمار.

من بين السياسات الحكومية التي لها آثار واضحة على الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث استقطابه وتحقيق منافع من ذلك، نجد السياسة المالية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: السياسة المالية، مفهومها، أدواتها وواقعها بالدول النامية

تمهيد:

لقد اتسم دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب الكلي تارة وبالتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد تارة أخرى، وهذا ما نلمسه من محطات الفكر الاقتصادي، فاستنادا إلى الفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرينيات من القرن الماضي، نجد أن الدولة كانت تلتزم بالحياد وتترك القطاع الخاص ينشط بحرية تامة، معتمدة في ذلك على دعائم رئيسية تتمثل في كل من: قانون ساي للمنافذ، اليد الخفية لآدم سميث، المنافسة التامة، توازن الميزانية...الخ. وكان يعول على هذه الدعائم للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي عند مستوى التشغيل التام. لكن الأزمات الاقتصادية المتوالية التي عرفها النظام الاقتصادي الرأسمالي، أثبتت أن الفكر الكلاسيكي أصبح غير قادر على إيجاد الحلول، فظهرت بذلك تحليلات ومبادئ كينز، والتي كانت على طرف نقيض من سابقتها، وخاصة ما تعلق منها بحيادية الدولة، حيث أكد أن تدخل الدولة في الاقتصاد أمر ضروري لا مفر منه، ويظهر هذا التدخل من خلال السياسة المالية، التي أصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، نظرا للتأثير الهام الذي تتركه أدواتها على اقتصاديات الدول. إن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية يرمق ذلك الاختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى، كما أنه يلاحظ الاختلاف في أهداف السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل انطلاقا من المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة المالية ودور الدولة في الاقتصاد.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها.

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية بالدول النامية.

المبحث الأول: السياسة المالية ودور الدولة في الاقتصاد

يمكن القول أن الدولة تمثل الطرف المدير والمنظم والحارس في أي مجتمع كان، لكن دورها في الاقتصاد هو محور الاختلاف بين العديد من المفكرين والباحثين، وربما نستطيع أن نلاحظ ذلك من خلال تدخلها أو انسحابها من المحيط الاقتصادي والذي انعكس على النظام المالي للدولة ليولد بذلك سياسة مالية متدخلة وأخرى محايدة. لذلك سنقوم من خلال هذا المبحث بإبراز أهم الصور التي تتخذها الدولة من حيث دورها في الاقتصاد، كما نقف في ذلك على مفهوم السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية وكذا أهم أهدافها.

المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

يتحدد دور الدولة في الاقتصاد من خلال الموازنة العامة وذلك من خلال النفقات والإيرادات العامة، حيث تؤثر جميعها في سلوك الأفراد والمجتمعات وتتأثر أيضا بذلك السلوك في نفس الوقت، وبهذا فالمتتبع لدور الدولة في الاقتصاد يقف عند العديد من المحطات التي في مجملها تختلف من حيث المبادئ والمنطلقات.

1/ الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر الكلاسيكي) : لقد ظهر مفهوم "الدولة الحارسة" في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبني على ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة، أي أن الحرية الاقتصادية للأفراد هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي. [1] ذلك أن تحقيق مصلحة الفرد تؤدي إلى تحقيق مصلحة الجماعة، لأن هذه الأخيرة وفقاً لهذا الفكر (الفكر الكلاسيكي) هي مجموع مصالح أفراد هذا المجتمع، فكل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية إنما يسعى في نفس الوقت وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع. وهكذا فإن ترك أفراد المجتمع (القطاع الخاص) أحرار في تصرفاتهم الاقتصادية لا تحفزهم إلا مصلحتهم الخاصة ولا يدفعهم لتحقيق مصلحة المجتمع إلا اليد الخفية.

يعتقد أنصار هذا الفكر الاقتصادي أن تدخل الدولة في الاقتصاد سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد القومي، وبذلك فهو إخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص. لكن أنصار هذا الفكر سرعان ما أدركوا أن بعض الحاجات العامة –مثل الدفاع والأمن الداخلي– التي لو تركت للأفراد والقطاع الخاص فلن يقوموا بإشباعها رغم أهميتها للفرد والمجتمع. ومن هنا تبدو أهمية حصر وتحديد أوجه الإنفاق العام حتى لا يؤدي التوسع فيه إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية وتدهور الإنتاج القومي، وبهذا اقتصر الفكر الكلاسيكي أوجه الإنفاق العام على –ما سمي فيما بعد بالأرامل الأربعة– **الدفاع** و**الأمن الداخلي** و**العدالة** و**المرافق العامة**. هذا مع إضافة قاعدة أخرى تنص على أن تدخل الدولة يكون حيادياً، بمعنى أن تكون كافة التصرفات والقرارات

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص:39.

الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص قبل وبعد تدخل الدولة واحدة لا تغيير فيها. فإن أثرت هذه القرارات الاقتصادية نتيجة لإنفاق الدولة في وجه من الوجوه المحددة أو نتيجة لفرض ضريبة أو تحصيل أي نوع من أنواع الإيرادات العامة، كان هذا النوع من التدخل الحكومي غير حيادي، وبذلك كانت هذه السياسة المالية • للدولة خاطئة من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي. وحتى يضمن الكلاسيكيون تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة ركزوا على ضرورة مراعاة مبدأ آخر وهو مبدأ توازن الميزانية، الذي يعني تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات سنوياً. وبذلك فإن أسس السياسة المالية في هذا الفكر تنحصر في: [1]

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

نتيجة لمبدأ حيادية الدولة حتى لا تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد، والاعتقاد بكفاءة النشاط الخاص، وضرورة الاحتفاظ بميزانية سنوية متوازنة، فقد كانت ضوابط السياسة المالية وفق هذا الفكر كالتالي:[2]

- الإنفاق العام لا يتعدى نطاقاً محدوداً وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية.
- تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام في حدود لا تؤثر فيه على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- القروض وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة في حدود ضيقة، وتستعين في سدادها بحصيلة الضرائب، وبالتالي فكأن هذه القروض اختيار لضريبة مستقبلية بدلاً من الضرائب الحاضرة.
- أما التمويل التضخمي –السابق الذكر– فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة من التطور.

لقد أثبتت الحرب العالمية الأولى –وما صاحبها من أزمات اقتصادية– عدم مقدرة هذه السياسة المالية المنبثقة من فكرة الدولة الحارسة أو ما يطلق عليها بالسياسة المالية المحايدة، وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية الحادة، والخروج باقتصاديات الدول المتخلفة من هذه الأزمات الطاحنة، فقد تبين بوضوح أن التمسك بهذه السياسة المالية لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها بل يلحق الضرر البالغ باقتصاديات الدول. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه وفقاً لهذه السياسة في أوقات الرواج والتضخم يزداد النشاط الاقتصادي وتزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مما يدفع الدولة تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام (أو تخفيض الضرائب). ولكن زيادة الإنفاق العام و/أو تخفيض الضرائب في مثل هذه الفترات يزيد من حدة التضخم ويضيف قوة جديدة لزيادة الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن

• سنأتي على تعريف السياسة المالية في المطلب الثاني.

[1]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 21-26،بتصرف الطالب.

[2]– د. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، ص: 153.

الميزانية...وهكذا. أما في أوقات الكساد فيحدث العكس. وعند محاولة تخفيض الإنفاق العام (أو زيادة الضرائب) في مجتمع يعاني من الكساد يؤدي إلى زيادة تدهور النشاط الاقتصادي فتنخفض الدخول النقدية وتزداد البطالة وتنخفض حصيلة الضرائب مرة أخرى فتخفض الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية.[1]

وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة يؤسس السياسة المالية المحايدة على وجه الخصوص أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثمَّ إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2/ الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر الكينزي) : لقد اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة التخلص من مفهوم الدولة "الحارسة" وحل محله مفهوم جديد وهو مفهوم "الدولة المتدخلة" خاصة بعد أزمة الكساد العالمي الكبير (1929–1932)، في نفس الوقت برزت فيه "النظرية الكينزية" التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.[2]

كما أثبت كينز من خلال نظريته هذه إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف. وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل. ومن ثم فإن النظام الاقتصادي لا يمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل، ولا يحول دون حدوث الضغوط التضخمية أو ظهور البطالة الإجبارية وانتشار الكساد. ولقد أوضح كينز خرافة اليد الخفية وأكد وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس دائماً بالرجل الرشيد الذي افترضه الاقتصاديون الكلاسيك. وما دام الأمر كذلك فإن الحكومة قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشداً من الفرد والقطاع الخاص، والدولة ليست بطبيعتها أقل إنتاجية من القطاع الخاص.[3]

وبذلك يرى كينز أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر مهم إن لم نقل ضروري ويكون ذلك عن طريق السياسة المالية أو السياسة النقدية.[4] ويمكن توضيح دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

---

[1]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 27.

[2]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:40.

[3]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 30.

[4]- د.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 99.

الشكل 2 –1: دور الإنفاق العام في تحديد التوازن

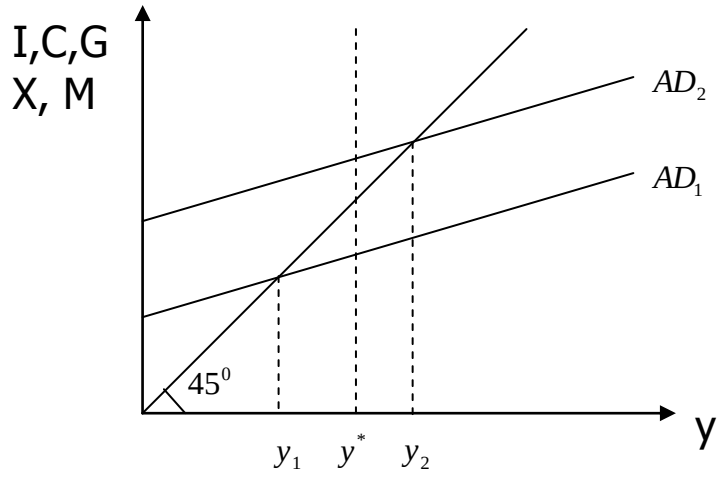

يعبر المحور الأفقي في الشكل 2–1 عن وحدات الدخل القومي (أو الإنتاج القومي) بالأسعار الثابتة، ويمثل المحور الرأسي وحدات الإنفاق القومي، وأي نقطة على الخط 45° الذي ينصف زاوية الأصل تمثل نقطة توازن محتملة للاقتصاد القومي حيث يتحقق عندها صحة معادلة الدخل القومي:

الدخل القومي Y = الاستهلاك C + الاستثمار I + الإنفاق الحكومي G + الصادرات X – الواردات M

ومن ثم فإن الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هو منحنى الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الموجودة في الجانب الأيسر من معادلة الدخل القومي. ففي الشكل السابق نجد منحنى الطلب الكلي عبارة عن المجموع الجبري لدوال الإنفاق. وبالتالي فإن نقطة التوازن للاقتصاد القومي هي النقطة y^* حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع الخط 45° محددا نقطة الطلب الفعال.

إذا افترضنا أن مستوى التوظف الكامل يتحقق عند النقطة y^*، فمعنى هذا أن النقطة y_1 تشكل توازن أقل من مستوى التوظف الكامل، أي وجود فجوة انكماشية مع بطالة إجبارية، نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند هذه النقطة أقل من مستوى التوظف الكامل. أما إذا كان الطلب ممثلاً بالمنحنى AD_2 فإن نقطة التوازن هي y_2 وهي أعلى من مستوى التوظف الكامل، مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية، نظراً لتعذر زيادة الإنتاج القومي الحقيقي فوق مستوى التوظف الكامل وبالتالي فإن الزيادة ستكون في المستوى العام للأسعار، وعليه فستبدأ الضغوط التضخمية في الظهور.[1]

[1]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 29–33.

لقد توصل كينز إلى أن النظام الرأسمالي لا يستطيع أن يصحح نفسه بنفسه، وعليه فإن سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري أو سبل تجنيبه خطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظف الكامل هو ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي• وذلك كمايلي:[1]

2-1/ عندما يمر الاقتصاد بمرحلة كساد دوري: وعندها يكون الاقتصاد يعاني من وجود نقص في الطلب الكلي، فلا بد على الدولة أن تطبق جملة من السياسات، من شأنها حقن الاقتصاد الوطني بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، وعلى غرار ذلك ناد كينز بما يلي:

- تخفيض الضرائب.
- زيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة لاستيعاب البطالة وخلق دخول نقدية، لكي يتسنى زيادة حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

2-2/ عندما يصل الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل ويهدده التضخم: فيكون على الدولة في هذه الحالة أن تطبق حزمة من السياسات المالية والنقدية التي من شأنها امتصاص فائض الطلب، وفي ذلك دعا كينز إلى:

- ضرورة رفع سعر الفائدة.
- زيادة الضرائب.
- خفض الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على نحو يؤدي إلى ظهور فائض في الموازنة العامة، وعلى هذا النحو أظهر كينز وأتباعه أنه ليس المهم احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بكاملها.
- يكون العجز مفيداً عندما يقترن بزيادة مستوى الدخل والناتج والتوظف.

انطلاقا من هذه النتائج تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية، واتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق (الحيادي)، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، "مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي"، فتعدت بذلك أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل.

3/ الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر الاشتراكي): يختلف منطق الدولة المنتجة من حيث تدخلها في النشاط الاقتصادي عن كل من الدولة الحارسة والمتدخلة، ذلك أنها نشأت في كنف فكر اقتصادي

• يجدر بنا التنويه إلى أن كينز لم يكن اشتراكيا، ذلك أنه كثيرا ما عبر عن عدائه للماركسية. لكنه لم يتردد كعالم اقتصادي بارز في أن يوضح العيوب والأزمات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي القائم على آليات السوق الحرة الطليقة.

[1]- ميسوم طالبي، السياسة المالية ومدى فاعليتها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 23.

مختلف، وهو الفكر الاشتراكي أو الماركسي الذي كان معادياً للملكية الخاصة، ودفع بالدول حديثة الاستقلال – الذي استلهمها– إلى القيام بحملة تأميمات كبيرة أدت إلى تكفل الدولة بإدارة العديد من المؤسسات العمومية. [1]

إن مبدأ الدولة المنتجة لا يكتفي بدور الدولة التدخلي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل يتعدى إلى الملكية الواسعة لوسائل الإنتاج، وبذلك أصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة (حسب درجة الاقتراب إلى الاشتراكية). حتى أصبح نموذج الدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج، واختفاء دور الأفراد تقريباً في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج. ولقد ترتب على ذلك عدد من النتائج، أهمها:[2]

- إن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بذلك الحافز الفردي.
- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة، والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطاً كاملاً بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه، وتوجيهه نحو مختلف استخداماته. وبذلك أصبح علم المالية العامة جزءاً من الاقتصاد السياسي للاشتراكية.
- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها، وأهمها إحداث التوازن المالي والتوازن الاقتصادي، إحداث التوازن الاجتماعي، إحداث التوازن العام.

4/ الدولة الحيادية الحديثة ودورها في النشاط الاقتصادي (الفكر النقدوي): لقد كان التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي وفقاً لمفهوم كينز من خلال زيادة حجم الإنفاق العام وإتباع سياسة النقود الرخيصة سبباً في ظهور نوع من الأزمات الاقتصادية الجديدة، وتتمثل في تزامن وتعايش الكساد مع التضخم، وهي ما تسمى بظاهرة الركود التضخمي. [3] وتزامنت هذه الأزمة الاقتصادية مع ظهور فكر اقتصادي حديث وهو الفكر النقدوي بزعامة الاقتصادي الأمريكي MILTON FRIDMEN، والذي كان من أشد الناقدين للسياسة الاقتصادية الكينزية التي تعتمد على التدخل المفرط للدولة بغية إعادة التوازن إلى الاقتصاد الرأسمالي. وتري المدرسة النقدوية أن أساليب تمويل الإنفاق الحكومي في الميدان الاقتصادي تترتب عنها آثار خطيرة على الأداء الاقتصادي ككل. يمكن أن نوضح ذلك كمايلي:

- عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخاص غير المصرفي كمورد لتمويل الاقتصاد، فإنها تكون في الواقع قد قامت بمجرد تحويل لقدرة شرائية معينة من القطاع الخاص المقرض إلى القطاع العام المقترض. وعليه فإن أثر مثل هذا الإنفاق والممول بهذا الأسلوب، على الطلب الكلي يكون حيادياً إن لم نقل سالباً، وفي أحسن

---

[1]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص:6.

[2]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:41.

[3]- د.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، مرجع سابق، ص: 63.

الظروف إذا كان إيجابيا يكون جد طفيف. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفكرة مازالت تشكل موضوع جدل علمي بين من يرى بأن الأعوان الاقتصاديين الخواص وهم يشترون سندات الدولة يتكون لديهم شعور بأن ثروتهم قد نمت، مما يجعلهم يزيدون من مستوى إنفاقهم الاستهلاكي على حساب مدخراتهم.[1]

- في حالة لجوء الدولة إلى القطاع المصرفي، وبافتراض أن قدرة هذا القطاع على تلبية طلب القروض محدودة، فإنها تكون بذلك قد دخلت ليس فقط كمنافس يدفع بمعدلات الفائدة إلى الارتفاع –خاصة وأنها تتمتع بمصداقية أكبر من تلك التي يتمتع بها الخواص– بل تحرم الخواص من موارد مالية كانوا سيحصلون عليها في حالة عدم تدخل الدولة وسينجر على ذلك إفلاس العديد من المؤسسات الخاصة.
- في حالة لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي فإن ذلك سينجر عنه الكثير من الآثار، والواقع أن الجدل لايزال قائما من حيث أثر تمويل النفقات العامة بالإصدار النقدي على الاقتصاد (إيجابي أو سلبي)، ويمكن في ذلك التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:[2]

  - الفرضية الأولى: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلاً لها في زيادة سريعة للإنتاج. وفي هذه الحالة لا تكون هناك أية آثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.
  - الفرضية الثانية: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، وفي هذه الحالة لا تكون هناك آثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتا، إذ هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب مما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية.
  - الفرضية الثالثة وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار. ومثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية، ويودي بالتالي إلى انخفاض الصادرات. إذا كان هذا التضخم ذو معدلات مرتفعة فإنه يعمل على تثبيط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة مما يؤدي في ذات الوقت إلى ارتفاع معدلات البطالة.

- لجوء الدولة إلى الضرائب لتمويل نفقاتها، وحتى يتحقق ذلك يجب على الدولة أن ترفع من إيراداتها الضريبية، إما من خلال الزيادة في المعدلات الضريبية أو توسيع الأوعية الضريبية. فإذا قامت الدولة بالزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص يمكن أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي يتحمل أعباء هذه الضريبة العاملون (المستهلكون)، وهذا ما يدفعهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار ذلك الارتفاع مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة. ونفس الأمر يحدث إذا كان موضوع الزيادة في الضريبة على الأجور والمرتبات.

---

[1]- Lipsey et Steiner, « Analyse Economique », traduit par Jean Dominique Lafay, éditions cujas, 1979, P : 154.

[2]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص:228.

وبذلك فنظرة الفكر النقدوي إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي واضحة ولا تدعوا إلى التفاؤل، ذلك أنها (الدولة) المتسبب الأول والأخير في الأزمات الاقتصادية وبذلك فالتغلب على هذه الأزمات يبدأ أساسا من القضاء على أسبابها، أي ضرورة تقليص دور الدولة ومن ثم البحث عن حل لأزمة البطالة، ولكن كيف ذلك؟ [1]

يركز الفكر النقدوي على جانب العرض الكلي بدلاً من الطلب الكلي الذي ركز عليه كينز وأتباعه، ويرى هذا الفكر أن تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، يوفر للدولة موارد معتبرة يمكن استخدامها في تسديد مديونيتها وبعث النمو الاقتصادي كما يؤدي ذلك إلى انخفاض الضغوط التضخمية. هذا وانطلاقا من تحجيم دورها في الاقتصاد يمكن لها أن تقوم بتخفيضات ضريبية التي مع مرور الوقت يمكن لها أن تشجع على الاستثمار وتخلق مناصب عمل جديدة والمحافظة على مناصب عمل قائمة.

المطلب الثاني: السياسة المالية مفهومها، أنواعها وعلاقتها بالسياسة النقدية

إن تدخل الدول في الاقتصاد يكون من خلال السياسة الاقتصادية • التي يتم صياغتها بالاعتما د على مجموعة من الأدوات. وتعتبر السياسة المالية من بين أهم هذه الأدوات التي يمكن استخدامها حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد كما أنها تستطي ع تصحيح مختلف الآثار غير المرغوبة والتي تنجر عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية مثلا. لذلك سنحاول الوصول إلى تعريف شامل عن السياسة المالية، مع التطرق إلى أهم أنواع السياسات المالية المتبعة من طرف الحكومة والعلاقة التي تربطها بالسياسة النقدية.

1/ تعريف السياسة المالية : لقد اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية " FISC" والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة. [2] أما عن السياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية فلقد اختلف الباحثون في تعريفها ولكنهم لم يبتعدوا كثيراً عن المضمون، ونذكر بعضها فيمايلي:

هي "برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع ".[3]

---

[1]– صابه محمد الشريف، دور السياسات المالية في الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1998، ص: 46.

• * السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية...الخ

[2]– طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 201.

[3]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 61.

أوهي " تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريباً من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظراً لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي ".[1]

أو تتمثل في "دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي".[2]

أوهي "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية، وخاصة معالجة البطالة أو التضخم، حيث يكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب". [3] لكن هذا التعادل بين أثر الإنفاق العام وأثر الضرائب يتوقف على نجاح السياسة الضريبية في التأثير الإيجابي على توزيع الدخول (عدالة السياسة الضريبية)، لذلك فإن سياسة الرفع من الإنفاق العام تبقى أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق العام يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.[4]

أوهي "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن التكييف الكمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا التكييف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، وذلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص بين جمهور المواطنين".[5]

أوهي "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة

---

[1]– د.البشير عبد الكريم،الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 01.

[2]– د.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، مرجع سابق، ص: 99.

[3]- Dominick salvadore, eugene diulio : principes d'économie. « cours et problème, séries schaum », MG graw. Hill, paris, 1984, p. 96.

[4]– طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 204.

[5]– د.عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 1992، ص:12.

معينة". وهذا يعنى أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.[1]

كما يمكن تعريفها أيضا " على أنها أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها والمتمثلة في الأربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري ،* والمتمثلة في: استقرار الأسعار، والتشغيل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوازن الخارجي"[2]

وبالتالي نصل من خلال هذه التعاريف إلى أن "السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، من خلال التقريب بين طبقات المجتمع.

تنقسم السياسة المالية بدورها إلى ثلاث سياسات فرعية هي السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية والسياسة الائتمانية. لكل سياسة من هذه السياسات أدواتها وأسلحتها الخاصة بها والمميزة لها. فالضرائب بأنواعها وأشكاله ومصادر الإيرادات العامة للدولة هي **أدوات السياسة الضريبية** . ومجالات الإنفاق العام هي **أدوات السياسة الإنفاقية**. أما السياسة الائتمانية فلها جانبان. تهتم بجانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها، وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده. وتهتم في الجانب الآخر بسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لهذه القروض ومتابعة استردادها. وتختلف السياسة الائتمانية عن كل من السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية. فكل من السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية يحتفظان بهويتهما دون تغيير في مراحل تصميم السياسة. وعندما نتحول إلى مراحل التنفيذ فإن السياسة الائتمانية تتحول إلى صورة من صور الإيراد العام أو صورة من صور الإنفاق العام. فحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها هي مصدر من مصادر الإيرادات العامة. وسداد أصل القرض وفوائده هو نوع من أنواع الإنفاق العام. في حين أن منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع هو نوع من أنواع الإنفاق العام، واسترداد هذه القروض والسلفيات وفوائدها هي مصدر من مصادر الإيراد العام.[3]

يجدر بنا التنويه في هذا السياق إلى الاختلاف الوارد بين كل من المالية العامة والسياسة المالية، حيث أن المالية العامة هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة النشاطات الحكومية في اقتصاد الدولة والوسائل العديدة والبديلة

---

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:43.

*- هو مربع قام بصياغته العالم الاقتصادي كالدور اختصر من خلاله أهداف السياسة الاقتصادية الأربعة المذكورة سابقا.

[2]- Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry: "Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F, Paris. 2001, p.77.

[3]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 61-62.

لتمويل النفقات الحكومية المختلفة، [1] وذلك من الجانب التوصيفي والتنظيري، على عكس السياسة المالية التي تهتم بتقرير العلاج الملائم واتخاذ القرارات المناسبة لكل مشكل.

2/ أنواع السياسات المالية المتبعة: من أجل أن تحقق السياسة المالية التوازن والاستقرار في الاقتصاد، يجب على الحكومات أن تتخذ قرارات محددة بالنسبة لمستويات ومكونات إنفاقها وإيرادها، وعليها أن تفرر ما إذا كانت ستتبع سياسة مالية توسعية أو انكماشية وما ينشأ عنها من خلق عجز أو فائض ومن هنا نستطيع التفريق بين السياسات المالية التالية:[2]

2-1/ السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز : وهي تلك السياسات التي تنطوي تحت الفكر الكينزي في إطار زيادة حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وتؤدي هذه السياسات في غالب الأحيان إلى ارتفاع حجم العجز الموازني الذي يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. يتم تمويل هذه السياسات عن طريق مجموعة من الآليات:

2-1-1/ التوسع في النفقات العامة: [3] فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة. كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال...الخ. وتكون الإعانات الحكومية إما على شكل نقدي أو على شكل عيني أو على شكل بطاقات. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

2-1-2/ التسريع في سداد جزء من القروض العامة: وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي. وفيما يتعلق بمن يحمل السندات الحكومية، فإن سداد هذه القروض لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول الأفراد الحاملين لهذه السندات، ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول.

2-1-3/ تخفيض الإيرادات الضريبية: وذلك لبث قوة شرائية جديدة في المجتمع. وهنا يشير علماء المالية العامة إلى ضرورة إتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، إذ أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي. لكن قد لا تؤدي السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة، خاصة إذا أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه

---

[1]- د.غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004، ص: 17.

[2]- د.موسى رحماني،نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 05.

[3]- طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 203.

الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات. ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدتهم النقدية كادخار إضافي، وهذا ما وضحناه سابقا في تعريف السياسة المالية.

2-2/ السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد أكثر من أسلوب لتمويل هذا النوع من السياسات المالية وهي في مجملها تتعارض مع السياسات السابقة:

2-2-1/ زيادة الإيرادات الضريبية: وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وخاصة وقت التضخم الاقتصادي. وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك. وهنا نقع في المحظور، لأن المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخول المتدنية وليس أصحاب الدخول المرتفعة.

2-2-2/ تقليص حجم الإنفاق العام:[1] ويندرج ذلك ضمن الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام، إذ يتم تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بالنسبة للخدمات التي لا يمكن التخلي عنها. وهذا اعتباراً لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي. وفي هذا الإطار نجد أن برامج التصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد الدولي تجبر السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق العام.

2-2-3/ التوسع في إصدار القروض العامة: والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري من قبل الجمهور، وبإمكان الدولة أيضا أن تتبع أسلوب الاقتراض الإجباري كما تم توضيحه في الفصل الأول.

3/ السياسة المالية والسياسة النقدية: هناك علاقة متبادلة ما بين هذين النوعين من السياسات، فكل منهما يؤثر بالآخر ويتأثر به، كما يتم استخدامهما من قبل الدولة لعلاج المشاكل الاقتصادية والمالية والسياسية التي قد تحدث فيها. ولشدة الترابط بينهما نجد أن تطبيقهما على أرض الواقع يحدث بشكل متزامن.[2]

3-1/ تعريف السياسة النقدية: يمكن تعريف السياسة النقدية بتلك الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.[3] كما تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية العامة، وتخضع لإشراف السلطات النقدية التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة مثل استقرار الأسعار أو خفض البطالة أو النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على مجموع النقد المتداول و/أو معدل الفائدة ومن ثم الائتمان، ويتم ذلك باستخدام أدوات نقدية تتخذ شكل عمليات السوق

---

[1]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 192.

[2]- طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 202.

[3]- د.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، مرجع سابق، ص: 112.

المفتوحة فضلا عن سعر الخصم وإعادة الخصم، وكذا نسبة الاحتياطي القانوني، زيادة على الرقابة على الائتمان بأنواعها الكمي والنوعي والمباشر.[1]

3-2/ العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية: المتأمل لتاريخ الفكر الاقتصادي يجد أن الفكر الكلاسيكي كان يفضل استخدام السياسة النقدية لاعتقادهم بأنها كفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، في حين أن الفكر الكينزي يفضل السياسة المالية، لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية وذلك لتفادي مصيدة السيولة. لهذا نجد أن الكثير من الحكومات تواجه مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق والملائمة بين السياسة النقدية والمالية. [2] وكل توجه يقدم حججه وبراهينه على ذلك. فهناك من يرى بأن السياسة المالية أكثر فعالية وسرعة في التأثير من السياسة النقدية، إذ أن التغير في الإنفاق العام يؤثر بشكل سريع على النشا ط الاقتصادي من خلال تأثيره على مستويات الإنفاق، على عكس السياسة النقدية التي تكون آثارها ضعيفة للغاية مقارنة بالسياسة المالية، ذلك أن استجابة الإنفاق ذي الحساسية للتغير في سعر الفائدة قد لا يكون بنفس السرعة، بسبب عدم جاهزية العديد من المشروعات الاستثمارية عند انخفاض تكاليف التمويل. [3] إلا أن هناك من يرى أن السياسة المالية أبطأ بكثير بسبب انتظار التصويت عليها لمدة طويلة. وعليه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها، والأسباب التي تدعو لذلك:[4]

- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون الأخرى.
- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لابد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق العام ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا من محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية لاقتصاديات الدول

---

[1]- عبد اللطيف بلغرسة، اقتصاد العولمة وفعالية السياسة الاقتصادية بين تسبيب النتائج وتأثير العوامل – دراسة حالة السياسة النقدية والمالية-، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 03.

[2]- د.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، مرجع سابق، ص: 108.

[3]- د.على أحمد على، مبادئ الاقتصاد "ملخصات إيزي شوم"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2004، ص: 111.

[4]- د.مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 07.

الصناعية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- عندما لا يكون العمل للسياستين واحد وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية، إذا ما قامت السياسة المالية على حدا وسلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً ومستقلاً، وهذا يحدث عندما تتعاقب الحكومات في دولة واحدة وتتعاكس في سياساتها.
- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها تحمل أضرار وصدمات مكافحة التضخم ولابد للتكامل بين السياستي ن، إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، عن طريق السياسة المالية.
- بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في سبعينات القرن الماضي في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام السياستين معاً لخروج من هذه الأزمة. كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسة المالية والنقدية وهذا ما يطلق عليه بتطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية.

3-3/ تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية: تتشابه كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في كون أنهما ترفعان من مستوى الدخل في حالة التوسع وتخفضانه في حالة الانكماش، وتختلفان في كون أن كليهما يؤدي إلى هيكل طلب مختلف. يمكن أن نوضح ذلك باستخدام نموذج (LM-IS) كما في الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): أثر المزاوجة بين السياسة المالية والسياسة النقدية على التوازن

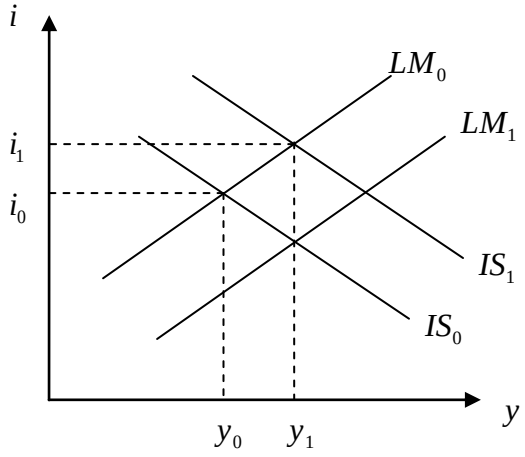

المصدر: د.البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 10.

إذا أرادت الحكومة أن تنتقل من مستوى الدخل Y0 إلى Y1 فلها خيارين للوصول إلى ذلك:[1]

[1]- د.البشير عبد الكريم،الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 12.

- إما تبني سياسة مالية توسعية (انتقال منحنى IS من المستوى IS0 إلى المستوى IS1) عن طريق زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا، والنتيجة المتحصل عليها دخل أعلى وسعر فائدة أكبر (Y1، I1). يؤدي هذا الأخير إلى تقليص الاستهلاك والاستثمار، وينتج عن ذلك هيكل طلب كلي جديد تكون فيه حصة الاتفاق العام أكبر مما كانت عليه أما حصة الإنفاق الخاص تصبح أقل.•
- أو تبني سياسة نقدية توسعية (انتقال منحنى LM من المستوى LM0 إلى LM1) فإنها تصل إلى نفس مستوى الدخل (Y1) وإلى سعر فائدة أقل، وبالتالي فإن حصة الإنفاق الخاص في الدخل الكلي تكون أكبر وحصة الإنفاق العام تكون أقل.

يمكن للحكومة أن تحافظ على نفس مستوى الدخل مع تغيير هيكل الطلب الكلي بتزاوج السياستين، فلو تبنت سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية توسعية فإن هيكل الطلب يتحول لصالح الإنفاق العام. أما في حالة تبني سياسة مالية ونقدية توسعية، فيمكن المحافظة على نفس الهيكل مع دخل أعلى بشرط أن تكون السياستين متوازنتين (لا تكون إحداها أقوى من الأخرى).

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية:

عند قيام الحكومة بإعداد السياسات الاقتصادية فإنها تحرص على تحديد أهدافها بدقة، والسياسة المالية كأحد أهم السياسات الاقتصادية لها هي الأخرى أهدافها التي يتم الوصول إليها عن طريق أدوات محددة. ويمكن القول وبصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور فيمايلي:

1/ الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي: يكون الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى التشغيل الكامل الذي ينصرف إلى استعمال كل عوامل الإنتاج، والتي من بينها طبعا العمل (المفهوم الواسع للتشغيل الكامل) مع التحكم في معدل التضخم، ذلك أن التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.[1] تسعى الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد أحد الظروف الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية، وتلعب في ذلك السياسة المالية دورا لا يقل أهمية عن باقي السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف. وإذا أخذنا بتحليل كينز فإن عدم استقرار الاقتصاد متعلق بشكل كبير بالطلب الكلي الذي يكون إما في حالة عجز أوفي حالة زيادة. يمكن توضيح ذلك كالتالي:

1-1/ حالة عجز الطلب الكلي: والتي يكون فيها الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك بأن يتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وهي

• هذا ما يطلق عليه بأثر الإزاحة أو المزاحمة (إزاحة القطاع العام للقطاع الخاص)، ويكون هذا في حالة تمويل الحكومة لنفقاتها (الإنفاق العام) عن طريق المديونية العمومية، إذ يحد ذلك من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد، وإذا لم تقم السلطة النقدية بزيادة عرض النقود فإن هذا الضغط يدفع من جديد أسعار الفائدة.

[1] - د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص:37، ص:46. بتصرف الطالب.

الحالة التي يطلق عليها بالكساد الاقتصادي، وهذا ما يظهر في الشكل رقم (2-1). ويرجع كينز العجز في الطلب الكلي إلى الانخفاض في كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، حيث أن الطلب الاستهلاكي وخاصة طلب العائلات يعتبر عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، فالاتحاد الأوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ 1997 حيث أن استهلاك العائلات تطور في سنة 1998 بـ 2.8%. كذلك الطلب الاستثماري يؤدي إلى زيادة الإنتاج النشاط والعمالة، ويظهر أن هناك تفاعل بين كل من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري إذ أن ارتفاع الأول يحفز الثاني.[1]

عند انخفاض حجم الطلب الكلي يصبح من الضروري على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي وذلك باستخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والضريبي (إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا) التي من شأنها رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، حيث من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) بإقامة مشاريع استثمارية عامة كبناء مدارس ومستشفيات وشق الطرقات...الخ وأيضا توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، التي تؤدي إلى ارتفاع الدخول الشخصية وبالتالي الإنفاق الشخصي، تستطيع الدولة أن ترفع من حجم الطلب الكلي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار[2]،كما للضريبة أثر لا يقل أهمية عن الإنفاق الحكومي في رفع حجم الطلب الكلي، ذلك أن التخفيض في الضريبة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، وذلك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات.[3] ويلاحظ أيضا أن الزيادة في النفقات الحكومية مع زيادة مساوية في حصيلة الضرائب يمكن أن تزيد من الدخل والإنتاج بكمية متساوية، ومع افتراض ثبات الأسعار يمكن الإيضاح أنه عندما تحصل زيادة في النفقات العامة مع بقاء حصيلة الضرائب ثابتة، يزداد الدخل بكمية أكبر. وهذه النتيجة تبقى نفسها سواء تم مواجهة تمويل العجز بنقود جديدة أومن خلال بيع الدين العام[4].

1-2/ حالة ارتفاع الطلب الكلي : تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في هذه الحالة في أن الطلب الكلي يكون أكبر من العرض الكلي أي وجود فائض في الطلب، ومع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يقود إلى ارتفاع الأسعار، ويكون الاستثمار ف ي هذه الحالة أكبر من الادخار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة. تقوم السياسة المالية بتخفيض أو إعادة مستوى الطلب الكلي إلى المستوى التوازني من خلال سحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة المتسببة في ارتفاع الطلب الكلي، عن طريق إحداث فائض في الميزانية وذلك بـ:

---

[1] - د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 211.

[2] – وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص224.

[3] – سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.

[4] – د.غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، مرجع سابق، ص: 321.

1-2-1/ رفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب: يجب التفريق هنا بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث يترتب على زيادة الضرائب المباشر على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل، أي اقتطاع جزء من دخول الأفرا د الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة، ومنه تخفيض الطلب الكلي. أما الضرائب غير المباشرة فتساهم في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي، غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي السلع التي يكون الطلب عليها مرن. [1]

1-2-2/ تخفيض حجم الإنفاق العام: تستطيع الدولة من خلال أداة الإنفاق العام التأثي ر على الأسعار، ذلك أن الأسعار تستخدم لتخصيص الموارد الاقتصادية. فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، كما أن دعم أسعار بعض المنتجات يؤدي إلى خفضها. إلا أن النفقات العامة يمكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار، فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، وبالتالي زيادة الطلب مما يودي إلى ارتفاع الأسعار. كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعاً للوضع الاقتصادي القائم. فزيادة الإنفاق العام في فترة سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل. ولهذا نجد الدول تعتمد سياسة زيادة الإنفاق في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج. [2] ينبغي التنويه إلى أن تخفيض الدولة للإنفاق العام لمحاربة التضخم بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي هو أمر صعب للغاية، خاصة إذا مس هذا التخفيض جوانب مهمة وضرورية في حياة الفرد، كالأجور مثلاً أو خدمات الصحة والتعليم وغيرها، لأنها ستلاقي ضغوطاً من قبل نقابات العمال. وبذلك فإن التركيز على تخفيض الطلب الكلي للحدّ من التضخم عن طريق زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة يكون أحسن بكثير من الاعتماد على تقليص الإنفاق العام. [3]

2/ إعادة توزيع الدخل الوطني: يتحدد توزيع الدخل الوطني في أبسط صورة (أي التوزيع الأولي) عن طريق بيع عناصر الإنتاج في أسواق السلع والخدمات الإنتاجية (أو ما يطلق عليه بمكافئة عوامل الإنتاج). فعندما يقوم رجال الأعمال بالإنتاج فإنهم يستخدموا في ذلك عناصر الإنتاج المختلفة. ولما كانت هذه العناصر الإنتاجية يمتلكها أفراد المجتمع فإن على المنتجين أن يعبروا عن حاجاتهم لاستخدام هذه العناصر في صورة الطلب عليها، كما لابد للأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم ورغباتهم أن يحصلوا على دخول نقدية ولا سبيل إلى ذلك إلا بعرض هذه العناصر. وهكذا يلتقي العرض والطلب على هذه العناصر الإنتاجية بمختلف أنواعها. ووفقاً لاختلاف درجات المرونة لكل منحنى من منحنيات الطلب والعرض وذلك لكل عنصر من عناصر الإنتاج ودرجات المنافسة...الخ

---

[1] –د.دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، (أطروحة مُقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، الجزائر، 2005، ص: 81.

[2] – د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 196.

[3] – سهير محمود معتوق،أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص: 345.

يتحدد سعر كل وحدة من هذه العناصر. وعليه فدخل الفرد يتوقف على عاملين: سعر وحدة عوامل الإنتاج الذي تم تحديده في السوق وما يمتلكه الفرد ويرغب في عرضه من هذه العوامل.

كما يتوقف توزيع الدخل الوطني على عدد من العوامل لعل من أهمها، توزيع المواهب والملكات الفردية ومدى الرغبة في استخدامها، توافر الفرص، توزيع الثروة في المجتمع، قوانين الميراث، أنماط الزواج، العادات الطبقية، العادات الادخارية، مرونة منحنيات العرض والطلب ودرجات المنافسة ومدى التدخل الحكومي في كافة أسواق السلع والخدمات.[1]

وبذلك يجب أن نفرق بين توزيع الدخل وإعادة توزيعه، ذلك أن توزيع الدخل هو مكافئة عوامل الإنتاج أو ما يطلق عليه بالتوزيع الأولي كما بينا سابقاً، أما إعادة توزيع الدخل فهي تلك التعديلات التي تجرى على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن السوق كثيراً ما تخفق في الوصول إلى ذلك التوزيع الأمثل، وهذا ما توصل إليه الاقتصادي الياباني (Kuznets) حيث بين أن توزيع الدخل بين الأفراد يتجه إلى مزيد من عدم العدالة خلال الفترات الأولى من التنمية الاقتصادية [2]. لذلك تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيعه من جديد أو تصحيح خطأ السوق في توزيعه. فمن خلال سياسة الإنفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخيل المنخفضة، إذ تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية. ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية. وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود.[3]

وبذلك فإن السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل، حيث أنها تقلل من احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها. فمن خلال طبيعة التصميم الذي ترسمه الدولة لتوزيع الميزانيات ونسب صرفها على بنود الإنفاق المختلفة، نستطيع التعرف فيما إذا كانت الدولة تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بشكل عادل أم لا، فإذا تمخض عن السياسة المالية لهذه الدولة تخصيص حصة كبيرة من الموارد العامة لإنفاقها على مشروعات استعراضية أو خدمات كمالية تتمتع بها الفئات غير الفقيرة من المجتمع فإن العدل الاجتماعي سيتعرض للإساءة. والأمر ذاته بالنسبة للأعباء الضريبية حيث إذا وقعت غالبية التبعات والأعباء الضريبية على الفقراء (نظام ضريبي غير عادل) دون موازنتها بتغييرات

---

[1]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 313.

[2]– بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، التجربة التنموية الكورية "الدروس والعبر المستفادة"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول للتنمية "في إطار تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج"، جامعة باجي مختار، عنابة، 05/04نوفمبر 2006، ص:07.

[3]– د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 198.

ضريبية أخرى فان ذلك أيضا سيضعف من العدل الاجتماعي ويزيد من اتساع الهوة بين الطبقتين، الغنية والفقيرة.[1]

3/ تخصيص الموارد الاقتصادية: إن المقصود من تخصيص الموارد الاقتصادية هو تلك العملية التي يتمخض عنها توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

يتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبذلك التوازن الاقتصادي. [2] ويمكن القول أن الموارد الاقتصادية لمجتمع ما تبلغ درجة الاستخدام الأمثل عندما تكون جميع هذه الموارد تدر من استخداماتها الحالية أكبر نفع اجتماعي ممكن. بحيث لوتم تحويل وحدة من وحدات الموارد الاقتصادية من استخدام معين إلى استخدام آخر لأدى ذلك التحويل إلى انخفاض الناتج القومي وإبطاء معدلات النمو.[3]

إن المتتبع لنظام السوق يجد أن كميات وأنواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع تتحدد انطلاقا من حرية الفرد كمستهلك، أي أن توجيه موارد المجتمع الإنتاجية يتبع تفضيلات أفراده كما يعبر عنها الطلب الفعال للمستهلكين، لكن أي مستهلك يقوم بهذا الدور؟ إنه ذلك المستهلك الذي يمتلك القوة الشرائية اللازمة. وهذا يعني أن حق المواطن في التعبير عن مصالح المجتمع متوقف على قدراته الاقتصادية. ومن هنا يتضح أن أصحاب الدخول الكبيرة يمتلكون من القوة الشرائية ما يمكنهم من توجيه موارد المجتمع الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات الكمالية التي يفضلونها هم مهما كانت درجة تفاهتها على سلم التفضيل الجماعي، بينما تبقى طبقة كبيرة من المجتمع لا تستطيع الحصول على ما يكفيها من السلع الضرورية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للمعيشة وذلك نظرا لعدم قدرتها على دفع أثمانها.

كما أن معظم أسعار السلع والخدمات تتحدد نتيجة لقوى المنتجين الاحتكاريين، ومن ناحية أخرى فإن المستهلك العادي في الوقت الحاضر يفتقر كثيراً إلى مميزات الرجل الاقتصادي الرشيد الذي يفترضه نظام السوق وكثيراً ما يعجز –تحت تأثير الإعلانات ووسائل الدعاية المختلفة– عن إنفاق دخله بحيث يحصل على أكبر

---

[1] – تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002، منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.nidaly.org/book2002/p-1/in-1-4.htm page consultée le 15/02/2005

[2]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:45.

[3]– د.حامد عبد المجيد دراز، د.سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:28.

إشباع ممكن. وبالتالي فإن توجيه الموارد الاقتصادية في هذه الحالات لا يعكس حتى تفضيلات أفراد المجتمع. ومن هنا يتطلب الأمر تدخل للدولة لتوجيه الموارد الاقتصادية بحيث تعكس التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع. أضف إلى ذلك أن عدم توافر شروط المنافسة الكاملة واتجاه أصحاب الأعمال إلى تمييز منتجاتهم عن طريق العلامات التجارية كثيراً ما يؤدي إلى التبذير في استخدام موارد المجتمع المحدودة وإلى طاقات إنتاجية عاطلة لا تعود على المجتمع بأي نفع حقيقي. يكفي أن ننظر لما يجري في اقتصاديات السوق لنتبين ذلك بوضوح فنجد أن شركات البترول مثلاً كثيرا ما تسارع إلى الحصول على أي رقعة أرض قريبة من محطة الخدمة التابعة لها لتقيم عليها محطة أخرى تابعة لنفس الشركة خوفاً من أن تحصل عليها شركة بترول أخرى منافسة كما تلجأ شركات الفنادق لنفس السياسة وهذا يؤدي إلى انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية الموجودة. [1] وبهذا فإن تدخل الدولة لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو استخداماتها المثلى أصبح أمرا ضرورياً ويتمثل في دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية. و تظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية مناسبة كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائل لهذه السلعة.

هناك بعض الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية والتي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر منها ما يلي: [2]

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

---

[1]- د.حامد عبد المجيد دراز، د.سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص:28.

[2] --د.دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، مرجع سابق، ص 86.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها :

يمكن القول أن السياسة المالية هي عبارة عن تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة لغرض تحقيق أهداف محددة، معتمدة في ذلك على أدوات معينة يمكن إجمالها في كل من الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة. سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز كل أداة على حدا.

المطلب الأول: الإنفاق العام

ينبغي الإشارة إلى أن الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى تطور هذا الدور، وكما لاحظنا سابقاً أنه مع انتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة، تطور تبعاً لذلك الإنفاق العام، إذ ازداد حجمه، وتعددت تقسيماته، وتنوعت آثاره ليصبح بذلك من الأدوات الرئيسية للسياسات المالية.

1/ تعريف الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام على أنه: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة" هذا مع التنويه إلى أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط بأهداف السياسية المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.[1] ويعبر الإنفاق العام عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. كما تشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية. [2] من خلال هذا التعريف نجد أن الإنفاق العام يقتضي توفر بعض الشروط حتى يكون إنفاقاً عاماً:

- ينبغي أن يكون الهدف منه هو إشباع الحاجة العامة وتحقيق النفع العام، ومنه لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.[3]
- لكي نكون بصدد نفقة عامة لابد للدولة أن تستخدم **مبلغ من النقود** ثمنا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو منح الألقاب الشرفية والأوسمة.[4]

---

[1]- د.موسى رحماني،نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، مرجع سابق، ص: 03.

[2]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص:179.

[3]- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،ص 33.

[4]- بدون مؤلف، ماذا يعني علم المالية العامة؟ دراسة معدة من طرف وزارة المالية، الكويت، منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.mof.gov.kw/study3.doc page consultée le (05/08/2006).

- لكي تعد النفقة عامة يجب أن **تصدر عن شخص معنوي عام** ، أي تتم عن طريق إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية والإدارة المحلية (الولايات، البلديات) والأشخاص المعنوية الأخرى.[1]

2/ تقسيمات الإنفاق العام: من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العمومية بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة. لذلك نجد أن الباحثين في المالية العامة أسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات العامة، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار يمكن إعطاء تقسيمات الإنفاق العام مع الإشارة إلى معيار التقسيم المستخدم، مع التأكيد على أننا سنأخذ أهم التقسيمات وليس كلها على النحو التالي:

2-1/ الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي: يأتي هذا التقسيم من ناحية التأثير على الدخل القومي، ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة بين هذين النوعين من الإنفاق:

2-1-1/ معيار المقابل: معيار التفرقة هنا يرجع إلى بمقابل من عدمه، فالنفقات الحقيقية تتم مقابل تقديم خدمة معينة مثل الخدمات الصحية، والنفقات التحويلية لا يوجد لها مقابل كالإعانات مثلاً.

2-1-2/ معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: حيث تعتبر النفقة حقيقية إذا أدت مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، وتعتبر تحويلية إذا لم تؤد مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي.

2-1-3/ معيار طبيعة القائم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: فتعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع، وتكون نفقة تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد. مع التنويه إلى أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للإنفاق التحويلي، فهناك النفقات التحويلية: الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

2-2/ النفقات العادية والنفقات غير العادية: يرجع سبب هذا التقسيم إلى الحاجة لتحديد مدى اللجوء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، ويعتمد في هذه التفرقة على خمسة معايير هي:

2-2-1/ معيار الانتظام والدورية: وفق هذا المعيار إذا كانت النفقة تتم بانتظام أو بصفة دورية فتعتبر نفقة عادية (دورية النفقة هنا لا يقصد بها تكرار حجمها بل تكرار نوعها)، أما إذا لم تتمتع بالانتظام والدورية فتعتبر النفقة غير عادية (وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية في موازنة الدولة ويتم صرفها من الإيرادات غير العادية كالقروض مثلاً).

[1]- د. محمد الصغير بعلي، د.يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص: 23.

2-2-2/ معيار الفترة: تعتبر الفترة التي تستمر خلالها آثار النفقات العامة أساساً آخر للتفرقة هنا، فإذا كانت النفقات تستوعب بكامل قيمتها (في الأموال وفي السلع والخدمات) خلال الفترة المالية التي أنفقت خلالها فتعتبر نفقات عادية، أما النفقات غير العادية فهي تلك التي تتعدى الفترة المالية التي أنفقت خلالها.

2-2-3/ معيار توليد الدخل: يشير هذا المعيار إلى أنه إذا كانت النفقات العامة تعطي دخلاً فهي نفقات غير عادية، وإذا لم تعط دخلاً فهي نفقات عادية.

2-2-4/ معيار إنتاجية النفقة العامة : وفق هذا المعيار إذا كانت النفقات منتجة فهي نفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات غير منتجة فهي نفقات عادية.

2-2-5/ المساهمة في تكوين رؤوس الأموال العينية: وفق هذا المعيار فالنفقات العادية هي تلك التي لا تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، ويطلق عليها النفقات الجارية أو التسييرية وهي التي تلزم لتسيير المرافق العامة للدولة، أما النفقات غير العادية فهي التي تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، [1] ويطلق عليها أيضا بالنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية أو التجهيزية.

كما نود أن ننوه إلى أن الاعتقاد بأن النفقات الجارية (النفقات العادية) هي نفقات غير منتجة على عكس النفقات الرأسمالية (النفقات الغير عادية) التي تعتبر نفقات منتجة أي تحقق عائداً مباشراً (كما وضحنا في معيار إنتاجية النفقة) لا يكون دائماً صحيحاً، وذلك لأن التجارب الاقتصادية أثبتت عكس ذلك تماماً، حيث يمكن للنفقات العامة الجارية أن تكون منتجة وتحقق عائداً (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة). فعلى سبيل المثال نجد أن النفقات الإدارية والخاصة بالعاملين في الإدارات الحكومية مثلا تعتبر بمثابة نفقات لإعادة تأهيل مجموعة من الموردين والخبراء في هذا المجال مما ينتج عن هذا زيادة الناتج والإنتاجية لهذا المورد الاقتصادي الهام الذي قد يساهم بجزء هام في الدخل الوطني، فضلا عن أن زيادة النفقات الإدارية في صورة مرتبات للعاملين العموميين قد يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال وبالتالي الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بحيث يتبع ذلك زيادة في الدخل القومي. أما عن إنتاجية الإنفاق الرأسمالي (الإنفاق الغير عادي) قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، فالإنتاجية هنا تتمثل في العائد الاقتصادي والاجتماعي المتوقع من النفقات العامة في مجالات التجهيزات والإعدادات وتكوين رأس المال الاجتماعي (مشروعات البنية التحتية) التي تعتبر من المقومات الأساسية لإقامة مشروعات إنتاجية في الاقتصاد القومي، أما العائد الغير مباشر ينعكس في صورة النفقات الرأسمالية الاجتماعية والثقافية مثل إقامة المستشفيات والوحدات الصحية والمدارس والمراكز الثقافية...الخ. [2]

2-3/ التقسيم الوظيفي للإنفاق العام: يقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، وقد درج الاقتصاديون على التمييز بين ثلاث

---

[1] - د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:57-59.

[2] - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص: 53.

وظائف أساسية للدولة: هي الوظيفة الإدارية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية، وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاثة أنواع من الإنفاق هي:

2-3-1/ النفقات الإدارية للدولة: وخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الأجور العاملين بالدولة وما في حكمها، ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي. (يتم تقسيم هذه النفقات تبعاً للوزارات والوحدات الإدارية التي تباشر النشاط العام، كما يتم توزيع هذه النفقات على مراحل متعددة).

2-3-2/ النفقات الاجتماعية للدولة: وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية. وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، ولهذا فهي تأخذ حصة الأسد من إجمالي هذه النفقات.

2-3-3/ النفقات الاقتصادية للدولة: وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، مثل الري والصرف والنقل والمواصلات، والمياه، والكهرباء، والطرق وغيرها (الإنفاق على البنية التحتية). [1] ويعتبر هذا النوع من الإنفاق من أقدم أنواع الإنفاق العام، حيث كان يستخدم لتقوية البنيان الاقتصادي ومحاربة البطالة، كما يؤدي إلى توليد دخول جديدة.

2-4/ تقسيم الإنفاق الحكومي حسب علاقته باقتصاد السوق: رغم أن جل الاقتصاديات أصبحت اتجهت نحو تبني نظام اقتصاد السوق مع محاولة التقليص من دور الدولة، إلا أن زيادة النفقات العامة لا تتعارض بالضرورة مع منطق اقتصاد السوق. يمكن التمييز – حسب هذا التقسيم– بين الأنواع الآتية:

2-4-1/ إنفاق مستقل عن طبيعة النظام الاقتصادي: وهي نفقات تتطلب وجود الدولة، مثل النفقات المتعلقة بالوظائف الأربعة التقليدية للدولة (دفاع، عدالة، أمن، دبلوماسية).

2-4-2/ إنفاق ضروري لقيام اقتصاد السوق: وهو جزء من نفقة الإنتاج مثل الإنفاق على الخدمات الإدارية العامة الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزءاً من نفقة إنتاجها.

2-4-3/ إنفاق مكمل لاقتصاد السوق: ويهدف إلى إشباع حاجات المجتمع من بعض السلع التي يقوم بإنتاجها السوق مثل الإنفاق على التعليم والصحة.

2-4-4/ إنفاق مصحح لقوى السوق: وهذا قصد القضاء على سلبية نظام السوق، مثل الإنفاق على إنتاج السلع الاجتماعية التي لا يستطيع نظام السوق تقديمها، الإنفاق على المنح والإعانات المقدمة للصناعات ذات الوفورات الخارجية لزيادة إنتاجها.

---

[1]– د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:58.

ويمكن التنسيق بين مختلف تقسيمات الإنفاق العام من خلال الشكل التوضيحي رقم (2-1):

3/ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: يؤثر الإنفاق العام على الأنشطة الاقتصادية في المجتمع ككل، وينعكس ذلك التأثير أهم المؤشرات والمجمعات الاقتصادية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

3-1/ الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي:[1]

وهذا ما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام" ودرجة تأثيره تتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من النواحي التالية:

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج القومي.
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام، فعن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرن فإن الأثر سيكون إيجابياً، أما إذا حدث العكس فسيكون له الأثر السلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن أو ضعيف المرونة).

3-2/ الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي:

يوثر الإنفاق على الاستهلاك القومي من عدة جوانب أهمها:

- عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم، وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك القومي.
- عندما تقدم دخولاً في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة وغيرها، أو تقديم إعانات دعم عينية فهي تزيد أيضا من الاستهلاك القومي.

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:60.

شكل رقم (2-3): شكل توضيحي يبين أقسام الإنفاق العام

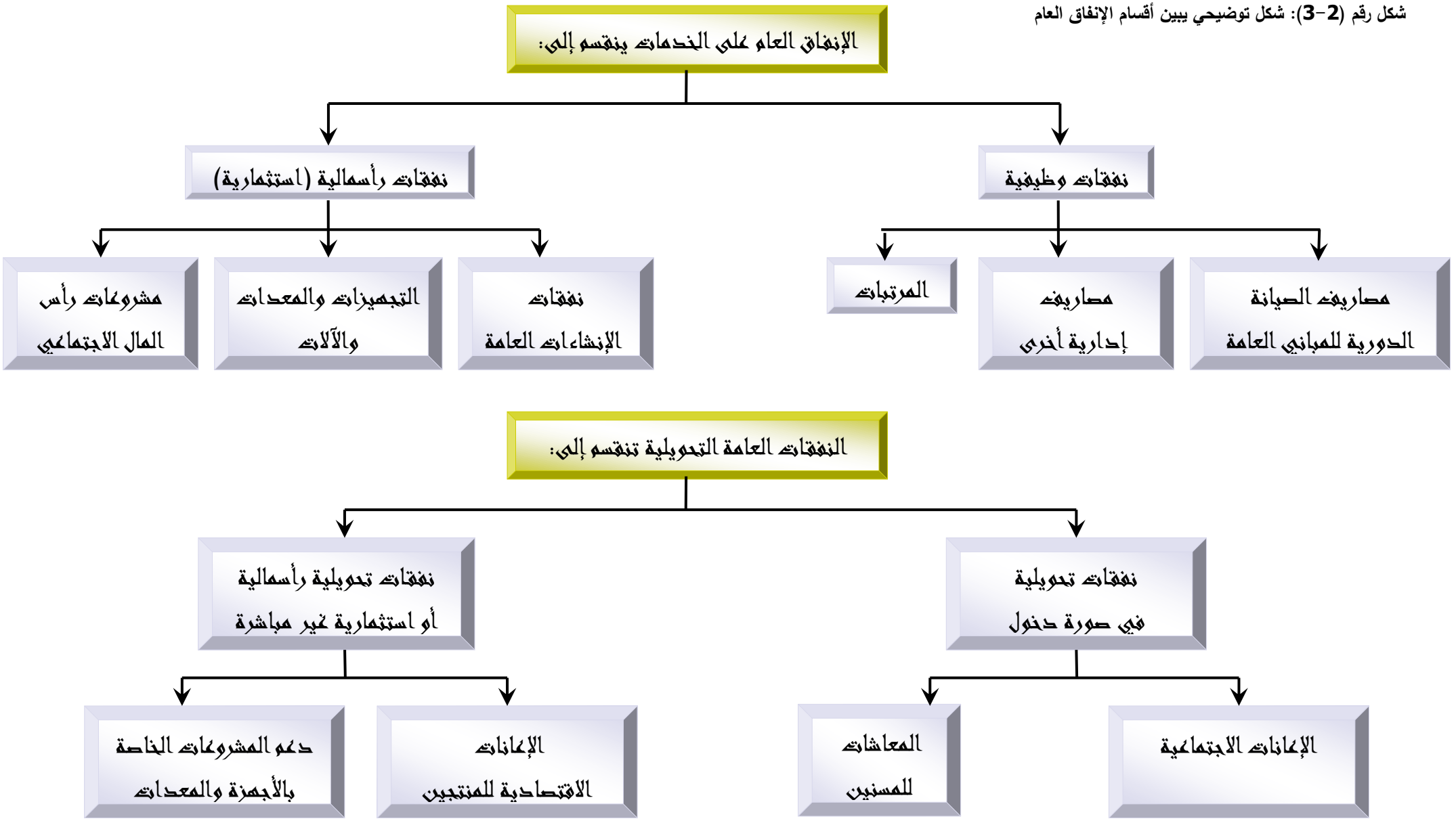

المصدر: د. محمد عبد المنعم عفر، د.أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مرجع

3-3/ الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل (للاستثمار)، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

3-4/ الأثر على الادخار القومي

عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسلب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسلب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي. هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سالباً على الادخار القومي والعكس صحيح.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.

إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي ترتب عنه تزايد النفقات العامة، الشيء الذي يدفع الدولة إلى البحث عن الإيرادات الكافية لتغطية النفقات المتزايدة، والإيرادات العامة هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وهذه الموارد متعددة، نقوم من خلال هذا المطلب بتوضيحها:

1/ تعريف الإيرادات العامة: يمكن تعريف الإيرادات العامة بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء **بصفتها السيادية** أومن **أنشطتها وأملاكها الذاتية** أومن **مصادر خارجة عن ذلك**، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف "الاقتصادية والاجتماعية والمالية".[1]

يظهر من هذا التعريف أن الإيرادا ت العامة متنوعة ومتعددة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مصادر: الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب والرسوم، والإيرادات الاقتصادية التي تعبر عن إيرادات الدولة من أملاكها ومشرعاتها الاقتصادية، أما المصدر الثالث فهو الإيرادات الائتمانية ويمثل القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة.[2]

---

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:63.

[2]- بدون مؤلف، ماذا يعني علم المالية العامة؟، مرجع سابق، ص: 01.

وقد عرفت الإيرادا ت العامة الكثير من التقسيمات وذلك استنادا إلى مجموعة من المعايير، أهمها:[1]

1-1/ الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة: (هذا التقسيم من حيث المصدر) يقصد بالإيرادات الأصلية ما تحصل عليه الدولة من إيراد ممتلكاتها وهي ما تعرف **بإيرادات الدومين** أو ما يسمى بإيرادات القطاع العام، أما الإيرادات المشتقة هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين ويشمل هذا النوع باقي الإيرادات غير إيرادات الدومين أو القطاع العام.

1-2/ الإيرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية: (هذا التقسيم من حيث التحصيل) فالإيرادات الجبرية تحصل عليها الدولة بالإكراه، وتشمل الضرائب، القروض الجبرية، الغرامات، التعويضات...الخ. أما الإيرادات غير الجبرية فهي تلك الإيرادا ت التي تحصل عليها الدولة بغير الإكراه، مثل إيرادات المشروعات العامة والرسوم والقروض الاختيارية...الخ.

1-3/ الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية: (هذا التقسيم من حيث دورية وتكرار الإيرادا ت في الميزانية) يقصد بالإيرادات العادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية وتتمثل في إيرادات الدومين والمقصود بها الممتلكات العقارية المنتجة للمداخيل، والتي تملكها الدولة ملكية عامة أو خاصة بالإضافة إلى إيرادات الضرائب والرسوم...الخ. أما الإيرادا ت غير العادية فيقصد بها الإيرادا ت الاستثنائية، وتكون عند فترات زمنية متباعدة، وعند الحاجة إليها (أحيانا في ظروف غير عادية تضطر الدولة إلى الإنفاق الغير عادي، وهذه الأخيرة تكون مبرر لأن تحصل الدولة على إيرادات غير عادية لتشكيل ميزانية غير عادية).

2/ أنواع الإيرادات العامة: كما وضحنا من خلال التعريف السابق أن الإيرادات العامة يمكن أن تأخذ كل من الشكل السيادي والاقتصادي وكذا الائتماني:

2-1/ الإيرادات السيادية: تمثل الإيرادات السيادية الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد، وذلك لما تمتلكه من سيادة في ذلك وتتمثل في كل من الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات وغيرها من الإيرادات التي تذهب إلى خزينة الدولة. سنركز فقط على الضرائب والرسوم لما لها من علاقة بدراستنا هذه.

2-1-1/ الضرائب: تعد الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة. وقد مثلت الضريبة خلال مراحل طويلة أساس الدراسات المالية. ولا يرجع ذلك لكونها تعد مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة فقط، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية من جهة، ولما تثيره من مشكلات فنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى. كما أن نظام الضريبة نظام قديم قدم التاريخ. فمنذ العصور الأولى، عرف الإنسان الضريبة التي كانت تحصل في صورة عينية يدفعها الفرد جبرا إلى السلطة العامة كنوع من المشاركة في تغطية النفقات العامة. وقد عرفت الإمبراطورية الرومانية نظاما ضريبيا محكما كانت فيه الضريبة سنوية وإجبارية.

---

[1]- جمال يرقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 19.

أما في عصر الإقطاع فقد كان الملك أو الأمير يعتمد في بادئ الأمر على إيرادات أملاكه الخاصة كمورد أساسي للحصول على الإيرادات اللازمة لنفقاته الشخصية إلى جانب النفقات العامة. ومنذ القرن الثالث عشر بدأ الملوك يلجئون إلى طلب مساعدات اختيارية من رعاياهم لمواجهة زيادة النفقات، وخاصة النفقات الاستثنائية، وذلك لعدم كفاية موارد الدومين الملكي لسداد هذه النفقات. وسرعان ما تحولت المساعدات الاختيارية إلى صفة الإجبار والإلزام والدوام. ومع التطور، اضطر الملوك إلى دعوة ممثلي الشعب للحصول على موافقتهم على فرض الضرائب بعد ثورات سياسية مشهورة في التاريخ الإنجليزي والتاريخ الفرنسي. ومن هنا نشأ وتأكد حق المجالس السياسية في الاختصاص بسن التشريعات الخاصة بفرض الضرائب. وجدير بالذكر أن اعتماد الدول على الضريبة في العصر الحديث يكاد يكون اعتمادا كليا. ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الدول ذات الكثافة السكانية البسيطة والتي تتميز بثروات طبيعية تغنيها عن فرض الضرائب، كدول الخليج العربي المنتجة للبترول مثلاً. [1]

2-1-1-1/ تعريف الضرائب: تعرف الضرائب بأنها "مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العامة". وقد كان التعريف الكلاسيكي للضريبة يكتفي بعبارة "**في سبيل تغطية النفقات العامة** " ولكن المفهوم التدخلي للدولة ولجوءها إلى فرض بعض الضرائب **في سبيل غايات اقتصادية واجتماعية** جعل من الضروري إضافة العبارة الأخيرة على تعريف الضريبة. كما يصر الأستاذ "ديفرجيه" على ضرورة إضافة خاصية اقتطاع الدولة للضريبة في صيغتها المالية بشكل مباشر إلى التعريف الحديث للضريبة، وذلك حتى يتم تمييزها عن بعض الإجراءات النقدية التي تؤدي إلى اقتطاع غير مباشر من أموال الأفراد، كتخفيض قيمة النقود مثلاً. [2]

كما يمكن تعريف الضريبة أيضا بذلك "الاقتطاع المالي الذي يكون في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، وذلك تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك". [3]

أما النظام الضريبي فيمكن تعريفه بأنه مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية، وتختلف ملامحه (النظام الضريبي) بين المجتمع الرأسمالي و المجتمع الاشتراكي، كما تختلف صورته في المجتمع المتقدم عن صورته في المجتمع المتخلف. [4] أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص: 113.

[2]- د. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 176.

[3]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:66.

[4]- يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، ص: 18-19.

التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.[1]

2-1-1-2/ القواعد الأساسية للضرائب: تعد الضريبة أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة، وهي في نفس الوقت من الأعباء التي تقع على عاتق الممولين، مما يقتضي إقامة توازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد. لذلك عمد علماء الماليۃ العامة إلى وضع مجموعة من القواعد الأساسية التي يجب أن تتميز بها الضريبة نجملها فيمايلي:[2]

أ/ قاعدة العدالة (المساواة): ومعناها أن يساهم ويشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة. تستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبء الضريبة تبعا لمقدرته النسبية (الضريبة النسبية)، أما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكليفية (الضريبة التصاعدية).

ب/ قاعدة اليقين: و المقصود بها أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب: القيمة، الوعاء، ميعاد الدفع، الجهة الإدارية المختص ة بالتحصيل، وطرق الطعن الإداري والقضائي...الخ. يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول تجاه الخزينة العامة من جهة، وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم التعسف في استعمال السلطة.

ج/ قاعدة الملائمة في الدفع: تهدف هذه القاعدة إلى إقامة نظام جبائي ملائم في الدفع بالنسبة إلى المكلف، وذلك من خلال: تحديد ميعاد الدفع بما يتلاءم ويتناسب مع القدرة المالية للمكلف كأن تكون مباشرة بعد جني المحصول، أوعند المصدر بالنسبة إلى الضريبة على الدخل، أو اعتماد نظام التقسيط في الدفع...الخ.

د/ قاعدة الاقتصاد: ويراد بهذه القاعدة أن ما يصرف كنفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضريبة يجب أن يكون ضئيلاً ومتدنياً إلى أقصى حد ممكن. وبذلك فإن إقامة أجهزة ضخمة وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجباة مخالف لقاعدة الاقتصاد، إذ أنه لا خير في ضريبة تكلف جزءاً كبيراً من حصيلتها.

2-1-1-3/ أهداف الضريبة: كانت الضريبة في أول الأمر تهدف إلى الحصول على موارد مالية تغطي نفقات الدولة العامة، ومن ثم فقد كانت محايدة لا يقصد بها إحداث أية آثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. ولكن نظراً لما تحدثه الضرائب من تغيير في المراكز المالية للمكلفين فقد تنبهت الدول إلى ما تحققه الضريبة من آثار اقتصادية واجتماعية غير مقصودة فبعد انتشار الأفكار الحديثة نبذت الدول الأفكار التقليدية عن حياد الضريبة، واتخذت الضريبة كوسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة. [3] نستطيع أن نجمل بعض هذه الأهداف في النقاط التالية:

---

[1]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص:139.

[2]- د. محمد الصغير بعلي، د.يسرى أبو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 63.

[3]- د. علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 178

أ/ توجيه الاستهلاك: تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك بحسب سعر الضريبة (كلما كان السعر مرتفعاً كلما كان تأثيره أكبر على مقدار الدخل). ويترتب على ذلك تأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثر الضريبة على مستوى الأسعار. ويخلف هذا الأثر بين ذوي الدخول المحدودة وذوي الدخول المرتفعة، فنجده عالياً عند الطبقة الأولى (الفقيرة أو المتوسطة)، وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن (السلع الكمالية). أما الطبقة الثانية (الطبقة الغنية) فغالبا ما يكون تأثرها بالضريبة ضعيفاً، ذلك أن هذه الضريبة عادة ما تدفع الضريبة من مدخراتها. [1] كما يمكن للضريبة أن تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات. فمثلاً فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع (الضارة بالصحة مثلاً) يمكن أن يثبط من استهلاكها، أو يؤدي إلى إحلالها بسلعة أخرى، كما يعمل تخفيض الضرائب على بعض السلع (كالسلع المنتجة محلياً) إلى تشجيع استهلاكها.

ب/ توجيه قرارات أرباب الأعمال: يمكن استخدام الضرائب للتأثير على الكميات التي يرغبون في إنتاجها، التأثير على حجم ساعات العمل ونوعيته، تغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما يمكن استخدامها للتأثير على هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو قطاعات معينة ترغب الدولة في تشجيعها، أو توطينها في مختلف المناطق سواء كان ذلك في إطار سياسة التوازن الجهوي أو تنمية مناطق لاعتبارات خاصة. • وعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل ستينيات القرن الماضي بالسماح للمقاطعات النائية أن تعطي تخفيضا ضريبيا للمستثمرين يصل إلى قرابة 90% من نسبة ضريبة الدخل ، وكان الهدف من ذلك هو استقطاب الاستثمارات لتلك المناطق النائية، وبالتالي خلق وظائف للسكان، وفي نهاية المطاف إيجاد قاعدة ضريبية تسمح لصانع القرار بالحصول على إيرادات ضريبية في المستقبل.[2]

ج/ الرفع من تنافسية المؤسسات: تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج. فتخفيضها يساعد على زيادة الإنتاج وبالتالي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير كما يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج. لهذا نجد الكثير من الدول للرفع من تنافسية منتجاتها في الأسواق الدولية تعمل على إعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي...الخ.

---

[1]– سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص: 219.

• من خلال هذا الهدف تبرز الضريبة كمتغير هام ضمن متغيرات المناخ الاستثماري الذي تكون ملاءمته عنصرا بارزا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يفسر اتجاه الحكومات والدول نحو تعديل أنظمتها الضريبية.

[2]– د.محمد بن فهد القحطاني، هل فرض ضريبة الحل الأمثل لمشكلة البطالة ؟، مقال من جريدة الاقتصادية، ع 4005، منشور على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.arriyadh.com/Economic/LeftBar/Articles/34.doc_cvt.asp page consultée le 12/02/2006 .

د/ الوصول إلى الاندماج الاقتصادي: و يكون ذلك من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية (للدول التي تسعى للوصول إلى تكامل اقتصادي) باعتماد نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات والإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الإهتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب...الخ.

هـ/ تمويل التدخلات العمومية: يعتبر هذا الهدف من الأهداف الأصلية والثابتة للضريبة رغم وجود مصادر تمويلية أخرى، ذلك أن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي، بالإضافة إلى أن قدرة الدولة على الإخضاع الضريبي غير محدودة، بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاكتتاب العام.

و/ إعادة توزيع الدخل: ويكون ذلك من خلال التأثير على الحصص النسبية للدخل القومي الموجهة لمختلف الشرائح والفئات، وهذا في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخيل أين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولي للدخل.(لقد تم توضيح ذلك في أهداف السياسة المالية).

ز/ توجيه المعطيات الاجتماعية: وذلك من خلال تشجيع أو تثبيط الإنجاب أو الوقوف به عند مستوى معين، أو حفز الزواج. وهذا ما يعرف بشخصية الضريبة التي تراعي الأوضاع والمواقف الاجتماعية. كما تلعب الضريبة دورا هاما في التخفيف من حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الإعفاءات الممنوحة لمداخيل الإيجار أو شراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية.[1]

2-1-4/ أنواع الضرائب: يصر العديد من الاقتصاديين على تقسيم الضرائب إلى نوعين أساسيين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والتفرقة بين هذين النوعين في الواقع تتركز في العلاقة بين الممول والسلطات الضريبية. فبعض الضرائب يجب أن تحسب بالنسبة لكل ممول على حدى (تصبح العلاقة بين الممول والسلطات الضريبية علاقة مباشرة وشخصية)، فهي إذا ضرائب مباشرة ويفترض أن تقتطع مباشرة من **الدخل** أو **رأس المال** ، أما الضرائب غير المباشرة فيكون من السهل تحصيلها بحيث لا تتوفر هناك علاقة مباشرة بين السلطات الضريبية والممولين، ذلك أنها تفرض على الإنفاق. [2] يمكن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من خلال المعايير التالية:

أ/ المعيار الإداري: ويستند هذا المعيار إما على الجهة الإدارية التي تقوم بتحصيل الضريبة وإما على طريقة تحصيل الضريبة ولذا فإن التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تختلف من بلد إلى آخر بل من وقت إلى آخر.[3]

---

[1]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص:168.

[2]- محمد إبراهيم مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004، ص: 17.

[3]- د. علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 195

ب/ المعيار الاقتصادي: يتعلق بمدى استقرار المادة الخاضعة للضريبة حيث أن الضرائب غير المباشرة تفرض على أعمال متقطعة عرضية، في حين تفرض الضرائب المباشرة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار.

ج/ المعيار الفني: ويبنى هذا المعيار على مدى راجعية الضرائب، بمعنى ما إذا كان الشخص الخاضع للضريبة يتحملها نهائيا أم يتمكن من نقل عبئها للغير. وهكذا فإن الضرائب الممكن نقل عبئها للغير ضرائب غير مباشرة في حين تعتبر الضرائب التي تستقر عند المكلف ضرائب مباشرة. [1] يمكن أن نوضح الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث المزايا والعيوب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث المزايا والعيوب.

أنواع ض / خصائص ض	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
المزايا	• ثابتة ومستقرة ومنتظمة نسبيا. • واضحة المعالم. • تحقق قاعدة الملائمة. • تحقق العدالة	• سهولة دفعها (تختفي في سعر السلعة). • تتسم بالمرونة (حصيلتها وفيرة في فترة الانتعاش الاقتصادي). • أكثر عدالة من الضرائب المباشرة
العيوب	• مرونتها غير كافية لعدم إمكان التحكم في حصيلتها. • شعور الممول بوطأتها ومن ثم كراهيته لها مما يشجع على التهرب منها. • تعقد وطول إجراءات التحصيل.	• ضآلة حصيلتها عند الركود الاقتصادي • مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها. • عدم التناسب مع المقدرة التكليفية للممول (عندما تفرض على السلع الضرورية). • تستلزم العديد من الإجراءات في الرقابة.

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى المراجع التالية:

- **د. محمد الصغير بعلي، د.يسرى أبو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 67-68**
- **د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص:69**

2-1-2/ الرسم:

2-1-2-1/ تعريف الرسم: يعرف الرسم على أنه عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من قبل إحدى الهيئات العامة ، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله. [2] كما يمكن تعريفه بذلك المورد المالي الذي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة

[1]- د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، 141-142.

[2]- بدون مؤلف، ماذا يعني علم المالية العامة؟، مرجع سابق، ص: 04.

خاصة، تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، أو رسوم التسجيل بالجامعة...الخ.[1]

2-1-2-2/ خصائص الرسم: من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الرسم يتميز بما يلي:[2]

أ/ الصفة النقدية: يأخذ الرسم الطابع النقدي في كل المجتمعات ويكون ذلك من خلال طلب الفرد لخدمة معينة من إحدى الهيئات العامة، ويدفع مبلغاً نقدياً مقابل ذلك.

ب/ الصفة الإجبارية: يفرض الرسم ويجبى جبراً، فالسلطة العامة هي التي تستقل بفرض الرسوم دون اتفاق بينها وبين الأفراد، سواء أكان الفرد مجبراً على تلقي خدمة معينة من قبل السلطة العامة كما هو الحال في رسوم النظافة في بعض الدول، أو كان الفرد غير مجبراً على تلقي خدمة ما، وإذا طلبها يكون مجبراً على دفع الرسم بقيمته التي تحددها السلطة العامة.

ج/ الصفة النفعية: يرتبط الرسم بخدمة خاصة تؤديها الدولة لدافع الرسم أو نفع يعود عليه منها، والخدمة التي يستفاد منها دافع الرسم هي خدمة عامة تحقق منفعة خاصة، ولها أيضا أن تحقق منفعة عامة، فتوثيق التصرفات العقارية تحقق منفعة واستفادة خاصة لطالبها تتمثل في صيانة حقه، أما المجتمع عامة فيستفيد منها من خلال تأمين المعاملات المدنية.

2-1-2-3/ أهداف الرسوم: توجد العديد من المقاصد والأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال فرض الرسوم، نذكر منها ما يلي:[3]

- تحقيق المصالح الاجتماعية المشتركة بين الفرد والدولة عن طريق أخذ الدولة لرسوم مادية مقابل الخدمات. وهذا الاتجاه يمثل ترجمة واقعية لفلسفة العقد الاجتماعي بين الفرد والدولة، حيث يؤكد الفلاسفة على وجود تعاقد اجتماعي - غير مكتوب – بين الفرد والدولة، ففي الوقت الذي تقوم فيه الدولة بحماية الفرد وتوفير الأمن والاستقرار، والخدمات، وتحقيق رفاهية الفرد، يلتزم الفرد بدفع رسوم مقابل هذه الخدمات العامة للدولة.
- من أهم أهداف الرسوم هو تمويل النفقات العامة وتخفيف الأعباء الحكومية.
- لا يعد فرض الرسوم من طرف الدولة على الأفراد من قبيل تحقيق الأرباح، ذلك أنه ليس من العدل على المؤسسات الحكومية أن تحقق أرباحا مقابل الخدمات العامة، بل يجب أن توازي بين الرسم المادي المأخوذ من الفرد، مع نصيبه كفرد واحد من قيمة الخدمة المطلوبة.

---

[1]- د. محمد الصغير بعلي، د.يسرى أبو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 59.

[2]- د. علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 225.

[3]- بدون مؤلف، رسوم الخدمات، دراسة معدة من طرف مجلس الأمة، الكويت، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.majlesalommah.net/run.asp?id=809 page consultée le (10/12/2006).

- ويرى بعض علماء الاقتصاد بأن فرض الرسوم على الخدمات،أو زيادة هذه الرسوم من الوسائل التي تعمل على إشاعة الاستقرار الاجتماعي،ومراعاة الأفراد للنظام العام،وعدم شيوع الفوضى الإدارية،أو اختلال الأمن . ويؤكد الاقتصاديون على القول بأن فرض الرسوم من قبيل الأمور الإجبارية مثل إجبارية التعليم في المراحل الأساسية،أو التطعيم ضد الأمراض.

2-1-2-4/ الفرق بين الرسم والضريبة : نستطيع أن نوضح أوجه الاختلاف والشبه لكل من الضرائب والرسوم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): أوجه الاختلاف والشبه بين الضريبة والرسم.

المقارنة	الضريبة	الرسم
أوجه الشبه	• يتشابه الرسم مع الضريبة في كونهما يفرضان ويحددان جبرا لا يقومان على أساس تعاقدي.	
أوجه الاختلاف	• لا يقابلها نفع خاص يعود على دافعها. • تستهدف أغراضا اقتصادية، اجتماعية ومالية. • تخضع لقانون (المقدرة التكليفية). • ملزمة.	• يدفع مقابل منفعة خاصة تعود على دافعه. • غرضه مالي في جوهره يتمثل في تحصيل إيراد مقابل الخدمة التي يحصل عليها دافعه. • تخضع لقانون (حسب نوع الخدمة). • اختياري.

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى المراجع التالية:

- **د. علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 228.**
- **د. محمد الصغير بعلي، د.يسرى أبو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 60.**
- **د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص:65.**

2-2/ الإيرادات الاقتصادية: تتمثل الإيرادات الاقتصادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها أو ما يطلق عليها بالدومين سواء كان عاما أو خاصا، أضف إلى ذلك ما تحصل عليه من الثمن العام. نوضح ذلك من خلال النقاط التالية:

2-2-1/ إيرادات أملاك الدولة: وتسمى أيضا بأموال الدومين، وتطلق على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستعمال العام أو الاستعمال الخاص.[1]

2-2-1-1/ الدومين العام: هو كل ما تملكه الدولة من أملاك مخصصة للنفع العام والذي يخضع للقانون العام مثل الموانئ، الجسور، الطرق، المطارات، الغابات، الحدائق العامة...الخ.

[1]- ميسوم طالبي، السياسة المالية ومدى فاعليتها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص: 31.

ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولا يجوز تملكه بالتقادم، ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة، ولكن هذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات... الخ. هذا المقابل (الإيراد) يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهما يكن فالنتيجة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام. [1]

2-2-1-2/ الدومين الخاص:

هو كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة والذي يخضع لأحكام القانون الخاص، (كالأفراد والمشروعات الخاصة). لا يخصص الدومين الخاص للمنفعة العامة، إضافة إلى أنه يدر إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة. يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

أ/ الدومين الزراعي: ويشمل كل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

ب/ الدومين الصناعي والتجاري: ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة، بمختلف طرق الاستغلال سواء استثمار مباشر أو شراكة أو تأميم كلي أو جزئي.

ج/ الدومين المالي: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك. [2]

2-2-2/ الثمن العام: هو إيراد عام تأخذه الإدارة نظير خدماتها وهو يتحدد -عادة- طبقا للعرض والطلب انطلاقا من مبدأ المنافسة. [3] أو هو ذلك المبلغ الذي يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الدولة كخدمات الكهرباء، المياه، البريد...الخ. ويعتبر أحد الوسائل التي يمكنها تحقيق إيراد عام للدولة يتمثل في مقدار الأرباح التي تحققها من ممارسة بيع السلع والخدمات للأفراد . يتم تحديده وفق عدة حالات: [4]

2-2-2-1/ في حالة أن تستهدف الدولة أغراض اجتماعية : يتحدد الثمن في هذه الحالة عند المستوى الذي يتيح للطبقات محدودة الدخل من الحصول على السلعة أو الخدمة التي ينتجها المشروع بأسعار مناسبة.

---

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:65.

[2]- د.دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، مرجع سابق، ص 176.

[3]- د. محمد الصغير بعلي، د.يسرى أبو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 59.

[4]- بدون مؤلف، ماذا يعني علم المالية العامة؟، مرجع سابق، ص: 05.

2-2-2-2/ في حالة رغبة الدولة في الحصول على إيرادات مالية : في حالة المنافسة الكاملة بين مشروعات الدولة ومشروعات الأفراد، تسعى الدولة إلى تحقيق الربح حيث تنزل إلى مستوى الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي ويتحدد ثمن السلعة عند الثمن العام لتميزه عن الثمن الخاص الذي يتعلق بمعاملات الأفراد . أما في حالة الاحتكار، تمنع الدولة فيها الأفراد من ممارسة نشاط تجاري أو صناعي بقصد الاستقلال بتحديد ثمن السلعة أو الخدمة حتى يمكن الحصول على أكبر قدر ممكن من الإيرادات المالية للخزانة العامة.

2-3/ الإيرادات الائتمانية: تتمثل الإيرادات الائتمانية في كل ما تحصل عليه الدولة من قروض بمختلف أشكالها، سواء محلية أو أجنبية، إضافة إلى الإيرادات الناجمة عن الإصدار النقدي أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم. تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات لتمويل عجزها الموازني وذلك في حالة قصور أو عدم كفاية مصادرها الإيرادية الأخرى (الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية).•

3/ الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة : ترجع فكرة استخدام ميكانيكية الإيراد العام للتأثير على الاقتصاد إلى عام 1806، حيث أراد فوبان (Vauban)• استخدام **الأداة الضريبية و** ذلك من خلال اقتراحه لضريبة وحيدة على الزراعة بهدف تشجيع إنتاج القطاع الزراعي، بهدف معالجة الأزمة الغذائية التي كانت قائمة في ذلك الوقت. وفي القرن التاسع عشر حاول رواد المدرسة الاقتصادية في ألمانيا وعلى رأسهم الاقتصادي ليست (List) استخدام الضرائب والرسوم الجمركية لحماية الصناعات الوطنية الناشئة كما نادى الاقتصادي ميلين (Meline) في فرنسا بضرورة وضع سياسة جمركية حامية تحمي الإنتاج الزراعي الفرنسي من مخاطر منافسة مثيله من الإنتاج الأجنبي. واستخدمت السلطات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول أوروبا الغربية، الأدوات الضريبية لحماية هياكلها الاقتصادية، وحماية أجور ومرتبات العاملين بالأنشطة الإنتاجية من منافسة منتجات الدول التي ينخفض فيها متوسط الأجور والمرتبات مثل اليابان وغيرها من الدول. وبذلك استطاعت هذه الدول أن تستخدم الضرائب التصاعدية على الدخول والمرتبات من أجل تخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخول التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

إلا أن الضريبة ليست الأداة الوحيدة التي من خلالها يمكن التأثير على هيكل الاقتصاد القومي، فالقروض العامة كإيراد عام (إيرادات ائتمانية) هي الأخرى يمكن أن تؤثر على الاقتصاد القومي. فبالنسبة **للقروض الداخلية** يمكن استخدامها لاستقطاب فائض القوة الشرائية وترجمته إلى مدخرات حقيقية توجه نحو تمويل جزء من الإنفاق العام الاستثماري ويؤدي ذلك إلى التأثير على الهيكل الاقتصادي من عدة زوايا:

- ترشيد الاستهلاك وتخفيف حدة الاختلال بين العرض والطلب على السلع والخدمات.

• لقد تم توضيح كل من الاقتراض المحلي والأجنبي والإصدار النقدي كوسائل لتمويل الاقتصاد القومي في الفصل الأول.

• Vauban هو كاتب فرنسي، كان رافض للنظام الضريبي الذي كان سائد في تلك الفترة بفرنسا والذي تميز بتعدد الضرائب وارتفاع عبئها على الاقتصاد وخاصة في مجال القطاع الزراعي.

- توفير ما تحتاج إليه الخزانة العامة من أموال تتمثل في مدخرات حقيقية، فضلا عن تنشيط في سوق رأس المال.[1]
- تعظيم إيرادات الأفراد الذين أقرضوا الحكومة، من خلال اكتتابهم في السندات الحكومية التي تتضمن الوعد بأن الحكومة ستسدد القرض مع الفائدة في تاريخ معين في المستقبل.
- الاعتماد على هذه القروض في تمويل نفقات الحكومة، التي سيكون لها لا محالة آثار إيجابية على الاقتصاد (خاصة إذا تم تمويل النفقات الرأسمالية).[2] أما إذا استعملت هذه القروض في المجالات التي لا تستطيع على الأقل توفير قيمة القرض في المستقبل للمقرضين، يمكن للدولة في هذه الحالة أن تحمل الأجيال المستقبلية هذه التكاليف من خلال الرفع في المعدلات الضريبية أو فرض ضرائب جديدة.

أما بالنسبة للقروض الخارجية (الأجنبية) فآثارها على الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها. يمكن أن نعدد بعض آثارها الاقتصادية:[3]

- تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية بالعملة الصعبة إلى الداخل.
- الاعتماد على القروض الأجنبية في تمويل النفقات الحكومية المختلفة من خلال سد قيمة الواردات من سلع إنتاجية واستهلاكية وخبرات فنية أجنبية ومشتريات السلاح والتدريب على استعماله وغيرها من النفقات التي لا يمكن تحقيقها بالعملة المحلية.
- قد يكون القرض الأجنبي سببا (إذا استخدم في أغراض إنتاجية تنموية) في زيادة تكوين رأس المال والطاقات الإنتاجية المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي، بصورة أكبر من قيمة الإنفاق الاستثماري الأصلية، وخاصة إذا وجد بالاقتصاد الوطني عوامل إنتاج غير موظفة بالكامل (عاطلة).
- يمكن للقرض الأجنبي أن يكون له أثر مباشر على كمية النقود المتداولة بالاقتصاد، وبالتالي على حجم الطلب في الاقتصاد الوطني.
- يمكن أن تتسبب القروض الخارجية في حالة عدم قدرة الدولة على تسديدها في تشويه سمعة البلد وجدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا. إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة، منظمة دولية...الخ) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا الإجراء من آثار سلبية على المجتمع. لذلك يستحسن عدم استخدم القروض الأجنبية لأغراض استهلاكية أو دعائية وما شابهها، وعدم السماح بطلب القروض إلا في حالة زيادة حجم الصادرات المحلية (بشرط أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الصادرات).

---

[1]- د. محمد عبد المنعم عفر، د.أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: 350.

[2]- د.غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، مرجع سابق، ص: 54-55.

[3]- د. ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، مرجع سابق، ص: 121، 124، 128، 131 (بتصرف الطالب).

أما بالنسبة لإيرادات **الدومين العام** (الإيرادات الاقتصادية)، فيمكن للدولة أن تؤثر بها على الهيكل الاقتصادي، ولكن نطاق هذا التأثير محدود، كما ينبغي ترشيد استخدام مصادر هذه الإيرادات حتى تتجنب السلطات المالية الآثار الاقتصادية السلبية على القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي، فعلى سبيل المثال لو دأبت الدولة على زيادة معدلات قطع أخشاب الغابات التي تمتلكها و ذلك بغرض زيادة إيراداتها العامة من هذا المورد، فإن هذا وإن كان يشجع الصناعات الخشبية سواء الموجهة للسوق الداخلي أو للتصدير، فإنه ينطوي على خطورة تدمير هذا المورد في المستقبل القريب وأيضا احتمال توقف الصناعات التي تستخدم الخشب كمدخلات في عملياتها الإنتاجية.[1]
كما يمكن للدولة التأثير على الاقتصاد من خلال أملاك الدومين على الشكل التالي، إذا وجدت الدولة بأن أسعار الأراضي (التي هي عنصر إنتاجي مهم في عملية الإنتاج) مرتفعة نوعا ما، وهذا ما يؤدي على انخفاض حجم الاستثمار بالدولة، يمكن لها أن تقوم بعرض مساحات شاسعة من أراضي الدولة للبيع أو التأجير، هذا الذي يودي إلى تغيير سعر الوحدة من هذا العنصر الإنتاجي.[2]

المطلب الثالث: الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة أو (الميزانية) العامة من أهم أدوات السياسة المالية، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي، ذلك لأنها تجمع بين كل من الجانب الإنفاقي و الإيرادي للحكومة، وبذلك فهي صورة صادقة عن الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها. وهو ما سوف نبينه من خلال هذا المطلب.

1/ نشأة وتطور الموازنة العامة: لقد ظهرت الموازنة العامة عمليا بظهور الدولة، وعرفت عدة تطورات قبل أن تأخذ شكلها و مضمونها الحديث، فقد تأثرت فلسفتها خلال فترات تطورها بالمذاهب السائدة، و تصورها لطبيعة الدولة، و مدى تدخلها في الحياة العامة. وقد مرت عملية الموازنة بمراحل كثيرة من التطور، كل مرحلة فيها كانت تقود إلى الثانية.[3] ولو بحثنا في تاريخ نشأة الموازنة العامة لوجدنا أنه يعود إلى القرن السابع عشر، عندما قامت في انجلترا ثورة سنة 1688، ثم انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم و من بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789 و قررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية. و قد كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة، حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب، ثم امتدت إلى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام وهكذا أخذت الميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة سنة مقبلة، وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من أبرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية منذ القرن التاسع عشر. أما عن الميزانية في الدول الإسلامية فكانت عبارة عن ما يتجمع عند الرسول صلى الله عليه

---

[1]- د. محمد عبد المنعم عفر، د.أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: 351.

[2]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 348.

[3]- أ.جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص:101.

وسلم من الصدقات والزكاة ينفقها على المصلحة العامة، أما في عهد الخلفاء الراشدين فتوسعت موارد الخزينة وانتظمت نفقاتها وقسم في كتاب الخراج موارد الدولة إلى ثلاث خزائن. خزينة الأخماس وخزينة الخراج وخزينة الصدقات.[1]

2/ ماهية الموازنة العامة:

2-1/ تعريف الموازنة العامة: لقد تعددت التعاريف التي تناولت الموازنة العامة، واختلفت فيما بينها في عدة جوانب، كالآثار التي تحدثها الموازنة العامة أو العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي، والإطار القانوني الذي يميزها. يمكن ذكر بعض هذه التعاريف:[2]

تعرف الموازنة على أنها "وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات والمصروفات المقدرة للدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة سنة".الواضح من هذا التعريف أنه يركز على الوظيفة المحاسبية للموازنة.

يرى آخرون على أن الموازنة العامة هي "تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية". يبدو من هذا التعريف أنه يركز على الآثار التي تحدثها الموازنة.

ومن ناحية أخرى تعرف الموازنة العامة "بذلك النظام الموحد الذي يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية العامة". ما يمكن ملاحظته من هذا التعريف أنه يركز على العلاقات التي تربط الموازنة العامة للدولة بالنظام الاقتصادي و الاجتماعي.

وتعرف الموازنة العامة أيضا "ببرنامج العمل الذي تتقدم به الحكومة إلى ممثلي الشعب، لسنة مالية مقبلة، وبالتالي فهي البرنامج المقدم إلى السلطة التشريعية ليكون في شكل وثيقة معتمدة". يركز هذا التعريف على الإطار القانوني أو التشريعي على الذي يجب أن تتميز به الموازنة ولا تعمل إلا من خلاله.

و بذلك فللموازنة العامة تمثل "ذلك التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع. [3] والذي يبين بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للمواطنين، إضافة إلى كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذه النفقات".[4]

---

[1]- د. علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 67.

[2]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:47.

[3]- د.حامد عبد المجيد دراز، د.سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص:53.

[4]- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص261.

2-2/ خصائص الموازنة العامة: تتميز الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

2-2-1/ الميزانية العامة توقع: فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة، حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات و الإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.

2-2-2/ الميزانية العامة إجازة: و يعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية، أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات و إيرادات العام المقبل و الترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع.

2-2-3/ الميزانية العامة تعبر عن الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة: فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات و نفقات تحدث آثار اقتصادية واجتماعية، وكذا سياسية، وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي تنعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأداتها للتحقيق من جهة أخرى. كما للميزانية العامة مبادئ وقواعد تضبط وتتحكم في إنشائها.

2-3/ قواعد الموازنة العامة : لقد استقر الفكر المالي فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي:

2-3-1/ قاعدة السنوية: تستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام. وعلى أساس أن ذلك أنسب تحديدا من ناحية المراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى.

2-3-2/ قاعدة الوحدة: وتقضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات و نفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في الموازنة العامة، ورغم ذلك فإن عددا من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية و تخرج عن هذه القاعدة و تنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط.

2-3-3/ قاعدة الشمول (العمومية): و تستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات و المصروفات جميعها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما، ولا تجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما.

2-3-4/ قاعدة عدم التخصيص: تقضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات، ذلك أن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة وهو ما

[1]- ميسوم طالبي، السياسة المالية ومدى فاعليتها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص: 33.

يؤدي إلى المساس بكمال وشمول الموازنة العامة، وما قد يترتب عليه من تبديد في الموارد أو قصور الموازنة عن تحقيق أهدافها.

2-3-5/ قاعدة التوازن: [1] يقصد بهذه القاعدة توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة (التوازن المالي)، ويتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الميزانيات الخاصة. بأن ينفق الفرد إلا بقدر دخله لتتوازن إيراداته مع نفقاته.

إلا أن كتاب المالية العامة المعاصرين، أصبحوا لا يقرون بقداسة قاعدة توازن الميزانية، ويذهب البعض إلى تبني نظرية "العجز المنتظم". غير أن علم المالية الحديث ما يزال متمسكا بقاعدة عمومية توازن الميزانية (على أساس المفهوم التقليدي) التي تعني توازن النفقات العامة مع مجموع الإيرادات العامة العادية. • و العجز الموازني في نظرهم يؤدي إلى الإفلاس و التضخم (نتيجة اللجوء إلى القروض و الإصدار النقدي). أما عن الوفر أو الفائض الموازني فله في المفهوم التقليدي مساوئ من الوجهة السياسية، ذلك أن المجالس البرلمانية تميل إلى استعماله في غايات دعائية وانتخابية، وقد يخلق ذلك نفقات دائمة في المستقبل، تؤدي إلى وقوع عجز دائم في الميزانية.

3/ مراحل الموازنة العامة: يطلق على هذه المراحل، دورة الموازنة، وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربع مراحل هي:[2]

3-1/ مرحلة إعداد الموازنة العامة: تقوم الحكومة بإعداد الموازنة وتقديمها للاعتماد والإقرار من جانب السلطة التشريعية، وتكلف بهذا الإعداد وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية أو الخزانة، وتعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان.

3-2/ مرحلة اعتماد الموازنة العامة: لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية، وعموما يمكن التمييز بين ثلاث خطوات:

3-2-1/ المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان، ويتم تناول إجماليات الموازنة العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.

3-2-2/ المناقشة التفصيلية المختصة: و تقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان، ولها أن تستعين بعدد من الخبراء الاستشاريين في خارج المجلس، وتناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية، ثم تقدم بذلك تقريرا إلى المجلس التشريعي.

---

[1]- د. علي زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 97.

• الإيرادات العامة العادية هي كل من الإيرادات السيادية و الإيرادات الاقتصادية، أما الإيرادات غير العادية فتتمثل في الإيرادات الائتمانية.

[2]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:50.

3-2-3/ المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة و يصدر تعديلاته وتوصياته، ثم يتم التصويت على الميزانية بأبوابها وفروعها وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

3-3/ مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: وتتمثل في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العملي الملموس، وتتولى الحكومة بالتالي تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة، والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وفتح الحسابات اللازمة لذلك.

3-4/ مرحلة الرقابة: إن هذه المرحلة ضرورية و ذلك بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع للرقابة وفقا للجهة التي تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية، ورقابة السلطة التشريعية وعادة ما تتم عن طريق جهاز ينشئه البرلمان لهذا الغرض والرقابة السياسية والشعبية، وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية.

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية بالدول النامية

لا يختلف اثنان في أن الدول النامية هي تلك الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد، وذلك نتيجة للتراكمات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية. فمن الطبيعي إذا أن يختلف هيكل السياسة المالية بهذه الدول عن الهيكل المطبق بالدول المتقدمة. ونتيجة للفشل الذي منيت به الدول النامية في مسيرتها التنموية، وخروج الكثير منها من النمط الاشتراكي والدخول إلى العالم الرأسمالي، قامت هذه الدول بتعديل هيكل سياستها المالية تبعا لما نص عليه برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي •، المبرم مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وحتى تكتمل الصورة لدينا عن ما عرفته السياسة المالية بالدول النامية من تطور، ارتأينا أن نقف عند أهم المشاكل والتشوهات الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية، ثم نوضح نوعية السياسات المالية المتبعة ومدى ملائمتها لاقتصاديات هذه الدول، إضافة إلى ما يمكن تتركه العولمة من آثار على هذه السياسات.

المطلب الأول: المشاكل الاقتصادية للدول النامية

تتميز اقتصاديات الدول النامية بالعديد من الخصائص تميزها عن الدول المتقدمة. يمكن أن نجمل بعض هذه الخصائص في النقاط التالية:

1/ انخفاض مستويات الدخول: يعتبر نصيب الفرد من الناتج الوطني –وهو ما يسمى بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد– من أهم المؤشرات التي تميز ما بين الدول النامية والمتقدمة اقتصاديا. ولقد توصل الاقتصادي الأمريكي راجنر نيركس (R.Nurkse) سنة 1949، من خلال دراسة أجراها على دول العالم إلى تواجد ثلاث مجموعات هي على النحو التالي:

• يطلق عليها أيضا ببرامج التصحيح والتكييف.

- **المجموعة الأولى:** متوسط دخل الفرد بها مرتفع، تضم 18% من سكان العالم، وتحصل على 67% من الدخل العالمي (الإنتاج الصافي في العالم).
- **المجموعة الثانية:** تضم 15% من سكان العالم، وتحصل على 18% من الدخل العالمي. أي أن المجموعتين الأولى والثانية تضمان فيما بينهما 33% من سكان العالم، وتحصلان على 85% من الإنتاج الصافي العالمي.
- **المجموعة الثالثة:** يقطن بها 67% من سكان العالم، ولا تحظى إلا بـ 15% من الدخل العالمي. وهذه هي المجموعة التي تمثل الدول النامية.[1] فمن خلال نسبة السكان المرتفعة (تجاوزت ثلثي سكان العالم)، وما يتاح لها من حجم الدخل العالمي نستطيع أن نتأكد من نصيب الفرد من الناتج الوطني في الدول النامية ضعيف للغاية. وهذا ما يوضحه الجدول(2-3).

يبدو التفاوت (اتساع الفجوة) بين الدول النامية والمتقدمة في نصيب الفرد من الدخل القومي واضحا. ولو قمنا بمقارنة كل دولة على حدا فإننا نجد، في مثالنا هذا، أن متوسط الدخل الفردي في أثيوبيا سنة 1997 بلغ 110دولار، ونجده في نفس السنة بالو.م.أ مثلا، بلغ 28740، وهو ما يعادل أكثر من 261 مرة ضعف الأول. وهذا ما يعبر عن حجم التفاوت الضخم بين العالم المتقدم والنامي في مستويات الدخول وبالتالي مستويات المعيشة.

يرى الاقتصادي خوسيه أنطونيو (**Jose Antonio**) أن أغلب الدول النامية حققت نمواً سريعاً في ظل الاقتصاد العالمي المزدهر اليوم. إلا أن هذا التطور لم يؤد إلى تقليص الفجوة الهائلة في الدخول بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهي المعضلة التي تكونت على إثرها العديد من المناقشات العالمية لمدة تزيد عن نصف قرن. ويتوقع هذا الاقتصادي أنه بالإمكان تضييق فجوة التفاوت العالمي في الدخول و ذلك عن طريق الالتزام بأجندة صارمة للتنمية المحلية التي تتمتع بقدر من المرونة، علاوة على الاستعانة بسبل التعاون الدولي المختلفة.[2]

جدول رقم (2-3): نصيب الفرد من الدخل الوطني بين الدول المتقدمة و النامية (الوحدة: دولار أمريكي)

	1960	1963	1967	1968	1969	1988	1997
مجموع الدول المتقدمة	1360	1620	2140	2290	2480	17080	25700

[1]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، مرجع سابق، ص:24.

[2]- Jose Antonio Ocampo, Mind the Gap, The Project Syndicate (AN ASSOCIATION OF NEWSPAPERS AROUND THE WORLD), Commentary, Displayed in this Website: http://www.project-syndicate.org/commentary/ocampo1/English 28/12/2006.

		130	140	170	180	190	750	1250
مجموع الدول النامية								
بعض الدول المتقدمة	○ الو.م.أ	2559	2854	3661	3898	4137	19840	28740
	○ كندا	1870	1928	2609	2810	3068	16960	19290
	○ فرنسا	1202	1570	2105	2293	2525	16090	26050
	○ استراليا	1434	1643	2036	2254	2434	12340	20540
	○ إيطاليا	644	906	1228	1317	1441	13330	20120
	○ اليابان	421	630	1050	1231	1410	21020	27850
بعض الدول النامية	○ البرازيل	196	254	266	286	296	2160	4720
	○ المغرب	135	164	167	180	186	830	1250
	○ الهند	70	75	82	81	88	340	390
	○ أثيوبيا	--	44	--	--	--	120	110

المصدر: د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، مرجع سابق، ص:27.

2/ هيمنة القطاع الزراعي: تعتمد غالبية الدول النامية على القطاع الزراعي بشكل كبير في توليد ناتجها المحلي، إضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول النامية تستمد جل مواردها من ناتج هذا القطاع (تصدير المنتجات الزراعية)، ونظرا لاتسام أسواق هذه المنتجات بالتذبذب، فمن الطبيعي أن يكون الناتج المحلي لهذه الدول متذبذبا أيضا.[1] ولتوضيح مدى هيمنة القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام لبعض الدول النامية والمتقدمة سنة 1998.(الوحدة: نسبة مئوية)

الدول النامية	مساهمة القطاع الزراعي في PIB %	**الدول المتقدمة**	مساهمة القطاع الزراعي في PIB %
مصر	17	إنجلترا	2

[1]- طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 212.

الجزائر	12	فرنسا	2
كينيا	29	إيطاليا	3
النيجر	41	إسبانيا	3
نيجيريا	32	سويسرا	0
نيكاراغوا	34	ألمانيا	1
الكامرون	42	الو.م.أ	2
تونس	14	كندا	0

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: تقرير البنك العالمي عن التنمية، 2000، ص:233.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (2-4)، أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام مرتفعة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ بلغ المتوسط في عينة الدول النامية أكثر من 27% في حين لم يتجاوز 2% في عينة الدول المتقدمة. هذه النسب لا تعبر عن قوة القطاع الزراعي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، بل إنها توضح مدى ضعف القطاع الصناعي بالدول النامية وقوته في الدول المتقدمة أمام القطاع الزراعي. كما أنه لو تكلمنا بلغة الأرقام لا بلغة النسب، لوجدنا أن الناتج الزراعي لأضعف دولة متقدمة (من حيث مساهمة قطاعها الزراعي في ناتجها المحلي) أكبر من الناتج الزراعي لأقوى دولة نامية في هذا الشأن.

3/ ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي: [1] يتميز الجهاز الإنتاجي بالدول النامية بضعف المرونة و الجمود النسبي، بسبب هيمنة القطاع الأولي (كقطاع المحروقات بالنسبة إلى الدول النفطية). وقد أسفرت تجارب بعض الدول الإفريقية والآسيوية عن أن عرض بعض المنتجات الزراعية يرتد إلى الخلف بعد قدر معين من الزيادة للدخول أو ارتفاع الأسعار. إذ عندما يرتفع دخل المزارع أو عندما ترتفع الأسعار، يفضل بعض المنتجين الزراعيين عرض كمية أقل من السلع الزراعية بسب رفع استهلاكهم الذاتي فيؤدي ذلك إلى نقص المعروض من هذه السلع في الأسواق فترتفع الأسعار ويقل المعروض.

4/ ارتفاع معدلات التضخم: تعد الدول النامية أكثر دول العالم تضررا من مشكل التضخم، والذي يظهر من خلال الارتفاع المتواصل والمتزايد في مستوى الأسعار ، إذ يعكس عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار. تختلف تفسيرات أسباب التضخم، فهناك من يرجع التضخم إلى عوامل نقدية، نتيجة الإفراط في إصدار النقود بوجه خاص وسوء تنظيم النظام النقدي المالي بوجه عام . وهناك من يعتقد أن الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني هو السبب الرئيسي للتضخم ، وأن حدوث التضخم ممكن حتى ولو لم يكن هناك زيادة في الإنفاق الكلي، وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، وعدم التناسب بين العرض والطلب الكلي. في حين يعتقد النقديون أن التضخم بالدول النامية ينتج أساسا عن عدم اختيار الأدوات الملائمة لتحقيق الاستقرار النقدي

[1]- د.عبد العزيز على السوداني، أسس السياسة المالية "مدخل تحليل قرارات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص: 96.

الملائم للتنمية، مما يؤدي إلى التأثير السلبي على المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات وتخصيص الموارد.[1]

نلاحظ من خلال الشكل (2-4) أن معدلات التضخم بالدول النامية كانت مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة، إذ تراوحت في الأولى بين 5.5 % و7%، في حين لم تتجاوز بالدول المتقدمة 2.5%، أما بالنسبة للدول العربية فتراوحت بين 2% و4.5%.

شكل رقم (2-4): تطور معدلات التضخم في الدول المتقدمة والنامية و العربية في الفترة 2000-2005

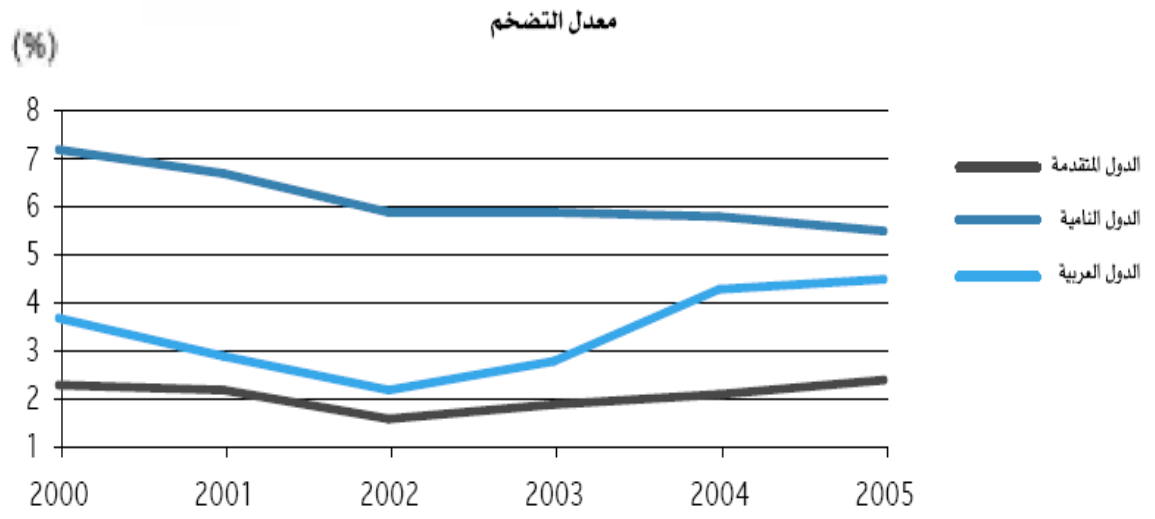

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص: 27. منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.iaigc.org/Publications/Climate_Report/2005/Climate%202005%20(1).pdf

5/ ارتفاع معدلات البطالة: من المظاهر التي تتميز بها الدول النامية، وتساهم بصورة كبيرة في انخفاض مستويات المعيشة، انتشار البطالة، أو عدم الاستفادة من القوة العاملة بما يحقق زيادة في الناتج المحلي، إلا أن البطالة لا تقتصر على الدول النامية فقط بل أيضا الدول المتقدمة، غير أنها في هذه الأخيرة تكون مكشوفة و تحدث لفترة زمنية معينة، وتعني وجود أفراد قادرين وراغبين في العمل، ولا يجدون فرصة عمل، أما فيما يخص الدول النامية فتتميز البطالة فيها بأنها بطالة هيكلية، تنشأ بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل، وباقي عناصر الإنتاج الأخرى.[2]

[1]- بن عبد العزيز فطيمة، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر-"، مرجع سابق، ص:46.

[2]- مفتي محمد البشير ، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993-2004، رسالة مُقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 29.

6/ انخفاض إنتاجية العمل: تعرف الدول النامية انخفاضا كبيرا في إنتاجية العمل، مقارنة بالدول المتقدمة وذلك يعود للأسباب التالية:[1]

6-1/ كمية الموارد غير البشرية التي يستعملها العامل ونوعيتها : إن نصيب العامل في الدول النامية من رأس المال العيني ومن الموارد الطبيعية المتاحة هو أدنى بكثير من نصيب العامل في الدول المتقدمة، وهذا ما يساهم في انخفاض إنتاجية العامل بالدول النامية.

6-2/ النظرة إلى العمل : إن الجمود في الهياكل وفي المؤسسات القائمة يتمخض عن صعوبة تحسين الفرد لوضعه الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية مما يترتب عنه تشجيع السلوك الضار في هذه الدول. إلا أن هذا الجمود غير قائم في الدول المتقدمة.

6-3/ كمية العمل والمجهود الذي يبذله العامل في عمله : أدى انخفاض مستوى دخل الفرد في الدول النامية إلى عدم إمكانية حصول العامل (وأسرته) على غذاء كاف لإعطائه السعرات الحرارية الكافية كي تكون لديه القدرة البدنية الملائمة للعمل. • لذلك نجد أن العامل بهذه الدول لا يستطيع أن يبذل في عمله الكمية المطلوبة أو المفروضة من العمل، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجيته مقارنة بإنتاجية العامل بالدول المتقدمة.

6-4/ نوعية العامل وكفا ءته وقدراته : إن حوالي 40% من سكان الدول النامية الذين لا تزيد أعمارهم عن الخامسة عشر (15 سنة) أميين، مما يعوق إمكانية حصولهم على المهارات والقدرات، هذا في الوقت الذي تتلاشى فيه النسبة المناظرة في الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الدول النامية لا توجه الاهتمام الكافي نحو التعليم الفني والتدريب مثلما هو الحال في الدول المتقدمة. ولاشك أن الاختلاف في مستويات المهارة والتعليم هو من أهم العوامل التي تتمخض عن الفروق الكبيرة في الكفاية النسبية للعمل فيما بين الدول النامية و المتقدمة، والتي تنعكس بالطبع في معدلات إنتاجية منخفضة جدا بالدول النامية إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

7/ انخفاض حجم الاستثمار: تعرف أغلب الدول النامية انخفاضا في مستوى تراكم رأس المال وانخفاض مستوى الاستثمار في المعدات والآلات الذي ينتج عن انخفاض رأس المال الاجتماعي أو الهياكل القاعدية (مشاريع البنية التحتية) كالطرق، السكك الحديدية، الاتصالات...الخ. وهذا يجعل الدول النامية تتميز باختلال هيكل الإنتاج، كونها تنتج المواد الأولية دون الصناعية مما يجعل من القطاع الصناعي قطاعا ضعيفا. [2] كما أن انخفاض تكوين رأس المال بالدول النامية يعود إلى نقص المدخرات، والتي يرجع سببها إلى نقص الإنتاجية والناتج. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار، والذي بدوره يساهم في انخفاض الاستثمارات

---

[1]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، مرجع سابق، ص: 46-49.

• هذا فضلا عن أن نوع الغذاء الذي يحصل عليه العامل وأسرته في الدول النامية لا توجد به البروتينات الكافية –وخصوصا من الأصل الحيواني- ولا يحتوي على الفيتامينات المطلوبة. مما كان سببا في ظهور وانتشار أمراض سوء التغذية. ففي دراسة أجراها الباحث الاقتصادي الأمريكي وينسلو (Winslow) سنة 1951، توصل إلى أن مرض البلهارسيا في مصر قد أدى إلى انخفاض الإنتاجية بحوالي 33%.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 78.

والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وهكذا يكون انخفاض الدخل سببا في استمرارية انخفاض الدخل. أو بمعنى آخر سبب الفقر هو الفقر في حد ذاته.[1] يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-5): حلقة الفقر المفرغة للدول النامية

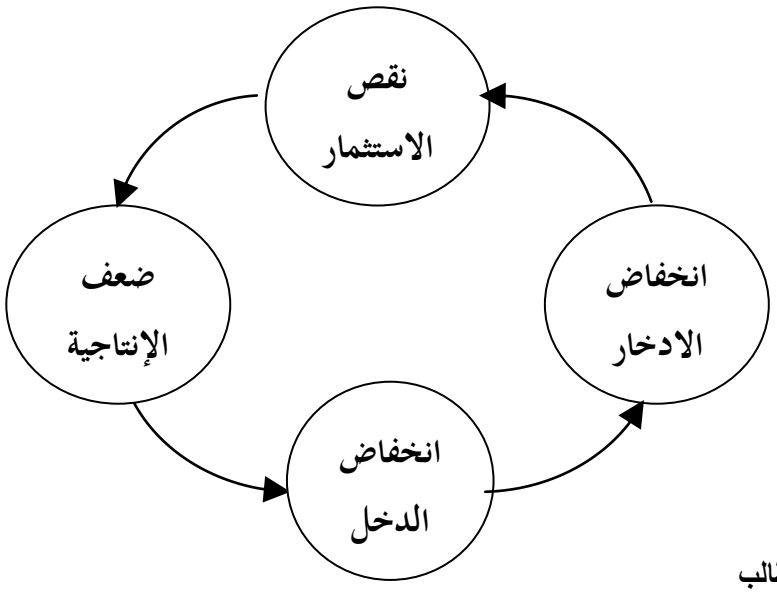

المصدر: من إعداد الطالب

هذا ما أطلق عليه الاقتصادي الأمريكي نوركس (R.Nurkse) بالحلقة المفرغة للفقر التي لم تستطع الدول النامية الخروج منها.

8/ اقتصار تشكيلة الصادرات على سلعة واحدة: تمثل صادرات الدول النامية نسبة كبيرة من قيمة إجمالي الناتج المحلي فيها. ولاشك أن هذا الوضع ينطبق على بعض الدول المتقدمة على أن الاختلاف الأساسي هو في أن صادرات الدول المتقدمة تتكون من العديد من المكونات الهامة بينما عادة ما تشكل سلعة أولية واحدة أو ربما اثنتين، غالبية الصادرات في الدول النامية. فمثلا في عام 1958 قدمت سلعة التصدير الرئيسية 50% على الأقل من عائدات النقد الأجنبي في 30 دولة نامية (من حوالي 100 دولة نامية). وقد شملت هذه الدول مثلا: فنزويلا (البترول، 93%)، بوليفيا (القصدير، 62%)، سيلان (الشاي، 62%)، بورما (الأرز، 60%)، غانا (الكاكاو، 57%). أما بالنسبة إلى الدول البترولية فكانت نسبة مساهمة المحروقات في إجمالي الصادرات كالتالي: 99%، 98%، 94%، 93%، 92%، في كل من السعودية والعراق وفنزويلا والكويت ونيجيريا على التوالي وذلك خلال الفترة (1973-1975).[2]من خلال هذه الأرقام يتضح لنا أن هيكل صادرات الدول النامية يتميز بعدم التنوع، إذ تسيطر عليه في الغالب سلعة أو سلعتين، تصنف ضمن المنتجات الأولية، و هذا ما يجعل

[1]- د. ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، مرجع سابق، ص: 42.

[2]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، مرجع سابق، ص: 42.

من اقتصاديات هذه الدول عرضة للأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي نتيجة للتذبذبات التي تعرفها أسواق هذه المنتجات.

9/ ارتفاع حجم المديونية الخارجية: بدأ تاريخ الدول النامية مع المديونية الخارجية مع بداية سبعينات القرن الماضي، غير أن بعض العوامل ساهمت منذ ذلك الحين في انفجارها ،كالصدمتين النفطيتين الأولى والثانية (1973 و1979)، وكذلك ارتفاع سعر الدولار ومعدلات الفائدة التي بلغت مستويات خيالية، إضافة إلى اشتعال أسعار صرف العملات نتيجة لتعويمها. في ظل هذه الفوضى حدث تفاعل بين حاجة البلاد النامية المتزايدة إلى السيولة المالية لتمويل وارداتها وإنجاز بعض الاستثمارات العمومية، وحاجة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية التي تراكمت لديها فوائض مالية هائلة إلى إيجاد منافذ لتوظيف هذه الفوائض. فسارعت الدول النامية إلى الاستدانة حين ظنت أنها قادرة على استغلال هذه الديون في برامج التنمية المختلفة. بعد سنوات طويلة من السير على هذا الأسلوب تفطنت الدول النامية لتجد نفسها في مفترق الطرق فلا هي حققت التنمية ولا هي قادرة على الوفاء بديونها، بل إن هذه الديون وقفت حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية لهذه الدول. [1] إذ تراكمت هذه الديون وخدماتها بشكل رهيب مما استحال على هذه الدول سدادها. والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية وخدماتها في الدول النامية:

جدول رقم (2-5): تطور المديونية الخارجية بالدول النامية الوحدة: (مليار $، %)

	1980	1990	2000
الحجم الإجمالي للمديونية (مليار $) (منها الديون طويلة الأجل)	586.7 435.5	1459.9 1180.1	2527.5 2061.1
إجمالي خدمات الديون	88.7	164.1	376.7
حجم الدين/الصادرات %	84.4	160.7	114.3
حجم الدين/الناتج المحلي الخام %	18.2	30.9	37.4
خدمة الديون/الصادرات %	12.8	18.1	17.0

La source : Jean-Marc Siroën, « Relations économiques internationales » Collection Amphi Economie, ED.BREAL, Paris, p :149.

أما بالنسبة للدول العربية فتضاعفت ديونها الخارجية سبع مرات في الفترة 1980-2000، إذ زاد حجمها من 49 مليار $ سنة 1980 إلى 325 مليار $ سنة 2000، ولم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

---

[1]- أ. بلعور، أثر المديونية الخارجية للاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، 14/15 مارس 2004، ص: 01-02.

[2]- د. صباح النعوش، الديون العربية...هموم وقيود، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.aljazeera.net/in-depth/arabic_depts/2002/4/4-29-3.htm consultée le 11/01/2005

المطلب الثاني: هيكل السياسة المالية بالدول النامية

يعكس هيكل السياسة المالية المطبق، بدو ل ما، تطلعا ت وأهداف هذه الدول، وذلك من خلال حجم وكيفية توزيع النفقات العامة ومصادر الإيرادات العامة وكذا الوضعية التي تعرفها الموازنة العامة. ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المزرية التي تعرفها الدول النامية، قامت بصياغة سياسات مالية (توسعية في مجملها) كفيلة بمجابهة ومعالجة مشاكلها الاقتصادية سابقة الذكر. ولكن رغم كل المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول، إلا أن هذه السياسات لم تخل من العيوب والنقائص.

1/ النفقات العامة بالدول النامية:

ما يميز سياسة الإنفاق العام بالدول النامية أنها سياسة تتميز بعدم الرشاد في الإنفاق (غياب ترشيد الإنفاق الحكومي•)، هذا الذي كان سببا في تفاقم العجز بالموازنة العامة لهذه الدول. حيث يترتب على عدم الرشاد في الإنفاق العام استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب، أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة نتيجة عدم حساب التكلفة والعائد لأوجه الإنفاق المطلوبة، وعدم دراسة البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف الحكومية المخطط لها. وبالتالي ارتفاع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والإنفاق الحكومي المطلوب لتقديم الخدمات العامة.[1]

إن النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، تعرف انخفاضا كبيرا بالدول النامية. وكمثال على ذلك نأخذ الاقتصاد الجزائري:

جدول رقم (2-6): نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر الوحدة:(مليار دج، %)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
PIB (مليار دج)	1181.7	1474.7	1974.5	2473.7	2762.4	2781.6	3187.0	3721.8

• يقصد بترشيد النفقات العامة حسن تصرف الدولة في إنفاق تصريف الأموال دون إسراف ولا تقتير، مع مراعاة البعد الكيفي إلى جانب البعد الكمي.

[1]- بدون مؤلف، تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ص: 06، 2005، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.idsc.gov.eg/Docs/DocsDetails.asp?rIssueCategory=1&MainIssues=1&DocID=145 consultée le 25/03/2006.

التحويلات الاجتماعية /% PIB	7.97	7.61	6.17	5.97	5.97	7.70	7.43	6.73

المصدر: د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 189. نقلا عن مشروع قانون المالية لسنة 2000.

يبدو من خلال الجدول التالي أن حجم التحويلات الاجتماعية بالجزائر منخفض للغاية، وذلك من خلال ما تمثله إلى الناتج المحلي الخام. وهذا ما تعرفه أغلب الدول النامية. يرجع ذلك إلى انخفاض حجم الدخل القومي من جهة و إلى رغبة هذه الدول في توجيه أكبر قدر ممكن للاستثمارات لتحقيق خطط التنمية من جهة أخرى [1]. ونستطيع ملاحظة ذلك من خلال هيكل النفقات العامة بالدول النامية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-7): هيكل النفقات العامة لبعض الدول النامية والمتقدمة لسنة 1993. الوحدة: (%)

الدول / القطاعات	دول نامية				دول متقدمة			
	مدغشقر	نيكاراغوا	سيريلانكا	تونس	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا	الو.م.أ
الدفاع	7.5	6.8	11.4	5.4	9.9	6.0	6.4	19.3
التربية	17.2	14.2	10.4	17.5	3.3	7.0	0.8	2.0
الصحة	6.6	13.0	5.2	6.6	14.0	16.1	16.8	17.1
السكن الاجتماعي	1.5	15.8	16.6	18.6	32.5	45.5	45.9	31.7
خدمات اقتصادية	36.0	18.0	20.8	22.5	6.6	5.0	9.7	6.2
أخرى	31.0	32.5	35.5	29.3	33.7	20.4	20.4	23.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق،ص: 184.

إن ارتفاع نسبة الإنفاق على الخدمات الاقتصادية (التي تقع في مقدمتها الإنفاق على البنية التحتية) بالدول النامية يبدو واضحا من خلال الجدول (2-7)،• على عكس الدول المتقدمة التي تخطت هذه المرحلة. إن نسبة مساهمة الدول المتقدمة في الإنفاق على قطاع التعليم مقارنة بإنفاقه على القطاعات الأخرى منخفض بشكل كبير مقارنة بالدول النامية، ويعود ذلك إلى اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع، أما الدول النامية فهي تنفق على هذا القطاع بشكل كبير، وأغلب هذه الدول تمنح خدمة التعليم بشكل مجاني وإجباري. ورغم ذلك يتميز الإنفاق التعليمي بالدول النامية بالرداءة وعدم العدالة، إذ أثبتت الدراسات الميدانية لبعض الدول النامية أن

[1]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 310.

• إن عدم الرشاد في إنفاق الدول النامية على البنية التحتية بغية تطويرها و زيادة كفاءتها هو الذي يتسبب غالبا في تزايد العجز الموازني دون تحقيق المنافع المرجوة من هذا الإنفاق.

النفقات العامة على التعليم قد عادت أغلب منافعها على الطبقات الغنية (أقل الناس حاجة إلى هذا الإنفاق). وفي دراسة عن كولومبيا، قدرت منافع هذا النوع من الإنفاق على الأسر الفقيرة بما يعادل 407 Peso • في حين بلغت هذه المنافع عند الأسر الغنية 2555 Peso. إضافة إلى أن انخفاض مستوى الوعي والنفوذ للطبقات الفقيرة وضعف قدرتها على توفير السلعة المكملة (نفقات الكتب والأدوات المدرسية والمواصلات والملبس اللائق...الخ) يضعف كثيرا من فرص استفادتها من هذه الخدمات رغم مجانيتها. [1] يتبين لنا أيضا من خلال الجدول رقم (2-7) أن نسبة ما تخصصه الدول النامية من إنفاق على قطاع الصحة أمام حجم إنفاقها الكلي ضعيف جدا، مقارنة بالدول المتقدمة، التي وصلت فيها هذه النسبة (في مثالنا هذا) إلى 16% كمتوسط، على عكس الدول النامية التي لم تتجاوز 8%. ومع انخفاض حجم التحويلات الاجتماعية الخدمات التعليمية والصحية التي يحصل عليها الفرد البسيط بالدول النامية، فإن إنتاجية العامل بهذه الدول ستكون لا محالة منخفضة.

لقد نمت النفقات العامة بالدول النامية بشكل سريع بعد حصول هذه الدول على استقلالها السياسي، إذ وصلت نسبتها من الناتج المحلي الخام إلى 19% سنة 1972، ثم وصلت إلى 26% سنة 1985. وكان ذلك أمرا طبيعيا، لمواجهة الإرث الاستعماري ولتحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى معيشة أغلبية المواطنين الذين كانوا يعيشون تحت ثالوث الفقر والجهل والمرض. لكن رغم القفزة التي عرفتها حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الخام الدول النامية، مقارنة بما حدث بالدول الصناعية، إلا أن آثار هذا الإنفاق على التنمية بقيت عند مستوياتها الدنيا، إذ رغم كل الإنجازات التي تمخضت عن هذا الإنفاق (خدمات التعليم، الصحة، الإسكان، المرافق العامة...الخ)، لم تستطع هذه الشعوب النامية بعد تحقيق الاستقلال الاقتصادي و تخفيف قيود التبعية للخارج بشكل يرفع من درجة اعتمادها على ذاتها. [2]ولعل ذلك يعود بشكل كبير إلى مخلفات الاستعمار من جهة، وإلى فخ المديونية التي وقعت فيه أغلب الدول النامية من جهة أخرى، والذي كان سببا في ارتفاع حجم نفقاتها وازدياد العجز الموازني وتعطيل عجلة التنمية، ناهيك عن اهتمام أغلب الدول النامية (الدول العربية بشكل أخص) بشكل كبير بالإنفاق على القطاع العسكري (القطاع الوحيد الذي لا يخضع طلبه للاعتبارات المالية) إذ بلغ حجم هذا الإنفاق بالدول العربية (باستثناء العراق) 48 مليار$ سنة 1985 و 35.9 مليار$ سنة 1995 أي ما يعادل على التوالي 28.8% و 22.6% من النفقات العامة والكلية و 10.7% و 7.9% من الناتج المحلي الخام. [3] ولنا أن نتصور أثر هذا الحجم الكبير من الإنفاق على اقتصاديات دول يعاني جهازها الإنتاجي من ضعف في المرونة.

2/ الإيرادات العامة بالدول النامية: تعرف العديد من الدول النامية انخفاضا كبيرا في مستوى إيراداتها العامة مقارنة بحجم نفقاتها، كما أن بنية هذه الإيرادات تختلف من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول البترولية (الدول

• البسو Peso هي العملة الكولومبية.

[1]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 311.

[2]- ميسوم طالبي، السياسة المالية ومدى فاعليتها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص:37.

[3]- د. صباح النعوش، الديون العربية...هموم وقيود، مرجع سابق.

المصدرة للبترول) تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات الضريبية (الإيرادات العادية)، والدول العربية خير مثال على ذلك، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-8): هيكل الإيرادات العامة للدول العربية ما بين 1995-2000 **الوحدة: (%)**

السنوات / تشكيلة الإيرادات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
• **الإيرادات النفطية**	57.2	54.2	56.9	47.5	48.8	59.3
• **الإيرادات الضريبية (منها):**	28	31.6	29.6	36.9	35.6	27.7
- الضرائب على الدخل و الأرباح	9.1	8.3	7.9	9.8	9.6	7.5
- الضرائب على السلع والخدمات	7.1	6.6	7.2	9.2	8.9	7.0
- الرسوم الجمركية	7.9	7.0	5.7	7.1	7.1	5.3
• **الإيرادات غير الضريبية**	11.7	11.5	10.9	12.2	13.0	10.9
• **إيرادات أخرى**	3.1	2.7	2.6	3.4	2.6	2.1

المصدر: د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق،ص: 152.

لكن الدول العربية لا تمثل الدول النامية أحسن تمثيل، بل إنها تعتبر حالة خاصة من الدول النامية. إذ نجد أن أغلب الدول النامية تعتمد في تمويل نفقاتها على الإيرادات الضريبية رغم انخفاض حصيلتها. كما يجدر بنا التنويه إلى أن هيكل الضرائب يختلف بين الدول النامية و المتقدمة و ذلك يعود للاختلاف في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية بين هذه الدول. كما أن صوره –هيكل الضرائب– تتعدد من دولة نامية إلى أخرى، بشكل يصعب معه تقسيم هذه الدول إلى فئات. لكن نجده بهذه الدول يشترك في مجموعة من الخصائص:

2-1/ انخفاض حجم الاقتطاعات الضريبية: إن حجم الاقتطاعات الضريبية يتناسب طرديا مع مستوى التقدم الاقتصادي، ففي الوقت الذي يتجاوز فيه معدل الاقتطاع الضريبي بالدول المتقدمة ثلث الناتج المحلي الخام لهذه الدول، نجده في الدول النامية يقارب 9%. ومرد ذلك إلى الأسباب التالية:

- انخفاض غالبية دخول السكان بالدول النامية عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة مما يجعلهم في خانة الإعفاء الضريبي.•
- الاقتصار على فرض الضرائب النوعية على الدخل التي لا تصيب جميع عناصره (مما يحد من نطاق سريانها، ويحد بالتالي من حصيلتها).

• عدد الخاضعين لضريبة الدخل بالبرازيل يمثل 0.5 % من عدد السكان، بينما نجده بالمملكة المتحدة يعادل 31%.

- اقتصار إمكانيات فرض الضرائب على أرباح الشركات على عدد محدود منها وذلك لتمكين أغلبها من تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح (خاصة الشركات الأجنبية، وذلك لحساسيتها من الضرائب الوطنية من جهة واحتمال تعرضها للازدواج الضريبي من جهة أخرى).[1]
- صعوبة تقدير حجم الدخل الفردي بالدول النامية، نظرا لكبر حجم القطاع غير النقدي وانتشار نظام المقايضة وارتفاع نسبة الأمية وبالتالي استحالة ملء وتقديم أبسط الإقرارات الضريبية، وعدم مسك دفاتر أو سجلات منتظمة، ناهيك عن ضعف كفاءة وخبرة الأجهزة الضريبة.[2]
- ارتفاع نسبة التهرب الضريبي بالدول النامية نتيجة للسياسة المالية غير العادلة، وانخفاض الوعي الضريبي للممول. إضافة إلى نمو القطاع غير الرسمي.[3]

2-2/ الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: تعرف الضرائب غير المباشرة في الهيكل الضريبي للدول النامية وزنا نسبيا مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (2-9): الأهمية النسبية لعناصر الهيكل الضريبي في الدول النامية و المتقدمة سنة 1998 الوحدة: (%)

الدول / الاقتطاعات الإجبارية	مجموع الدول المتقدمة	مجموع الدول النامية	الدول النامية في إفريقيا	الدول النامية في آسيا	الدول النامية في أوروبا	الدول النامية في الشرق الأوسط	الدول النامية الأخرى
الضرائب المباشرة	**52**	**32.9**	26.5	28.2	36.3	35.5	38.2
ضرائب الدخل والأرباح	**29.7**	**21.6**	22.9	24	17.7	23.9	19.6
ضرائب الأجور و المرتبات	**0.6**	**1.6**	0.3	_	3.2	1.8	2.6
ضرائب الملكية	**2.1**	**1.4**	0.9	2	0.6	2.1	1.6
اشتراكات الضمان الاجتماعي	**19.6**	**8.3**	2.4	2.2	14.8	7.7	14.4
الضرائب غير المباشرة	**42**	**60.1**	67.4	61.8	60.9	53.4	57.4
ضرائب السلع والخدمات	**40.7**	**43.9**	39.3	46.7	54.1	38.6	41
ضرائب المعاملات الخارجية	**1.3**	**16.2**	28.1	15.1	6.8	14.8	16.4
ضرائب أخرى	**6**	**6.9**	6.1	10	2.8	11	4.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

[1]- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص: 192-194 (بتصرف الطالب).

[2]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 307-308.

[3]- د. صباح النعوش، الديون العربية...هموم وقيود، مرجع سابق.

- **سيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية "مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، بدون سنة، الإسكندرية،مصر، ص: 37.**

يعود هذا الاعتماد الكبير للدول النامية على الضرائب غير المباشرة إلى الأسباب التالية: [1]

- إن انخفاض مستويات الدخول يؤدي إلى انكماش الضرائب المباشرة أمام الضرائب غير المباشرة، التي يمكن التوسع في فرضها بغض النظر عن مستويات الدخول.
- الثبات النسبي لحصيلة الضرائب غير المباشرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية نتيجة لارتباط هذا النوع من الضرائب بحجم أوعيتها (الاستهلاك أو الإنتاج أو التصدير أو الاستيراد) إذ لا تسجل هذه الضرائب المفروضة على التدفقات العينية سوى التغيرات الكمية، على عكس الضرائب المباشرة التي ترتبط أساسا بقيمة أوعيتها من الدخول النقدية.
- يعتمد على الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك، ذلك أنها أفضل أداة ضريبية في هذا الشأن، كما أن فرض هذه الضرائب على السلع الكمالية يزيد من عدالة توزيع العبء الضريبي.
- إن احتلال قطاع تصدير المواد الأولية (كالمحروقات مثلا) مكان الصدارة في بعض الدول النامية، نتيجة لكونه المصدر الرئيسي لدخلها، يجعل منه منجما ثريا بالإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية). أما عن الاعتماد على الضرائ ب غير المباشرة في الدول المتقدمة، فيبدو من خلال الجدول (2-9) أنها دورها ثانوي للغاية وخاصة الضرائب المتعلقة بالتجارة الخارجية (تشكل نسبة 1.3% من الهيكل الضريبي) و ذلك حتى لا ينطوي على فرض ضرائب جمركية آثار غير حميدة على التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي بأسره. إذ انحصر دور هذه الضرائب في مجرد تحقيق الحماية الجمركية.[2]

3/ وضعية الموازنة العامة للدول النامية: انطلاقا من الوضع الذي تعرفه كل من النفقات والإيرادات العامة بالدول النامية، نستطيع مباشرة التعرف على وضعية الموازنة العامة بهذه الدول، إذ نتيجة لنمو نفقاتها العامة وتمثيلها لنسب معتبرة من ناتجها المحلي، وضعف وانكماش إيراداتها العامة، حققت جل هذه الدول عجزا في موازناتها العامة على مدى مسيرتها التنموية. ويختلف وضع الموازنة العامة فيما بين الدول النامية و المتقدمة، وذلك نظرا لاختلاف أهداف كل منهما. فتركز الدول النامية على توفير البنية الأساسية، خلق قاعدة صناعية، تشجيع إقامة أنشطة جديدة، وأمام تزايد انخفاض حصيلة الإيرادات العامة وخاصة الضريبية، ترتفع نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الخام. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-10): نسبة العجز الموازني إلى PIB بالدول النامية سنة 1994 الوحدة: (% من PIB)

	الإيرادات	النفقات	عجز الموازنة

[1]- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص: 195-200 (بتصرف الطالب).

[2]- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص: 188.

الدول النامية **بإفريقيا**	21.9	31.3	9.4-
الدول النامية **بآسيا**	15.4	17.8	2.4-
الدول النامية **بالشرق الأوسط وأوروبا**	29.3	36.3	7-

المصدر: بدون مؤلف، تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة، مرجع سابق، ص: 10.

يبدو أن نسبة العجز الموازني إلى الناتج المحلي الخام تختلف حتى ما بين الدول النامية، فنجد النسبة مرتفعة في الدول النامية المتواجدة بإفريقيا و أوروبا والشرق الأوسط، في حين نجدها منخفضة بالدول النامية الأسيوية، نتيجة لانخفاض الإنفاق العام مقارنة بالدول النامية الأخرى.

لقد لعبت الموازنة العامة بالدول النامية لعقود من الزمن دورا مهما في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمحرومين، وتحقيق الكثير من الإنجازات الإيجابية في مجال تحسين المعيشة من جهة، ومجال النمو الاقتصادي من جهة أخرى، لكن سياسة العجز الموازني التي تبنتها أغلب الدول النامية لا تعد الأسلوب المناسب للقضاء على المشاكل الاقتصادية سابقة الذكر، ذلك أن هذه المشاكل لا ترجع إلى نقص الطلب الكلي (كما تعرفه الدول المتقدمة أحيانا)، بل تعود إلى ضعف الإنتاجية المتاحة التي تعتبر مشكلة مزمنة، تتطلب حلولا طويلة الأجل لا يوفرها أسلوب التمويل بالعجز.[1]

إذا من خلال هيكل السياسة المالية الذي قمنا بعرضه، يتضح لنا أن السياسات المالية المطبقة بالدول النامية غير قادرة على علاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية بهذه الدول، بل كانت هذه السياسات في كثير من الأحيان سببا رئيسيا في استفحال الأزمات وتعثر التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: العولمة والسياسة المالية بالدول النامية

لم تكن فعالية السياسة المالية بالدول النامية كافية لتحقيق تنمية اقتصادية بهذه الدول رغم خلو الساحة العالمية في وقت مضى من أية ضغوط، لكن ومع ظهور العولمة واشتداد حدتها، فالأمر سيختلف كثيرا، ذلك أن الإصلاحات الاقتصادية التي أبرمتها الدول النامية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، إضافة إلى رضوخها لشروط المنظمة العالمية للتجارة سيكون لها لا محالة آثار بالغة على السياسة المالية لهذه الدول.

1/ ماهية العولمة: إن الاستخدام المكثف لمصطلح العولمة جعلها تدخل اللغة اليومية لعامة الناس، فضلا عن مثقفيهم، إلا أن هذا الانتشار قد أعاق على نحو ملحوظ وجود إجماع حول ما تعنيه حقيقة هذا المصطلح، وماذا يترتب على ظاهرة العولمة، والكيفية التي تعمل بها، والاتجاه الذي تسير إليه. وفي كثير من الأحيان فإنها تستخدم بطريقة غير متوافقة لوصف التوجهات العامة، وفي بعض الأحيان لشرح تلك التوجهات، ومن المؤكد أن العولمة

[1]- د.عبد العزيز على السوداني، أسس السياسة المالية "مدخل تحليل قرارات المالية العامة"، مرجع سابق، ص: 97.

قد استخدمت كصفة، وكوصفة بطريقة منفصلة أو متلازمة في أحيان كثيرة. فاستخدمت كصفة لتفسير أو تصوير التحولات والتطورات التي تشهدها دول العالم، كما أنها استخدمت كوصفة لبيان مزايا نظام السوق ومنافع الاندماج في الاقتصاد العالمي باعتباره طريق المستقبل الذي ينبغي لجميع دول العالم السير فيه إذا ما أرادت التقدم أو المحافظة على المنجزات.

وبذلك يمكن القول أن العولمة تشير إلى التغيرات النوعية في الهياكل الاقتصادية والسياسة والتوجهات والتغيرات على المستوى القومي والعالمي. أما العولمة الاقتصادية فتشير إلى الاندماج الكامل في أسواق المال وتآكل القيود المكبلة لحركة السلع والعمل ورأس المال، كما أنها تشير إلى التغيرات في تدفقات رأس المال ونظم الإنتاج والأسواق وأنماط التبادل للسلع والخدمات. وقد شملت العولمة الحديثة أربع مجالات على نحو متواز، وهي: **الاستثمار** و**الصناعة** و**المعلومات** و**الأفراد**. فالاستثمارات لم تعد مقيدة جغرافيا، والتصنيع أصبح عالميا مع نمو دور الشركات المتعددة الجنسيات، وتوزيع قدراتها الإنتاجية في أقطار متعددة. والمعلومات أصبحت الآن متوافرة بسهولة وبتكاليف قليلة من خلال الإنترنت، ويمكن نقلها بتكلفة متواضعة وخلال وقت قصير من جزء من الكرة الأرضية إلى الجزء الآخر. والأفراد أصبحوا أقل فأقل مرتبطين بالمكان الذي ولدوا أو نشأوا فيه، وتكاليف السفر انخفضت بدرجة كبيرة، إذ أصبح يعبر عنها كنسبة من الدخل. وقد صاحب ازدياد حدة العولمة، • تزايد الضغوط الخارجية لتطوير سياسات مالية ونقدية ترتقي وتتوافق مع المعايير الدولية.[1]

2/ العلاقة بين العولمة والسياسة المالية للدول النامية: إن العلاقة بين العولمة والسياسة المالية للدول الناميۃ تبرز من خلال برامج التثبيت و التعديل الهيكلي التي قامت المؤسسات المالية الدولية –الحاملة للواء العولمة– بإجبار الدول النامية على الالتزام بتطبيقها –عند اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية بهذه الدول– في إطار سياسة إصلاحية شاملة، أصبح يطلق عليها بالسياسات الأصولية التي وجدت منطلقاتها الفكرية من المدرسة النيوكلاسيكية، التي تعتقد أن التضخم هو ظاهرة نقدية. تهدف هذه السياسات في مجملها إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي، إلا أنها في ذات الوقت قد تفرز آثارا غير مرغوبة. وكانت تدابيرها في بعض الدول النامية ذات آثر قاسي، خاصة على الجانب الاجتماعي.[2] نذكر من بين هذه التدابير:[3]

- تخفيض العجز الموازني للدولة باقتراح وسائل من شأنها زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام.
- إصلاح النظام الضريبي من خلال توسيع نطاق فرض الضرائب وتحسين توزيع عبئها.

• المؤشرات التي تستخدم على نحو واسع للتدليل على مدى عمق وحدة العولمة تشمل: التوجهات في التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات التمويل الدولي، والتحالف والاندماج بين مؤسسات الأعمال. أما عن المؤسسات التي تروج للعولمة وتشجع الدول إلى الانضمام إليها فتكمن في كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

[1]– عبد الرزاق فارس الفارس، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة "العولمة ودور الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص: 119.

[2]– د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 271.

[3]– د.يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص:71.

- الإسراع بتنفيذ برامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص.
- رفع مستوى كفاءة إنتاجية الإنفاق الاستثماري ونفقات الصيانة. مع التخفيض التدريجي للدعم.

وفي هذا الشأن يرى الدكتور رمزي زكي، أن برامج التثبيت و التعديل الهيكلي هي أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة. [1] والمقصود هنا بإضعاف الدولة هو التأثير على كل من نفقاتها العامة الجارية والاستثمارية وسياستها الضريبية، بشكل يؤثر سلبا على رأس المال المحلي، ويجعله عرضة للابتلاع من جانب رأس المال الأجنبي. وبذلك تصبح القرارات السياسية والاقتصادية التي تمثل هيبة وسيادة الدولة، خاضعة للمناقشة والصياغة خارج الإطار الجغرافي للدولة. إضافة إلى التأثير المدمر لهذه السياسات على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل. [2]

إن المتمعن في هيكل السياسة المالية الحديث، التي قامت المؤسسات المالية الدولية بصياغته في إطار سياساتها الإصلاحية، وترويجه للدول النامية (على أساس أنه وصفة جاهزة تستطيع من خلاله هذه الدول الشفاء من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية سابقة الذكر)، يلاحظ أنه يشبه إلى حد كبير هيكل السياسة المالية للدول المتقدمة، لدرجة أنه أصبح بإمكاننا القول أن الدول النامية استنسخت سياساتها المالية من تجارب الدول المتقدمة. ولكن يجدر بنا التنويه إلى أن تشابه الخطوط العريضة لأهداف المجتمعات النامية والمتقدمة، لا يعني إمكانية استخدام نفس السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة، في كلا النوعين من المجتمعات، فهناك اختلاف في الأيديولوجيات ونظم الحكم والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعادات والحضارة، وهناك اختلافات في مستويات التقدم الاقتصادي بكافة أبعاده. كل هذا لابد وأن يؤدي إلى اختلافات جوهرية في تلك السياسات المالية التي تساهم في تحقيق أهداف كل مجتمع على حده. وإغفال هذه الحقيقة كثيرا ما أدى إلى فشل السياسات المالية المقتبسة من الدول المتقدمة في تحقيق أهداف المجتمعات النامية. [3]

3/ أثر العولمة على السياسة المالية للدول النامية: لقد كان لرياح العولمة آثار بالغة على السياسة المالية للدول النامية وذلك على مستوى النفقات العامة والإيرادات العامة –بالأخص الضرائب–:

3-1/ تأثير العولم ة على الإيرادات العامة للدول النامية: كل الدلائل تشير إلى أن العولمة ستؤثر في جهود تنويع الإيرادات وكذلك في حجم الإيرادات التي ستحصل عليها هذه الدول، وذلك من خلال زيادة دور المنافسة

---

[1]– غازي الصوراني، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة "العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص: 30.

[2]– د.رمزي زكي، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، مصر، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.kefaya.org/reports/0401ramzizaki.htm consultée le 15/12/2006.

[3]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 64.

الضريبية كحافز لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ومن بين أوجه تأثير العولمة على الإيرادات العامة ما يلي:[1]

- الاستخدام الواسع النطاق للتجارة الإلكترونية والمبادلات الالكترونية التي تتم بشكل عام خارج نطاق النظام الضريبي. فالعديد من الأنشطة يمكن إنجازها، والعديد من الخدمات (تعليمية وصحية والثقافية...الخ) يمكن الحصول عليها عن طريق الإنترنت، وفي أي مكان في العالم، دون الحاجة إلى وسيط. وهذا سيثير قضية من سيدفع الضرائب على هذه الخدمات، ولمن ستدفع تلك الضرائب. وهذا من شأنه تقليص حجم الإيرادات الضريبية بشكل كبير.
- نتيجة للتنافس الضريبي الذي نشأ بين الدول النامية، وذلك لاستقطاب أكبر حجم ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر. عن طريق التحفيز الضريبي –تخفيضات وإعفاءات ضريبية– ظهرت الجنات الضريبية • Les Paradis fiscaux، التي ازدادت أهميتها لمزاولة الأعمال والاستثمارات الدولية بشكل كبير، وهذا ما انعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي وفعاليته في هذه الدول.
- زيادة حجم التجارة التي تتم بين الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها، إذ أصبحت تشكل الآن جزءا مهما من التجارة الدولية. وهذه التجارة تخلق العديد من المشاكل لسلطات الضرائب، بسبب استخدام تلك الشركات لسياسة التحويل السعري (تم التطرق إليها في الفصل الأول ضمن تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر) التي تمكنها من تحويل معظم أرباحها إلى المناطق التي تكون فيها معدلات الضرائب منخفضة.
- إن تطور وسائل النقل وحداثتها في هذا العصر أدى إلى انخفاض تكاليف السفر، الذي مكن الأفراد من التسوق اقتناء السلع والخدمات –خاصة المرتفعة الثمن– من الأماكن التي تكون فيها معدلات الضريبية منخفضة وهذا ما يدفع إلى التنافس بين دول العالم –خاصة النامية منها– على تخفيض ضرائب المبيعات، لاستقطاب مزيد من الزائرين الذي سيؤثر لا محالة على الإيرادات الضريبية الناتجة عن ضريبة المبيعات.[2]

وبذلك فالعولمة أثرها واضح على الإيرادات العامة للدول النامية فهي تقلص من الإيرادات الضريبية، سواء بسياسة ضريبية محفزة ومتناغمة مع رياح العولمة، أو بالتأثيرات السلبية لظاهرة العولمة، التي لا يمكن الحد منها. ومع تزايد حدة العولمة واشتدادها لجأت العديد من الدول النامية إلى إعطاء أهمية أكبر لضرائب أو رسوم الاستخدام مقارنة بالضرائب العامة –كتأثير تعويضي لانخفاض الحصة الضريبية– مثل رسوم استخدام الجسور والطرق السريعة، أو الضرائب على السيارات، أو رسوم على الطلبة...الخ.

---

[1]– عبد الرزاق فارس الفارس، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة "العولمة ودور الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، مرجع سابق، ص: 136-137.

• تعرف الجنة الضريبية بذلك الإقليم الوطني الذي تكون فيه الاقتطاعات الضريبية في مجموعها أقل من غيرها في أي مكان آخر، حيث يصل الأمر من الناحية العملية إلى عدم وجود ضريبة على الإطلاق.

[2]– فيتو تانزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2001، ص:36.

3-2/ تأثير العولم ة على النفقات العامة للدول النامية: يمكن القول أن تأثير العولمة على النفقات العامة – خاصة بالدول النامية– تأثير متناقض إلى حد ما، فمن جهة الدول النامية مطالبة بتخفيض حجم نفقاتها العامة، وبالتالي العجز الموازي نتيجة لانخفاض إيراداتها العامة –خاصة الضريبية منها–، ومن جهة أخرى أفرزت العولمة أوجه إنفاق حديثة، أصبحت الدول النامية مجبرة على الاهتمام بها، كمحاربة الفساد والفقر وحماية البيئة والمستهلك والاهتمام بالبحث العلمي.[1] إضافة إلى الضغوط المباشرة أو غير المباشرة للعولمة على الدول النامية، لزيادة الإنفاق على البنية الأساسية والمؤسساتية والتنظيمية، لزيادة الكفاءة والتوافق مع التغيرات والالتزامات الدولية.[2]

إن هذا التناقض الذي وقعت فيه الدول النامية، سيفرض عليها تخفيض نفقاتها غير المنتجة أو بالأحرى ترشيد نفقاتها العامة، بشكل يعطي أهمية أكبر للنفقات المنتجة –التي تتوافق مع نغمات العولمة – وترشيد أنظمتها الضريبية –خاصة نظام التحفيز الضريبي للاستثمار الأجنبي المباشر– بشكل لا يؤثر سلبا على إيراداتها العامة. وهذا لا ينجر إلا عن سياسة مالية هادفة ورشيدة يكون لها أثر ايجابي على اقتصاديات هذه الدول، وعلى مناخها الاستثماري.

خلاصة الفصل:

لقد اختلف دور الدولة في الاقتصاد باختلاف الأفكار السائدة، حيث كان دورها مهمشا للغاية وفق الفكر الكلاسيكي، الذي كان يعترف بأن الدولة ما هي إلا حارس على الاقتصاد، ليتم تفعيل دورها بدءاً الفكر الكينزي، وذلك عن طريق تحفيز الطلب الفعال بالاعتماد على أدوات السياسة المالية. أما الفكر الاشتراكي، فأفرز دورا جديدا للاقتصاد، وهو الدور المنتج الذي يختلف في مضمونه عن الأدوار السابقة، ثم أعيد إحياء الدور الحيادي للدولة، ولكن بثوب حديث، وذلك في إطار الفكر النقدوي، الذي يرى أن التدخل في الاقتصاد هو السبب الأول والأخير للأزمات.

---

[1]– د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 21.

[2]– عبد الرزاق فارس الفارس، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة "العولمة ودور الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، مرجع سابق، ص: 139.

إن السياسة المالية هي تلك الإجراءات المتخذة من الدولة لغرض التأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أدوات معينة. وتأخذ السياسة المالية شكلين اثنين، وذلك تبعا لمتطلبات الاقتصاد، إما التمويل بالعجز (السياسة المالية التوسعية) أو التمويل بالفائض (السياسة المالية الانكماشية). كما أن هناك علاقة تبادلية بين السياسة المالية والسياسة النقدية، بحيث يوثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

لقد تعددت أهداف السياسة المالية بين مختلف الأنظمة الاقتصادية، لكن القاسم المشترك في ذلك، تمثل في استخدام الدولة للسياسة المالية بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، وإعادة توزيع الدخل الوطني. يتم الوصول إلى هذه الأهداف بالاعتماد على أدوات السياسة المالية – الإنفاق العام والإيراد العام والموازن ة العامة– التي لها تقسيمات خاصة وآثار متنوعة على مختلف المستويات، وذلك انطلاقا من كيفية استعمالها وتوظيفها في الاقتصاد.

إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور الذي تعيشه الدول النامية، فرض عليها هيكلا خاصا للسياسة المالية، حاولت من خلاله القضاء على التشوهات والنقائص التي تعرفها اقتصادياتها. لكن العيوب التي تميزت بها هذه السياسات، ساهمت أو تسببت في كثير من الأحيان في ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية بهذه الدول، الأمر الذي دفعها إلى الرضوخ للشروط القاسية بعض الهيآت المالية – صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة– الأمر الذي غير هيكل السياسة المالية للدول النامية بشكل جوهري، ولكنه لم يخدم الوضع الاجتماعي لها.

إن ازدياد حدة العولمة فرض على الدول النامية جوا تنافسيا في تسيير اقتصادياتها، إذ أصبحت هذه الدول مطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير السلبي على مناخها الاستثماري. وهذا لا ينجر إلا عن سياسة مالية رشيدة، ترفع من إنتاجية الإنفاق العام وتأخذ بعين الاعتبار الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل لا يؤدي إلى تعاظم العجز الموازني. وهذا هو موضوع دراستنا في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار

تمهيد:

لقد تكونت في السنوات الأخيرة لدى أغلب الدول النامية قناعة تامة مفادها أن اللجوء إلى المستثمر الأجنبي بغرض المساهمة في تمويل التنمية أمر لا مفر منه، خاصة وأنها عرفت الويلات من اعتمادها على مختلف المصادر التمويلية التي لم ينجر عنها سوى الأزمات الاقتصادية الحادة. كما أن تفهم هذه الدول بأن هذا العصر هو عصر الاستثمار الأجنبي، وأن انفتاح اقتصادياتها ودحر كل العوائق التي تحول دون ذلك بات من الضروريات، في الحقيقة هو أمر غير كاف لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الكثير من الدول النامية مازلت تعتقد أن طوفانا من رؤوس الأموال الأجنبية سوف يجتاز البلاد بمجرد إعطاء إشارة البدء بسياسة الانفتاح وخاصة البعض من مفكري النظرية الماركسية، الذين يقرون بأن الدول الرأسمالية المتقدمة سرعان ما تجد نفسها مضطرة إلى تصدير رؤوس الأموال للخارج، حتى تتخلص من فائض إنتاجها وحتى يستمر معدل النشاط الاقتصادي داخل الدولة عند مستواه اللائق.

لاشك أن هذا الاعتقاد هو مجرد وهم لا يدانيه شيء في بعده عن الحقيقة، ويكفي أن نستدل على ذلك من خلال العجز الذي تعرفه رؤوس الأموال بالنسبة للحاجة إليها على مستوى العالم ككل. فكندا وأستراليا رغم تقدمهم لازالتا تلجئن إلى الاقتراض الأجنبي وترحبن بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أضف إلى ذلك المنافسة التي تعرفها مختلف الأقطار في سبيل استقطاب هذه الاستثمارات، كالمنافسة الضريبية مثلا. وبالتالي فإن دل ذلك على شيء إنما يدل على أن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب التحضير له والتحفيز وكذا التضحية أحيانا، وهذا يظهر جليا من خلال ما تتركه السياسة المالية من آثار على مناخ الاستثمار. سنحاول توضيح ذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: سياسة النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن المتتبع لسياسة الاستثمار بمعظم الدول النامية يلاحظ ذلك التحول الجذري الذي عرفته هذه السياسات مقارنة بما كانت عليه قبل ثمانينيات القرن الماضي، فلقد أصبح الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنافس فيما بين هذه الدول على استقطابه أمرا بديهيا، ويظهر ذلك من خلال المساعي والجهود المبذولة لتذليل العقبات والصعوبات –بمختلف أشكالها– التي تحول دون التدفق والانسياب الأمثل للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الشأن يمكن القول وبوجه عام أن الوضع السائد حاليا في معظم الدول النامية، هو التنافس على اجتذاب أكبر حجم ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أشكال الحوافز الممنوحة التي أصبحت أوسع انتشارا وأكثر سخاءً. وبذلك نستطيع أن نلخص كل هذه المساعي والجهود في شعار واحد وهو تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، فما هو مناخ الاستثمار؟ وكيف تستطيع الدول من خلاله استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

المطلب الأول: الإطار النظري لمناخ الاستثمار

1/ **تعريف مناخ الاستثمار:** هناك مجموعة من التعاريف، نذكر منها ما يلي:

- يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثر تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية.[1]
- مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية.[2]

---

[1]– د.يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 05.

[2]– أ.ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، 14- 15 مارس 2004، ص: 04.

- يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الإدارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين.[1]
- ينصرف تعبير مناخ أو بيئة الأعمال إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة ومدى استقرارها السياسي والأمني وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق. كل ذلك يشكل مكونات ما أصطلح على تسميته " بمناخ الاستثمار"، ومن ثم فهي عناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض.2
- يرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، حيث أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية. وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي. وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمه.3

من خلال هذه المفاهيم، نستطيع أن نقول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم "مركب" ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة ، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية (مادية أو بشرية)، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات. قد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، وتكون غير ذلك في فترة أخرى.

2/ **مقومات مناخ الاستثمار:** يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من العوامل المتباينة من حيث الطبيعة إلا أنها متفاعلة فيما بينها وتختلف أهميتها من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر ، نستطيع توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): مكونات مناخ الاستثمار

---

[1]- الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي ، الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤى المستقبلية ، ورقة عمل ضمن أسبوع الاستثمار الزراعي الأول ، الخرطوم، مارس، 2005، منشورة على موقع الانترنت التالي:

http://www.sudaneconomy.com/papers/inves_for.htm consultée le 20/08/2006

[2]- أ. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر : عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط، ورقة بحث بالمؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية : إشارة خاصة لحالة الجزائر، سكيكدة، 15/14 مارس 2003، ص: 02.

[3]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص: 190.

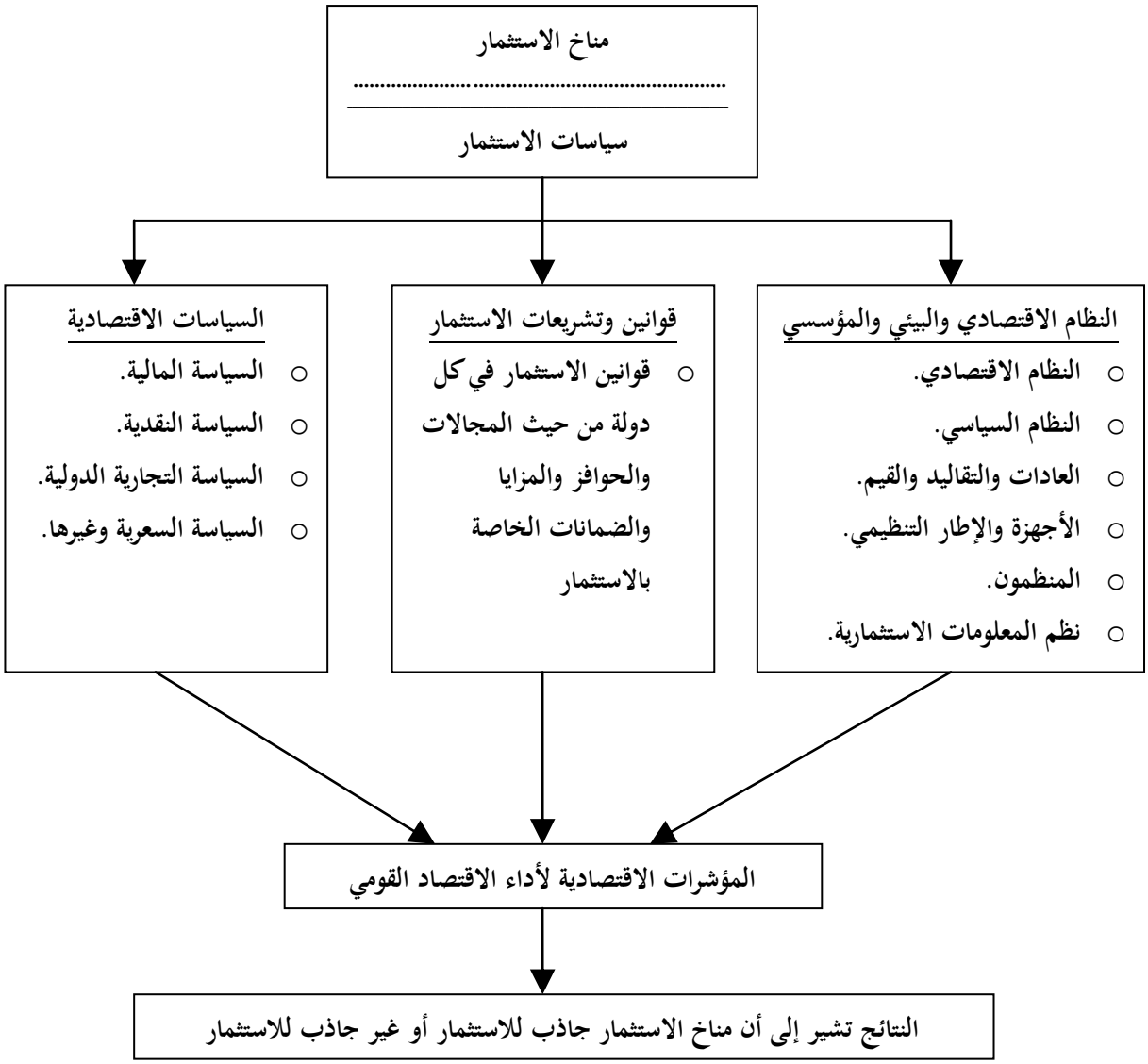

المصدر: د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق،ص: 191.

يمكن التعليق على هذه المكونات كالتالي:

1-1/ **النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي:** كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار. تحسن مناخ الاستثمار وازدياد كفاءة وفعالية سياسات الاستثمار والعكس صحيح وتنطوي تلك الأنظمة على:

1-1-1/ **النظام الاقتصادي:** فكلما كان النظام الاقتصادي متجها نحو الحرية والانفتاح الاقتصادي وآليات السوق كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

1-1-2/ **النظام السياسي:** كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، وكلما كان ديكتاتوريا كلما كان طاردا. وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي. ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، فكلما كان

النظام الأمني مسيطرا على الأمن وعلى الجريمة بكل صورها كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.[1] ويجدر بنا التنويه إلى أن المناخ السياسي والأمني يتأثر بمجموعة من العوامل، نوجزها فيمايلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتورياً.
- موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ، ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

1-1-3/ **النظام البيئي:** وهو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار وكلما كانت سلبية كلما كانت طاردة للاستثمار. كما يشتمل هذا النظام على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية، والتدريبية، والتكوينية المعتمدة.
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

1-1-4/ **النظام المؤسسي:** ويتكون هذا النظام من عدة عناصر هي:

1-1-4-1/ **النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي:** فكلما تميز النظام الإداري بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي يعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح. بل كلما اتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما جذبت الاستثمار.

1-1-4-2/ **المنظمون:** فكلما توافر عدد من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار أما إذا لم يتوفر العدد الكافي من المنظمين الأكفاء يكون ذلك طاردا للاستثمار.

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:192.

1-1-4-3/ **نظام المعلومات الاستثمارية** : فكلما توافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوب ة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.[1]

إن للبيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثير بالغ على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين؛ حيث إنه كلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة (أي نظام الشباك الوحيد)، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق، كلما ساعد ذلك على جذب المزيد من الاستثمارات.[2]

1-2/ **قوانين وتشريعات الاستثمار:** وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

وقانون الاستثمار والقوانين المكملة غالباً ما تنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيم الاستثمار في الداخل والاستثمار في المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار الأجنبي. ويلاحظ في هذا المجال أنه:

- كلما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بالوضوح والاستقرار والمرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.
- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم مصادرة وعدم تأمين لأموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح للخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر وغيرها، كلما كان ذلك محفزاً لتدفق الاستثمار والعكس صحيح.
- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.
- من المفترض أن يكون للاستثمار في المناطق الحرة أكثر جاذبية للاستثمار من أجل التصدير من الاستثمار في الداخل لأنها جزء من الحرية الاقتصادية وسط محيط من بيروقراطية الدولة، ومن ثم كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:193.

[2]- د. عبد المطلب عبد الحميد، "مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد السادس، العدد 2، ص 15.

خلال القطاع الخاص ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار والعكس صحيح.

1-3/ **السياسات الاقتصادية:** وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، إذ كلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، غير متضاربة في الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، وأهم هذه السياسات هي:[1]

1-3-1/ **السياسة المالية:** يمكن النظر إلى هذه السياسة (بأدواتها المختلفة التي تمت دراستها) على أنها جاذبة للاستثمار كلما كانت تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسبا ولا يحمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر، ناهيك عن أنها من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، فإن كل ذلك يؤدي إلى جذب الاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا للاستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار، والعكس صحيح.

1-3-2/ **السياسة النقدية:** كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.

1-3-3/ **سياسة التجارة الدولية:** كلما كانت تلك السياسة تحررية، محفزة لتنمية الصادرات كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح. وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

1-3-4/ **السياسة السعرية:** كلما كانت تحررية، وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية،كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

إضافة إلى هذه المقومات، هناك أيضا:

1-4/ **حجم السوق واحتمالات النمو:** باعتباره من العوامل المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، إذ إن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع، يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي.ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نذكر:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي: باعتباره مؤشر للطلب الجاري.
- عدد السكان: إذ يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالات نموه المستقبلية.

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص:194-195.

بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

1-5/ **أهمية الموقع الجغرافي للدولة المضيفة:** يشكل الموقع الجغرافي للبلد المضيف عامل جذب، ذلك أن الشركات الأجنبية تجري مفاضلة بين الأقاليم لاختيار أنسبها. ويتجلى ذلك من خلال:

1-5-1/ **مدى قرب الدولة المضيفة من مصدر الاستثمارات الأجنبي المباشر:** حيث يساهم هذا التقارب في تقليص تكاليف النشاط الاستثماري مثل: خفض تكلفة النقل والتسويق، علاوة على ضمان توافر أسواق محلية واسعة. ولعل ميزة التقارب الجغرافي بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا يفسر جزئياً تركز حوالي 80 % من الاستثمارات اليابانية في دول شرق آسيا، ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية، والاستثمارات الأوروبية في دول شرق أوروبا وشمال إفريقيا.

1-5-2/ **انضمام الدولة المضيفة للاتحادات الاقتصادية الإقليمية:** ذلك أن وجود مثل هذه التكتلات يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات، ومن ثم يشجع المستثمر الأجنبي على توجيه استثماراته للدولة المضيفة العضو في هذا التكتل، خاصة إذا تركز نشاطه الاستثماري في قطاع التصدير، حيث يمكنه في هذه الحالة تصدير منتجاته للدول الأعضاء دون قيود أو عقبات. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2001 إلى الدور الإيجابي الذي لعبه قيام اتحاد إقليمي في دول آسيا والباسفيك (APEC) على جذب قدر من الاستثمارات الأجنبية بين الدول الأعضاء ، كما يشير التقرير إلى أهمية دخول المكسيك في اتفاق أمريكا الشمالية (NAFTA) كعامل أساسي في زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة، اتجه معظمها إلى القطاع الصناعي والتصديري.[1]

1-6/ **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:** إذ أن وجود الاستثمارات واستمرارها يتوقف على نوعية إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية بما تتخذه السلطات من تدابير وهذا يتوقف في الواقع على وجود العديد من المؤشرات الهامة:[2]

1-6-1/ **حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية** : وهو ضمان لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد القومي داخلياً أو خارجياً، بما يؤدي إلى التخفيف من تأثير تلك الظروف والقضاء على آثارها الجانبية بالاعتماد على دراسة الاختلالات وأسبابها.

---

[1]- سمير إبراهيم أيوب،" محددات جذب وترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة 1975 - 2002،" ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 11-13 سبتمبر 2003، ص 210.

[2]- د.قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الاستثمار، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط، 8- 9 أفريل2002، ص: 146.

1-6-2/ **أهمية الدين الخارجي :** لما يمكن أن يؤثره على ميزان مدفوعات الدولة ومن ثمة القدرة على الوفاء بالمتطلبات الأساسية، إذ أن أهمية خدمات الدين إلى الصادرات والناتج المحلي الخام تشكل تهديداً للاقتصاد لكون ذلك يمثل نزيفاً للثروة والعملات الأجنبية نحو الخارج.

1-6-3/ **مستوى تغطية الواردات :** بحيث كلما كان عدد الأشهر المقدور على تغطيتها كبيراً كلما ازدادت الثقة في الاقتصاد الوطني ومؤشرا على حسن إدارته.

1-7/ **كفاءة السياسة التعليمية والتكوينية ودعم أنشطة البحث والتطوير:** إن قدرة الدول المضيفة على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا والفنون الإدارية والتنظيمية التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسية، تتوقف بالأساس على مدى كفاءة وفعالية الموارد البشرية المتاحة. من هنا يبرز دور السياسة التعليمية والتكوينية في إعداد الكفاءات المطلوبة، والقادرة على التفاعل مع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، بما يعود بالنفع على اقتصاد البلد المضيف. بالإضافة إلى ذلك، تعد مسألة دعم وترقية أنشطة البحث والتطوير غاية في الأهمية، لكونها تمثل وسيلة توسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع، كما تؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية.[1]

3/ **مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار:** توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما، كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، والملاحظ أن هنالك عدداً متنامياً من هذه المؤشرات، والتي لم تصل بعد -باعتراف واضعيها- إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الأخطاء، لكنها حتماً تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه. نذكر من بين هذه المؤشرات ما يلي:

3-1/ **المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية :** تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. [2] يتم الحصول على قيمة هذا المؤشر من خلال إجراء محصلة نتائج سياسات اقتصادية تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية. يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

[1]- محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص: 131.
[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002، ص: 28.

نوع المؤشر	سنة 1	سنة 2	التغير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	X1	X2	X1- X2	A
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	Y1	Y2	Y1- Y2	B
مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	Z1	Z2	Z1- Z2	C

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2002.

من خلال النتائج المتوصل إليها من الجدول يمكن حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية، والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي: [3/(A+B+C)]. مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي:

- أقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

3-2/ **مؤشر الحرية الاقتصادية:** تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية).
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
- تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفردية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، ويمكن تقييم هذا المؤشر كما يلي:

- (1 – 1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- (2 –2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (3 – 3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- (4 – 5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

3–3/ **مؤشر الاستدامة البيئية** : يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001، ويتكون هذا المؤشر من 20 متغيراً أساسياً تشمل 68 عنصراً تقسم على المحاور التالية:

- قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية.
- الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي.
- مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية.
- وضع القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية.
- مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.

3–4/ **مؤشر الشفافية:** تصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد أهم المعوقات، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

3–5/ **مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:** تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001. ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد، يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، وفي تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد، والثاني مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد.

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

$$\frac{\text{حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا}}{\text{إجمالي النتاج المحلي للقطر/ إجمالي الناتج المحلي العالمي}}$$

يؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة. أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل: **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، تصنيف القطر السيادي.**

وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي. ووفق مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين الصفر والواحد، يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير.[1]

3-6/ **المؤشر المركب للمخاطر القطرية :** يصدر عن مجموعة PRS GROUP شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر، وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. يستند المؤشر المركب على ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية ويشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25 %.ويمكن تقييم المؤشر كمايلي:

- من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.
- من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.
- من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.
- من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

3-7/ **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990، ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- **طول العمر:** ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة.
- **المعرفة:** ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر % و100 %.
- **مستوى المعيشة :** ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر:

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص: 119.

- مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر.
- مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79%.
- مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50 %.

3-8/ **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة :** يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. يشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الاقتصاديات الناهضة، ويتكون من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي:

- **مؤشر البيئة الاقتصادية :** وتشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- **مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.**
- **مؤشر البيئة الاجتماعية :** وتشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية.[1]

لقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي، أي أن المستثمر الأجنبي غالبا ما يأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار في قراره الاستثماري.

المطلب الثاني: تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار

بناءً على الدراسات التي تناولت مناخ الاستثمار، يمكن القول أن اتخاذ المستثمر الأجنبي لقرار الاستثمار بدولة ما يتعلق بمدى تهيئة هذه الدولة لمناخها الاستثماري -بالشكل الذي يجعل منه مناخا محفزا على الاستثمار ومنافسا لباقي المناخات-، إذ لا يمكن الاقتصار -في إصدار القرار- على البيئة الداخلية للمشروع، لأن هذا الأخير يواجه بتكاليف خارجة عن سيطرته لا يستطيع التحكم فيها، لذا فالسلامة المالية للمشروع تتوقف في النهاية على مناخ الاستثمار ومدى تهيئته وتحسينه وسعي الدولة المضيفة للحد من العوائق والمشاكل التي تحول دون ذلك.

1/ **شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** يرى "Charles-Albert Michalet"• أنه من أجل الانتماء لمجموعة الدول الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر - أهم الدول التي تستقطب جل الاستثمار الأجنبي

[1]- أ. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 14.

• Charles-Albert Michalet: خبير وباحث اقتصادي فرنسي، عمل لعدة سنوات بمركز الأمم المتحدة والبنك العالمي، يدرس حاليا بجامعة باريس، مجال تخصصه في البحث هو "الشركات المتعددة الجنسيات وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر".

المباشر في العالم– يجب على الدولة تحقيق كل من الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي، والتي تتمثل في:[1]

1-1/ **الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** تمثل هذه الشروط الظروف القبلية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. يتمثل الشرط الأول في توفير **الاستقرار السياسي والاقتصادي** . يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني وذلك بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي (حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما)، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على مناخ الاستثمار نذكر العناصر التالية:

1-1-1/ **عناصر الاقتصاد الكلي:** توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية)، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف ...الخ.

1-1-2/ **العناصر الاقتصادية والقانونية والتنظيمية** : حرية تحويل الأرباح، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار (آجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية)، مدى استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي (الصفقات العمومية).

1-2/ **الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة ل لاستثمار الأجنبي المباشر ، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

1-2-1/ **حجم السوق ومعدل نموه :** إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها، والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير –شرط أساسي– لكن يجب أن يكون السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا.

1-2-2/ **توفر الموارد البشرية المؤهلة:** تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ، وحالياً إن البحث عن تخفيض التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار.

[1]– أ. ناجي بن حسين، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر، دراسة منشورة على موقع الإنترنت التالي:
http://www.ulum.nl/b19.htm consultée le 25/11/2006.

1-2-3/ **توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات :** كالهاتف، الانترنيت ووسائل النقل بمختلف أنواعها. فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

1-2-4/ **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة :** إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن، والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

2/ تدابير تهيئة مناخ الاستثمار

لا يكون قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بأي حال من الأحوال، دون وجود مناخ يحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار. هذا ما قمنا بتوضيحه من خلال شروط "C-Michalet"، لكن تحقيق الدول –التي تريد اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر– لهذه الشروط في الحقيقة يقتضي منها القيام بمجموعة من التدابير، والتي في مجملها تؤدي إلى تهيئة مناخ الاستثمار. يمكن تلخيص هذه التدابير في كل من سعي الدولة نحو تحقيق الاستقرار في كل من الميدان السياسي والأمني والاقتصادي والمالي وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي...الخ.

2-1/ **تحقيق الاستقرار السياسي والأمني:** إن البيئة السياسية التي تتميز بالاستقرار، وبدولة القانون، وبتوافر الأمن، واستقرار الوضع الأمني والطمأنينة كلها عوامل إيجابية تتسم بالأهمية بالنسبة للشركات الأجنبية وتشجعها على الاستثمار. كما أن العديد من الأبحاث والدراسات التجريبية التي أنجزت في هذا الشأن توصلت إلى أن هناك ارتباط سلبي بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. [1] إذ يرى "C-Michalet" أن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.[2]

يتأثر المناخ السياسي والأمني بدرجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ تتطلب التنمية الاقتصادية قدراً معينا من الاستقرار السياسي والنظام القادر على تنظيم وتوجيه واستغلال الجهود والقدرات المختلفة والخلاقة في المجتمع ودفعها إلى

[1]– فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر، المملكة العربية السعودية"،مرجع سابق،ص: 173.

[2]– أ. ناجي بن حسين، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر، مرجع سابق.

العمل والإنتاج. كما أن الانتقال التدريجي نحو تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية ودخول الاقتصاد العالمي في عصر العولمة، ما هو إلا إجراء لتغيير النظرة إلى دور الحكومة ونطاقها في الاقتصاد خلال العقدين الأخيرين.[1]

لذلك فسعي الدول نحو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يمكن أن يكون له أثر إيجابي من ناحية تهيئة مناخ الاستثمار وتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار.

2-2/ **تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي:** وهو ما يعرف بعامل "نوعية الحياة في الدول المضيفة" أي المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي فيها لكون أن ذلك في حقيقة الأمر يمثل محور اهتمام الشركات الأجنبية -خاصة قرار الاستثمار-. إذ تنصب اهتمامات المستثمر الأجنبي على الجانب الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة من خلال تعرفهم على:[2]

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.
- درجة الوعي بمقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام اللغات المستخدمة، التاريخ، الدين...الخ. [3]

وعلى الأقل في هذا الجانب يجب على الدولة المضيفة أن تلعب الدور المنوط بها من خلال بذل المزيد من الجهود لتحسين الوضعية الاجتماعية والثقافية، عبر تقديم حرية أكبر لوسائل الإعلام، تعميم التعليم، فتح دور الثقافة، محاربة الفقر، والجريمة...الخ. ليأتي الدور المكمل للشركات الأجنبية من خلال إقامة مشاريع استثمارية تؤدي على الأقل إلى تخفيض البطالة والتقليل من الفوارق الاجتماعية والانسجام مع مقومات هذه الدول (العادات، التقاليد، الدين...الخ).[4]

2-3/ **الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي:** على الدول التي ترغب في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر أن تحرص على التدابير المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي والمالي، والتي تتمثل في:

2-3-1/ **تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي:** تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي، غالبا ما يكون بـ:

---

[1]- غيتيان مانويل، تأثير التدفقات العالمية على السياسات الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 1999، ص:26.

[2]- قويدري محمد، أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22/23 أفريل2003، ص:20.

[3]- Denehmé-claude, « stratégies commerciales et technique internationales », édition : organisation, paris, 1992, p 88.

[4]- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر، المملكة العربية السعودية"،مرجع سابق،ص: 174.

- ترشيد السياسة المالية لأجل تعزيز المالية العامة من خلال التحكم في النفقات العامة والتوجيه الأمثل للإيرادات العامة، والإدارة الجيدة للمديونية الخارجية، والإبقاء على الديون الخارجية في المستوى الذي يمكن التحكم فيه بقوة.
- استهداف التضخم والتحكم فيه، من خلال الإبقاء على الموازنة العامة للدولة تحت سيطرة الحكومة.
- وضع سياسة نقدية سليمة، وذلك لأجل ضبط أسعار الفائدة وعدم المغالاة في أسعار الصرف وجعلها أكثر مرونة.
- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، والتحكم في السياسة الائتمانية.
- التنسيق بين كل تلك السياسات، من أجل تجنب التعارض في الأهداف والوسائل المستخدمة.

رغم أهمية تفعيل الحكومة للسياسات الاقتصادية الكلية في نظر المستثمر –خاصة المستثمر الأجنبي– إلا أن مصداقية هذه السياسات في حد ذاتها تحتل مكانة هامة لدى المستثمر. فمصداقية السياسة الاقتصادية تدعم كلما أطمأن الأعوان الاقتصاديون إلى أن السلطات العامة لن تتراجع في الاختيارات المعلن عنها، الشيء الذي يدفع هؤلاء إلى تكييف توقعاتهم على معدل التضخم المستهدف من قبل السلطات (غالبا ما ينظر إلى جهود الحكومة في مكافحة التضخم على أساس أنه اختبار لمصداقيتها).[1]

2-3-2/ **تدعيم الانفتاح الاقتصادي:** ويتم ذلك من خلال توفير المناخ القانوني الذي يساعد على انفتاح اقتصاديات الدول التي ترغب في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد العالمي، ومن ثم تسريع وتيرة تجسيدها واقعيا، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة مواءمة الظروف العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. تتلخص إجراءات الانفتاح الاقتصادي في: [2]

- إصلاح النظام المصرفي والمالي من خلال تعزيز الرقابة والترخيص بإقامة البنوك الخاصة، إلى جانب إنشاء سوق رؤوس الأموال وتفعيلها وتطوير مختلف القواعد واللوائح التي تسمح بجذب رأس المال الوطني أو الأجنبي.
- إقرار عملية الخوصصة وتجسيدها، إذ تشكل هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي، وهي في ذات الوقت أداة من أدوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحرير التجارة الخارجية واتخاذ الخطوات الحقيقية لأجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحرير الأسعار والرفع التدريجي لدعم الدولة.
- إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وكذلك دفعه من خلال إزاحة مختلف العراقيل التي يحتمل أن تعيقه في مساهمته في دفع عجلة التنمية.
- تطوير النظام الجمركي من خلال عصرنة الإدارة الجمركية بالشكل الذي يجعلها تتماشى مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومع تدابير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1]– د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص: 25.

[2]– فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر، المملكة العربية السعودية"،مرجع سابق،ص: 175.

2-4/ **تدابير أخرى:** هناك تدابير أخرى لا تقل شأناً عن التدابير التي ذكرناها سالفا والتي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من طرف الدولة التي تعتزم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنها تحسن من أدائها في الاستقطاب. يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصلاح النظام الجبائي وجعله يتماشى مع متطلبات تحسين الأداء، إذ يستوجب أن يكون هذا الأخير نظاما تنافسيا وواضحا مع ضرورة احتواءه على الحوافز والامتيازات الضريبية.
- ضرورة وجود قانون للمنافسة يتسم بالوضوح وبالضوابط المناسبة.
- توفير الضوابط القانونية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والصناعية.
- صياغة قوانين تجارية حديثة وفعالة مع ضرورة أن تدار مختلف الشركات وفقها ووفق معايير محاسبية دولية.
- إنشاء أجهزة وهيئات حكومية مهمتها الأساسية تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق.

3/ **السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار** : إن جاذبية بلد ما للاستثمار يتوقف على توفير الشروط سابقة الذكر، ولكن وإن كانت هذه الشروط ضرورية فإنها تبقى غير كافية، خاصة بالنسبة للبلدان التي تفتقد لمكانة مهمة على الساحة الاقتصادية الدولية، وعليه يصبح من الواجب القيام بحملة ترويجية للمزايا والفرص الاستثمارية.[1] من بين أنجع الطرق المنتهجة في هذا الشأن، سياسات تحسين مناخ الاستثمار. وأهم هذه السياسات:

3-1/ **سياسة الترويج المستهدف:** ويطلق عليها أيضا بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتمد هذه السياسة على استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة (مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، إحلال الواردات، توفير فرص عمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي) وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى. تستمد هذه السياسة أهميتها من الأسباب التالية:[2]

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة كنقل التكنولوجيا، والتخفيف من معدل البطالة، وتنمية الصادرات، بالإضافة إلى تحسين تنافسية الصناعات المحلية...الخ.

---

[1]- أ.ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، 14- 15 مارس 2004، ص: 17.

[2]- د.طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية –حالة مصر-، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 03.

- زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم في ظل عولمة الأسواق يفرض على كل دولة التخصص في المجالات والأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية، الأمر الذي يفضل معه أن تركز الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي على الأنواع التي تحقق لها مكان على خريطة الأسواق العالمية.
- انخفاض تكاليف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتكاليف السياسة التقليدية التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة، حيث يتم قصر الحوافز الضريبية والمالية على الأنشطة المستهدفة فقط بدلا من توزيعها على جميع مجالات الاستثمار.

لتطبيق وتفعيل سياسة الترويج المستهدف، هناك بعض الآليات والخطوات التي يجب على الدول التي ترغب في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر القيام بها، وهي كالتالي:

3-1-1/ **تحديد الميزة التنافسية للدولة:** يتمثل هدف هذه المرحلة في ضرورة تحديد المزايا النسبية والتنافسية للدولة وقطاعاتها وأنشطتها المختلفة، ويعد التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الاستهداف، حيث يساعد على التأكد من أن العائد من عملية الاستهداف يتجاوز التكاليف والجهود التي تتطلبها هذه العملية، هذا بالإضافة إلى تجنب مخاطر الترويج للاستثمارات في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، وكذلك يساعد تحديد الميزة التنافسية للدولة في الوقوف على مجالات التغير المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار.•

فعلى سبيل المثال إذا استهدفت الدولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها، فإن نقطة البدء لتقيم مدى قدرة الدولة على الإنتاج بغرض التصدير، تتمثل في تحليل هيكل الصادرات والواردات للدولة وذلك لتحديد الصناعات والمجالات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، ثم بعد ذلك يتم تحليل هيكل الصناعة (معدل نمو الصناعات المختلفة، عدد الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة)، بالإضافة إلى تحديد المستثمرين الأجانب وكذلك الشركات المحلية التي تقوم فعلا بالتصدير.

كثيرا ما تقترن الميزة التنافسية للدولة بالصناعات المحلية التي حققت أكبر معدل نمو، أو التي يطلق عليها بالصناعات القائدة (Champion Industries)، إذ يجب أن توجه الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه القطاعات نظراً لأنها تكون أكثر فاعلية من جذب الاستثمارات إلى قطاعات أخرى.

3-1-2/ **تحديد المستثمر المستهدف:** هناك مجموعة من المعايير التي يتم التركيز عليها في تحديد المستثمر المستهدف، نذكر منها ما يلي:

• تجدر الإشارة إلى أن عملية الاستهداف لا تنطوي فقط على تحديد للقطاعات المستهدفة ولكن تتضمن أيضا الأنشطة التي سوف يتم التركيز عليها داخل هذه القطاعات، فعلى سبيل المثال بالنسبة لصناعة السيارات نجد أن الدولة عليها أن تختار بين استهداف إنتاج مكونات محددة (الإطارات والمحركات أو الأجهزة الكهربائية التي يتطلبها إنتاج السيارات) أو أن تقوم بعمليات تجميعية.

3-1-2-1/ **المعيار الاقتصادي:** من خلاله يتم التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة، وتشير تقارير الاستثمار الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أن أهم المؤسسات المستهدفة من طرف الدول المتقدمة، هي تلك المؤسسات التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا وفي خدمات الأعمال (مثل الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصال).

3-1-2-2/ **المعيار الجغرافي:** تركز بعض وكالات تشجيع الاستثمار على استهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة مثلما فعلت الصين حيث قامت بتخصيص مناطق صناعية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات من تايوان، هونغ كونغ وجنوب شرق آسيا.

3-1-2-3/ **المعيار الديموغرافي:** من خلاله يتم اجتذاب الشركات التي ينتمي صانع القرار فيها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة، فعلى سبيل المثال تقوم الصين باجتذاب الشركات متعددة الجنسية التي تدار بواسطة الصينيين، وكذلك تقوم إسرائيل بجذب الشركات المملوكة من طرف مستثمرين يهود.

3-2/ **سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية:** تلعب كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار، دورا مهما في تدعيم مناخ الاستثمار، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات. ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي:[1]

- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.
- التقييم الدوري لجودة وكفاءة الإطار المؤسسي والإدار ي الخاص بالاستثمار ومن ثم وضع الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار.
- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية. وفي هذا الشأن قامت وكالات ترويج الاستثمار والتجارة في كوريا سنة 1999 بإنشاء "مكتب مفوضي الاستثمار"، بحيث كلما تم إبلاغ المكتب عن أحد الشكاوي فإنه يقوم بالاتصال فورا بالهيئة ذات الصلة. ولقد تم منح المكتب كامل السلطات لكي يطلب المعاونة من الجهات الحكومية المختصة والتي بدورها يجب أن تعالج المشكلة دون أي تأخير وتقدم خطة عاجلة لحلها في مدى زمني لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقدم مكتب مفوضي الاستثمار بهذه الشكوى للجهة المعنية.

[1]- بدون مؤلف، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2004، ص: 11-15، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.idsc.gov.eg/Docs/DocsDetails.asp?rIssueCategory=1&MainIssues=4&DocID=130 consultée le 25/03/2006.

- إنشاء وكالات لترويج الاستثمار وإقامة مكاتب خارجية لها تنتشر في مختلف دول العالم للترويج لفرص الاستثمار.
- تطوير خريطة استثمارات، وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات الموجودة في الدولة يتم فيها تقسيم الاستثمارات نوعيا وجغرافيا.
- إنشاء موقع إلكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها، على أن يتم تحديثه دوريا.
- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثما ر، مما يساهم في سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.

- تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز بحث داعمة للاستثمار، تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة ودراسة جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط التنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الاستثمار ذات معدلات الربحية المرتفعة.
- إنشاء سجل إلكتروني يحتوي بيانات جميع الشركات العاملة في الدولة، وتلتزم الشركات الراغبة في إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالتسجيل فيه ليسهل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة.
- الربط بين الشركات ومراكز البحث والتطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات.
- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمار، تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية مما يخلق نوعاً من الأمان لدى المستثمرين.

3-3/ **السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي:** يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول، ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي:

- تبني سياسة التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها.
- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية (الدول المتقدمة)، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة.
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي• مع الدول المستهدف تدفق الاستثمار الأجنبي منها.
- الانضمام في التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية.

• يعرف الازدواج الضريبي، بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها خلال نفس الفترة الزمنية. حيث يدفع هذا الأخير على نفس الوعاء أكثر من مرة، لأكثر من إدارة ضريبية. وقد يحدث الازدواج الضريبي على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي.

- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار.

3-4/ **تحسين الأطر التشريعية:** يمثل الإطار التشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأفراد النشاط الاقتصادي. ويتضمن تحسين الأطر التشريعية ما يلي:

- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.
- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.
- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين، وذلك بهدف توضيح الإطار التشريعي أمام المستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.
- إيجاد تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من تكاليف الاستثمار.

3-5/ **سياسات أخرى:**• بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار، من بينها:

- تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وخفض معدلات التضخم والبطالة، وتضييق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- عقد برامج تدريبية للعمالة وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، وخاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة مع انخفاض تكلفة التشغيل.
- تدعيم حرية تحويل الأرباح وتدفقات رؤوس الأموال للخارج.
- إنشاء المناطق الحرة، التي تتسم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.

المبحث الثاني: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر النظام الضريبي من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي، ذلك أنه يراعي الجانب الضريبي ويهتم به كثيرا قبل مباشرة في المشروع الاستثماري. وربما هذا ما يدفعه إلى البحث عن الأنظمة الضريبية الأكثر ملائمة بين الدول المنفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك فالسياسة الضريبية المطبقة في دولة ما تحتل مكانة هامة في مناخ الاستثمار، وهذا ما تم توضيحه في مناخ الاستثمار. وسنحاول من خلال هذا المبحث تشريح

• هناك أيضا سياسات التحفيز الضريبي سنتطرق إليها في المبحث الثاني.

العلاقة التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة

لقد تمكن العالم الاقتصادي **لافر** من تلخيص ظاهرة اقتصادية هامة تنشأ عن الضريبة في شكل منحى عرف بمنحى **لافر**، مفاده أن الضريبة تقتل الضريبة، إذ يشير إلى أن ارتفاع معدل الضريبة يتمخض عنه ارتفاع الحصيلة الضريبية، إلى أن تصل إلى نقطة معينة يؤدي بعدها ارتفاع معدل الضريبة إلى انخفاض الحصيلة الضريبة. وبذلك نستطيع أن نقول أن المستثمر–كممول ضريبي– ينظر إلى الضريبة بشكل حذر فكلما ارتفع العبء الضريبي كلما عزف عن الاستثمار، ذلك أن جزءا كبيرا من الثروة المحققة من طرف المستثمر ستذهب إلى الدولة فيما يترك له جزء قليل ليتصرف فيه. هذا ما يدفعنا إلى القول أن التحفيز الضريبي سيلعب دورا هاما في التأثير على القرار الاستثماري.

1/ **أثر الضريبة على عائد الاستثمار:** يعتبر إنشاء مشروع استثماري بمثابة عملية زراعة عضو في جسم الاقتصاد القومي، ومن ثم فسوف يتفاعل مع البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة به. ويعتبر هذا التفاعل مع الظروف الاقتصادية الكلية دالة في الظروف الداخلية للمشروع، وبالتالي يجب فحص واختبار هذه العلاقة بشكل منتظم ودوري بحيث تصبح جزء أساسي لعملية تطوير المشروع على مختلف مراحله. لذلك يجب على المستثمر الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسة الضريبية. [1] إذ أن تغير معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى سيكون له أثر على عائد المشروع الاستثماري، هذا الذي يجعل المستثمر حساسا للتغيرات التي تطرأ على المناخ الضريبي.

يتم اقتطاع الضرائب من الأرباح الصافية –التي تنتج عن خصم التكاليف من الأرباح الإجمالية– المحققة من المشروع الاستثماري، ومن هنا يأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار وذلك من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح، وبالتالي يقل الميل للاستثمار. [2] كما يمكن للضريبة أن تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فتخفيض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يؤدي في النهاية إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج. لهذا نجد الكثير من الدول، لكي ترفع من تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية تعمل على إعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي...الخ.

---

[1]– د.عادل عبد العظيم، القرار الاستثماري على المستويين الجزئي والتجميعي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.arab-api.orgcourse22pdfc22-1-5.pdf consultée le 15/11/2006.

[2]– د.سيد عبد العزيز عثمان، أ.شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية "مدخل تحليلي وتطبيقي"، مرجع سابق، ص: 73.

2/ **موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار:** كما وضحنا سابقا، فإن المناخ الضريبي يلعب دورا هاما في التأثير على مناخ الاستثمار، إذ أن المستثمر الأجنبي يحاول دائما أن يجد دولا أقل ضغطا ضريبيا مقارنة مع باقي دول العالم. لذلك تسعى العديد من الدول في إطار إصلاحها لأنظمتها الضريبية إلى تخفيف الضغط الضريبي بما يحفز الاستثمار –خاصة بالدول المتقدمة– وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3–2): هيكل الإيرادات الضريبية لبعض الدول المتقدمة **(الوحدة:%)**

	اليابان 1992	أمريكا 1990	ألمانيا 1989	فرنسا 1989	إنجلترا 1990	المتوسط العام للدول
الضرائب المباشرة	74.1	91.7	53.3	39.1	58.7	74.8
• **الضريبة على الدخل.**	41.7	74.9	43.0	20.6	35.5	50.7
• **الضريبة على أرباح الشركات.**	28.3	15.0	7.4	11.5	13.8	19
• **ضريبة التركات.**	3.4	1.8	0.5	1.7	0.9	2.7
• **ضرائب أخرى.**	0.7	--	2.4	5.3	8.5	3.6
الضرائب غير المباشرة	25.9	8.3	46.7	60.9	41.3	25.2
• **ضرائب القيمة المضافة.**	7.6	--	28.5	35.0	22.8	20.5
• **ضريبة الخمور.**	3.1	0.9	1.3	--	3.1	1.5
• **ضريبة جمركية.**	1.3	2.7	1.5	0.9	1.2	2.0
• **ضرائب ورسوم أخرى.**	13.9	4.7	15.4	15.0	14.2	12.6
الإجمالي	100	100	100	100	100	100

المصدر: د. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتوريق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، **ص:** 77

نلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة الضرائب على أرباح الشركات منخفضة مقارنة مع الضرائب على الدخل، إذ لم يتجاوز متوسط هذه النسبة في ثلاث دول متقدمة 20%، هذا الذي يشير إلى رغبة هذه الدول في تشجيع وتحفيز الاستثمار.

من ناحية أخرى، وعلاوة على الإخضاع الضريبي يراعي المستثمر ويعطي اهتماما بالغا للامتيازات والحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة، وبالتالي فهو يقارن بين الضغط الضريبي للدولة A مع الضغط الضريبي للدولة B كما يلي:

$$\text{الضغط الضريبي (A)} = \frac{\text{الضرائب – الحوافز الضريبية}}{\text{الدخل – حصة الدخل المعفاة}} < \text{الضغط الضريبي (B)} = \frac{\text{الضرائب – الحوافز الضريبية}}{\text{الدخل – حصة الدخل المعفاة}}$$

عندما يكون الضغط الضريبي للدولة **(A)** منخفض مقارنة مع الدولة **(B)**، فإن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار بالدولة (A) –مع بقاء العوامل الأخرى على حالها– والعكس صحيح. وعليه فالمستثمر الأجنبي يراعي جانب الإخضاع واحتمال ارتفاعه وأيضا يراعي وجود أو عدم وجود اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلد المضيف والبلد الأصلي. [1] والشكل التالي يوضح موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار وذلك بالإشارة إلى أهم العناصر المكونة لهذا المناخ:

شكل رقم (3-2): موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار

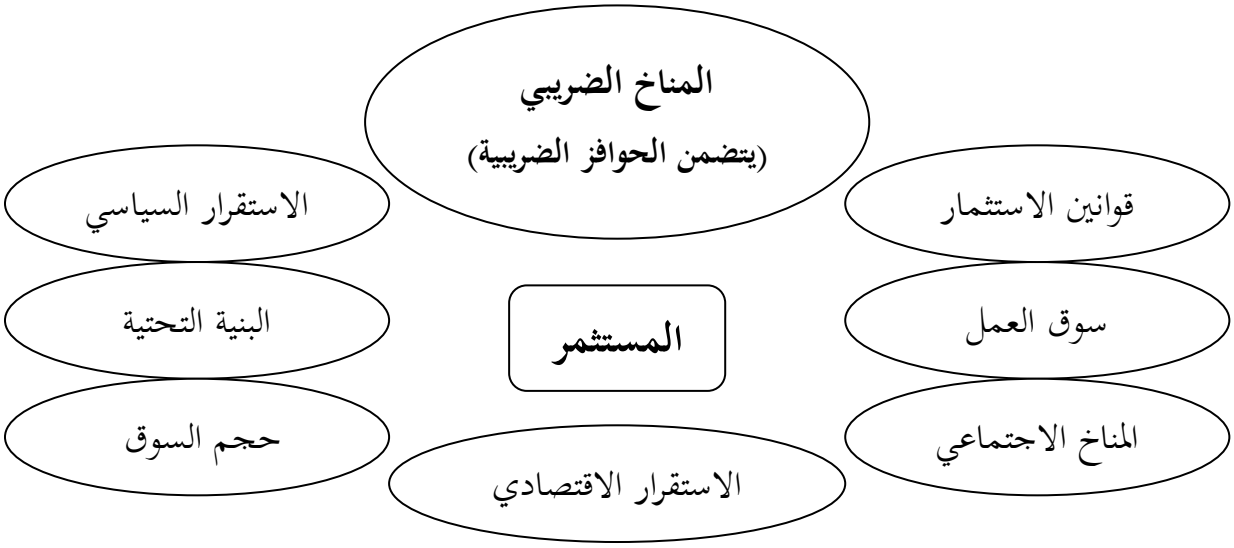

المصدر: محمد إبراهيم مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، مرجع سابق، ص: 23.

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن الضرائب تحتل موقعا أساسيا ضمن مكونات مناخ الاستثمار، كما أنها تشكل عاملا مهما من العوامل المتحكمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك تبعا لمستوى الإخضاع الضريبي من جهة والحوافز الضريبية من جهة أخرى. هذا الذي يدفع العديد من الدول التي تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاعتماد على الحوافز الضريبية في ذلك.

وبذلك نجد أن النظام الضريبي يلعب دورا مهما في القرار الاستثماري –خاصة بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي–، فكلما انخفض العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر الأجنبي كلما ساعد على تدفق هذا النوع من

[1]– د. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص: 113.

الاستثمار. كما أن عدم وضوح النظام الضريبي يعتبر من معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي –حتى ولو حمل هذا النظام حوافز ضريبية مغرية– لأن المستثمر لا يستطيع تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له.[1]

المطلب الثاني: سياسات التحفيز الضريبي

يعتبر التحفيز الضريبي من أهم الأساليب المعتمدة في السياسات المالية الحديثة، وذلك نظرا لفعاليتها في توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية، والتي تهدف إلى جلب رؤوس الأموال، سواء المحلية أو الأجنبية، لذلك انتهجت الكثير من دول العالم أسلوب التحفيز الضريبي من خلال السماح للمستثمرين بالاستفادة من بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية والمالية. تتخذ سياسة التحفيز الضريبي عدة أشكال، أكثرها شيوعا:

- التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات.
- التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل.
- التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير.

1/ **التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات** : انطلاقا من أ ن الاستثمار هو العمود الفقري لتحقيق التنمية الاقتصادية، خصصت معظم الدول تحفيزات وتسهيلات جد مغرية تشجيعا للاستثمارات المنتجة وجلب الأموال لتنمية ثروة المجتمع. تتمثل هذه التسهيلات في:

1-1/ **الإعفاءات الضريبية**

1-1-1/ **تعريف الإعفاء الضريبي:** يقصد بالإعفاء الضريبي ذلك الأسلوب الذي تتخذه الدولة، بحيث تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالشكل الذي يعود في النهاية بالنفع العام على الدولة وزيادة معدلات النمو الاقتصاد ي والتنمية الشاملة وذلك بزيادة وتشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج.[2]

كما يمكن تعريف الإعفاء الضريبي كالتالي: "هو عدم إخضاع المؤسسة للضريبة قصد تشجيعها وحثها على اتخاذ قرار الاستثمار، بالرغم من أن هذا الأسلوب يكلف الدولة نقصا في إيرادات الخزينة العامة ".[3] ذلك أن الإعفاء الضريبي يمثل في حقيقة الأمر تنازلا من المجتمع عن حقه في جزء من أرباح المشروع الاستثماري،

---

[1]– بدون مؤلف، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ص: 05، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.idsc.gov.eg/Docs/DocsDetails.asp?rIssueCategory=1&MainIssues=4&DocID=130 le 16/03/2006

[2]– بدون مؤلف، الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي، دراسة منشورة م ن طرق وزارة المالية، الكويت، 2002، موجودة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.mof.gov.kw/coag-news11-2.html Consultée le 19/06/2006

[3]– د.عبد الكريم صادق بركات، د.يونس أحمد البطريق، د.حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 1986، ص: 193.

مقابل قيام هذا المشروع بتحقيق هدف محدد من الأهداف القومية، التي يرى المجتمع أنه أولى بالتحقيق من تحصيل الضرائب من هذا المشروع، أي أهم من مساهمته في الإنفاق العام، وبالتالي فإن الإعفاء الضريبي هو تضحية اقتصادية يتحملها المجتمع مقابل حصوله على منافع أو عوائد اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك يطلق على الإعفاءات الضريبية تعبير **التكلفة الاجتماعية** وفقا للخصائص التي يجب توافرها في أي تضحية اقتصادية حتى تتسم بصفة التكلفة، وأهمها أن يتم فعلا تحقيق الغرض من هذه الإعفاءات الضريبية، لأنه إذا تم منح هذه الإعفاءات دون حصول المجتمع على المنافع المتوقعة مقابلها، خرجت هذه الإعفاءات من إطار " **التكلفة الاجتماعية**" إلى إطار "**الضياع الاجتماعي**" أي تصبح هذه الإعفاءات والمزايا مجرد تضحيات اقتصادية يتحملها المجتمع دون أن تعود عليه بنفع أو عوائد اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة. [1] لذلك يتطلب الأمر ترشيد هذه الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية عموما حتى لا تتحول إلى ضياع اجتماعي أي تضحية بلا عائد يعود على المجتمع، وحتى تستخدم هذه الإعفاءات لتوجيه المشروعات الاستثمارية إلى ما يحقق أهداف المجتمع في التنمية والتقدم.

غالبا ما يسمى الإعفاء الضريبي **بالإجازة الضريبية Tax Holiday**، ذلك أن المستثمر الأجنبي يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب ، وهذا في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إعفاء أرباحه من الضرائب لعدد من السنوات من بدء حياة المشروع.[2]

وهناك من يجرؤ على تسمية الإعفاء الضريبي **بالفراغ الضريبي:** "الفراغ الضريبي هو التخفيض الجزئي أو الكلي لضرائب الدخل أو للضرائب الأخرى لفترة محدودة، ويختلف مداه حسب رأس مال المستثمر والمنطقة المرغوب الاستثمار فيها ونوع الصناعة والأهمية المعطاة لها".[3]

خصصت سياسة الإعفاء لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بالشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، كما أن هناك نوعين من الإعفاء، منها ما هو دائم أي يستمر طيلة المشروع، ويمكن أن يكتسي طابع اقتصادي يساهم في بعث التنمية الاقتصادية أو اجتماعي يساهم في تحقيق العدالة، أو ذات طابع ثقافي. ومنها ما هو مؤقت أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة الاقتصادية حديثة التكوين، لأنها في هذه الفترة تكون بحاجة إلى سيولة مالية تمكنها من تغطية تكاليف الاستغلال الضخمة وهي تتراوح مابين 3 و10 سنوات، حيث أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار .

1-1-2/ **شروط ملائمة الإعفاء الضريبي:** يكون الإعفاء الضريبي ملائم في ظروف معينة وغير ملائم في ظروف أخرى لذلك عند تقييم الإعفاء الضريبي كحافز جبائي يتعين أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية: [4]

---

[1]- د.نعيم فهيم حنا، مرجع سابق، ص:03.

[2]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 249 .

[3]- د.عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر،مصر،1987، ص 149.

[4]- يونس احمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 85.

- إن الإعفاء كحافز ضريبي يمكن أن يترتب عنه أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة في غير صالح استثمارات أخرى، فبالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل والتي غالبا لا تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، فإن منح الإعفاء الضريبي لا يكون له أثر فعال على حجم تلك الاستثمارات، أما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل والتي تقل عائداتها في فترة قصيرة نسبيا فمن المتوقع أن تكون تلك الاستثمارات أكثر استفادة من الإعفاء الضريبي حيث تحقق معدلات عالية من الأرباح في السنوات الأولى من الحياة الإنتاجية. ولذلك فإنه يتعين على النظم الضريبية في الدول النامية –بصفة خاصة– والتي تتضمن نصوصا تشريعية تسمح باستخدام الإعفاء الضريبي كحافز ضريبي أن تميز بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل عند منح الإعفاء، بحيث تزداد فترة الإعفاء للنوع الأول من الاستثمارات، وتنعدم أو يتم حصرها في أضيق نطاق بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل.
- قد يكون الإعفاء الضريبي كحافز جبائي أكثر ملائمة وخاصة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها معامل العمل / رأس المال مرتفعا نسبيا أي المشروعات كثيفة العمل نسبيا.
- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز جبائي يكون له أثر تمييزي في صالح المشروعات الجديدة وفي غير صالح المشروعات القائمة مما قد يترتب عليه قيام المشروعات القائمة بتصفية أعمالها وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد.
- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز بدون التمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عنه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وأثر غير صالح للاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة.

1-1-3/ **مشاكل استخدام الإعفاء الضريبي:** لقد لقي استعمال الإعفاءات الضريبية الكثير من الجدل ، ولكنها اتبعت رغم العديد من التحفظات التي يقر بها المشككون في جدواها وخاصة بمقارنة المنافع التي تحققها الاستثمارات مع الخسارة التي تلحق بالدولة من جراء تخفيض إيراداتها، لذلك فإن أبرز المحاذير التي يجب مراعاتها من طرف الدولة عند تقرير سياسة الإعفاءات الضريبة هي: التهرب تحت مظلة القانون، نقص حصيلة الضرائب، ضآلة المنافع والمكاسب الناتجة عن الإعفاءات، توقف المشروعات بعد فترة الإعفاءات، عدم توفر العدالة والفاعلية، البعد عن الموضوعية.[1] كما يترتب على استخدام الإعفاء الضريبي العديد من المشاكل أهمها: [2]

- مشكلة تحديد بداية سريان فترة الإعفاء الضريبي، حيث يمكن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع أو من بداية فترة الإنتاج...الخ، وسوف تختلف فاعلية الإعفاء الضريبي وفقا لاختلاف طريقة احتسابها، فإذا تم احتسابها من بداية فترة الإنتاج قد يشجع ذلك المشروعات على التراخي في عملية التجهيز والتنفيذ مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية. كما أن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع يقلل من فاعلية هذا الحافز الضريبي وخاصة في المجالات التي يتأخر فيها تنفيذ المشروع لأسباب خارجة عن إرادته، لذلك فإن احتساب

[1]– بدون مؤلف، الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي، مرجع سابق.

[2]– يونس احمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، مرجع سابق، ص: 101.

الإجازة الضريبية من بداية فترة الإنتاج قد يكون أكثر ملائمة وفاعلية نظرا للاختلاف الشديد في فترات التجهيز والإعداد بين الصناعات المختلفة. ولكن حتى نستطيع أن نتجنب بعض الآثار السلبية التي تنتج عن استخدام بداية فترة الإنتاج كبداية سريان الإعفاء الضريبي ونرفع من فاعلية استخدام هذا الحافز، اقترح البعض على الدول النامية أن تقوم أولا بتحديد فترات تجهيز وإعداد نمطية لكل نوع من أنواع الاستثمارات المتاحة. يبدأ بعدها باحتساب فترة الإعفاء الضريبي بغض النظر عما تم تنفيذه بالفعل من تلك المشروعات، ويمكن أن يترتب على إتباع ذلك العديد من النتائج الإيجابية والتي من بينها:

- سوف تعمل المشروعات الاستثمارية على سرعة الانتهاء من فترة الإنشاء والتجهيز في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن من الاستفادة من الإعفاء الضريبي.
- إن تحديد فترات مثلى مسبقة لمراحل الإنشاء والتنفيذ لكل نوع من أنواع الاستثمارات يساعد المشروعات الاستثمارية على إعداد خطط سنوية لمراحل الإنشاء تكون أكثر دقة.

- تحديد الفترة الزمنية للإعفاء، إذ أن المشاريع تختلف من حيث القطاعات التي تنشط فيها والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجر عنها ، فمن غير المعقول أن تمنح لهذه المشاريع نفس فترة الإعفاء الضريبي. وهذا ما يطرح إشكالا، خاصة بالنسبة إلى الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد هذه المدة. لذلك نجد أن المتخصصين في هذا الميدان ينصحون بعدم منح فترة إعفاء ضريبي محددة سلفا لجميع المشاريع الاستثمارية، بل يجب أن تختلف فترة الإعفاء من مشروع لآخر وفقا لاستمرار المشروع في تحقيق الأهداف المرجوة منه، أو توقفه عن تحقيق هذه الأهداف.[1]
- إن إتباع نظام الإعفاء الضريبي قد يترتب عليه بعض المشاكل بعد انتهاء مدة الإعفاء الضريبي، حيث تثار مشكلة حساب أقساط الإهتلاك بعد فترة الإعفاء، بحيث تعامل الآلات التي تم استخدامها في فترة الإعفاء باعتبارها آلات جيدة، وفي هذه لحالة سوف يتم التضحية بجزء كبير نسبيا من حصيلة الضريبة.

2-1/ **التخفيضات الضريبية :**[2] يمكن تعريف التخفيض الضريبي بتلك العملية التي يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، وتلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار . إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض **معدل الضريبة** أو تخفيض **الوعاء الضريبي** ، وقد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة . يسمى التخفيض الضريبي أيضا بالمعدلات التمييزية التي تعني تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع النسبة المحققة من أهداف خطة التنمية الاقتصادية.

---

[1]- د.نعيم فهيم حنا، مرجع سابق، ص: 23.

[2]- د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 246-247.

فقد تعلن الدولة أهداف خطة التنمية الاقتصادية في كافة مجالات الاستثمارات ثم تخضع الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات إلى المعدل السائد لضريبة الأرباح التجارية متى حققت هذه المشروعات 60% مثلا من المستهدف في الخطة، ثم تبدأ في تخفيض المعدل تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من أهداف الخطة . من الممكن أيضا أن ترتبط المعدلات التمييزية بنفس هذا الأسلوب بأي من المتغيرات الأخرى (حجم المشروع، حجم العمالة .. الخ).

و لعل من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوق إحدى السلع الصناعية، وترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة فإنها تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية، وأحسن مثال على ذلك ما اتبعته كل من أستراليا ومصر في هذا المجال.

1-3/ **نظام الإهتلاك المعجل:** يقصد بنظام الإهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية. لقد لجأت الكثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى اعتماد نظام الإهتلاك المعجل وذلك من خلال السماح للمستثمر باحتساب أقساط اهتلاك الأصول الرأسمالية الواجب خصمها عند احتساب وعاء الضريبة على الأرباح التجارية. ولقد أثبتت تجارب تلك الدول بما لا يدع مجالا للشك تفوق هذا الحافز الضريبي على كافة الحوافز الضريبية الأخرى وعظم فعاليته وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع. [1] كما يمكن استخدامه لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتوجيهها في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والتي تحدد مزيدا من الفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية.[2]

1-4/ **المعاملة الضريبية للخسائر :** تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها –ليس فقط– للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التر اكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة . فالمعدلات العالية للضرائب التي تخضع لها نتائج الفرص الاستثمارية المختلفة يمكن أن يترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة، يتعذر الدفاع عنها إذا لم يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية (الخاضعة للضريبة) التي حققتها/تحققها المنشأة في السنوات السابقة/اللاحقة باعتبار أن هذه الخسائر تدخل ضمن مصاريف المنشأة عن سنوات سابقة أو لاحقة.

تختلف فاعلية وتأثير نصوص السماح بترحيل الخسائر كحافز ضريبي على قرار الاستثمار الخاص باختلاف نمط واتجاه ترحيل الخسائر (إلى الأمام –الخلف– أو كليهما). بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وغير

---

[1]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 167-268.

[2]– د.سيد عبد العزيز عثمان، أ.شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية "مدخل تحليلي وتطبيقي"، مرجع سابق، ص: 96.

الاقتصادية التي تؤثر على التوقعات التفاؤلية والتشاؤمية التي تحيط بعملية اتخاذ قرار الاستثمار. [1] وفي إطار تقييمنا لمدى فاعلية نصوص ترحيل الخسائر كحافز ضريبي يمكن أن نميز بين الحالات التالية:

1-4-1/ **ترحيل الخسائر إلى الخلف:** يتضمن هذا الإجراء ضرورة قيام الخزينة العامة في السنة التي حققت فيها المؤسسة خسائر برد ما حصلته كضريبة على ما يعادل مقدار الخسارة في سنوات سابقة. ولتوضيح ذلك نفترض أن أحد المستثمرين يمارس نشاطه الإنتاجي منذ خمس سنوات إنتاجية، وقد حقق أرباحا صافية قبل فرض الضريبة تبلغ + 1000، +3000، +1000، −2000، +3000 (بالدينار) على التوالي، ولنفترض أن الضريبة نسبة ثابتة تبلغ 10% من الأرباح الصافية. ففي ظل عدم السماح بترحيل الخسائر، فإن هذا المستثمر سوف يدفع ضرائب سنوية تعادل: 100، 300، 100، صفر، 300 (بالدينار) على التوالي. وبالتالي تبلغ جملة الضريبة المدفوعة 800 دينار. لنفترض أن التشريع الضريبي قد سمح بترحيل الخسائر إلى الخلف فإن أرباح السنة الثالثة ستكون مساوية للصفر بل توجد خسارة مرحلة ومن ثم يتعين على الحكومة أن تقوم برد ما حصلته من ضريبة، أي رد ما يعادل 100دينار، وحيث أن أرباح السنة الثالثة لا تكفي لاستيعاب خسارة السنة الرابعة سوف يتم ترحيل جزء من الخسارة التي لم يتم استيعابها إلى السنة الثانية. وبالتالي تصبح أرباح السنة الثانية 2000دينار بدلا من 3000دينار، ومن ثم يتعين أن يدفع المستثمر ضرائب عن تلك السنة تعادل 200دينار، أي يتعين على إدارة الضرائب أن تقوم برد مبلغ يعادل 100دينار إلى المستثمر. وبذلك فمع السماح بترحيل الخسائر إلى الخلف يتضح أن العبء الضريبي الذي تحمله المستثمر قد انخفض من 800 دينار إلى 600دينار.

يعتبر ترحيل الخسائر إلى الخلف حافزا قويا على التوسع وزيادة نسبة الاستثمارات الخطرة في المنشآت القائمة والتي مارست نشاطها الإنتاجي منذ فترة زمنية معينة، وحافزا ضعيفا بالنسبة للمشروعات الإنتاجية الجديدة والتي لم تمارس بعد النشاط الإنتاجي، ومن المتوقع أن تحقق خسائر في المراحل الأولى لإنتاجها.

غالبا ما يكون لترحيل الخسائر إلى الخلف آثار إيجابية بالدول المتقدمة، على عكس الدول المتخلفة التي يكون فيها آثاره السلبية أكبر بكثير من آثاره الإيجابية، وذلك نظرا للوضعية المزرية التي تعرفها الخزينة العامة بالدول النامية.

1-4-2/ **ترحيل الخسائر إلى الأمام:** إن هذا الحافز يعتبر أكثر ملائمة من الناحية التطبيقية لظروف الدول النامية بالمقارنة بالترحيل الخلفي للخسائر. كما يمكن أن يمتد نطاق تطبيق هذا الحافز ليشمل المشروعات القائمة والمشروعات الجديدة على حد سواء. فمن خلال بيانات المثال السابق، فإن المستثمر يستطيع أن يقوم بترحيل الخسائر إلى الأمام، أي إلى السنة الخامسة. وفي هذه الحالة تصبح أرباح السنة الخامسة 1000دينار والضريبة الواجبة الدفع 100دينار، وفي هذه الحالة يتم خصم الخسارة مباشرة من الوعاء ولا يتم رد الضريبة حيث أنها لم تدفع أصلا. وبالنسبة إلى المستثمر في هذا المثال فإن العبء الضريبي لن يختلف في حالة الترحيل إلى للخلف أو الترحيل على الأمام حيث يضل العبء الإجمالي 600دينار. أما إذا كان المشروع جديدا وحقق في أول سنة

[1]- د.سيد عبد العزيز عثمان، أ.شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية "مدخل تحليلي وتطبيقي"، مرجع سابق، ص: 75.

من حياته الإنتاجية خسائر، فإنه لن يستطيع أن يستفيد من مزايا الترحيل إلى الخلف حيث لا تتواجد أرباح في سنوات سابقة وبالتالي فإن فرص الاستفادة تكمن في الاستفادة من الترحيل إلى الأمام.[1]

2/ **التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل :** يعتبر مشكل التشغيل أحد الانشغالات والاهتمامات الكبرى لدول العالم، سواء المتقدمة أو المتخلفة، نتيجة للتطور التكنولوجي والصناعي، وظهور الإعلام الآلي الذي أدى إلى تقليص عدد مناصب الشغل، وكذلك تزايد النمو الديموغرافي، وأصبحت البطالة مشكلة اجتماعية لها آثار سلبية على المجتمعات. وللقضاء على هذه المشكلة العويصة، سطرت الكثير من الدول برامج متعددة ومتنوعة للتخفيف من حدتها. ومن بين أهم الحلول الاقتصادية المطروحة ضمن السياسات الاقتصادية، التحفيز الضريبي والموجه خاصة إلى تشجيع التشغيل، وتشمل هذه الحوافز ما يلي:

2-1/ **التخفيضات الضريبية على أساس كل شخص مشغل** :[2] تمنح للمؤسسات المشغلة إمكانية الخصم من دخلها الخاضع للضريبة مبالغ محددة لكل شخص تم تشغيله أو كل منصب عمل تم توفيره في المشروع الاستثماري، هذا المبلغ الذي يمكن خصمه قد يحدد بالتناسب مع كل منصب عمل أو لعدد المناصب الإجمالية التي يوفرها، فهذا الإجراء من شأنه أن يخفض من تكلفة اليد العاملة، بالنسبة لأرباب العمل وبالتالي يؤدي إلى الزيادة في الطلب عليه.

فالضريبة بهذه الصفة يمكن أن تلعب الدور الأساسي والفعال في التأثير على القرار المنظم، فيما يخص الخيار بين استعمال التجهيزات المتقدمة التي تستغني عن اليد العاملة وتلك التجهيزات التي تُشغل وتتطلب تدخل العنصر البشري فإن كانت هذه التخفيضات تمس الرسم على عاتق أرباب العمل وليس على العمال، مما يؤدي إلى التخفيض في مبلغ الضريبة الواجب الدفع. هذا الإجراء يمكن أن يكون له الأثر البالغ في زيادة عروض العمل وليس الطلب عليه.

2-2/ **التخفيضات الضريبية للصناعات ذات الكثافة العمالية** : للصناعات ذات الكثافة في اليد العاملة إمكانية المفاضلة في معدل الاقتطاع الذي يطال دخول المؤسسات على أساس المعامل رأس المال / اليد العاملة.
فالمفاضلة تكون في رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال وتخفيض هذا المعدل للمؤسسات ذات الكثافة في اليد العاملة، كما تمنح تسهيلات وتخفيضات ضريبية على أرباح هذه المؤسسات الصناعية التي توجه استثماراتها إلى التجهيزات والمعدات التي تحتاج وتستقطب اليد العاملة.

3/ **التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير** : تلعب التحفيزات الضريبية دورا كبيرا في تشجيع الصادرات وخاصة إذا كانت حصص المصدرين في الأسواق العالمية محتشمة وتجربتها محدودة فيكون في حاجة ماسة إلى تخفيض أي عبء ضريبي من شأنه أن يخفض في تكلفة المنتوج المصدر لأنه ليس من الممكن أن نحمل المستهلك دفع

---

[1]- د.سيد عبد العزيز عثمان، أ.شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية "مدخل تحليلي وتطبيقي"، مرجع سابق، ص: 77.

[2]- رمضاني لعلا، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية "حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002، ص: 46.

ضرائب مفروضة من قبل دولة أخرى، دون الحد من فعالية هذا المنتوج وقدرته على المنافسة مقارنة بباقي المنتوجات التي هي من نفس الطبيعة ومعروضة بأثمان منخفضة فبإعطاء تحفيزات ضريبية يمكن –على الأقل– التأثير على جزء ضئيل من سعر المنتوج في السوق العالمي. يأخذ التحفيز الضريبي الخاص بالصادرات الأشكال التالية:[1]

3–1/ **الامتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل:** تستفيد المؤسسات التي تقوم بتصدير منتوجاتها من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن تصدير، إذا توفرت بعض الشروط سواء لطبيعة المنتوج المصدر، والتي تكون عادة المنتوجات المصنعة وليست المواد الأولية الخام، أو على أساس حجم الصادرات.

3–2/ **الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية :** تمنح تخفيضات من الحقوق الجمركية بالنسبة لعملية استيراد المواد الأولية والتجهيزات الضرورية، التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي تصدر إضافة إلى هذا الإجراء، هناك بعض الدول التي تمنح للمصدرين نظام الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير، أو إعادة تصديرها مباشرة، ويكون ذلك بالمناطق الحرة، أين يتم إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب والرسوم الجمركية.

3–3/ **الامتيازات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة وبعض الضرائب الأخرى:** تعتمد بعض الدول على إعفاء السلع من الرسم على القيمة المضافة عندما تكون بصدد عملية التصدير. كما تشتمل هذه الامتيازات على بعض الضرائب، كالتي تفرض على الآلات والمعدات أو المواد الأولية التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج الموجه للتصدير.

المطلب الثالث: المنافسة الضريبية والتنسيق الضريبي الدولي

إن إفراط الدول النامية بمنح الحوافز الضريبية –لسهولة توفيرها مقارنة بمكونات مناخ الاستثمار الأخرى– إلى المستثمر الأجنبي، أدى إلى ظهور ما يسمى بالمنافسة الضريبية التي كانت في غالب الأحيان مضرة بالنسبة للاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي ، وكذلك المزايا الضريبية الكثيرة من شأنها تسهيل عملية التهرب الضريبي الدولي • الذي يتم غالبا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، ويعتبر التنسيق الضريبي الدولي إحدى الطرق الكفيلة بمعالجة كل من المنافسة الضريبية المضرة والتهرب الضريبي الدولي.

[1]– رمضاني لعلا، مرجع سابق، ص: 48.

• التهرب الضريبي الدولي هو عملية غالبا ماتقوم بها فروع الشركات المتعددة الجنسيات، نظرا لتعدد وتوسع فروعها الإنتاجية والتوزيعية العابرة للحدود السياسية للدول، بقصد التخفيف من أعبائها الضريبية إلى أقل مايمكن، مستفيدة من بذلك من عدم تجانس التشريعات الضريبية لمختلف الدول.

1/ المنافسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تعريف المنافسة الضريبية بمجمل الإجراءات الضريبية التي تتخذها الحكومات من جانب أحادي من أجل تشجيع الاستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي، بتخفيض معدلات الضريبة أو منح إعفاءات ضريبية. تشبه سياسة المنافسة الضريبية سياسة الحماية أو الدعم التي تقوم بها الدولة لحماية أو دعم صادراتها، دون مراعاة للسياسات المضادة التي يمكن أن تقوم بها الدول المنافسة لها.[1] كما أن الأسباب الحقيقة التي أدت إلى ظهور المنافسة الضريبية تعود إلى تسارع عولمة المبادلات والاستثمار والتغيير الكلي في العلاقات مابين الأنظمة الضريبة الوطنية، من جراء إلغاء الحواجز الغير ضريبة على المبادلات الدولية والاستثمار الدولي. كما كانت العولمة من بين القوى الدافعة التي تسببت في اعتماد إصلاحات جبائية –خاصة بالدول النامية– مركزة على توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض المعدلات الضريبية ومنح حوافز ضريبية أكثر، وبشكل خاص لجذب المستثمر الأجنبي المباشر، ذلك أن هذا الأخير –كما وضحنا سابقا– يتأثر كثيرا بالمناخ الضريبي، انطلاقا من أن الضرائب تعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر على العائد، لذلك نجد أن المستثمر الأجنبي المباشر يتجه إلى الدولة الأقل إخضاعا ضريبيا، وذلك قصد التخلص من أكبر عبئ ضريبي ممكن، والاستفادة من التباين في الأنظمة الضريبية بين التشريعات المختلفة في الدول، وهذا ما يدفعه إلى الاستثمار بالجنات الضريبية.

إن توسع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في منح الحوافز الضريبية لهذا الأخير، ومغالاتها في ذلك، أدى إلى تعاظم آثار المنافسة الضريبية على اقتصاديات هذه الدول من جهة، وعلى اقتصاديات الدول التي لا تمنح حوافز ضريبية من جهة أخرى. فالمنافسة الضريبية بين الدول تؤدي إلى تراجع الإيرادات الضريبية تدريجيا وهذا ما يهدد أهداف سياستها المالية. وكما تنظر هذه الدول إلى المزايا الضريبية التي تقرها، على أنها تشجيع لمستثمرين أجانب جدد، تنظر إليها دول أخرى على أنها وسيلة لتحويل استثمارات حقيقية من بلد لفائدة بلد آخر.[2] لذلك نجد أن حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، قامت بإعادة تخطيط سياساتها الضريبية من خلال التخفيض في أسعار الضرائب على أرباح الشركات إلى حد معين لكل دولة بشكل يقترب من متوسط أسعار الضرائب على أرباح الشركات للمنظمة، وذلك لتواجه أخطار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، وجذب تدفقاته إلى الداخل. [3] كما أقرت بعض الدراسات العملية، مؤخرًا، بأن ازدياد حدة المنافسة الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون باهظة التكاليف لأنها تشوه تدفق رأس المال وتتسبب في تآكل مجمل القاعدة الضريبية. لذلك لابد من تقليص الحوافز الضريبية وإلغائها تدريجيا، إذ رغم انتشارها في فترة

---

[1]– محمد عباس محرزي ، "نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي "، (أطروحة مُقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير فرع النقود والمالية)، الجزائر، 2005، ص:88.

[2]– محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص: 91.

[3]– رينت جروب وكريسينا كوستيال، الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات التوافق أم التناقض الضريبي؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 02، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2001، ص:11.

الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، باعتبارها جوهر أية سياسة ضريبية تستهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن محصلتها كانت متواضعة جدا، وأقل كثيرا من مزاعم المدافعين عنها.[1]

2/ **التنسيق الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر:** إن ندرة رؤوس الأموال الأجنبية المتجهة إلى الدول النامية من جهة وتنافس تلك الدول للحصول على أكبر قدر منها من جهة أخرى، قد يؤدي إلى نوع من المضاربة بين الدول النامية للتسابق على منح الحوافز الضريبية بشكل مفرط. وقد تكون النتيجة النهائية لذلك هو زيادة تكلفة الدول النامية لاستقدام الاستثمار الأجنبي المباشر دون تغيير يذكر في حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتجهة لهذه الدولة. لذلك يصر بعض الخبراء في هذا الميدان على ضرورة تكاتف الدول النامية في مواجهة الاستثمارات الأجنبية عن طريق عقد الاتفاقيات التي توحد بين الحوافز الضريبية المستخدمة في الدول النامية وتمنع هذا التنافس الضار بينهم.[2]

يصنف التنسيق الضريبي ضمن أحسن هذه الاتفاقيات، وتعود الحاجة إلى ضرورة إحداث تنسيق ضريبي بين الدول –خاصة النامية منها– إلى مجموعة من الاعتبارات، نذكر منها: [3]

- تزايد التشابكات الاقتصادية بين الدول،
- التوسع في إنشاء التكتلات الاقتصادية،
- الحرص على جذب المزيد من الاستثمارات الدولية للدول المضيفة،
- محاولة ضمان حدود دنيا من الحصيلة الضريبية،
- تحقيق مصالح مشتركة بين الأجهزة الضريبية المختلفة،
- تزايد عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية والتوسع في إنشاء فروع ومكاتب ووكالات للشركات الدولية في الدول المضيفة.

لقد تعددت آراء وتعاريف الخبراء والمختصين حول التنسيق الضريبي، إذ يرى الدكتور فريد النجار أن التنسيق الضريبي هو مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات، التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينها، أو بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح لدول ومستثمرين أطراف الاتفاقية خلال فترة زمنية محددة قابلة للتجديد".[4]

---

[1]– أ. م. عبد الرحمن ، دراسة مقارنة عن ضرائب الشركات: فرصة تحقيق التوافق فيما بينها بمنطقة الإسكوا، دراسة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص:04. منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.escwa.org.lbinformationpublicationsedituploaded-00-3-a.pdf consultée le 20/06/2006.

[2]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 243.

[3]– د. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص: 94.

[4]– د. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص: 81.

كما يعرف أيضا بأنه عملية توحيد المعدلات الضريبية أو تقييس المناهج، المفاهيم والممارسات الإدارية بما في ذلك القواعد والإجراءات الضريبية. يمكن أن يشير التنسيق الضريبي إلى العمل على تماثل الهيكل الضريبي، (مثلا توحيد حصة الضرائب المباشرة بالنسبة إلى حصة الضرائب غير المباشرة لدى البلدان المعنية)، كما يمكن أن يتضمن التنسيق الضريبي تماثل سياسة الموازنة بين الدول المعنية بالتكامل الاقتصادي بما في ذلك جانب النفقات. وينطوي التنسيق الضريبي بصفة عامة على تلخيص الضريبة من آثارها غير الملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية، ومحاولة خلق ظروف مشابهة لتلك التي توجد في اقتصاد موحد تسوده المنافسة، وتتمتع فيه السلع ورؤوس الأموال والأفراد بحرية الانتقال مما يساعد على تحقيق التخصص الأمثل للموارد". [1]

قد يكون التنسيق الضريبي ثنائيا، أي بين طرفين، أو قد يكون متعدد الأطراف كما هو الحال بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي ودول النافتا، وقد يكون التنسيق الضريبي لفترة زمنية محددة، وقد يكون لفترات أطول. ويمكن أيضا التمييز بين التنسيق الضريبي ذو البنود الثابتة خلال فترة التعاقد، والتنسيق الضريبي ذو البنود متحركة وفق الأحداث الاقتصادية، حيث يتم التفاوض سنويا على بنوده. [2]

يختلف تطبيق التنسيق الضريبي تبعا لنوع الضرائب المراد تنسيقها. يمكن توضيح ذلك كالتالي: [3]

- إذا كانت من الضرائب المباشرة (كالضرائب على الدخل) فإنها تُفرض لمبدأين، المبدأ الأول وهو مبدأ الإقليمية الذي يعطى لدولة مصدر الدخل الحق في فرض الضريبة على المكلفين أيا كانت جنسياتهم. أما المبدأ الثاني هو مبدأ الإقامة الذي يمنح الدولة التي يقيم فيها المكلف الحق في فرض الضريبة على جميع دخله أيا كانت الدول مصدر هذه الدخول. ويؤدي الاختلاف في المبدأ المطبق بين دولتين إلى الازدواج الضريبي على ذات الدخل.
- أما إذا كانت الضرائب غير مباشرة (كالرسوم الجمركية) فالتنسيق الضريبي يكون وفق مبدأين أساسيين،، المبدأ الأول وهو مبدأ دولة المقصد، ويعني أن الدولة التي يتم فيها استهلاك السلعة أو تقديم الخدمة هي صاحبة الاختصاص بفرض الضريبة، وذلك بغض النظر عن الدولة التي تأتي منها هذه السلعة أو الخدمة أو تكون مصدرا لها. أما المبدأ الثاني هو مبدأ دولة المصدر، ويكون من خلاله للدولة المصدرة للسلعة الحق في فرض الضريبة على السلعة بغض النظر عن جنسية القائم بالتصدير وطنيا كان أم أجنبيا، وبغض النظر عن المكان الذي تستقر فيه السلعة أو الخدمة المصدرة بصورة نهائية، وهذا يعني أن سيادة الدولة الضريبية مرتبطة بالسلعة.

إن التنسيق الضريبي ليس هدفا نهائيا بقدر ما هو وسيلة للحصول على أكبر قدر من الاستثمار الدولي. لذلك يجب مراجعة منظومة التنسيق الضريبي للتحقق من درجة تحقيق الأهداف المخططة (المنشودة). وتعتبر

---

[1]- محمد إبراهيم مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، مرجع سابق، ص: 27.

[2]- د. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص: 81.

[3]- محمد إبراهيم مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، مرجع سابق، ص: 28.

المواءمة بين عائد حصيلة الضرائب وبين فائض الاستثمار الدولي المتدفق للدولة المضيفة كنتيجة للإعفاءات والحوافز الضريبية أمر يحتاج لسياسات مالية ونقدية واضحة المعالم بما يضمن استقرار مناخ الاستثمار.[1]

لطالما اعتبر التنسيق الضريبي إجراءا فعالا في تقليص الآثار السلبية المنافسة الضريبية الضارة بين مختلف الدول التي تسعى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لكن اختلاف الموارد الطبيعية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأهداف خطط التنمية في كل دولة نامية عن الأخرى يجعل هذه الحوافز الضريبية الموحدة فعالة في بعض الدول وغير فعالة في دول أخرى. كما أن التنسيق الضريبي بين الدول النامية، مع اختلاف مواردها وظروفها وإمكانياتها وموقعها الجغرافي...الخ يعد تحيزا لبعض الدول. فلا شك أن موارد وظروف ومناخ وموقع وإيديولوجيات بعض الدول النامية قد يجذب إليها الاستثمارات الأجنبية دون البعض الآخر. ولابد إذا لهذا البعض الآخر أن يمنح من الحوافز قدرا أكبر يعادل به –إن أمكن– أثر هذه العوامل الطبيعية الملائمة في الدول الأخرى. ولابد لهذه الدول النامية التي تتمتع بعوامل جذب للاستثمارات الأجنبية أن تقلل من الحوافز بالقدر الذي يعادل تلك المزايا التي تتمتع بها.[2]

كثيرا ما تعتمد الدول النامية في إطار تحسين مناخها الاستثماري على سياسات التحفيز الضريبي، وذلك بغية الرفع من قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي غالب الأحيان نجد أن هذه السياسات تنجح في ذلك –بناءً على موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار– لكن الحافز الضريبي لا يعتبر المحدد الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر، ناهيك عن أن الدراسات الحديثة في هذا الميدان أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن المستثمر الأجنبي لم يعد يهتم كثيرا بمستويات الحوافز الضريبية بين مختلف الدول المضيفة. من بين أهم هذه الدراسات، ما قامت به الحكومة الكندية مؤخرا، إذ كلفت اثنين من كبار الخبراء الاقتصاديين، هما **ستيفن جلوبرمان** Steven Globerman و**دانييل شابيرو** Daniel Shapiro بالبحث في الأدبيات المفضلة بخصائص السياسات الوطنية في الدول التي اجتذبت أحجامًا كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشر. تلخصت نتائج بحثهما في أن العوامل التالية تمثل أهمية بالغة:

- قوى عاملة متعلمة وماهرة.
- نظام قانوني يتسم بالكفاءة والعدالة.
- شبكات نقل متطورة وذات كفاءة مرتفعة.
- سياسات قوية لمكافحة الاحتكار.
- سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلى وثقافة مولدة للثروة.

[1]– د. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص: 113.

[2]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 244.

لاحظ هذان الخبيران أن الأدبيات تميل إلى استبعاد فكرة أن الحكومات يكون بوسعها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظم الحوافز المختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المباشر.[1]

كما توصلت الباحثة المصرية ندى مسعود إلى أن تقديم الحوافز وفي مقدمتها الحوافز الضريبية للمستثمر الأجنبي لا تعتبر وسيلة للحصول على مزايا أكثر ولكن توفير العمالة المؤهلة والكافية، والتركيز على بناء مؤسسات سليمة والانفتاح على التجارة الدولية من شأنه أن يجعل مزايا الاقتصاد المصري أكثر جذبا للمستثمرين المحتملين. ولقد توصلت إلى هذه النتيجة من خلال قيامها بتقدير الأثر الذي تركته هذه الحوافز على الاقتصاد وذلك بحساب الزيادة التدريجية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر والتكاليف الناتجة عن الميزانية لدعم هذه الحوافز.[2]

وفي هذا الشأن أيضا يرى الخبير الاقتصادي ادوارد م. جراهام "Edward M. Graham"• أن أفضل وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولضمان إنتاجية ملائمة له هي: "ضمان تأهيل السكان المحليين بمستويات تعليم ملائمة، وبنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وكذا ضمان سلامة السياسات الاقتصادية على المستوى الكلى، وتوفير نظام قانوني عادل وفعال. ونقول أن تلك هي الوسائل التي ينبغي أن تسعى الحكومات لإيجادها بهدف تأكيد أداء الاقتصاد بصفة عامة عند مستوى مرتفع".

عندما نبحث عن كيفية تحقيق أغلب هذه الوسائل، نجد أن لسياسة الإنفاق العام دورا كبيرا في ذلك، أي أن الاقتصار على السياسة الضريبية –فقط– في التأثير على مناخ الاستثمار، في الحقيقة هو أمر غير كاف، لذلك لابد من الاعتماد –أيضا– على الإنفاق العام في تحسين مناخ الاستثمار. وهذا ما سنحاول توضيحه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: سياسة النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر

بناء على تقسيم النفقات العامة الموضح في الشكل (2–1)، والذي مفاده أن الإنفاق العام ينقسم إلى نفقات وظيفية، ونفقات تحويلية، ونفقات رأسمالية، وانطلاقا من الآثار التي تتركها هذه الأخيرة على الاقتصاد

---

[1]– ادوارد جراهام، العمل معًا: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، مقال منشور من طرف مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: 05، موجود على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art0306.pdf Consultée le 23/05/2006.

[2]- Nada Massoud, Assessment of FDI Incentives in Egypt, economic research forum, Working Paper 0336, Displayed in this Website: www.erf.org.eguploadpathpdf0336_final. PDF 10/03/2006. www.erf.org.eguploadpathpdf0336_final. PDF 10/03/2006.

• ادوارد م .جراهام Edward M. Graham: خبير اقتصادي وباحث بمعهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن. عمل مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وله كتابات عديدة تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر، من أهمها "الاتجاهات المضادة للعولمة والمستثمرون متعددو الجنسيات Anti Globalism & Multinational Investors".

ككل، سنحاول الوصول إلى أثر كل شكل من هذه الأشكال على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار.

تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصاريف الإدارية والمرتبات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة. والإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي لها علاقة مباشرة بالتنمية من خلال تسريع وتيرتها أو تعطيلها، ذلك أنها تؤثر على الاستثمار عامة –والاستثمار الأجنبي خاصة– بشكل مباشر أو غير مباشر. فضعف الإدارة العامة يتمخض عن عدة أسباب من بينها تعقيد الإجراءات الإدارية أو الفساد الإداري أو عدم كفاءة الجهاز الإداري وبطئه في معالجة مختلف الملفات. كل هذه الأسباب التي تؤدي إلى ضعف النظام الإداري تؤثر سلبا على الاستثمار. وبذلك يمكن القول أن النظام الإداري السائد في الدولة يعتبر من العوامل المهمة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار، وهذا ما جعل العديد من الدول النامية في إطار تحسينها لمناخ الاستثمار تنتهج سياسات تحسين النظم الإدارية –كما تم توضيحها في المبحث الأول–.

أهم مظاهر البيئة الإدارية المحفزة وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على رخصة إنشاء المشروع الاستثماري، كما يتطلب ذلك تخفيض بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. إن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمور الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار.[1]

لو دققنا النظر لوجدنا أن هناك علاقة بين النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار، فالضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية يرجع في أغلب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع –على الأقل من ناحية الإنفاق عليه– إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي. كما أن انخفاض كفاءتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية، نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في أغلب المراكز الإدارية أو بعثات إلى الخارج، وحتى إن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب.

إذا فانخفاض حجم الإنفاق العام على القطاع الإداري وانعدام فاعليته –لأسباب مختلفة– هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة (ك وكالات ترويج الاستثمار مثلا) وبالتالي التأثير سلبيا على مناخ الاستثمار. وبذلك فالرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجابيا على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر (الحد من الفساد الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من

[1]– د.يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مرجع سابق، ص:06.

المرتبات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسيع حجم السوق.

المطلب الثاني: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار.

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي• من المستفيد بالنفقة. وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام: [1]

- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية...الخ.
- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فبالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذين يتقنوه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتمشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل، الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. يمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية.

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج (محليا كان أو أجنبيا) على تخفيض سعر بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية. وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات الإنتاج أو تدفع في صورة مبلغ إجمالي بغض النظر عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج، وقد تتخذ هذه النفقة شكل ضمان حد أدنى لسعر السلعة بحيث إذا

• قد تحصل الحكومة في بعض الحالات على مقابل معنوي من المستفيدين بالنفقة كأن تضمن تأييدهم لسياستها العامة أو تصويتهم إلى جانبها في الانتخابات العامة.

[1]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 374.

انخفض سعر السلعة في السوق عن هذا الحد الأدنى قامت الدولة بدفع الفرق نقدا، أو قامت الدولة بشراء الوحدات المنتجة بالسعر الأدنى الذي ضمنته. من بين أهم أشكال النفقات التحويلية في هذا الشأن: [1]

- **منح البحث والتطوير:** تقدمها الدولة للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد. وعلى غرار ذلك قامت فنلندا بتخصيص منح البحث والتطوير لتمويل أنشطة البحث والتطوير التي من شأنها تحسين قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية. وهو ما ساهم في ارتفاع حجم المنح المقدمة لتمويل البحث والتطوير في فنلندا ليصل إلى 390 مليون أورو عام 2003.
- **منح التوظيف :** وتعني تقديم منحة نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.
- **منح النقل :** تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- **توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة:** دعم المستثمرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.
- **منح التنمية:** تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.
- **علاوات الاستثمار:** تقدم هذه المنح بصفة عامة للمشروعات الصغيرة المتوسطة (وهي التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلا). ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تمتلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، على أن يراعي وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعا لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

من المتوقع أن تؤدي النفقات التحويلية التي تمنحها الدولة إلى المستثمر –خاصة المستثمر الأجنبي– إلى ارتفاع معدلات الاستثمار ويزداد حجم التوظف فتقل نسب البطالة ويزداد النشاط الاقتصادي في المجتمع. ولعل هذه الخصائص هي التي تؤكد لنا أهمية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام كعنصر فعال في التأثير على مناخ الاستثمار.

المطلب الثالث: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار

[1]– بدون مؤلف، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مرجع سابق، ص: 09.

إن النفقات الرأسمالية للدولة تؤثر على الاستثمار الخاص، من خلال تكميلها له ومن ثم تدعيمه وتشجيعه، وذلك إذا شملت الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، نظرا لأن هذه المشاريع تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار.[1]

1/ **علاقة النفقات الرأسمالية بمناخ الاستثمار:** تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الاستثماري الذي تقوم به الدولة، والذي يظهر جليا من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية • (تسمى أيضا بالبنية القاعدية أو البنية الأساسية) والتي توجه لخدمة سياسة عامة أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح. وغرضها الإنتاج المباشر لسلع وخدمات يمكن ألا تكون مربحة، لكنها توفر منفعة اقتصادية واجتماعية غير مباشرة للمجتمع كله. وهي تمثل المشروعات العامة التقليدية وتشمل في كثير من البلدان المنافع والمرافق العامة ووكالات التنمية.[2]

تعتمد الدولة على النفقات الرأسمالية في التأثير على الاستثمار بشكل عام، وذلك من خلال تهيئة البنية التحتية للأغراض التالية:[3]

- تلبية احتياجات أساسية لدى الإنسان.
- توفير قاعدة يمكن الاستناد إليها لتطوير خدمات وأنشطة أخرى.

لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار في البنية التحتية –في أغلب الأحيان– إما لارتفاع التكاليف في هذه المشاريع أو لانخفاض العائد في بعضها. لذلك نجد أن معظم هذه المشاريع تكون ملكيتها عامة بالكامل، أو تضطر الدولة إلى ضمان ربح القطاع الخاص المشترك فيها. وغالبا ما تتمتع بوضع احتكاري.

تشمل مشاريع البنية التحتية • كل من **قطاع النقل** (تهيئة الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات...الخ) **وقطاع الاتصالات** (وتشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت ...الخ) **وقطاع التعليم** (ويشمل تهيئة وتعليم وتدريب أفراد المجتمع من خلال المدارس والجامعات والإنفاق على البحث العلمي...الخ) **وقطاع الطاقة** (توفير مصادر الطاقة بأسعار منخفضة كالطاقة الشمسية، الكهرباء، الغاز، البنزين...الخ) **الموارد**

---

[1]– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 73.

• يجدر بنا التنويه إلى أن الإنفاق الرأسمالي لايتمثل –فقط– في الإنفاق على البنية التحتية، ذلك أنه يشتمل على نفقات أخرى (تم التطرق إليها في الفصل الثاني)، ولكن نظرا لتشعب وتداخل تأثيرها على مناخ الاستثمار ركزنا فقط على الإنفاق على البنية التحتية.

[2]– د.علي الخليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية "مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة لنفط، عالم المعرفة، 1981، الكويت، ص:41.

[3]– بدون مؤلف، البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الإسكوا (المشرق العربي)، دراسة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص:01. منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.escwa.org.lbinformationpublicationsedituploadictd-03-4-a.pdf consultée le 20/06/2006.

• غالبا مايتم تقسيم البنية التحتية إلى بنية تحتية مادية وتشمل كل من مشاريع الاتصالات والنقل والطاقة والموارد المائية، وبنية تحتية بشرية وتشمل كل من مشاريع التعليم والتأهيل وكذا الصحة.

المائية (من خلال تشييد السدود وتوفير الماء بشكل مستمر وسعر منخفض نسبيا بالإضافة إلى الصرف الصحي). تُشكل البنية التحتية أهمية بالغة لارتباطها بالتطور الاقتصادي وبرفاهية المجتمع كما أنها تمثل الأساس لكل إمكانيات التصنيع والتسويق وتعكس مدى تقدم البلد وحضارتها. [1] لذلك نجد أن مشاريع البنية التحتية وخدماتها ترتبط بعملية التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا، من حيث أنها عنصر من عناصر البناء الاقتصادي. ولما كانت البنية التحتية تشمل أهم المرافق الاقتصادية فإن الدول التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أن توفر ظروفا جيدة لنشاط أعمالها، وأن تحرز على قدر كافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى العالمي. [2]

لقد أصبحت مسألة البنية التحتية تحتل صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن الجهوي. وتعتبر بلا ريب أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. إذ بين تقرير البنك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية" أهمية هذا القطاع الحيوي. وأشار في هذا الموضوع أن : "نوعية المنشات القاعدية تساعد على فهم سبب نجاح بلد معين، أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته والتحكم في نموه الديموغرافي وتقليص مستوى الفقر وتطهير المحيط . والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة، إذ أن ارتفاع ر أس مال منشأة قاعدية بنسبة 1 % يعادله ارتفاع الناتج المحلي الداخلي الخام بنسبة 1% أيضا". وفي هذا الشأن، أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين التي أعدها البنك العالمي سنة 1994، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتج ارة في العديد من اقتصاديات العالم. وتحتل البنية التحتية من بين هذه النقاط الترتيب الثالث ضمن أكبر القيود المعيقة للاستثمارات –ضعف البنية التحتية– بعد تكلفة وتوفير التمويل ومستوى الضرائب وإدارتها. [3]

بناء على هذه المعطيات نستطيع أن نقول أن هناك علاقة وثيقة بين الإنفاق الرأسمالي ومناخ الاستثمار، ذلك أن وجود بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة من شأنه أن يسهل الاستثمار ويقلص –إلى حد ما– تكاليفه وبالتالي يتحسن مناخ الاستثمار.

2/ **أثر الإنفاق على البنية التحتية على مناخ الاستثمار** : إن إنفاق الدولة على مشاريع البنية التحتية وتحسين وضعيتها وخدماتها يعتبر من أهم محددات قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين. وهذا ما برره الاقتصادي بارو Barro سنة 1990، إذ توصل إلى أن الإنفاق على البنية التحتية يعظم من إنتاجية رأس المال الخاص،

---

[1]– د. علي عبدا لرحيم بن موسى، دور مشروعات البنية الأساسية والتنمية العمرانية في دعم واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، ورقة بحث في المؤتمر الوطني المتعلق بالاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، طرابلس، 2006، ص: 02 المنشورة بالموقع الالكتروني التالي:
http://www.investinlibya.com/files/confernice/42.doc consultée le /01/05/2006

[2]– د. زايري بلقاسم، أ.بلحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"،الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص: 572.

[3]– أ. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر : عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط ، مرجع سابق، ص: 15-16.

وهذا ما يجعل من هذه النفقات عامل إنتاج خارجي لهذه الاستثمارات الخاصة. [1] تشمل خدمات البنية التحتية على إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز. وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية –من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي والرفع من إنتاجيته في هذا الشأن– فمن جهة سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج و قدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية إستراتيجية•.

2-1/ الإنفاق على مشاريع البنية التحتية:

2-1-1/ الإنفاق على قطاع النقل: يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكوناً هاماً من مكونات البنية التحتية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد كان، نظراً لما له من تأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: قطاع الصناعة، وقطاع التجارة، وقطاع السياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية. ولا يخفى على أحد أن توفر شبكات حديثة ومتكاملة للنقل بوسائطه المختلفة: (بري، بحري، جوي) يمثل عاملاً مهماً في تحديد مواقع واتجاهات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فهناك علاقة ارتباط قوية بين التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما ومستوى نمو قطاع النقل كون النمو الاقتصادي يتأثر وبصورة مباشرة بكفاءة قطاع النقل ومرونته حيث يتم من خلال شبكات النقل المختلفة عمليات التبادل بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك.[2] كما أن وسائل النقل تؤثر بدرجة كبيرة في قدرة الأشخاص على دفع أسعار السلع التي تنقلها هذه الوسائل حيث تدخل تكاليف النقل في أسعار بيع السلع وكذلك تؤثر تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة في أسعار بيع المنتجات النهائية. وهذا يوضح الدور الكبير الذي يلعبه قطاع النقل في دائرتي الإنتاج والتوزيع في المجتمع.

لقد عر ف قطاع النقل بأنه الأداة التي عن طريقها يمكن توسيع السوق واستغلال الموارد البشرية والمادية التي لم تستغل سابقاً باتجاه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ويساهم في انتقال السلع واليد العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعاً . وينظر إلى النقل بأنه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلد باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين النقاط المختلفة للعملية الاقتصادية والإنتاجية والمتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثله من اختصار لعامل

---

[1]- Ahmed ZAKANE, dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Université d'Alger, 2002-2003, page 25.

• لقد قامت اليابان مثلا ومنذ السبعينات بزيادة طول طرقها المرصوفة بدرجة كبيرة، بحيث أصبح لديها أعلى كثافة طرق في العالم، إذ تبلغ 630 مترا لكل 100 شخص، ونمت كثافة الطرق في كوريا بنسبة 10 % سنويا على مدى ال 25 سنة الماضية. ولقد خصصت لذلك مبالغ واستثمارات ضخمة.

[2]– بدون مؤلف، النقل والمواصلات، مقال صادر عن المركز الوطني للمعلومات، اليمن، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.yemen-nic.net/contents/transportatoin/index.php consultée le 20/11/2006.

الزمن. أو لنقل الأيدي العاملة إلى المواقع التي تكون فيها أكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية لتحقيق الاستثمار الأفضل لهذه الطاقات البشرية.

أ/ النقل البري:

أ-1/ النقل عبر الطرق: إن الانتقال عبر الطرق وسيلة مهمة يزداد الاعتماد عليها من سنة إلى أخرى ولعل السبب الواضح في زيادة الاعتماد عليها أو الحاجة إليها هو المرونة والاستجابة العالية التي تتصف بها لتلبية حاجات النقل سواء كان ذلك بالنسبة لنقل الأفراد أم البضائع. إن أهمية النقل عبر الطرق (بالسيارات مثلا) تأتي من خلال الترابط السهل والسريع ما بين المناطق الجغرافية المتناثرة والتي يصعب في الكثير من الأحيان على الوسائل الأخرى في تحقيق عملية الاتصال بنفس المرونة التي تتمتع بها السيارات. إن تطور النقل بالسيارات يجب أن يواكبه تخطيط وتطوير الطرق لتوفير انسيابية سليمة لهذه المركبات لذا اتجهت الدول إلى تهيئة وتطوير وتحديث شبكات النقل كي تحصل على كفاءة أعلى في العملية الإنتاجية والاجتماعية التي تحققها السيارة .[1] ذلك أن الطريق هو كيان متكامل يشكل شريان في جسد الوطن يتم من خلاله تحقيق رغبة أو غريزة الانتقال لدى المواطنين والبضائع بأمان وراحة واقل تكلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[2].

أ-2/ النقل عبر السكك الحديدية: تبرز أهمية النقل بالسكك الحديدية من خلال قدرتها الكبيرة على نقل الحمولات الثقيلة ولمسافات بعيدة وبسرعة عالية تفوق الكثير من الوسائل الأخرى حيث بلغت سرعة بعض القطارات 210كم/ساعة. كما تبرز أهميتها أيضا من خلال تأثيرها المباشر في توزيع السكان وإيجاد التجمعات الحضرية الكبيرة جراء مرور شبكات السكك فيها ، وهذا ما نلاحظه في العديد من المدن الأوروبية الصناعية التي نمت وازدهرت جراء وجود السكك الحديد فيها. وتعتبر السكك الحديد ية في مقدمة وسائل النقل التي تعتمد عليها الدول اعتماداً كبيراً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وعلى ذلك تقوم العديد من الدول بإنشاء السكك الحديد وتحديثها بالوحدات المتحركة الحديثة. والمنشآت الثابتة من الخطوط الحديدية على أساس مراعاة خصائص الاستثمار في قطاع سكك الحديد التي يتمثل أهمها في ضخامة الاستثمارات المطلوبة، ولأن سكك الحديد صناعة كثيفة بحاجة إلى رأس المال وتكامل الاستثمارات بمعنى أنه في حالة شراء قاطرات ذات سرعة عالية فلابد من تجديد الخطوط الحديدية لتتحمل هذه السرعة العالية. وكذلك تعتبر السكك عاملاً من عوامل التوطن الصناعي حيث تبرز أهميته في مرحلتي الإنتاج والتوزيع حيث تتوفر فرص نقل للمواد الأولية وعنصر العمل والسلع الوسيطة وكذلك نقل الإنتاج إلى مناطق التخزين والاستهلاك.

ب/ النقل البحري: يعتبر النقل البحري من أولى الوسائل التي استخدمها الإنسان في التنقل إذ أن المجاري المائية متوفرة بصورة طبيعية وبشكل كبير مما ساعد على استعمالها في التنقل ولمسافات طوال . ولقد ساعد اختراع

---

[1]- د.المهندس حيدر كمونة، أهمية قطاع النقل والمرور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقال بيومية المدى، منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.almadapaper.com/sub/06-405/p19.htm consultée le 20/12/2006.

[2]- سعيد سنبل، مقال من جريدة الأخبار، العدد 15827، 2003/01/16، منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.elakhbar.org.eg/issues/15827/0202.html consultée le 20/03/2006.

المحرك البخاري على ازدهار وتطور صناعة النقل البحري. فاستمرت بذلك الاختراعات في بناء السفن على اختلاف أنواعها حتى وصلت قدرة بعض السفن على نقل من 2 إلى 3 مليون طن من البضائع. ولعل السر في الاهتمام باستخدام هذه الوسيلة في النقل هو الانخفاض الكبير في التكاليف التي تتحملها البضائع جراء انتقالها لمسافات بعيدة وخاصة عند الانتقال من قارة إلى أخرى . ويتعلق نمو قطاع النقل البحري بمدى اهتمام الدولة بتشييد وبناء الموانئ التي تعتبر إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من وإلى داخل البلد، كما أن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض عليها الالتزام بالمقاييس الدولية، التي من بينها: المداومة وعدم التوقف عن العمل، وتسليم الحاويات في الوقت المحدد، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن...الخ.[1]

ج/ النقل الجوي: إن النقل الجوي أصبح في الوقت الحاضر ليس فقط واسطة النقل بين القارات والبلدان وإنما أيضاً بين المدن في البلد الواحد، كما أن أهمية النقل بالطائرة لا تقف عند نقل الأفراد فقط بل نقل البضائع أيضاً حيث يعتقد بعض المراقبين بأن حجم البضائع المنقولة بواسطة الطائرة سيفوق حجم المسافرين من جهة ويفوق حجم البضائع المنقولة بواسطة البواخر والسكك الحديد من جهة ثانية وهذا ما سيحققه من انعكاسات إيجابية على مجمل الحركة الاقتصادية في العالم. ويتوقف هذا النمو غير العادي في قطاع النقل الجوي على توفير الدولة للبنية الأساسية في ذلك والمتمثلة في المطارات التي تكلف الدولة غاليا.

2-1-2/ **الإنفاق على قطاع الاتصالات:** تشكل الطرق والجسور والموانئ والسكك الحديدية والمطارات أمثلة تقليدية للبنى الأساسية التي تؤمن وسائل النقل والانتقال. لكن مصطلح "البنية الأساسية" في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يختلف عن المعنى التقليدي، إذ يشير إلى شبكات الاتصالات التي تقدم، بالتحديد، خدمة الهاتف الثابت التقليدية، والتي تلبي حاجة أساسية لدى الإنسان هي حاجة الاتصال عن بعد. غير أن هذه الخدمة التي نسميها اليوم "تقليدية" لم تكن في الواقع معروفة بتاتًا قبل 150 عاما تقريبا .أما الآن، في القرن الحادي والعشرين، فإن تطور التكنولوجيا المدهش وما صاحبه من نمو لمنظومة احتياجات إنسان العصر الحديث، ليس فقط إلى الاتصال بإنسان آخر، بل أيضا إلى الحصول على المعلومات والبرامج وغيرها، قد أثريا المصطلح وعمّقا مفهوم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأعطياه أبعادًا لم تكن معروفة ولا حتى قابلة للتصور فيما مضى. كما أن البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد تشمل شبكة الهاتف الثابت فحسب، بل أيضا الكثير من التجهيزات والمرافق التي يستند إليها تقديم خدمات الاتصالات الحديثة من إنترنت وهاتف محمول وحواسيب شخصية واتصالات فضائية ... الخ .وأصبحت شبكات الإنترنت هي النظير المعلوماتي للطرق والجسور التقليدية، التي تحقق النقل والانتقال، بينما أصبحت مخدمات الحواسيب (Servers) هي القرين المعلوماتي للخزانات والسدود التقليدية.

1- د.علي همال، أ.فطيمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة، ورقة بحث في إطار الملتقى الدولي الثاني المتعلق بسبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، 9-10 /2003/12 ص: 05.

إن الأسلوب المتبع عادة في قياس البنية الأساسية في قطاع الاتصالات يعتمد على أساس نفاذ أو انتشار الخدمات الأساسية، يتبين أن المؤشرات الرئيسية لذلك هي الكثافة الهاتفية،• والنسب المئوية لانتشار الحواسيب الشخصية ولمستخدمي الإنترنت ... الخ، منسوبة جميعها إلى إجمالي عدد السكان أو إجمالي عدد المنازل. ولكن يجدر بنا الإشارة إلى أن تلك المؤشرات تعبّر بالدرجة الأولى عن مدى التوفر، ولكنها لا تكفي للدلالة على الجودة أو على التكلفة أو على توازن التوزيع، وهي جميعًا أمور هامة.

يعتبر قطاع الاتصالا ت قطاع اقتصادي خدمي يرتكز على مؤسسات عامة وخاصة تمتلك البنية الأساسية التي يمكن أن توفر خدمات ضرورية تلبي العديد من الحاجات البشرية والمؤسسية للاتصال والمعرفة والتعلم. وتعنى كذلك بتسيير وتعزيز استخدام تلك الخدمات من خلال منظومة عمل متشابكة بين المؤسسات من جهة، وداخل المؤسسات ذاتها من جهة أخرى.

منذ حوالي عشرين عاما، كان قطاع الاتصالات في معظم بلدان العالم مبنيا على إطار مؤسسي تتولى من خلاله وزارة الاتصالات (الدولة) وضع السياسات والتشريعات الناظمة ومتابعة إصدار القوانين. وتتولى مؤسسة تابعة للوزارة تنفيذ هذه السياسات من خلال خطط لتطوير البنية الأساسية، وتشغيل الشبكات، وتقديم خدمات الاتصالات، وإدارة الموارد العامة المخصصة للقطاع. وكان دور القطاع الخاص يقتصر على تقديم المعدات والتجهيزات اللازمة لإنشاء وتركيب الشبكات وملحقاتها الخدمية للمؤسسة الوطنية للاتصالات. ومع التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات وتنوع الخدمات وعولمة العديد من الخدمات، مثل الإنترنت، لم يعد هذا النموذج الاحتكاري صالحا، لاسيما وإن التكيف السريع مع التغيرات أصبح شرطا أساسيا. وبالتالي تبلور نموذج جديد على النطاق العالمي بقيت بموجبه مهمة وضع السياسات والتشريعات والقوانين في يد الدولة، بينما تولت سلطة تنظيمية مستقلة مهام تفعيل السياسات وتطبيق القوانين ووضع القواعد التنظيمية لمقدمي الخدمات وإعطاء التراخيص لهم. وأصبح بإمكان الشركات الخاصة والعامة والمشتركة على حد سواء أن تشغل الشبكات وتقدم خدمات الاتصالات المختلفة. [1] والملاحظ أن دخول القطاع الخاص في هذا الميدان (الاستثمار في قطاع الاتصالات) خفف إلى حد ما من حجم النفقات العامة التي كانت تسخرها الدول لقطاع الاتصالات مما ساعد على تخفيض حجم العجز الموازني في الكثير من الدول من جهة، ومن جهة أخرى توفير اعتمادات مالية يمكن إنفاقها على قطاعات أخرى. كما انعكس هذا التغير إيجابيا على جودة وتنافسية الخدمة المقدمة، إذ نظرا للتنافس الحاد وزوال المنطق الاحتكاري أصبحت خدمات الاتصالات في متناول الجميع (انخفاض تكاليفها) ناهيك عن زيادة كفاءة هذه الخدمة مقارنة بما كانت عليه سابقا. هذا الذي ساهم إلى حد كبير في تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي تدفق أحجام معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهذه الدولة.

• تعرف "الكثافة الهاتفية الإجمالية" بمجموع الخطوط الهاتفية، بنوعيها، لكل مائة شخص، وتعرف "كثافة الهواتف الثابتة" بعدد خطوط الهاتف الثابت لكل مائة شخص، وتعرف "كثافة الهواتف المحمولة" بعدد خطوط الهاتف المحمول لكل مائة شخص.

[1]- بدون مؤلف، البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الإسكوا (المشرق العربي)، مرجع سابق، ص: 03، 06.

2-1-3/ **الإنفاق على قطاع التعليم:** لقد ركزت النظرية التقليدية لرأس المال على فكرة الاستثمار في رأس المال المادي، مثل الاستثمار في شراء المباني والآلات والمصانع والتي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي في صورة تيار من السلع والخدمات المختلفة. لكن ظهرت كتابات بعض الاقتصاديين، التي أوضحت أن الإنفاق على التعليم يمكن النظر إليه على أنه شكل من أشكال الاستثمار يولد منافع مستقبلية. فالتعليم يؤدي إلى خلق أصول في شكل معارف ومهارات تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للقوى العامة، تماما مثل الاستثمار في شراء آلات جديدة والذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. ففي كتاب "ثروة الأمم" يقر آدم سميث بأن الإنفاق على تعليم وتدريب فرد واحد يعادل تماما –في تأثيره الاقتصادي– الإنفاق على شراء آلة جديدة.

إن عملية الإنفاق على التعليم، عموما، تلعب دورا هاما بالنسبة لواضعي السياسة التعليمية، حيث يمكن قياسها بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع ككل، فبالنسبة للفرد تشتمل تكلفة التعليم على المصروفات والرسوم الدراسية وشراء الكتب والأدوات المدرسية، وكذلك العائد النقدي الضائع بسبب الاستمرار في العملية التعليمية، أما بالنسبة للمجتمع ككل فإن تكلفة التعليم تشمل على الأجور والمرتبات المدفوعة للقائمين بالتدريس، والإنفاق على الكتب والمباني التعليمية، وكذلك الإنتاج الضائع على المجتمع نتيجة استمرار أفراد المجتمع في العملية التعليمية. ومن بين محددات تكاليف التعليم ما يلي:[1]

- عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم.
- عدد المباني التعليمية.
- مستويات أجور القائمين بالتدريس.
- معدلات النمو السكاني.
- التغييرات في المستوى العام للأسعار.

أما عن منافع الإنفاق على التعليم فتتمثل في التأثير الإيجابي على التنمية والنمو الاقتصادي (من خلال الرفع من إنتاجية العمل)، والمنافع الاستهلاكية كتحسين الأوضاع الصحية وارتفاع العائد على المدخرات، إضافة إلى المنافع الخارجية كانخفاض معدلات الجرائم والحفاظ على الحد الأدنى من الديمقراطية...الخ. نتيجة لهذه المنافع، اهتمت العديد من الدول خاصة المتقدمة منها بقطاع التعليم، ويظهر ذلك من خلال السياسا ت التعليمية الهادفة، والنفقات الحكومية المعتبرة، التي شكلت نسب مرتفعة من ناتجها المحلي الخام. لدينا المثال التالي عن إنفاق الدولة على التعليم بين كل من مصر وكوريا الجنوبية:

جدول رقم (3-3): الإنفاق على التعليم بين مصر وكوريا الجنوبية

المؤشر	السنة المرجعية	مصر	كوريا الجنوبية

[1]– د.محمد فوزي أبو السعود، د.أحمد رمضان نعمة الله، د.عفاف عبد العزيز عايد، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 38-64 (بتصرف الطالب).

الإنفاق على التعليم			
• كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1991-1990	3.6	6.7
• لكل فرد (الفئة العمرية: 6-21) (بالدولار الأمريكي)	1990	117	816

المصدر: د.محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مرجع سابق، ص: 214.

يظهر لنا من خلال هذا الجدول، اتساع فجوة الإنجاز التنموي في مجال تكوين رأس المال البشري بين كل من كوريا الجنوبية (أنضج النمور الآسيوية) ومصر التي تعد أكبر بلدان المنطقة العربية. (تجوز هذه المقارنة نظرا لتقارب حجم السكان من ناحية، وتقارب نقطة البداية في المسار التنموي في الستينات بين البلدين، من ناحية أخرى).[1] إذ يبدو ذلك واضحا عند مقارنة نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من الناتج المحلي الخام بين كل منهما، وكذلك مقدار ما يحصل عليه كل فرد يتراوح عمره بين 6 و21 سنة من إنفاق في هذا المجال.

إن إنفاق الدولة على القطاع التعليمي لا يعني بالضرورة تكوين يد عاملة مؤهلة، قادرة على التأقلم مع جو العمل، ذلك أنه غالبا ما نجد إطارات عالية من ناحية التكوين العلمي، ولكن عاطلة عن العمل. لذلك كثيرا ما تقوم هذه الدول -خاصة المتقدمة منها- بانتهاج بعض الإجراءا ت التي تكون في مجملها مكملة للسياسات التعليمية، والتي تهدف إلى تسهيل اندماج هذه الإطارات في العمل. من أهم هذه الإجراءات نذكر:[2]

- تنمية المواطنين المندمجين في سوق العمل على مختلف مستوياتهم، فضلاً عن تنمية مهاراتهم وتطوير وتنمية سلوكياتهم وقيمهم واتجاهاتهم وأنماط تفكيرهم وإكسابهم المهارات والاتجاهات اللازمة لأداء وظائفهم بالفعالية المطلوبة.
- تنمية المواطنين طالبي العمل، سواء من الباحثين عن عمل لأول مرة أو أولئك الذين فقدوا أو تركوا أعمالهم ويحتاجون إلى تنمية قدراتهم ومعارفهم مهاراتهم للحصول على وظيفة أخرى.
- توفير فرص التدريب المناسبة للعمال ولطالبي العمل وذلك من خلال توفير البرامج التدريبية المتنوعة والمرتبطة باحتياجات القطاعات المهنية والمؤسسات الاقتصادية وما تتميز به من تنوع وتعدد المستويات، والمرتبطة أيضاً بالمتطلبات الاجتماعية للشرائح المختلفة من طالبي العمل والراغبين في التدريب، مع الأخذ في الاعتبار تباين مستوياتهم وأوضاعهم وطموحاتهم.

2-1-4/ **الإنفاق على قطاع الطاقة وقطاع الموارد المائية:** إن توفير مصادر الطاقة الرخيصة الثمن نسبيا يعتبر من العوامل الضرورية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر . إذ أنه لا يمكن القيام بالإنتاج أو الاستثمار في أي قطاع كان دون الاعتماد على الطاقة في ذلك. وتتمثل مصادر الطاقة في كل من الكهرباء والغاز والبنزين، إضافة إلى الطاقة الشمسية والطاقة النووية وغيرها من المصادر.

---

[1]- د.محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مرجع سابق، ص: 214.

[2]- د. ناجي أحمد المهدي، تجربة البحرين في تنمية الموارد البشرية وأثرها على الاستثمار ، مداخلة في الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي "الوطن العربي الملاذ الآمن للاستثمار"، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

http://fab-jo.org/doc.6/8.doc consultée le 15/12/2006

تسهر العديد من دول العالم على الإنفاق على هذا القطاع الإستراتيجي نظرا لأهميته في الاقتصاد، وتسخر لذلك مبالغ طائلة ضمن نفقاتها العامة، إذ تكلف عملية توفير هذه المصادر الطاقوية الدولة غاليا، فبالنسبة للغاز الطبيعي مثلا، يحتاج توفيره إلى:[1]

- استثمارات كبيرة لتجميعه، إذ أن نسبة كبيرة من الغاز الطبيعي تكون من النوع المصاحب للبترول.
- استثمارات كبيرة لإقامة خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي، وهو ليس بالأمر الهين اقتصاديا.
- استثمارات ضخمة لإنشاء مصانع لإسالة الغاز وناقلات خاصة، تنقل الغاز تحت ضغط عال ودرجة حرارة منخفضة جدا. وهي ناقلات غالية الثمن.

إن البعد الحيوي للمياه يكسبها أهمية بالغة في تحديد مسار التنمية، ودفع عجلتها للأمام، لما تلعبه من دور في مجال ترقية الاستثمار وضمان أمن وتلبية احتياجات المواطنين وكذا المستثمرين من هذه الثروة الحيوية. لذلك تسعى العديد من دول العالم إلى توفير هذه السلعة الإستراتيجية للمستهلك أو للمستثمر من خلال إنفاقها على بناء السدود –تجميع مياه الأمطار– أو حفر الآبار –لاستغلال المياه الجوفية– أو عن طريق الطرق الحديثة من خلال تحليت مياه البحر أو تصفية المياه المستعملة.[2]

إن إنفاق الدولة على قطاع الطاقة لا يساهم وحده في توفير مصادر الطاقة وتحديد سعرها النسبي، بل إن توفر المورد الطبيعي بمختلف أشكاله يلعب دورا هاما في ذلك. فمثلا موارد الري في Québec بكندا ساعدت على وضع شبكة هيدروكهربائية، كما أن موارد المحروقات والغاز في كل من الجزائر والعربية السعودية سمحت بوجود شبكة قوية للكهرباء وتوزيع الوقود.[3]

2-2/ **البنية التحتية ومناخ الاستثمار:** نستطيع أن نتعرف على جهود الدولة في تهيئة البنية التحتية ومن ثم مناخ الاستثمار، من خلال نسبة الإنفاق الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة، أي كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما عبر ذلك عن عزم الدولة على تحسين مناخها الاستثماري من خلال تخصيص نسبة كبيرة من إيراداتها العامة لتمويل وإعداد بنيتها التحتية. ف البلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسية. وفي المقابل، فإن اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع استثمرت في ذلك ما بين 6% و8%، إذ بلغ معدل الاستثمار في البنية الأساسية في كوريا مثلا 8 % أو أكثر من الناتج

---

[1]– د.محمد فوزي أبو السعود، د.أحمد رمضان نعمة الله، د.عفاف عبد العزيز عايد، الموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص:130.

[2]– عابي غنية، محددات استقطاب الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير علوم التسيير، فرع مالية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 133.

[3]– فريد كورتال ، واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، 14- 15 مارس 2004، ص: 04.

المحلي الإجمالي في سنوات كثيرة، و تجاوز في تايوان 10% في بعض الأحيان. ولقد منحت هذه الدول أولوية كبرى لحركة السلع والأشخاص، وذلك من خلال تنمية الطرق والموانئ البحرية والجوية.[1]

إن تواجد بنية تحتية –بمختلف أشكالها– مرتفعة الكفاءة، تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الدول التي نجحت في استقطاب هذا الاستثمار ركزت –بشكل كبير– على تحسين البنية التحتية خاصة المادية منها.[2] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3–4): أثر نمو بعض مشاريع البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

	توليد القوى الكهربائية (مليون كيلوواط لكل 100 شخص)		**التوصيلات الهاتفية** (عدد الوصلات لكل 100 شخص)		**الطرق المرصوفة** (بالأمتار لكل 100 شخص)		**متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** **الفترة** 1991–1994 (مليون دولار)
	1992	معدل النمو السنوي % 92-70	1993	معدل النمو السنوي % 92-70	1990	معدل النمو السنوي % 92-70	
هونغ كونغ	154.0	13.4	51	11.9	26.0	0.6	1419
اليابان	165.4	8.0	46.8	2.4	630.7	7.6	--
كوريا	61.7	17.4	37.8	13.3	79.9	10.2	1112

[1]– د. زايري بلقاسم، أ.بلحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 572-573.

[2]– د. زايري بلقاسم، أ.بلحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 572.

ماليزيا	36.0	12.5	12.6	12.2	156.1	0.4	4273
سنغافورة	126.8	12.4	43.5	7.3	101.9	2.8	6149
تايلندا	22.1	16.0	3.7	10.9	70.9	4.9	1948
البرازيل	35.8	9.7	7.5	6.9	108.4	3.6	1076
شيلي	35.4	3.7	11.0	7.5	83.4	0.3	688
غانا	7.5	-0.2	0.3	0.7	55.5	0.2	--
الهند	9.2	9.9	0.9	7.6	89.4	2.0	--

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- **أ. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر : عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط، مرجع سابق، ص:**15.
- **تقرير الاستثمار العالمي، (UNCTAD) الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،** 1995.

تحظى مشروعات البنية التحتية في الدول المتقدمة بحوالي 40% من جملة التراكم الرأسمالي. لذلك ينصح الاقتصاديون الدول النامية بتخصيص مثل هذه النسبة لإقامة هذه المشروعات الحيوية والتي لا يمكن أن تنهض اقتصادياتها دون أن تتوفر. إلا أن قدرة الدول النامية المالية لا تقوى على تخصيص هذا القدر المرتفع من استثماراتها المحدودة إلى تلك المشروعات مما يؤدي إلى ضعف وعدم كفاءة أدائها الاقتصادي. فالكهرباء لا تصل إلى كل أرجاء الدولة وكثيرا ما تنقطع، والطرق الجيدة قليلة والمواصلات السلكية واللاسلكية كثيرا مالا تعمل...الخ. ففي الهند مثلا، قدرت الحكومة أنه ترتب على انقطاع التيار الكهربائي وعدم انتظامه انخفاض معدل النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2% في الفترة 1975-1980. هذا وتشير البيانات إلى أن أربعة أخماس سكان الدول النامية محرومون من التيار الكهربائي وأن استهلاك الفرد من الكهرباء يقدر بعشر استهلاك الفرد في الولايات المتحدة، ويضيف البنك الدولي، أن نصف (2/1) التليفونات في الدولة النامية لا تعمل وأن من بين كل عشر مكالمات خارجية تسعة لا تستجيب وأن ربع إلى ثلث سكان المدن في الدول النامية محرومون من المياه النظيفة ومن الصرف الصحي.[1] ومرد هذا الضعف الذي تعرفه مشاريع البنية التحتية بالدول النامية يعود إلى عدم توفر الإمكانات المالية بهذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى إلى عدم كفاءة القطاع العام بالشكل الذي يؤدي إلى الرفع من كفاءة هذه المشاريع. وكإجراء هام لإصلاح هذا الوضع المزري، قررت أغلب الدول النامية إعادة هيكلة قطاع البنى التحتية وإحياء دور القطاع الخاص -خوصصة مشاريع البنية التحتية- للمشاركة بتحسين هذا القطاع. لكن مشاركة القطاع الخاص في ذلك لا تعني بالضرورة إلغاء دور القطاع العام. إذ سيستمر هذا الأخير في تمويل العديد من المشاريع التي تتسم بالمخاطرة (كقطاع النقل) والتي لا تجذب الاستثمارات الخاصة. كما ينبغي أن يستمر دور القطاع العام في وضع سياسات واستراتيجيات هذا القطاع. ولكن

[1]- د. محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، مرجع سابق، ص:224

الفارق الأساسي يتمثل في استبدال دور الحكومة السابق كمنظم ذاتي ومقدم للخدمات بدور جديد عبارة عن منظم مستقل لعدد من الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع الخاص.[1]

ومن بين أهم صور تدخل القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية طريقة **بناء-تشغيل-تحويل**، أو ما يطلق عليها بمشاريع الـ **(BOT)**، والتي تتمثل في قيام القطاع الخاص بتصميم وتمويل وبناء وتشغيل المؤسسة التابعة للقطاع العام وذلك بموجب عقد امتياز يمتد لفترة تتراوح عادة بين 25 و40 سنة، ثم يحول هذا الامتياز للحكومة. وينظر إلى طريقة **(BOT)** كآلية لتطوير مشاريع البنية التحتية باستخدام مبادرة القطاع الخاص. فالقطاع الخاص من جانبه يستفيد بمنحه فرصا استثمارية جديدة، وكذلك القطاع العام الذي يتطلع إلى تطوير وتحديث مشاريع البنية التحتية التي تحول أصولها إليه بعد فترة.[2] كما قامت أغلب الدول النامية -بعد اقتناعها بعدم قدرتها على الرفع من كفاءة بنيتها التحتية بالشكل الذي يساعد على الاستثمار- بإقامة مناطق حرة مقترنة بتكاليف عمالة منخفضة ومرافق إدارية تتماشى مع الوضعية القانونية للمنطقة كوسيلة لجذب المستثمرين الأجانب.[3]

المطلب الرابع: آثار مصدر تمويل النفقات العامة وحجمها على مناخ الاستثمار

إن آثار النفقات العامة على مناخ الاستثمار -سابقة الذكر- لا تقتصر فقط على نوع النفقة، فيما إذا كانت نفقات تحويلية أو وظيفية أو استثمارية، بل إن مصدر تمويل هذه النفقات وكذا حجم النفقة لهما آثار مختلفة على مناخ الاستثمار.

1/ **مصدر تمويل النفقات العامة ومناخ الاستثمار:** مع اختلاف مصادر تمويل النفقات العامة تتعدد الآثار التي يمكن أن تتمخض عن هذه النفقات على مناخ الاستثمار. يمكن أن نوضح ذلك كالتالي:

1-1/ **التمويل بالضريبة:** إن اعتماد الدولة على الأداة الضريبية في تمويل نفقاتها العامة، يتناقض إلى حد ما مع منطق التحفيز الضريبي،• الذي عادة ما تعتمده مختلف الدول للتأثير بشكل إيجابي على مناخ الاستثمار بغرض استقطاب الاستثمار بمختلف أشكاله-خاصة الأجنبي-. هذا يعني أن محاولة الدولة رفع إيراداتها الضريبية -بهدف تمويل نفقاتها العامة المتعددة- سواء من خلال رفع المعدلات الضريبة و/أو توسيع الأوعية الضريبية سيؤدي إلى ارتفاع الضغط الضريبي مقارنة بالدول الأخرى (المنافسة ضريبيا) وبالتالي سينعكس ذلك سلبا على

---

[1]- أ.حسان خضر، خصخصة البنية التحتية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،ص:09، منشورة على الموقع الالكتروني:
http://www.arab-api.org/develop_bridge18.pdf Consultée le /15/01/2006

[2]- أ.حسان خضر، مرجع سابق، ص: 15.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 20.

• انطلاقا من أن منح الحوافز الضريبية سينعكس سلبا على الإيرادات الضريبية للدولة (سواء في حالة منحها للمستثمر المحلي و/أو الأجنبي أو في حالة منحها للمستثمر الأجنبي على حساب المستثمر المحلي، لأن أرباح هذا الأخير ستتأثر سلبا نتيجة لارتفاع تنافسية منتجات المستثمر الأجنبي وبالتالي انخفاض حجم الإيرادات الضريبية المتمخضة عن المستثمر المحلي) وبالتالي سيقلص من حظوظ الدولة في الاعتماد على الأداة الضريبية لتمويل نفقاتها العامة.

مناخ الاستثمار. وبذلك فالحل الوحيد للرفع من فعالية الأداة الضريبية في تمويل النفقات العامة هو إصلاح النظام الضريبي بالشكل الذي يؤدي إلى تفعيل النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي وبالتالي الرفع من حجم الإيرادات الضريبية.

1-2/ **التمويل بالإصدار النقدي :** هناك عدة فرضيات تشرح آثار تمويل النفقات العامة بالإصدار النقدي (سبق التطرق إليها في الفصل الأول). إلا أنه يمكن القول أن آثار تمويل النفقات العامة بالإصدار النقدي متعلقة بالمستوى الذي يشتغل فيه الاقتصاد ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومجال توظيف هذا الإنفاق (مجال استثماري أو استهلاكي)، فإذا كان الاقتصاد يميل إلى التشغيل التام و/أو كان الجهاز الإنتاجي عديم أو ضعيف المرونة و/أو اعتمد على هذا الإصدار النقدي في تمويل النفقات الاستهلاكية، فإن ذلك غالبا ما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية ناتجة عن ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار، والمعروف أن التضخم يؤثر على رؤوس الأموال انطلاقا من تأثيره على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التقليل من جاذبية المناخ الاستثماري. [1] ومن هذا المنطق، للتضخم ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث كلما ارتفع التضخم قل الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما توصل إليه كل من شنايدر " Schneider" وفراي "Frey" سنة 1985 في دراسة قاموا بإجرائها على 54 دولة نامية، وذلك نظرا لأن التضخم هو مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة. [2] لذلك نجد الخبير الاقتصادي **برايان جريفز** "Brian Griffith" يقول في هذا الشأن [3] "إن التحدي الأساسي الأول أمام أي حكومة تسعى وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هو أن تستطيع خلق بيئة مالية مستقرة، ومفتاح الاستقرار هو تحقيق نسبة تضخم منخفضة وما تعنيه من عجز مالي منخفض. إن التضخم المنخفض يعنى نسبة فوائد منخفضة-سعر فائدة حقيقي موجب- وعلاقات صناعية جيدة وأسعار صرف مستقرة. أن المستثمرين الأجانب يعتبرون التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق".

1-3/ **التمويل بالاقتراض الحكومي:** كثيرا ما تلجأ الدول إلى الاقتراض الحكومي لتمويل نفقاتها العامة خاصة إذا كانت إيراداتها المحلية ضئيلة أو غير كافية أو الاعتماد عليها يترك آثار سلبية على الاقتصاد. يجب أن نميز في ذلك بين الاقتراض الحكومي المحلي والأجنبي:

1-3-1/ **التمويل بالاقتراض المحلي:** يتم ذلك من خلال لجوء الدولة إلى طرح أوراق مالية للاكتتاب العام. وتعتبر هذه الأداة وسيلة في يد الدولة لسحب الفائض من الكتلة النقدية من التداول مما يؤدي إلى هبوط التضخم، ومن جهة أخرى لا تعمل هذه القروض على زيادة تكاليف الإنتاج لأنها لا تمتص إلا الادخار الذي لم يكن يستعمل في الإنفاق الاستهلاكي. لكن الاقتراض العام من شأنه إزاحة القطاع الخاص "أثر الإزاحة أو المزاحمة"

---

[1]- محمد إبراهيم مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)، مرجع سابق، ص: 77.

[2]- ميلان براهمبات، يوري دادوش، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 03، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 1996، ص:50.

[3]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، كيف يستطيع صناع السياسة جذب الاستثمارات الأجنبية ؟، حوار أجراه مركز المشروعات الدولية مع الخبير الاقتصادي Brian Griffith، ص: 01، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.cipe-arabia.orgfilespdfart0303.pdf consultée le 23/05/2006.

نتيجة للانخفاض الحاصل في رأس المال المتاح لهذا القطاع. ذلك أن الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار. [1] وبالتالي قد يتسبب ذلك في ارتفاع أسعار الفائدة ويقلص من حظوظ القطاع الخاص في الحصول على الائتمان. لكن نجد أن هذا الوضع قد لا يؤثر كثيرا عل ى المستثمر الأجنبي، ذلك أنه جرت العادة على أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تتعامل معه بأسعار فائدة مختلفة عن سعر الفائدة السوقي وذلك في إطار تدعيمه وتحفيزه *. كما أن ارتفاع سعر الفائدة في حد ذاته يعتبر من العوامل المحفزة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأنه يصنف –وفق النظرية الاقتصادية– من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاعه مقارنة بسعر الفائدة العالمي كثيرا ما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر)، وذلك انطلاقا مما يعكسه هذا الوضع من زيادة تنافسية فرص الاستثمار محليا مقارنة بالعالم الخارجي (وكما هو معروف، فإن الدافع الأساسي وراء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من منطقة إلى أخرى هو اختلاف العائد النسبي). [2]

1-3-2/ **التمويل بالاقتراض الأجنبي:** غالبا ما تلجأ الحكومات إلى القروض الأجنبية لتمويل نفقاتها العامة، إلا أن المبالغة في ذلك (دون دراسات مسبقة وتوظيف هذه القروض في المجالات المدرة للدخل) نتج عنه مشكل – أزمة– المديونية الذي أصبحت تعاني منه أغلب الدول النامية والدول العربية بشكل أخص. فمن غير المقبول أن تمول الموازنة العامة بشكل دوري بالقروض الأجنبية كما هو الوضع في المغرب ومصر والأردن، فعلى سبيل المثال شكلت القروض الخارجية في المغرب سنة 1999 حوالي ثلث الإيرادات العامة. إن استفحال المديونية الخارجية نتيجة لاعتماد الحكومة على القروض الأجنبية لتمويل نفقاتها العامة يؤدي إلى فقدان الثقة بالسياسة المالية فتزداد صعوبة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة. [3] وبذلك فقيام الدولة بسداد أصل وفوائد القروض الأجنبية ساهم في كثيرا من الأحيان في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا تزامن هذا الوضع مع نمو احتياطي الصرف الأجنبي، ذلك أن المستثمر الأجنبي لن يتخوف من عدم قدرة الدولة المضيفة على توفير العملة الصعبة الكافية لتحويل أرباحه إلى الدولة الأم –في حالة أراد ذلك–.

2/ **حجم النفقات العامة ومناخ الاستثمار:** يعبر حجم النفقات العامة عن مقدار الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها، فكلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك –بافتراض غياب الفساد الإداري– إلى إشباع أفضل وأكثر لحاجات أفراد المجتمع، وإلى فعالية أكبر للدولة. فالنفقات العمومية ما هي إلا وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، ونوع هذه النفقات هو الذي يؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من هنا فإنه من المفيد للدولة معرفة النتائج المترتبة عن النفقات العامة، وليس تحديد حجم هذه النفقات فقط. إلا أن تحديد حجمها ودراسته تبقى

---

[1]– د.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص: 223-224.

* إرجع إلى الملحق رقم (3-2).

[2]– بدون مؤلف، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ص: 17، 2004، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.idsc.gov.eg/Docs/DocsDetails.asp?rIssueCategory=1&MainIssues=4&DocID=95 consultée le 26/03/2006.

[3]– د. صباح النعوش، الديون العربية...هموم وقيود، مرجع سابق.

مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة. [1] فارتفاع حجم النفقات العامة قد يكون له آثار إيجابي ة على مناخ الاستثمار، لكن نمو هذه النفقات لدرجة تجاوزها للإيرادات العامة وبالتالي ارتفاع حجم العجز الموازني سيؤثر سلبا على مناخ الاستثمار، • ذلك أن نمو العجز الموازني كثيرا ما يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار. لذلك فكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال. [2] وفي هذا الصدد يصر الخبير الاقتصادي **برايان جريفز** "Brian Griffith" على عدم تحديد معدل ثابت للعجز الموازني (نسبته من الناتج المحلي الخام) ينظر إليه كمعيار أو وصفة جاهزة يتم الرجوع إليه من طرف دول العالم. فيقول في هذا الشأن "...يختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى اعتمادا على دورة الأعمال وطبيعتها في كل دولة ومستوى التنمية والثقة الأجنبية في قرارات الحكومة. فلا يمكن التسرع بالوصول إلى أحكام جاهزة اعتمادا على مجموعة بسيطة من الأرقام أو المعدلات..."

من خلال عرضنا لأثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار، نلاحظ أن هناك تناقضا أصبح يشكل تحديا كبيرا بالنسبة إلى الدول التي تسعى وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –خاصة الدول النامية– فهي مطالبة من جهة برفع حجم نفقاتها التي يكون لها تأثير إيجابي على مناخ الاستثمار–خاصة المتعلقة بتهيئة البنية التحتية– ومن جهة أخرى لا بد لها أن تحفز هذا المستثمر ضريبيا (تمنح له حوافز ضريبية)، هذا الذي يؤثر سلبا على إيراداتها الضريبية والذي من شأنه أن يقلص من احتمال رفع حجم نفقاتها العامة مستقبلا، وفوق كل هذا هي مطالبة أيضا بالمحافظة على هامش ضئيل لنسبة العجز الموازني من الناتج المحلي الخام. وبالتالي فاستنادا إلى هذه المعطيات، لابد على هذه الدول أن ترشد سياساتها المالية، وذلك من خلال ترشيدها للنفقات العامة (حسن استخدام الموارد وتقليص النفقات غير المنتجة) وترشيدها للحوافز الضريبية (تخفيض هذه الحوافز من ناحية الفترة أو الحجم وربطها باعتبارات تكنولوجية أو تشغيلية...الخ) بالشكل الذي يؤثر إيجابا على موازنة الدولة ويساهم في تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي احتمال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وفي هذا الشأن يمكن توضيح أثر السياسة المالية الرشيدة على مناخ الاستثمار من خلال الشكل التوضيحي التالي:

شكل رقم (3–3): أثر السياسة المالية الرشيدة على مناخ الاستثمار

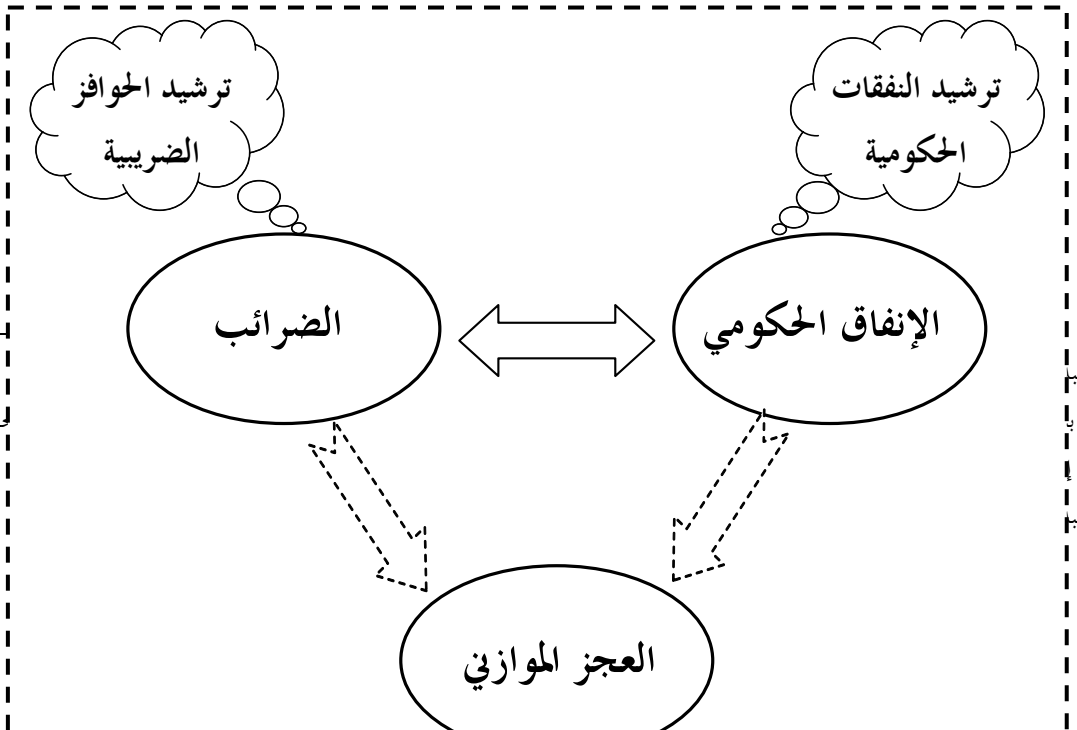

1– د.عبـ
• يجدر بـ
الأوروبي إ
2– د.عبـ

المصدر: من إعداد الطالب.

إن السياسة المالية الرشيدة لا تعني بالضرورة أنها سياسة رشيدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الرشاد في الاستقطاب يتحدد من خلال قدرتها (السياسة المالية) على جذب القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية، في المجالات المرغوبة، وفي التوقيت المناسب، وتوزيعها بشكل متجانس ومتوازن على كامل التراب الوطني (تبعا لأولويات التنمية الاقتصادية بالدولة) بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم المنافع على حساب التكاليف المتكبدة.[1] ويتم الوصول إلى السياسة المالية الرشيدة في الاستقطاب من خلال انتهاج الدولة –التي ترغب في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر– لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]– د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 227–228.

كما أن كون السياسة المالية سياسة رشيدة في الاستقطاب، لا يعني بالضرورة أنها سياسة فعالة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن فعاليتها تتحد بوجود مناخ استثمار –بمختلف مقوماته– مستقر ومحفز على الاستثمار.*

خلاصة الفصل:

يعتبر مناخ الاستثمار من بين أهم الأمور الحساسة والتي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار قبل اتخاذه قرار الاستثمار، ذلك أنه يتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاستثمار. لذلك تسهر العديد من دول العالم على تهيئة مناخ الاستثمار وتحسينه بالشكل الذي يجعله مناخا محفزا على الاستثمار وجالبا له.

يلعب النظام الضريبي السائد بالدول المنفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحديد هذا الاستثمار، نظرا لما يتركه العامل الضريبي على عائد الاستثمار، وهذا ما يدفع الاستثمار الأجنبي ،بمختلف

* ارجع إلى الملحق رقم (3-4).

أشكاله، إلى البحث عن الأنظمة الضريبية الأكثر ملائمة بين الدول المنفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لهذا الوضع ترسخ لدى أغلب الدول المضيفة لهذا الاستثمار – خاصة الدول النامية– قناعة مفادها أن منح الحوافز الضريبية بشكل مفرط هو أحسن وأسهل وسيلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الشيء الذي تسبب في بروز منافسة ضريبية ضارة بين هذه الدول، كان المستفيد الوحيد منها هو المستثمر الأجنبي. وكوسيلة لكبح الآثار السلبية للمنافسة الضريبية –محليا وإقليميا ودوليا– ظهرت هناك اتجاهات اقليمية ودولية نحو التنسيق الضريبي.

إن منح الحوافز الضريبية بمختلف أشكالها إلى المستثمر الأجنبي غير كاف لاستقطاب هذا المستثمر أو توطينه بالدول المضيفة نظرا لأن السياسة الضريبية لا تشكل إلا محددا واحدا فقط ضمن محددات الاستثمار الأجنبي، ناهيك عن أن المستثمر الأجنبي الجاد لا يهتم بالحوافز الضريبية الممنوحة بقدر ما يهتم بالعوامل التي تساهم في تقليص تكاليف الاستثمار وتعظيم الأرباح. لذلك أجمعت العديد من الدراسات في هذا الشأن أن توفير بنية تحتية مرتفعة الكفاءة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني أحسن بكثير من الحوافز الضريبية التي غالبا ما تؤثر سلبا على الإيرادات العامة للدولة.

إن اعتماد الدولة على النفقات العامة في إطار سياستها المالية، هو أمر يتطلب دراسات دقيقة وجادة– كما هو الشأن بالنسبة إلى السياسة الضريبية–، لما يمكن أن يتمخض عن هذا النوع من الإنفاق من آثار على الاقتصاد ككل وعلى مناخ الاستثمار بشكل خاص. فالرفع من حجم النفقات العامة –بسبب مشاريع البنية التحتية والتحويلات الممنوحة للمستثمرين– و/أو تقليص حجم الإيرادات الضريبية –بسبب الحوافز الضريبية– من شأنه الرفع من نسبة العجز الموازني وبالتالي التأثير سلبيا على الاقتصاد الوطني. لذلك لابد من ترشيد السياسة المالية وتفعيلها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما سنحاول اختباره في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 1994–2004، في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: فعالية السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1994-2004

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري ظروفاً صعبة خلال ثمانينات القرن الماضي، إذ تعرض لهزات وعراقيل نتج عنها اختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية (خاصة المالية منها)، الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية بالجزائر في هذه الفترة، فتوقفت المشاريع وتدهورت الوضعية الاجتماعية وضعفت قدرة البلد على تسديد المديونية. هذه الأوضاع كانت عاملا مساعدا ودافعا في نفس الوقت نحو الدخول في إصلاحات اقتصادية مع مؤسسات النقد الدولية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية ومن ثم القضاء عليها من جهة، ومن جهة أخرى تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى اقتصاد السوق.

لقد تزامن مع هذه الإصلاحات إصدار ترسانة من القوانين والتشريعات، كان للاستثمار حظ وافر في هذه القوانين، خاصة ما تعلق منها بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، والسماح له بالاستثمار، وكذا تدعيمه بالضمانات والامتيازات، والتي في مجملها تسعى نحو توفير بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار. كما عبرت هذه القوانين عن اقتناع الجزائر بضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر هام لتمويل التنمية.

إن المتأمل في الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر مع بداية تسعينيات القرن الماضي يستطيع أن يلاحظ وزن السياسة المالية وأثرها على بيئة الأعمال، إذ من خلال أدوات السياسة المالية استطاعت الحكومة الجزائرية أن تحسن من صورة مناخ الاستثمار الذي كان سببا في ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الشأن سنتناول في هذا الفصل التطبيقي النقاط التالية:

- المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر
- المبحث الثاني: آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

إنّ السياسة المالية –لأيّ دولة كانت– ما هي إلاّ برنامج، تقوم هذه الأخيرة بتخطيطه وتنفيذه، مستخدمة في ذلك مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصاد ي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع...الخ).
وسنحاول في هذا المبحث تشريح واقع السياسة المالية في الجزائر، بين ما كانت عليه قبل الإصلاحات الاقتصادية مع مؤسسات النقد الدولية، وما أصبحت عيه بعد هذه الإصلاحات.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر

لقد تغيرت سياسة النفقات العامة وهيكلها في الجزائر مع تغير النظام الاقتصادي والسياسي، ولقد شكلت الإصلاحات الهيكلية، التي أبرمتها الجزائر مع مؤسسات النقد الدولي منعرجا في الاقتصاد الجزائري، مكن الجزائر –صراحة– من تهيئة البنية الأساسية المساعدة على الدخول في اقتصاد السوق، والتخلي عن مبادئ الاقتصاد الموجه، الشيء الذي انعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك النفقات العامة. وهذا ما نسعى إلى توضيحه.

1/ نبذة عن الإنفاق العام في الجزائر: إن واقع الاقتصاد الجزائري –بعد الحصول على الاستقلال السياسي– الذي استمد مبادئه من الفكر الاشتراكي، فرض على الحكومة الجزائرية الالتزام بمجموعة من القواعد والتدابير، والتي في مجملها تؤثر على شكل النفقات العامة وحجمها، ذلك أن إستراتيجية التنمية التي سعت الدولة إلى تطبيقها –آنذاك– كانت تهدف من جهة إلى الاستجابة إلى الحاجات الأكثر استعجالا، كالتشغيل والتدريس...الخ، ومن جهة أخرى العمل على التحرر تدريجيا من التبعية الاقتصادية.

لتطبيق هذه الأهداف اضطرت الدولة إلى الدخول في مخططات اقتصادية، كانت ملامح التدخل الإنفاقي للدولة بارزة فيها، إذ حملت اعتمادات مالية ضخمة، عبرت من خلالها الدولة عن عزمها على تمويل القطاعات الاقتصادية وفق منهج اشتراكي. كما أن الدولة لم تجد صعوبة في تنفيذ هذه المخططات التنموية، نظرا لارتفاع عوائد المحروقات. لكن التراكمات التي خلفها النظام الاقتصادي الاشتراكي– مساوئ التخطيط المركزي– وظهور الأزمة النفطية سنة 1986، كانا وقودا كافيا لإشعال الأزمة الاقتصادية بالجزائر. اقتنعت من بعدها الدولة أن تدخلها المفرط في الاقتصاد من خلال سياسة النفقات العامة التي كانت تسعى إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية ومنح التحويلات والإعانات العامة وتمويل المشاريع الضخمة، كان عاملا مساعدا على ظهور الأزمة الاقتصادية. الشيء الذي دفع بالدولة إلى إعادة النظر في طريقة تسييرها للاقتصاد. فشرعت بذلك في إصلاحات اقتصادية مع مؤسسات النقد الدولي، التي جاءت وفق فترتين أساسيتين: [1] الفترة الأولى (1989 و 1991) والتي تمثلت في **برنامج الاستعداد الائتماني الأول**، وقعت من خلاله الدولة على اتفاقيتين: الأولى في 1989/05/31 والثانية في 1991/06/03، وذلك بهدف الحصول على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بشروط معينة، أهمها إلغاء العجز الموازني وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية. أما الفترة الثانية (1994–1998)

[1]– د.بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 189.

فتمثلت في **برنامج التعديل الهيكلي**، الذي جاء مع فشل الاتفاقيتين السابقتين نتيجة لاشتداد حدة الأزمة. حيث امتد هذا البرنامج على مرحلتين: الأولى من 1994/05/22 إلى غاية 1995/05/21 وتسمى بمرحلة التثبيت الهيكلي، أما الثانية فكانت من 1995/05/22 إلى غاية 1998/05/21 وتسمى بمرحلة التعديل الهيكلي.

لقد كانت هذه الإصلاحات الاقتصادية نابعة من الفكر النقدوي، الذي يدعوا في مجمله إلى تضييق حدود تدخل الدولة في الاقتصاد، انطلاقا من أن هذا التدخل هو سبب الأزمات، لذلك أصبحت سياسة النفقات العامة وفق هذه الإصلاحات سياسة تقشفية، همها الوحيد هو التحكم الصارم في النفقات الحكومية بالشكل الذي يؤدي إلى ضبط الموازنة العامة. [1]

2/ تصنيف النفقات العامة في الجزائر: ينظر إلى طبيعة وخصائص النفقة في الجزائر سواء بالنسبة إلى آثارها المباشرة على الدخل الوطني، ومن ثم تنقسم إلى نفقات حقيقية، وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بصورة مباشرة، ونفقات تحويلية وهي التي لا تؤدي بطريقة مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني من قطاع إلى قطاع أو من فئة إلى أخرى. أو بالنسبة إلى دوريتها تنقسم إلى نفقات عادية أو جارية (نفقات التسيير) وأخرى رأسمالية (التجهيز)، وتتمثل الأولى في تلك النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تسيير إدارتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية. أما النفقات الاستثمارية فتخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية، اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو لزيادة الخدمات العامة (سنقتصر على هذا التقسيم). [2]

2-1/ **نفقات التسيير:**

2-1-1/ **تعريفها:** ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، معدات المكاتب...الخ. وهي النفقات التي لا ينجر عنها أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة. [3]

2-1-2/ **تقسيم نفقات التسيير:** تنقسم نفقات التسيير -حسب المادة 24 من قانون 17/84- إلى أربعة أبواب هي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

- احتياط الدين.

---

[1]- د.بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 197.

[2]- د.علي زغدود، مرجع سابق، ص: 32.

[3]- المادة24 من القانون رقم17/84 المؤرخ في 7 جويلية1984، المتعلق بقوانين المالية.

- الدين الداخلي، الدين العائم.
- الديون الخارجية.
- الضمانات.
- النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية: وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الفقرات التالية:

- رواتب العمال.
- المعاشات والمنح العائلية.
- المعاشات والأعباء الاجتماعية.
- المستخدمون–المعدات–تسيير المصالح.
- المستخدمون وأعمال الصيانة.
- المستخدمون إعانات التسيير.
- المستخدمون النفقات المختلفة.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

الباب الرابع: التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي تقسم بدورها بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات الجماعات المحلية.
- الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
- النشاط الثقافي والتربوي مثل تقديم المنح الدراسية.
- النشاط الاقتصادي والتشجيعات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.
- إعانات الاقتصادية للمؤسسات (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).
- النشاط الاجتماعي والتوقعات (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

يقسم الباب إلى أقسام وتقسم الأقسام إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا هاما في الرقابة المالية.

2-2/ نفقات التجهيز:

2-2-1/ تعريفها: تتمثل نفقات التجهيز في تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، كما يطلق على هذه النفقات بميزانية التجهيز، أو ميزانية الاستثمار، ويتميز هذا النوع من

الإنفاق بإنتاجيته الكبيرة، مقارنة بنفقات التسيير، وذلك لأنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة . وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي، الأشغال العمومية، البناء، النقل، السياحة...الخ).

2-2-2/ **تقسيم نفقات التجهيز:** إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات، فإن نفقات التجهيز تقسم حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن النشاط الاستثماري للدولة. وعليه تدون نفقات التجهيز على النحو التالي:

أ/ **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي: [1]

- الاستثمارات المنفردة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- نفقات برأس المال.

ب/ القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج/ الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

3/ تحليل تطور النفقات العامة بالجزائر: لقد مرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1994-2004) بمرحلتين رئيسيتين، المرحلة الأولى: امتدت من 1994 إلى غاية 1998، كانت فيها السياسة الإنفاقية سياسة تقشفية -كما وضحنا سابقا- وذلك نتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان يهدف إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة إنتاجيتها، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي وهو التقليص من عجز الموازنة العامة، والذي نشأ عن تضخم النفقات العامة مقابل النمو المتواضع للإيرادات العامة. أما المرحلة الثانية: فجاءت مباشرة بعد نهاية مرحلة التعديل الهيكلي، وامتدت من 1999 إلى غاية 2004. تخلت الدولة على إثرها عن السياسة التقشفية، وشرعت في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية. جاءت هذه السياسة كنتاج للشروع في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)، الذي كان يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وتخفيض حدة البطالة. سنتطرق إلى تطورات السياسة الإنفاقية في الجزائر في كل من المرحلة الأولى والثانية.

3-1/ تطور النفقات العامة في الفترة 1994-1998:

[1]- المادة 35 من القانون رقم17/84 المؤرخ في 7 جويلية1984، المتعلق بقوانين المالية.

جدول رقم (4-1): تطور حجم النفقات العامة في الفترة 1994-1998 **الوحدة (مليار دينار، %)**

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
النفقات العامة (مليار دينار)	566.3	759.6	888.3	940.9	970.7
معدل نموها (%)	--	34.13	16.94	5.92	3.16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org/dgep/a32.htm

يتضح لنا من خلال القيمة المطلقة للنفقات العامة، أنه حدث تطور مطرد في هذه النفقات، إذ انتقلت من 566.3 مليار دينار سنة 1994 إلى أكثر من 970 مليار دينار سنة 1998، وذلك بنسبة 71%. ولكن الاعتماد على هذه الأرقام في التحليل غير كاف، ومظلل إلى حد ما، إذ عند الرجوع إلى تطور نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الخام، نجد أنها انخفضت من 38% سنة 1994 إلى حوالي 34% سنة 1998.• كما أن التطور النسبي لهذه النفقات بين السنوات أيضا كان بمعدل متناقص، وهذا ما يدل عن أن السياسة الإنفاقية المطبقة من طرف الجزائر في هذه المرحلة كانت تقشفية، وذلك بالضغط على النفقات العامة قصد التخلص من عجز الموازنة. هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-1): تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر (الفترة 1994-1998)

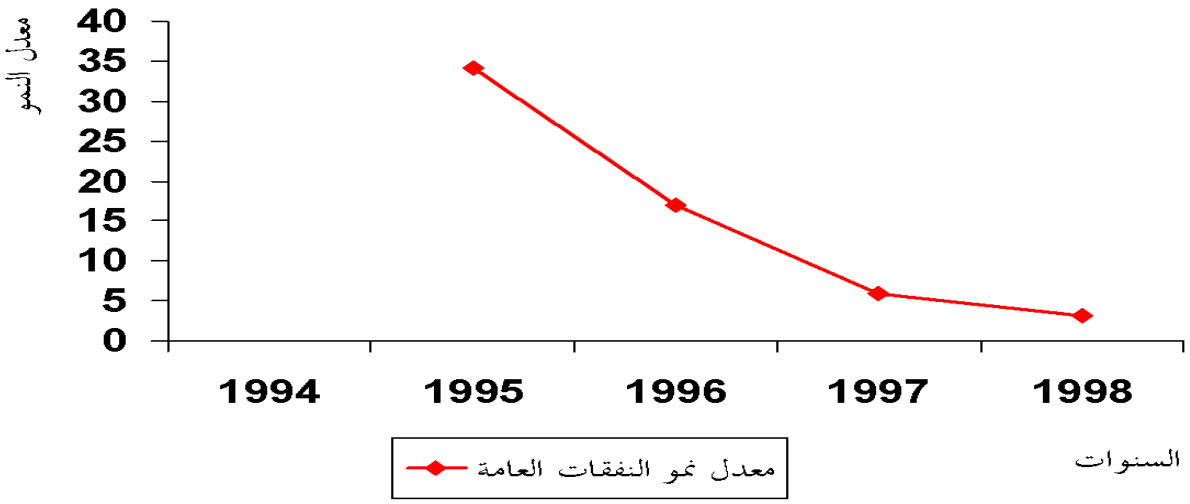

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-1).

إن الوضعية الصعبة التي عاشتها الجزائر قبل هذه المرحلة والتي تميزت بما يلي:[1]

- ارتفاع مطرد للكتلة النقدية (ارتفعت من 515.9 مليار دينار سنة 1992 إلى 627.4 مليار دينار سنة 1993).
- ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ وصل معدل التضخم سنة 1992 إلى 31.7%.
- وصل معدل البطالة إلى 25% من القوة العاملة.

• ارجع إلى الملحق (4-1).

[1]- د.بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 192-193.

- انخفض متوسط دخل الفرد من 3524 دولار سنة 1990 إلى حوالي 1853 دولار.
- انخفاض إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993، نتيجة للجفاف وضعف الاعتمادات المالية.
- تطور العجز الموازني نتيجة ارتفاع مخصصات صندوق التطهير، إذ وصلت إلى 9.2% من ال PIB سنة 1993 بعدما كانت 1.3% سنة 1992.

هذه الوضعية المتدهورة هي التي دفعت بالجزائر إلى التشبث بالتدابير والإجراءات التي أملاها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (في إطار كل من برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي) والتي من أهمها التقليص من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة وترشيدها وزيادة الإيرادات العامة. وحتى نستطيع التعرف على هيكل النفقات العامة الذي نتج عن هذه الإصلاحات التقشفية لابد من تحليل تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز –كل على حدا–.

3-1-1/ تطور نفقات التسيير في الفترة 1994-1998:

جدول رقم (4-2): تطور حجم نفقات التسيير في الفترة 1994-1998 **(مليار دينار، %)**

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نفقات التسيير (مليار دينار)	330.4	473.7	590.5	665.2	725.0
نسبتها إلى مجموع النفقات (%)	58.34	62.36	66.48	70.7	74.69
معدل نموها (%)	--	43.37	24.65	12.65	8.99

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org/dgep/a32.htm

لقد نمت نفقات التسيير في هذه المرحلة بحوالي 120% بين سنتي 1994 و1998، كما أن المتأمل يجد أن نسبة هذه النفقات من النفقات العامة كانت مرتفعة للغاية، إذ شكلت ما يقارب 66.5% كمتوسط. أما عن تطور حجمها فكان هو الآخر بمعدل متناقص، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-2): تطور معدل نمو نفقات التسيير في الجزائر (الفترة 1994-1998)

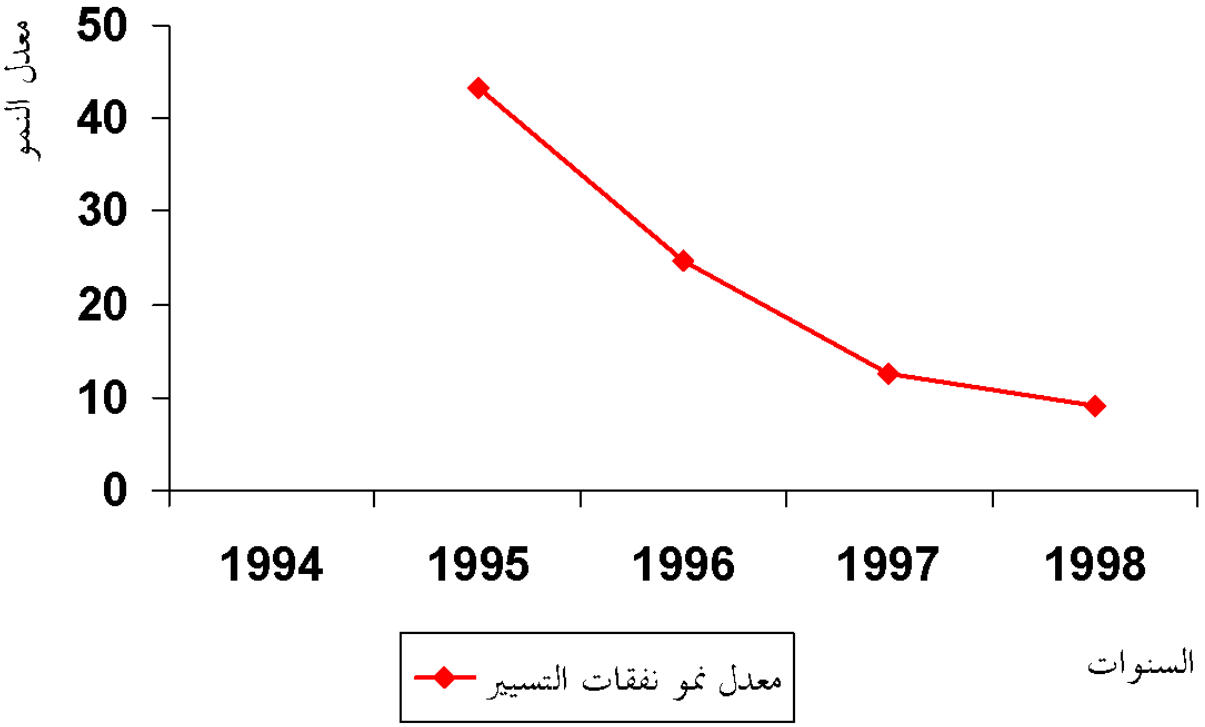

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-2).

يعود ارتفاع حجم هذه النفقات وسيطرتها على مجمل النفقات العامة إلى سيطرة الدولة، وذلك من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها، كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة...الخ. وهو في نفس الوقت تعبير صريح عن عدم قدرة الدولة على تقليص هذه النفقات، ذلك أن تزايدها يرجع إلى اعتبارات سياسية واجتماعية وكذا اقتصادية.

3-1-2/ تطور نفقات التجهيز في الفترة 1994-1998:

جدول رقم(4-3): تطور حجم نفقات التجهيز في الفترة 1994-1998 (مليار دينار، %)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نفقات التجهيز (مليار دينار)	235.9	285.9	297.8	275.7	245.7
نسبتها إلى مجموع النفقات (%)	41.66	37.64	33.52	29.3	25.31
معدل نموها (%)	--	21.19	4.16	7.42-	10.88-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org/dgep/a32.htm

يوضح الجدول التالي أن نفقات التجهيز –مقارنة مع نفقات التسيير– كانت تمثل في هذه الفترة نسب متواضعة من حجم النفقات العامة، كما أن نسب تطورها كانت نحو الانخفاض خلال هذه المرحلة، لدرجة أنها أصبحت سلبية في كل من سنتي 1997 و 1998 لتعبر بذلك عن انخفاض في حجم هذه النفقات. كما أنه بالمقارنة مع نفقات التسيير، نجد أن هذه الأخيرة قد تطورت في هذه الفترة بأكثر من مرتين، في حين تطورت

نفقات التجهيز في نفس الفترة ب 27% فقط من 1994 إلى غاية 1996، لتنخفض في نهاية هذه الفترة ب 17%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-3): تطور معدل نمو نفقات التجهيز في الجزائر (الفترة 1994-1998)

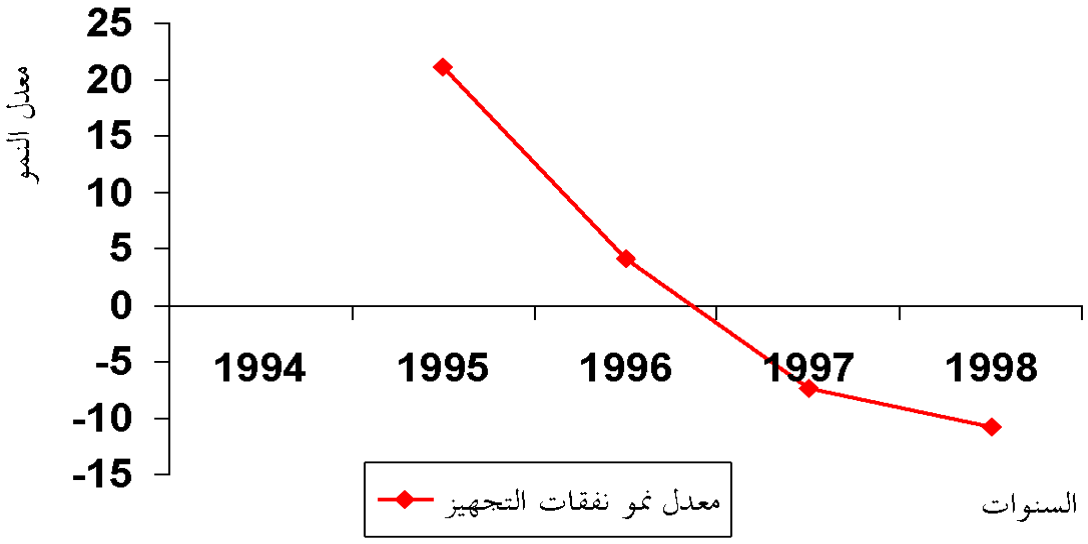

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-3).

يعود هذا الضغط الذي مارسته الدولة على نفقات التجهيز إلى سهولة تخفيض هذه النفقات مقارنة بنفقات التسيير من جهة، وإلى انخفاض إنتاجية هذه النفقات من جهة أخرى. الشيء الذي دفع الدولة إلى تقليص هذه النفقات بغية تحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي. ويمكن ملاحظة هذا التقليص من خلال تخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية. [1] وبالتالي يمكن القول أن انخفاض معدل نمو نفقات التجهيز في هذه الفترة -خاصة في سنة 1997 و 1998- يعود بشكل أكبر إلى انخفاض مخصصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية، وذلك لضعف إنتاجيتها.•

كان الهدف من الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الجزائر في الفترة (1994-1998) -في ما يتعلق بالمالية العامة- هو ترشيد النفقات العامة للتخفيض من حدة العجز الموازني، ولكن الترشيد لا يعني بالضرورة التقشف والتخفيض الحاد في حجم هذه النفقات (الوصول إلى الأرقام المستهدفة من البرنامج على حساب الوضع الاجتماعي) ذلك أنه يمكن إعادة توزيع هذه النفقات بين مختلف القطاعات لنصل إلى هيكل يعطي أكبر إنتاجية لهذه النفقات، والذي بدوره يمكن أن يقضي على العجز الموازني في المدى الطويل.

3-2/ تطور النفقات العامة في الفترة 1999-2004: إن انخفاض سعر البترول سنة 1998 إلى أقل من 12.86 دولار للبرميل -بسبب الركود العالمي نتيجة لأزمة دول جنوب شرق آسيا- كان من بين مسببات تقشف الدولة في الإنفاق، والذي كان على حساب نفقات التجهيز.

---

[1] - د.بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 206.

• ارجع إلى الملحق رقم (4-2).

يمكن القول أن الدولة استطاعت تحقيق أغلب توصيات مؤسسات النقد الدولي من خلال تطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي، إذ تحسنت المؤشرات المالية للدولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصل معدل التضخم إلى 0.3% سنة 2000 بعدما كان 29% سنة 1994، لكن هذا التحسن في المؤشرات كان على حساب الوضع الاجتماعي، إذ ارتفع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من 29% سنة 1999.[1] ومع تحسن أسعار البترول من جديد –تراوح سعر البرميل الواحد بين 18 و 29 دولار في الفترة الممتدة بين 1999 و 2000– ولاعتبارات سياسية أخرى، حاولت الدولة إنعاش الاقتصاد من حالة الركود، وذلك بانتهاجها لسياسة مالية توسعية تتنافى إلى حد ما مع منطق الإصلاحات الهيكلية السابقة، تجسدت هذه السياسة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الدعم الفلاحي. كان للإنفاق الحكومي وزن كبير في هذه البرامج التنموية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): تطور حجم النفقات العامة في الفترة 1999-2004 **(مليار دينار، %)**

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات العامة (مليار دينار)	961.7	1178.1	1471.8	1540.9	1786.8	1860.0
معدل نموها (%)	--	22.5	24.93	4.69	15.96	4.09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- **Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, Des rapports sur la situation économique et financière en 1999, 2000, 2001, 2002, 2003,2004.**

يبدو من خلال الجدول أن النفقات العامة قد نمت بشكل مطرد مقارنة بالفترة السابقة، إذ تضاعفت –حوالي– مرتين بين ما كانت عليه سنة 1999 وما أصبحت علية سنة 2004، كما أن معدلات نمو هذه النفقات كانت خلال هذه الفترة موجبة وهذا ما يعبر عن عدم تقلصها بين سنة وأخرى، ومثلت سنة 2001 أعلى نسبة نمو لهذه النفقات، إذ بلغت 24.9%، وذلك نتيجة الانطلاق في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001). هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-4): تطور معدل نمو النفقات العامة في الجزائر (الفترة 1999-2004)

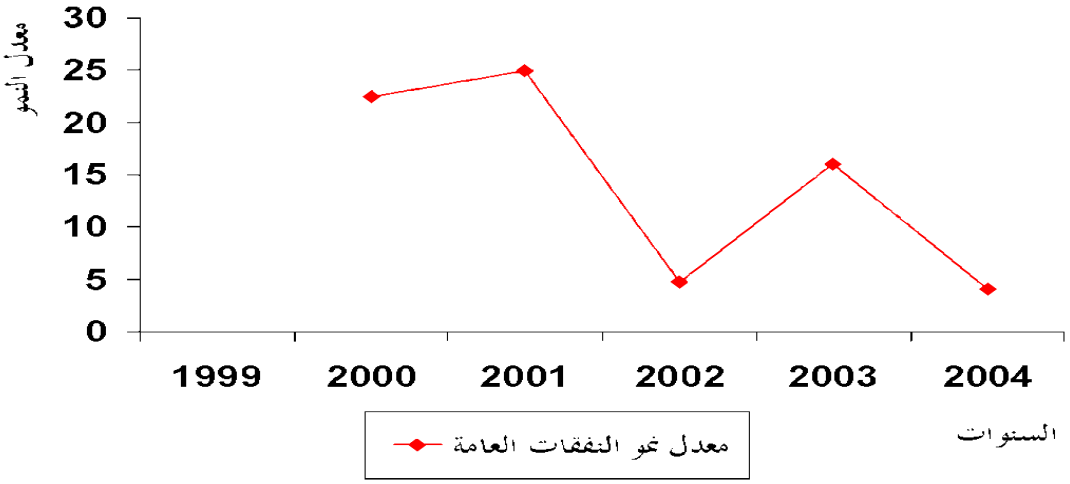

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-4).

[1]- Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, la situation économique et financière en 1999, Octobre 2000, p: 48.

3-2-1/ تطور نفقات التسيير في الفترة 1999-2004: لقد عرفت نفقات التسيير في هذه الفترة تطورا ولكن في كل سنة كانت تنخفض نسبة مساهمتها في النفقات العامة لصالح نفقات التجهيز، فبعدما مثلت سنة 1999 ما يقارب 80.6% من إجمالي النفقات العامة، أصبحت تشكل في سنة 2004 حوالي 67% فقط. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-5): تطور حجم نفقات التسيير في الفترة 1999-2004 **(مليار دينار، %)**

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نفقات التسيير (مليار دينار)	774.7	856.2	1037.7	1038.6	1173.8	1241.2
نسبتها إلى مجموع النفقات (%)	80.56	6772.	70.51	67.4	65.7	66.73
معدل نموها(%)	--	10.52	21.19	0.08	13.01	5.74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- **Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org/dgep/a32.htm**
- **Ministère Des Finances , Direction générale des étude et de la prévision, Des rapports sur la situation économique et financière en 1999, 2000, 2001, 2002, 2003,2004.**

إن انخفاض نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة لا يعني بالضرورة انخفاض قيمتها المطلقة، حيث كانت نسب نموها خلال هذه الفترة موجبة وهذا ما يعبر عن ارتفاع قيمتها بين كل سنة وأخرى. وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-5): تطور معدل نمو نفقات التسيير في الجزائر (الفترة 1999-2004)

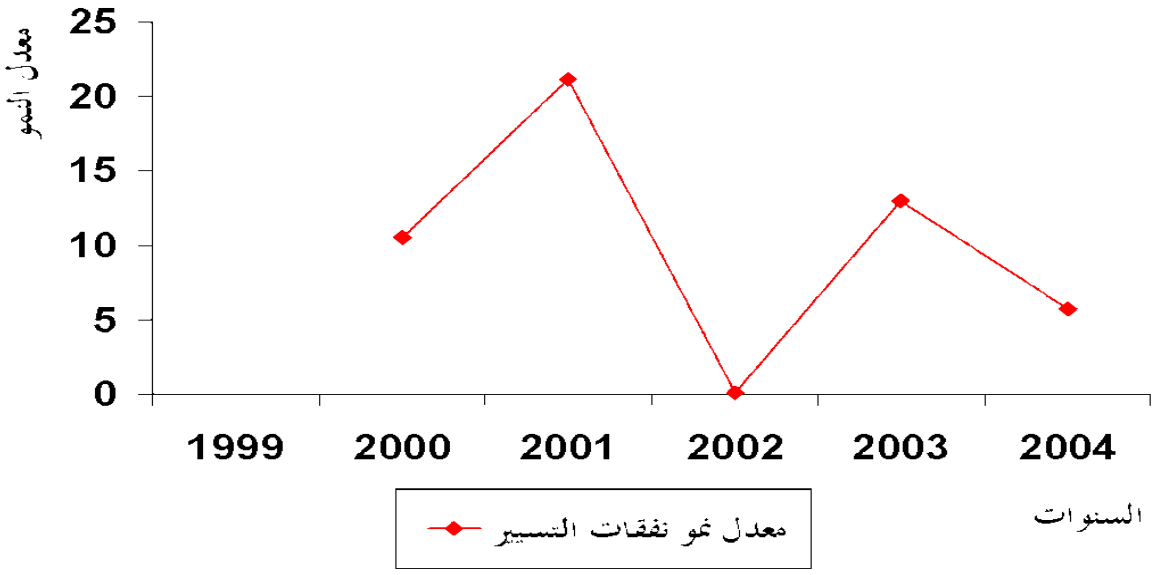

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-5).

يعود نمو نفقات التسيير بمعدلات متناقصة -في أغلب سنوات هذه الفترة- إلى عدة اعتبارات، من أهمها اتجاه الدولة نحو تخفيف حجم الاستدانة •وبالتالي انخفاض فوائد الديون. ومن جانب آخر اهتمام الدولة أكثر

• ويعود ذلك بشكل خاص إلى تحسن أسعار المحروقات ونمو احتياطي الصرف الأجنبي، إذ بلغ 18 مليار دولار سنة 2001 بعدما كان في حدود 4 مليار دولار سنة 1999.

بنفقات التجهيز، نتيجة لاقتناعها بأن هذه الأخيرة هي الحل الوحيد للقضاء على الركود الاقتصادي، وذلك لارتفاع إنتاجيتها مقارنة بنفقات التسيير.

3-2-2/ تطور نفقات التجهيز في الفترة 1999-2004

جدول رقم (4-6): تطور حجم نفقات التجهيز في الفترة 1999-2004 **(مليار دينار، %)**

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نفقات التجهيز (مليار دينار)	187	321.9	434.1	502.3	612.9	618.8
نسبتها إلى مجموع النفقات (%)	19.44	3227.	29.49	32.6	34.3	33.27
معدل نموها(%)	--	72.14	34.85	15.71	20.02	0.96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- **Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org/dgep/a32.htm**
- **Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, Des rapports sur la situation économique et financière en 1999, 2000, 2001, 2002, 2003,2004.**

بالنظر إلى قيمة نفقات التجهيز سنة 1999، نجد أنها انخفضت عما كانت عليه سنة 1998، إذ أصبحت تشكل نسبة 19.4% -فقط- من النفقات العامة، بعدما كانت 25.3% سنة 1998، ومثلت أيضا ما قيمته 5.7% من الناتج المحلي الخام، بعدما شكلت 12.11% كمتوسط في الفترة 1994-1999. يمكن تعليل هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذتها الدولة بعد تقلبات سوق النفط خلال 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999، والتي تمخض عنها إيقاف المشاريع الكبرى التي تم الشروع في تنفيذها ميدانيا.

نتيجة لتحسن أسعار المحروقات، و إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000،[1] حدث استقرار وانتظام للنفقات العامة وخاصة نفقات التجهيز، الأمر الذي رفع من قدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص الصدمات الخارجية،[2] فعادت نفقات التجهيز إلى الارتفاع من جديد، وكذا نسبتها إلى النفقات العامة، نتيجة للشروع في تمويل مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي جاءت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-6): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

[1] قانون رقم : 2000- 02 المؤرخ في : 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، والصادر بالجريدة الرسمية رقم: 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000 .

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.ص:30.

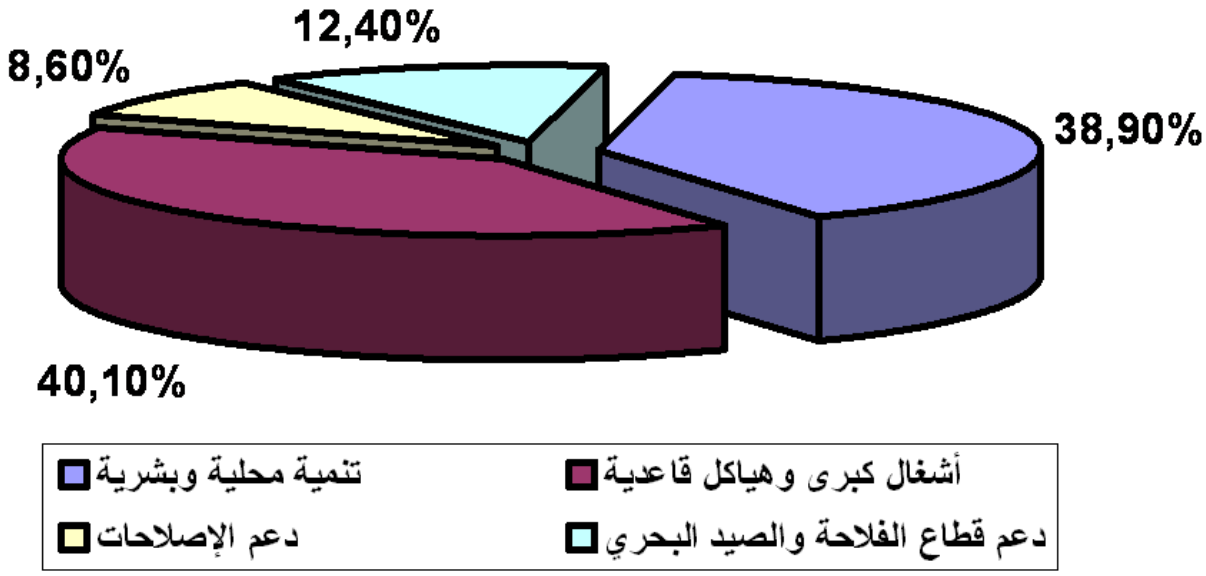

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

- **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001.ص:87.**

نلاحظ من خلال هذا الشكل، أن الدولة قد اهتمت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمشاريع البنية التحتية، حيث سخرت لها أكثر من 40% من اعتمادات هذا البرنامج.• وكذلك الأمر بالنسبة إلى التنمية البشرية. ولقد خصص لهذا البرنامج ما يقدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار.[1] كما أن الأوضاع الاقتصادية التي تزامنت مع تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت مواتية لذلك، إذ تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكبرى ، كانخفاض معدلات التضخم والفائدة، وتحسن أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 وبالتالي رصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وانخفاض حجم المديونية مع ارتفاع قياسي في احتياطي الصرف الأجنبي.

لقد تميزت الفترة 1999-2004 بتطور واضح لنفقات التجهيز -مقارنة بالفترة السابقة- لكن هذا التطور كان بمعدلات متناقصة، إذ بلغ الذروة سنة 2000 وذلك بمعدل 72.14%، نظرا لكون نفقات التجهيز عرفت انخفاضا حادا سنة 1999، لينخفض هذا المعدل إلى 0.96% مع نهاية فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، محققا بذلك أعلى قيمة اسمية -618.8 مليار دج- عرفتها نفقات التجهيز.

شكل رقم (4-7): تطور معدل نمو نفقات التجهيز في الجزائر (الفترة 1999-2004)

• وهذا ما بدا واضحا من خلال خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أمام مجلس الأمة في 2001/04/26، والذي جاء فيه: "...إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى إعادة تأهيل **المنشآت القاعدية** وتحسين السكن، وأيضا إلى إيجاد الظروف الملائمة لبروز أنشطة الخواص الاقتصادية، ولاسيما عن طريق إصلاح مناطق النشاط المهيأة والمزودة بكل المرافق..."

[1] - Le Bilan du Programme de Soutien de la Relance Économique Septembre 2001 à Décembre 2003, LE P.S.R.E. QUELS OBJECTIFS ?, sur le site Internet suivant :
http://www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm le 15/03/2006

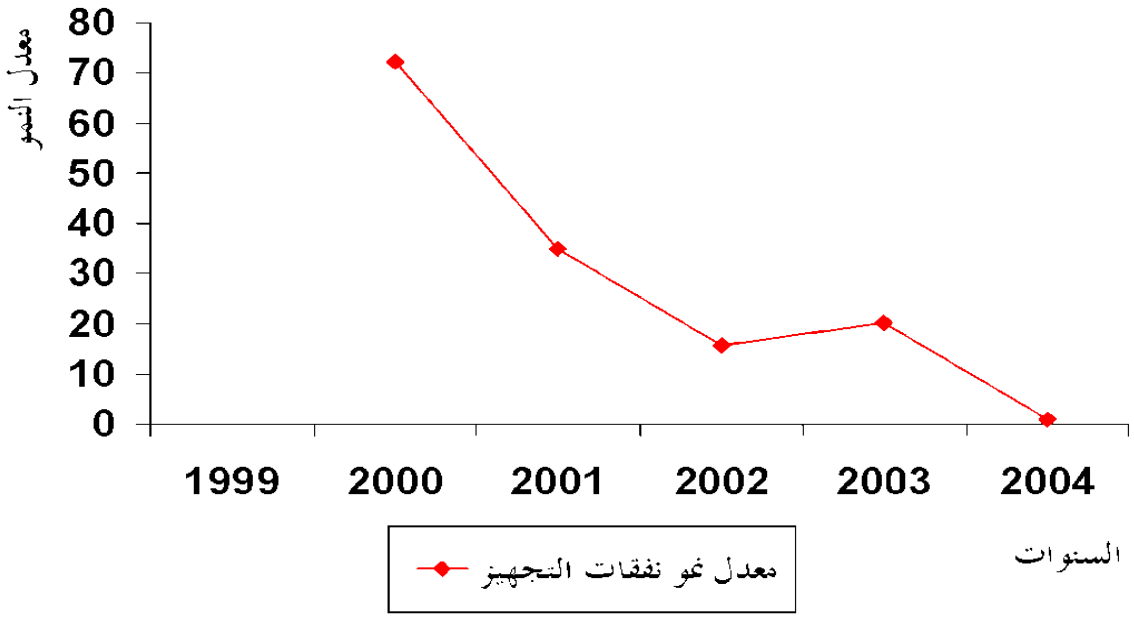

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-6).

من خلال تشريحنا لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1994-2004، تبين لنا أن النفقات العامة كانت مرتبطة إلى حد كبير بأسعار المحروقات، سواء في مرحلة التقشف أو التوسع، أي أن توسع الدولة في الإنفاق مرهون في النهاية بنمو إيرادات الدولة الناتجة عن المحروقات، وهذا ما يجعل من الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية، كما أن النفقات العامة في الجزائر لم توجه إلى القطاعات أو الفروع التي تؤدي إلى تعظيم إنتاجية هذا الإنفاق، بل تركزت في جوانب كانت سببا مباشرا في اشتداد حدة العجز الموازني. لذلك يصبح ترشيد الإنفاق العام أمرا لابد منه.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر في تمويل نفقاتها ومواجهة أعبائها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الجباية البترولية*، التي تجاوزت نسبتها من الإيرادات العامة -خلال فترة الدراسة- 50%، رغم محاولة الجزائر تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها، وخاصة ما تعلق منها بالجباية العادية وذلك بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992. لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تتبع التطور الذي عرفته سياسة الإيرادات العامة، وبشكل خاص السياسة الضريبية.

1/ **هيكل الإيرادات العامة في الجزائر** : تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة هي إيرادات إجبارية سيادية كالضرائب، وذلك حسب المادة 11 من قانون 17/84. وفي هذا الشأن يمكن تقسيم إيرادات الموازنة العامة إلى: إيرادات إجبارية، إيرادات اختيارية.

* الجباية البترولية هي جباية تتكون من اقتطاعين اثنين: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

1-1/ **الإيرادات الإجبارية:** تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

1-1-1/ **الإيرادات الجبائية:** تتكون من مختلف الضرائب والرسوم (ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة) والمصنفة في الجدول (أ) من الموازنة العامة.

1-1-2/ **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أنّ هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

1-1-3/ **الغرامات:** وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

1-2/ **الإيرادات الاختيارية:** يتكون هذا النوع من الإيرادات من المشاركات والمساهمات المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما من طرف الدولة. وتتمثل في:

1-2-1/ **مداخيل أملاك الدولة:** وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات...الخ، أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة. ومن هنا يمكن أن نميّز بين نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

أ/ مداخيل التصفية: وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر...الخ.

ب/ مداخيل الاستغلال: هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعيين أو معنويين) الخواص أو العموميين ومن هذه الموارد نذكر: مداخيل استغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات...الخ.

1-2-2/ **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة:** تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميّز بين ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

1-2-3/ **أموال المساهمات والهدايا والهبات:** هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية. وبصفة عامة يمكن القول أنّ الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول (أ) الملحق لقانون المالية في بابين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية.

2/ **واقع النظام الضريبي في الجزائر:** إن المتتبع للنظام الضريبي الجزائري يلاحظ أنّه مرّ بعدة مراحل:

- المرحلة الأولى مباشرة بعد الاستقلال أين تميّز هذا النظام بنقص كبير في الإطارات والخبرة مما حتّم على الحكومة الاحتفاظ بالنظام السائد وقت الاستعمار.
- المرحلة الثانية تميّزت بإصلاحات شكلية حيث عرفت الضريبة في هذه المرحلة دورا حياديا (تمويل الخزينة).
- المرحلة الثالثة حيث عرف النظام الضريبي خلال هذه الفترة إصلاحات جذرية (إصلاحات 1992)، أين تمّ التخلي عن نظام الضريبة النوعية وحلّ محلّه نظام الضريبة الشامل، كما أنّ هذا التغيّر تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يتماشى النظام الضريبي الجزائري مع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى، بالإضافة إلى النظام الاقتصادي الوطني الذي تحوّل من نظام مخطط إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق)، والهدف الأساسي من هذه الإصلاحات عصرنة النظام الضريبي على المستوى التشريعي والتنظيمي.•

1-2/ **النظام الضريبي بعد الإصلاح الضريبي:** من بين أهم أهداف الإصلاح الضريبي لسنة 1992:[1]

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية.
- إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته.
- إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الجبائية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين من خلال:
  - التمييز بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.
  - التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية.
  - توسيع تطبيق مختلف أنواع الاقتطاعات ومراعاة المقدرة التكليفية للمكلف والتقليل من الإعفاءات.
- تحقيق أهداف اقتصادية وتتمثل في:
  - عدم عرقلة وسائل الإنتاج.
  - توفير حوافز للقطاع الخاص وخلق جو المنافسة بين المؤسسات
  - تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية

• نظرا لتشعب النظام الضريبي قبل إصلاحات 1992، وعدم أهميته، سنحاول –فقط– الاقتصار على المرحلة التي جاءت بعد الإصلاحات، وذلك نظرا لأهميتها في هذه الدراسة.

[1]– كمال رزيق، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق "، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 04-05.

- تحقيق أهداف مالية وتتمثل في:
  - إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
  - جعل الجباية العادية تغطي نفقات تسيير الميزانية العامة للدولة.
- تحقيق أهداف تقنية وتتمثل في:
  - عصرنة الإدارة الضريبية.
  - تبسيط النظام الضريبي.

من ب ين الخطوط العريضة للإصلاح الضريبي: فصل ضريبة المداخيل للأشخاص الطبيعيين IRG عن ضريبة الأشخاص المعنويينIBS وكذلك إدخال الرسم على القيمة المضافة TVA كضريبة غير مباشرة وأيضا إصلاح الإدارة الجبائية.

2-1-1/ **الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:**[1] وهي عبارة عن ضريبة، عامة، سنوية، وحيدة، تصريحية، يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح . تمس الدخل الصافي الإجمالي للمصادر الجزائرية فهي أكبر فعل إصلاحي طرأ على الضريبة الجزائرية حيث اعتبرت كعامل مبسط لضريبة الدخل وحققت تطورا فعليا للنظام الضريبي نسبة إلى ما كانت عليه سابقا حيث أنها قامت بـ:

- تبسيط الإجراءات الناتجة عن اندثار نظام الضريبة النوعية.
- تحقيق الفعالية الاقتصادية الناتجة عن تسوية الضريبة لمداخيل الأشخاص الذين يمارسون نشاطات متعددة.
- فعالية التسيير الناتجة عن إدارة ضريبة وحيدة فالإدارة مطالبة بتسيير ملف واحد من كل مكلف، عوض إدارة عدة ملفات ناتجة عن تعدد المداخيل لنفس المكلف.
- اندثار الضريبة التكميلية على الدخل ICR التي عبرت عن ازدواجية الضريبة بالنسبة للمكلف.
- تنشيط ضمير المكلف تجاه واجبه المدني، حيث أن تقديم وثيقة الضريبة، أصبح ضرورية بالنسبة إلى فئات المجتمع.

2-1-2/ **الضريبة على أرباح الشركات IBS:** لقد واجهت الشركات الجزائرية من خلال النظام الضريبي المطبق قبل الإصلاح الضريبي العديد من المشاكل، التي ساهمت في تعطيل وتيرة التنمية في الجزائر. فتعدد النصوص التشريعية وتعقيدها، وتقليص مجال الإعفاءات، وتعدد النسب، والتغيير المستمر في القوانين التشريعية الخاصة بالشركات، كل هذه العوامل جعلت النظام الضريبي الجزائري متخلفا مقارنة بالأنظمة الضريبية العالمية. لهذا وأملا في تطوير الاقتصاد الجزائري، أعيد النظر في ضريبة الشركات بفصل ضرائب الأشخاص الطبيعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين.

[1]- قليلة نسيمة، السياسة الجبائية والإصلاحات في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق "، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 02.

الضريبة على أرباح الشركات جاءت لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ، حيث تم مزج –في مجال تطبيقها – الشركات الأجنبية مع الشركات الجزائرية وبالتالي الدخول في اقتصاد السوق من بابه الواسع. لأجل تطوير مجال الاستثمارات، وتخفيف الأعباء التكليفية عن المستثمرين ، تم تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات بصورة مستمرة. وبعد أن كان هذا المعدل يتراوح بين 60 % و55% قبل الإصلاحات الضريبية (BIC) فقد تم تحديده وفق الإصلاح الضريبي سنة 1992 بمعدلين: المعدل العادي 42% أما المعدل المخفف 05%، وتقريبا في كل سنة كان يصدر في قانون المالية تعديل لهذا المعدل إلى أن استقر سنة 1996 عند 30% و15%.[1]

2-1-3/ **الرسم على القيمة المضافة TVA:** لقد كان الهدف من وضع نظام الرسم على القيمة المضافة هو تبسيط الجباية الغير المباشرة عن طريق إلغاء نظام الرسم على رقم الأعمال السائد والمتمثل في كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) الذي كان يفرض في 10 معدلات، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) الذي كان يفرض في 8 معدلات.

إن البساطة الكبيرة التي يتميز بها الرسم على القيمة المضافة تبرز مدى فعالية إدارته ، فوضع الرسم على القيمة المضافة كان يهدف أساسا إلى تطوير وإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق خفض تكاليف الاستثمار بتطبيق نظام الاسترجاعات المالية ، وأيضا إلى جعل المؤسسات الجزائرية في وضعية تنافسية مع المؤسسات الأجنبية من خلال إعفاء المنتجات المصدرة من الرسم على القيمة المضافة. وفي إطار إحلال الرسم على القيمة المضافة محل الرسم على رقم الأعمال تم اختزال 18 معدل في 04 معدلات ثم في 03 ثلاثة معدلات، ليستقر التخفيض عند معدلين/ على النحو التالي:

جدول رقم (4-7): تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة

قوانين المالية / صنف المعدل	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1995	قانون المالية لسنة 1997	قانون المالية لسنة 2001
المعدل المخفض الخاص	%7	%7	%7	%7
المعدل المخفض	%13	%13	%14	--
المعدل العادي	%21	%21	%21	%17
المعدل المرتفع	%40	--	--	--

المصدر: حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 113.

إضافة إلى ما سبق لقد تمّ إعطاء نوع من الاستقلالية للإدارة الجبائية في تسيير شؤونها، كما قامت الإدارة الضريبية بإعداد مخطط معلوماتي بموجب المرسوم 210- 92 أين تمّ إنشاء مديرية مكلفة بقيادة هذه العملية، حيث تمّ إدخال الإعلام الآلي في كل المستويات، بعد أن كانت هذه العملية تتمركز على المستوى المركزي، بالإضافة للإجراءات السابقة راحت تعمل الإدارة المركزية والجهوية على التقرب من المواطن عن طريق تنظيم أبواب مفتوحة أو مطبوعات بالإضافة إلى استعمال وسائل الإعلام المختلفة.

[1]- لمعلومات أكثر ارجع إلى قانون المالية لسنة 1996.

2-2/ **تطور الإيرادات الضريبية بعد الإصلاح:** من بين الأهداف الرئيسية للإصلاح الضريبي هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وكذا الاعتماد عليها في تغطية نفقات التسيير. لذلك سنتتبع تطور الإيرادات الضريبية بعد الإصلاح وذلك خلال الفترة 1994-2004.

شكل رقم (4-8): تطور كل من الجباية العادية والجباية غير العادية في الفترة (1994-2004)

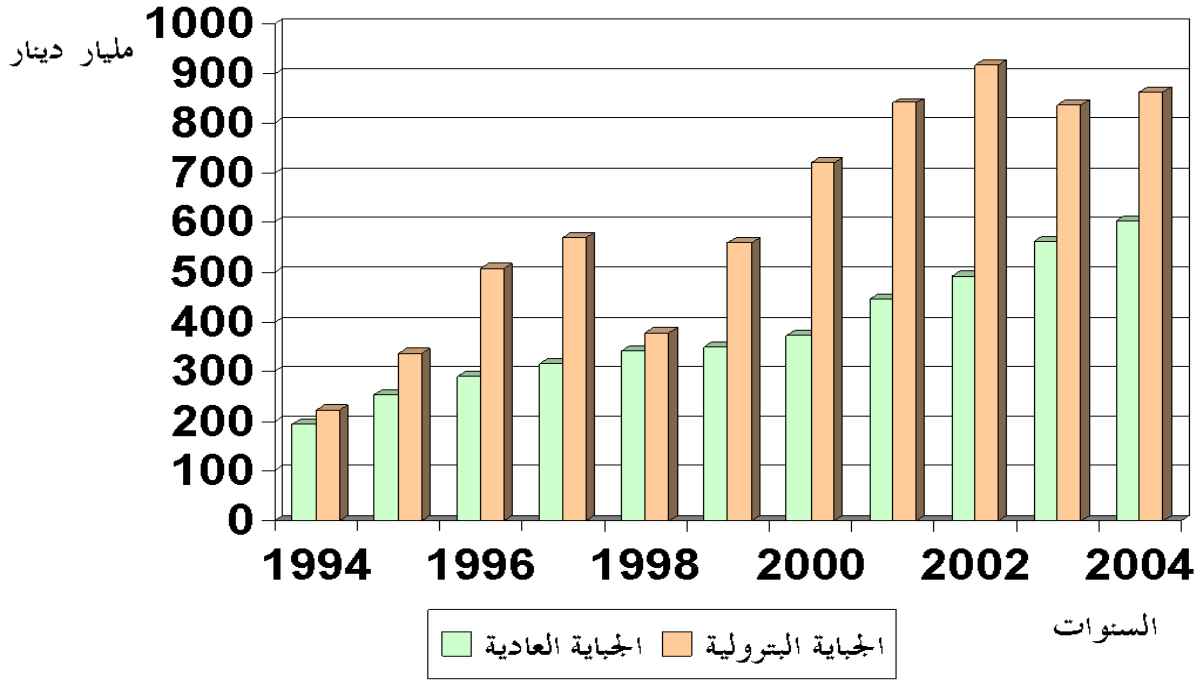

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4-3)

الواضح من خلال الشكل أن الجباية البترولية بقيت مسيطرة على الإيرادات الضريبية، إذ بلغت ذروتها سنة 2002 بقيمة 916.4 مليار دينار وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وشكلت نسبة 60.65% من إجمالي الإيرادات الضريبية كمتوسط خلال هذه الفترة. مما يعبر عن عدم استطاعة الإصلاح الضريبي تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد (نفطي- غير نفطي) وهذا راجع للأسباب التالية:[1]

- ضعف المؤسسات العمومية وحل البعض منها.
- كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات.
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي.
- ضعف استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي.
- توسيع وانتشار الاقتصاد غير الرسمي.
- تطور حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض قيمة الدينار.

يتضح أيضا من الشكل (4-8) أن الجباية العادية بقيت ضعيفة رغم الإصلاح الضريبي.

[1]- كمال رزيق، مرجع سابق، ص: 07.

جدول رقم (4-8): معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير في الفترة (1994-2004)

السنوات / التطورات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجباية العادية (مليار دج)	193.48	253.54	290.62	317.11	342.57	348.74	373.15	444.49	493.09	562.88	603.77
نفقات التسيير (مليار دج)	330.4	473.7	590.5	665.2	725.0	774.7	856.2	1037.7	1038.6	1173.8	1241.2
معدل التغطية (%)	58.5	53.5	49.2	47.6	47.2	45.0	43.5	42.8	47.5	47.9	48.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (4-1) والملحق (4-3).

يتضح من خلال الجدول أن معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير كان ضعيفا مقارنة بطموحات وأهداف الدولة، إذ لم يتجاوز -في أحسن الأحوال- نسبة 58.5% سنة 1994، ويعود ذلك إلى النمو السريع الذي عرفته نفقات التسيير أمام الجباية العادية من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضعف الجباية العادية للأسباب التالية:[1]

- عدم قدرة النظام الجبائي على التخلص من التعديلات المستمرة، الأمر الذي زاد النظام تعقيداً.
- ضعف الإدارة الضريبية وكذا الأعوان الذين يقومون بالتحصيل الضريبي.
- تأخر إدخال وتعميم المعلوماتية على كافة المصالح الضريبية.
- عدم توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالممولين التي تمكن من فحص حالاتهم كما يجب.
- انعدام الثقة بين الممول والإدارة الضريبية.

لقد أجمعت أغلب الدراسات التي تناولت النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح، على أنه وفق إلى حد ما في تطوير مردوديته المالية، ولكن من دون بلوغ الهدف الاستراتيجي وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، كما أنه ضعيف المردودية الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ونشير إلى أنه لا يمكن تحميل كل النتائج السابقة على النظام الضريبي، وإنما هي محصل عوامل سياسية واقتصادية غير مرغوب فيها، وشكلت في فحواها نظام ضريبي لا يستجيب ولا يلبي احتياجات التنمية الوطنية. كما يلاحظ أيضا أن النظام الجبائي مازال به العديد من النقائص والتشوهات جعلته بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا ما يؤثر سلبا على فعالية السياسة المالية وتأثيرها على الاقتصاد.

3/ تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر: لقد عرفت الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة تطورات مستمرة، كان للجباية البترولية في ذلك دور كبير، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1]- كمال رزيق، مرجع سابق، ص: 15.

شكل رقم (4-9): تطور مكونات الإيرادات العامة في الفترة (1994-2004)

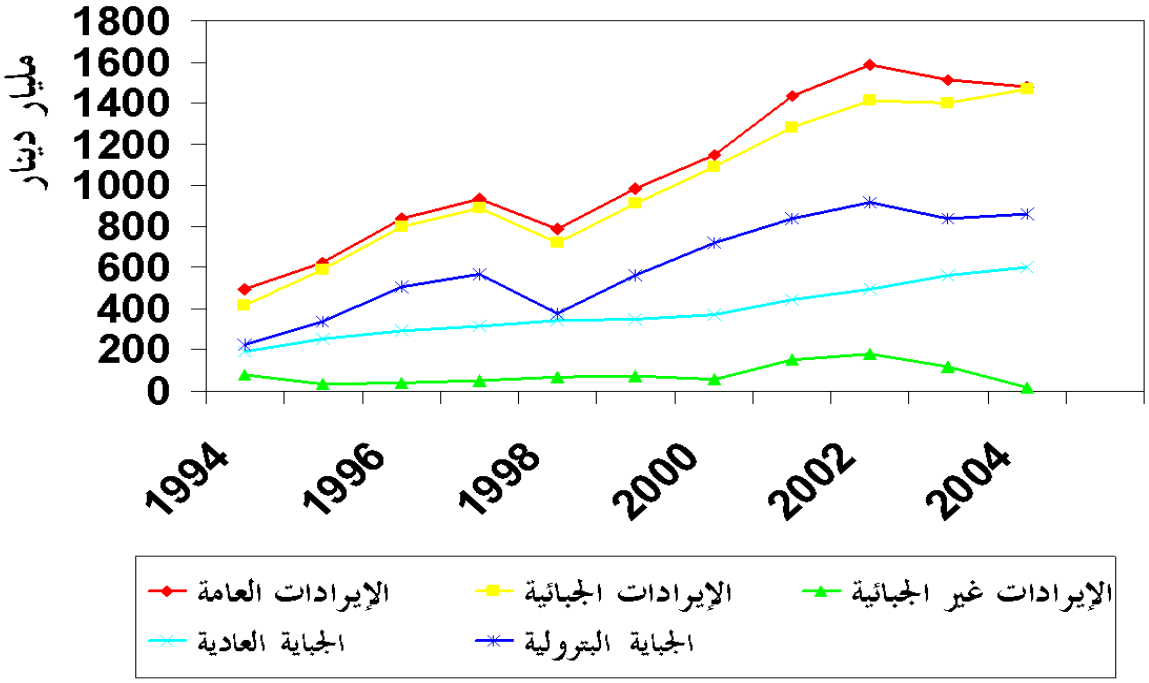

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4-3) والملحق (4-4).

من خلال الشكل التالي يتضح لنا أن تطورات كل من الجباية البترولية والإيرادات الجبائية والإيرادات العامة كانت بشكل موازي، وهذا ما يدل على أن تطور الإيرادات العامة في الجزائر يتحدد بشكل كبير بالإيرادات الجبائية وبشكل أكبر بالجباية البترولية وذلك يعود من جهة إلى ضعف الإيرادات غير الجبائية، الشيء الذي يجعل الإيرادات الجبائية هي المحدد الرئيسي، ومن جهة أخرى إلى ضعف الجباية العادية.

لقد كانت نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة مرتفعة في الفترة (1994-2004)، إذ شكلت ما يقارب 57% كمتوسط في هذه الفترة*

لقد شهدت الإيرادات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 494.5 مليار دج سنة 1994 إلى 935.8 مليار دج سنة 1997، وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار البترول وبالتالي الجباية البترولية من جهة، ومن جهة أخرى إلى نمو الجباية العادية نتيجة للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، إذ ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، وكذلك ارتفاع المعدلات الضريبية نتيجة للسياسة الضريبية الانكماشية المقتبسة من تدابير برنامج التعديل الهيكلي.

انخفضت الإيرادات العامة سنة 1998 بشكل حاد، وذلك يعود إلى انخفاض الجباية البترولية كنتاج لانخفاض أسعار المحروقات، ولكن مع انتعاش هذه الأسعار عادت الإيرادات العامة إلى الارتفاع من جديد لتصل سنة 2002 إلى أعلى قيمة لها، والتي بلغت 1586.9 مليار دج، (شكلت فيها الجباية البترولية أكثر من

* لمعلومات أكثر ارجع إلى الملحق رقم (4-4).

57%)، ولقد ساعدها في ذلك نمو الجباية العادية، إذ انتقلت من 342.6 مليار دج سنة 1998 إلى 603.7 مليار دج سنة 2004، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من بينها الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمحاربة التهرب والغش الضريبي إضافة إلى تحسن الوضعية المالية لبعض المؤسسات الخاصة بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS.

يمكن القول أن الاعتماد في تمويل الموازنة على مصدر غير مستقر كالجباية البترولية بنسب مرتفعة قد يعرض الاقتصاد في أي لحظة إلى أزمات قد تكون ناشئة عن ركود عالمي أو أزمة بترولية، لذلك تبقى عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية أمرا لا مفر منه، ذلك أن الجباية العادية أكثر استقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية وهذا ما يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر

انطلاقا من التطورات التي عرفتها كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، شهدت على إثر ذلك الموازنة العامة تطورات هي الأخرى، كان لها آثار متعددة على الاقتصاد. وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى التطورات التي عرفتها الموازنة العامة في الفترة (1994-2004).

1/ **ماهية الموازنة العامة في التشريع الجزائري:** تعرف الموازنة العامة في المادة 6 من القانون 17/84 على أنها الميزانية التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

كما ينص هذا القانون على أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وهذا يعني أن إيرادات الدولة تستعمل لتغطية نفقات الموازنة العامة بدون تمييز.[1]

يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية (تم تناولها في الفصل الثاني) والتي يمكن حصرها فيما يلي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصيص، مبدأ التوازن.

2/ **تحضير الموازنة العامة في الجزائر:** تتولى الحكومة مهمة تحضير الموازنة العامة من حيث الإيرادات والنفقات، وتتحمل السلطة التنفيذية أي الحكومة في مختلف بلاد العالم مسؤولية تحضير الميزانية، ويعود ذلك لعدد من الأسباب، أهمها أن الحكومة بأجهزتها المختلفة أقدر على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة من المجالس البرلمانية التي قد تسعى للمبالغة في النفقات العامة وذلك لإرضاء الناخبين. ويتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية، إذ يتفق مع باقي زملائه الوزراء على ميزانية كل قطاع أو وزارة، وعند الاختلاف في الرأي يعرض الاختلاف على رئيس الجمهورية.

[1]- المادة 8 من القانون رقم17/84 المؤرخ في 7 جويلية1984، المتعلق بقوانين المالية.

يبدأ تحضير الموازنة العامة بتوجيه وزير المالية تعليمة لزملائه الوزراء يطلب منهم تقديم مقترحاتهم عن النفقات العامة اللازمة لوزارتهم، وبعد تجميع الأرقام الخاصة بالإيرادات العامة والنفقات العامة المقترحة من كل وزارة يراجع الوزير المسؤول هذه المقترحات، ثم تتم مراجعة الإيرادات العامة وفقا للتقديرات المعدة في هذا الشأن.

وكلما كان تحضير الميزانية أقرب إلى بداية السنة المالية الجديدة كلما كان التقدير المذكور أقرب إلى الحقيقة. ومن أهم العناصر التي تساعد على دقة التقدير، هي الاستعانة بأرقام الموازنة السابقة والحسابات الختامية السابقة على أساسها يتم تقدير ميزانية الإيرادات ثم ميزانية النفقات العامة.[1]

3/ تطورات الموازنة العامة في الجزائر:

جدول رقم (4-9): تطور الموازنة العامة في الفترة (1994-2004) **الوحدة: (مليار دج، %)**

	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	نسبة الرصيد إلى PIB
1994	494.5	566.3	71.8 -	4.82 -
1995	623.3	759.6	136.3 -	6.79 -
1996	837.1	888.3	51.2 -	1.99 -
1997	935.8	940.9	5.1 -	0.18 -
1998	787.4	970.7	183.3 -	6.47 -
1999	984.5	961.7	22.8	0.7
2000	1148.6	1178.1	29.5 -	0.71 -
2001	1436	1471.8	35.8 -	0.84 -
2002	1586.9	1540.9	46	1.01
2003	1515	1786.8	271.8 -	5.16 -
2004	1480.9	1860.0	379.1 -	6.2 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4-1) والملحق رقم (4-4).

إن المتتبع لتطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (1994-2004) يلاحظ أن الجباية البترولية كانت من بين المحددات الرئيسية للموازنة العامة، إذ أن تغيرها يؤدي إلى التغير بنفس المقدار تقريبا في الإيرادات العامة، هذا الذي ينعكس مباشرة على الموازنة العامة. يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-10): تطور رصيد الموازنة العامة في الفترة (1994-2004)

[1]- د.علي زغدود، مرجع سابق، ص: 101-103 (بتصرف الطالب).

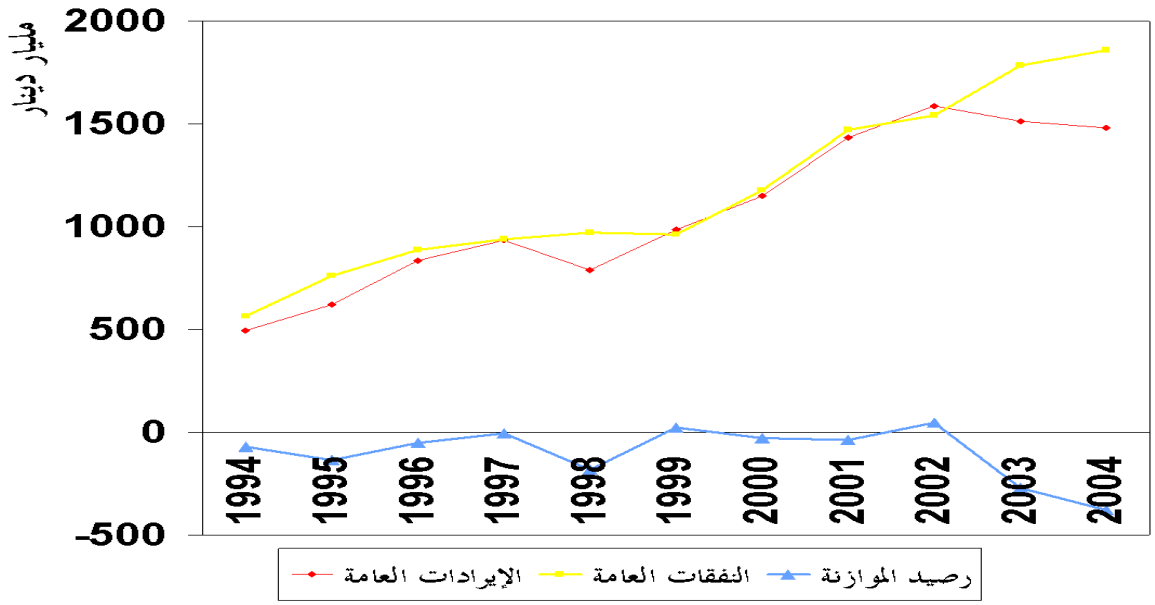

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-9).

نلاحظ في الفترة 1994-1998 التي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية، أن الجزائر استطاعت-إلى حد ما- التحكم في العجز الموازني، حيث انخفض من - 6.79% من الـ PIB سنة 1995 إلى - 0.18% سنة 1997، ليرتفع العجز من جديد سنة 1998 إلى 6.47% وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة -بسبب الأزمة البترولية- الذي تزامن مع نمو النفقات العامة.

أما مع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سنة 1999،* استطاعت الدولة أن تقضي على العجز، نتيجة لنمو الجباية البترولية، إذ حققت فائض قدره 22.8 مليار دينار، ليعود العجز من جديد نتيجة لتراجع الإيرادات العامة والنمو المطرد الذي عرفته النفقات العامة بسبب الشروع في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

من الطبيعي أن يكون لهذه التغيرات التي عرفتها السياسة المالية في الفترة 1994-2004 أثر على مناخ الاستثمار، وبشكل خاص على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك سنحاول من خلال المبحث الثاني التعرف على حجم هذا الأثر وعلى فعاليته.

المبحث الثاني: آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد توصلنا من خلال الطرح النظري، إلى أن فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تحدد من خلال مدى رشاد هذه السياسة في الاستقطاب، وتزامنها مع استقرار مناخ الاستثمار. لذلك

* انتقل سعر البترول من 12.94 دولار للبرميل سنة 1998 إلى حوالي 18 دولار سنة 1999.

سنسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز أثر السياسة المالية في الفترة 1994-2004 على مناخ الاستثمار وذلك بتحليل مختلف التطورات التي حدثت، كما سندعم هذا التحليل بدراسة قياسية.

المطلب الأول: تطور مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد ساهمت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في محو الكثير من الأفكار والاعتقادات السلبية التي تزامنت مع النظام الاقتصادي الموجه، والتي من بينها أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، فلقد اقتنعت -خاصة بعد وقوعها في فخ المديونية- أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحل الأمثل في مثل هذا الظروف، ولعل اقتناعها هذا تجسد من خلال تهيئتها للبيئة التشريعية المساعدة على وجود واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر فاندرجت بذلك ترسانة القوانين (قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار). كما أنها سعت في تهيئة بيئة الأعمال المواتية للاستثمار والمحفزة له من خلال جملة من التدابير والإجراءات.

1/ **عرض لمكونات بيئة الأعمال في الجزائر:** تتميز بيئة الأعمال في الجزائر بالخصائص التالية:

1-1/ **الظروف السياسية والأمنية:**[1] لقد حصلت الجزائر على الاستقلال سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري المتمثل في ثلاث سلطات: **السلطة التنفيذية** مجسدة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، **السلطة التشريعية** ممثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، **والسلطة القضائية** . بعد فترة طويلة من الاستقرار والسلام الاجتماعي حكم فيها ثلاثة رؤساء دولة خلال الفترة 1962-1991، عقبتها عشرية سوداء، تميزت بعدم الاستقرار وغياب الأمن، وما زاد الأمر طين بلة هو التغيير المستمر للقاضي الأول في البلاد، فبعد أحداث العنف واللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات غداة توقيف المسار الانتخابي فقد الرؤساء التحكم في زمام الأمور وتعاقب على الوزارات عشرات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10حكومات، وفقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، الأمر الذي قلص من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر . كما أن الهيئات الدولية المتعلقة بضمان الاستثمار أصبحت تصنف الجزائر ضمن مجموعة البلدان ذات المخطر السياسي المرتفع. لكن ومع تطبيق مبادئ المصالحة الوطنية التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقر الوضع الأمني نوعا ما، فتحسن بذلك ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات المخاطرة.

1-2/ **الظروف الاقتصادية:** لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية، وفي تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الداخلية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك زيادة الاعتماد على القروض الأجنبية، الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، وفي مؤشر

[1]- د. زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، 14- 15 مارس 2004، ص: 04.

خدمة الدين منسوبا للصادرات الذي بلغ سنة 1993 : 82.2 % ومعدل نمو سالب – 2 % ومعدل تضخم 20.5 %. وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداء من 1995، كما كانت هناك بعض التدابير والإجراءات التي شرعت فيها الجزائر في إطار الإصلاح الاقتصادي، أهم هذه الإجراءات:

1-2-1/ **تحرير التجارة الخارجية:** لقد شرعت الجزائر في برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي، إذ تجسد من خلال قانون 88-29، الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة الخارجية. لكن سنة 1992 ونتيجة الاختلالات المالية، قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل. [1] إلى غاية سنة 1997 حيث تم التحرير الكلي للتجارة الخارجية. * الذي تزامن مع اختصار الإجراءات الإدارية لجمركة السلع المستوردة، وتخفيض الحقوق الجمركية تدريجيا مع خلق الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية. ولكن رغم كل هذه الإجراءات، إلا أن هيكل الصادرات –تقريبا– لم يتغير، إذ بقيت صادرات المحروقات هي السلعة المسيطرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-10): تطور الميزان التجاري في الفترة (1992-2004) **الوحدة: (مليار دولار، %)**

	الصادرات			الواردات	رصيد الميزان التجاري
	المحروقات	خارج المحروقات	نسبة المحروقات إلى إجمالي الصادرات		
1992	10.98	0.53	95.93	8.30	3.21
1993	9.88	0.53	94.90	7.19	2.42
1994	8.16	0.28	91.78	9.15	0.26 -
1995	9.73	0.53	94.83	10.10	0.16
1996	12.65	0.57	95.68	9.09	4.13
1997	13.18	0.64	95.36	8.13	5.69
1998	9.77	0.37	96.35	8.63	1.51
1999	11.91	0.41	96.67	8.96	3.36
2000	21.06	0.59	97.27	9.35	12.30
2001	18.53	0.56	97.06	9.48	9.61
2002	18.11	0.61	96.79	12.01	6.70
2003	23.99	0.47	98.07	13.32	11.14
2004	31.55	0.66	97.92	17.95	14.27

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

- La banque d'Algérie, statistiques de la balance des paiements 1992-2005, Publié sur le site web suivant : httpwww.bank-of-algeria.dzstatistiquesmonetaires.pdf 15/01/2007.

[1] – بطاهر علي، سياسات التحرر الاقتصادية في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 00، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص: 196.

* بصدور المرسوم التنفيذي 97-37 المؤرخ في 1997/02/13.

1-2-2/ **إصلاح النظام المصرفي:** لقد كان قانون النقد والقرض 90-10 الذي صدر في 14 أفريل 1990 نقطة تحول بارزة للمنظومة المصرفية الجزائرية، إذ أنه عكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويصنف ضمن القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، إضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، وخاصة ما تعلق منها بالمهام والوظائف التي أصبح بنك الجزائر يمارسها باستقلالية . وبموجب هذا القانون أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي العالمي، كما فتُحت السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي .[1] لكن المتتبع لواقع النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض يجزم بأن هذا القانون لم يصل إلى غايته، إذ بقيت البنوك ضعيفة ولم تستجب للتطورات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وما زاد النظام المصرفي تدهورا وضعفا هو ظهور الفضائح المصرفية، كفضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر إلى إعادة النظر في قانون 90-10 من خلال الأمر الرئاسي 30-11 الذي صدر في 2003/08/26، والذي اشتمل على عدة نقاط، أهمها التنظيم ومراقبة نشاط البنوك وأيضا تقليص استقلالية البنك المركزي.

1-2-3/ **تحرير الأسعار ورفع الدعم:**[2] مع نهاية سنة 1996 وصلت الجزائر في السلع المحررة إلى نسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، كما أن رفع الدعم على أغلبية المواد المستهلكة أدى إلى تراجع النفقات العامة بما يقارب 26 مليار دولار الأمر الذي أثر بالإيجاب من ناحية انخفاض حدة العجز الموازني. لكن ذلك انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية.

1-2-4/ **تطور المديونية الخارجية:** مع بداية تسعينيات القرن الماضي، بدأت تظهر آثار الاستدانة الخارجية التي مارستها الجزائر في الثمانينيات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-11): تطور المديونية الخارجية في الفترة (1994-2004) **الوحدة: (مليار دولار، %).**

السنوات / المؤشرات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المديونية الخارجية	29.49	31.57	33.65	31.22	30.47	28.32	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
المديونية / الصادرات %	307	285	243	212	280	215	111	112	118	94	60

[1]- د. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة في إطار ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -الواقع والتحديات-،الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 293.

[2]- مفتي محمد البشير، مرجع سابق، ص: 89.

المديونية / PIB %	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.23	41.92	42.05	35.03	26.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- La banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire Algérie, Publié sur le site web suivant : http www.Bank-of-Algeria.dz.Rapport2001.doc 5/01/2007.

- La banque d'Algérie, statistiques de la balance des paiements 1992-2005, op. cit.

من خلال تتبع هذه المؤشرات نستطيع ملاحظة مدى ثقل المديونية على الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى مدى ارتفاع حقوق الأجانب، إلا أن المتأمل –في السنوات الأخيرة– يلاحظ التحسن الذي عرفته مؤشرات المديونية، والذي انعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري.

1-3/ **الأوضاع الاجتماعية:** إن المجتمع الجزائري هو مجتمع شاب، حيث بلغت نسبة الأفراد الأقل من 25 سنة إلى إجمالي السكان 55.84 %،* وإن كانت سياسة تنظيم النسل قد أدت في التسعينيات إلى انخفاض معدل الولادات بسبب تأخر سن الزواج الناتج عن تدهور مستوى المعيشة من جهة وتحسن المستوى التعليمي للمرأة من جهة ثانية. وتبقى الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 20 و 60 سنة والمشكلة لجانب العرض في سوق العمل هامة وتبلغ 44%. كما يتمتع الجزائري بإجبارية التعليم إلى سن 15، وتقع أعباء التعليم والتكوين في جميع المستويات على عاتق الدولة. أما ما يتعلق بالصحة، فقد حصل تحسن نسبي في الوضع الصحي للسكان وأصبح معدل الحياة يتجاوز 70 سنة، كما انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لتلقيهم العناية الصحية المبكرة، وارتفاع عدد الأطباء بالنسبة لكل ألف ساكن.[1]

1-4/ **التنظيم الإداري:** لازالت الجزائر –حسب تقارير مناخ الاستثمار للبنك العالمي– في مؤخرة الدول القادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعود ذلك بشكل خاص إلى استفحال ظاهرة البيروقراطية والرشوة والتعقيدات الإدارية، إذ يستغرق إنشاء مشروع استثماري في الجزائر 24 يوم وذلك من خلال المرور بـ 14 مرحلة.[2] كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) توصل من خلال دراسة أجراها على سياسة الاستثمار في الجزائر إلى أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يعاني من عدة عراقيل، أهمها التأخر –المتجاوز للحد– في مراحل إنشاء المشروع: الإدراج الرسمي للمؤسسة، الحصول على مختلف الرخص، الجمركة، الوصول إلى الخدمات العامة، والحصول إلى الحوافز الضريبية، وإجراءات الموافقة على الاستثمارات...الخ.[3]

أما عن الفساد الإداري، فاستنادا إلى سبر آراء قام به المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، والذي يضم أهم صانعي القرار السياسي والاقتصادي، وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات ، فإن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية في منطقة المغرب العربي بعد المغرب في مجال تداول الرشوة في الصفقات العمومية والعقود

---

* هذه النسبة كانت في تعداد السكان لسنة 1998.

1- د. زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 07.

2- جريدة الخبر، العدد 4937، الأربعاء: 2007/02/14، ص: 14.

3- UNCTAD, Examen de la Politique de l'investissement d'Algérie, Genève décembre 2003, p : 34, Publié sur le site web suivant : http://www.unctad.org/fr/docs/iteipc20039_fr.pdf le 20/09/2006.

والمشاريع، وقد ساهم المنتدى في تحقيق شامل ضم العديد من الشركات والمؤسسات، أجاب مسؤولوها عن سؤال واحد، هل اضطرت شركتكم للجوء إلى دفع مبالغ بطرق غير شرعية لضمان الظفر بصفقات عمومية؟ وقد كان رد أكثر من 35% منهم بالنسبة للجزائر بنعم . كما توصل المنتدى إلى أن نسبة العمولات والرشاوى بالجزائر أصبحت تعادل 6% من تكلفة المشروع.[1]

2/ **تطور القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار:** تعد الجزائر من بين الدول المتخّلفة التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي هذا الشأن أكد تقرير الحكومة الجزائرية الموجه إلى اجتماع قمة المجموعة الأوربية سنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى2004. لذلك أقبلت الجزائر، ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على عهد جديد اّتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلية وترقية الاستثمار الأجنبي من خلال إصلاحات جذرية مست جميع الجوانب، كان للجانب القانوني والتشريعي فيها حظ وافر. يمكن تتبع مجمل التطورات التي عرفها الإطار القانوني والّتنظيمي في الجزائر من خلال العرض الّتالي: [2]

2-1/ **قانون 82-13 (المؤرخ في 28 أوت 1982):** بعدما اعُتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة1963 وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال الّتجارة والخدمات، اّتضح بأن للقطاع الخاص الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب الّنابض للاقتصاد الجزائري، إذ رغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والّتقنية الكبيرة التي يتطّلبها لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة .لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز % 49 من رأسمال الشركة، ونظرا لكون القانون اهتم بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب الّتحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات الّنمو، خاصة في قطاع المحروقات.

2-2/ **قانون 86-13 (المؤرخ في 19 أوت 1986):** لقد تم تعديل قانون 82-13 وتتميمه بقانون 86-13، وذلك نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحّفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، والذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية، مخولون بالمشاركة في تحديد مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كلّ الأطراف. فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ % 51 على الأقل، في حين تمّثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل

---

[1]- جريدة الخبر، العدد 4907، الأربعاء 2007/01/10، ص:06.

[2]- د.مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق "، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004، ص: 01.

المستخدمين، مقابل استفادت الشريك الأجنبي من المشاركة في التّسيير واتّخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترّتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب وضمانات التّأميم.[1]

لقد أضفت التّعديلات المدرجة في القانون 86-13 مرونة واضحة على إجراءات تكوين وتسيير الشركات المختلطة ومنحت مزايا خاصة لم يسمح بها القانون الجزائري منذ فترة التّأميم، لكن رغم ذلك بقي الاستثمار الأجنبي خاضعا لنظام الشركات المختلطة، حيث تتم الشراكة إجباريا مع منشأة عمومية في حدود 49% من رأسمال الشركة، كما أن القانون لم يستطع جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة في مختلف المجالات – عدا مجال المحروقات– لتبقى بذلك مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم معوقات التّنمية الاقتصادية بعد اشتداد حدة المديونية. الأمر الذي استدعى البحث عن أطر قانونية أكثر انفتاحا، من أهم هذه القوانين قانون النقد والقرض 90-10.

2-3/ **قانون 90-10 (المؤرخ في 14 أفريل 1990)**: يعتبر قانون النقد والقرض (تم التطرق إليه سابقا) أحد أهم أدوات تنمية وترقية الاستثمار الخاص المحّلي والأجنبي في الجزائر، إذ أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.* كما ألغى هذا القانون مجموع الأحكام السابقة و المتعّلقة بنسبة الشراكة المحّلية والأجنبية51% و49%وذلك بفتح المجال لكلّ أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أشار القانون إلى أهمية الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال:

- تحقيق التّوازن في المبادلات التّجارية، من خلال تدعيم الصناعات المحّلية لإحلالها محل الواردات.
- توفير التكنولوجيا ومختلف المعارف والمهارات الفنية في مجالات التسيير والتسويق والإنتاج.
- توفير مناصب الشغل وتأهيل مستوى العمالة والإطارات المحّلية.

2-4/ **قانون 93-12 (المؤرخ في 05 أكتوبر 1993)**:[2] لقد صدر هذا القانون قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتّنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي، إلى الجزائر. فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحّلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص، محليا كان أم أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النّشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعّقدة، إذ لا يتطلب الأمر، نظريا، سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات (APSI) التي تم إنشاؤها بموجب هذا القانون.

---

[1]- د.مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص: 06.

* ارجع إلى المادة 183 من قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14.

[2]- د. زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 08.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات جهاز حكومي له طابع إداري، أنشئ لخدمة المستثمرين والمروجين، إذ بعد مضي سنتين، أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري ، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الوكالة نذكر ما يلي:[1]

- دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم.
- العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال.
- السهر على احترام المستثمرين التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية.

لقد نص قانون 93-12 على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محّليين أم أجانب. فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أكد على ضمان تحويل رأس المال والأرباح ، وأجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النّزاعات المحتملة، اللّجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية.

لقد توالت بعد سنة 1993 النّشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمهيأة للمناخ الاستثماري المواتي والمطمئنة لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، كما تمت المصادقة على عدد من الاّتفاقيات التي في مجملها تدعم وتحسن بيئة الأعمال. نذكر من بينها:

- المصادقة على الاّتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.
- المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعّلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.
- المصادقة على الاّتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 7 أكتوبر 1995.
- الترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه، وذلك في المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995.
- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، عن طريق مجلس المنافسة وذلك في الأمر رقم 95-6 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعّلق بالمنافسة.
- التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد وذلك في المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و97-320 الصادرين في 24 أوت 1997.

[1]- د. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع وآفاق–، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"،الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص: 254.

- صدور العديد من القوانين والمراسيم الخاصة بترقية الاستثمار وتكفل الدولة بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، وذلك في المراسيم ا لتنفيذية 97-319 و 97-320 و 97-321 الصادرة في 24 أوت 1997.
- اعتبار السوق المالية طريقة من طرق خصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها، وذلك في الأمر رقم 97-12 المتعّلق بخصخصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 17 مارس 1997.
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 98-334 الصادر في 26 أكتوبر 1998.

2-5/ **الأمر الرئاسي 01-03 (المؤرخ في 20 أوت 2001):** نظرا للنقائص التي تميز بها قانون 93-12، جاء الأمر الرئاسي 01-03 ليدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص، وفي هذا الشأن تم إنشاء هيئتين أساسيتين للاستثمار:[1]

2-5-1/ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** وهي بديل عن الوكالة الوطنية ل دعم الاستثمارات (APSI). لقد أصبحت هذه الوكالة البديلة، بموجب القانون الجديد، مؤسسة عم ومية تتمّتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكّلفة بـ

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التّأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار، وهو عبارة عن حساب تخصيص خاص، أقره القانون الجديد، بحيث يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، خاصة منها النّفقات المتعّلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

2-5-2/ **المجلس الوطني للاستثمار (CNI):** وهو عبارة عن جهاز رسمي للاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة، مكّلف أساسا بـ:

- اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياتها.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- الفصل في الاّتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والـ (ANDI)، والمتعّلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالّنسبة للاقتصاد الوطني.
- الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.

[1]- د.مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص: 10.

- يقترح على الحكومة التدابير الضرورية لدعم وتشجيع الاستثمار.
- العمل على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، والحث على تطويرها.

3/ تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر: تتوفر الجزائر على كل المقومات التي تجعل منها بلدا يحقق نسبا جيدة من النمو الاقتصادي فهي تتوفر على موارد طبيعية متنوعة وعلى طاقات بشرية هائلة، كما أن لها إمكانية تحقيق تراكم رأس المال عن طريق قطاع المحروقات والذي يمكن استثماره في القطاعات الإنتاجية الأخرى وتتميز الجزائر بقربها من الأسواق الأوروبية وانفتاحها عليها، خاصة بعد إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. ورغم كل الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والّنتائج الإيجابية المحّققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى والتي نالت، في مجموعها، رضا واستحسان الهيئات العالمية المراقبة لمسار الإصلاح، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأّنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، ليس فقط لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل حتى لإسهام القطاع الخاص المحّلي في تحقيق الّتنمية الاقتصادية المنشودة. فإذا كان صندوق النقد الدولي قد أشاد في تقريره لسنة 2000 بأهمية الّنتائج التي تم تحقيقها على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكّلية بسبب تنفيذ الجزائر لبرامج الإصلاح الهيكلي، فإّنه قد أكد في تقريره لسنة 2001 على أن الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الاقتصادي وتهيئة بيئة الاستثمار لا تزال ضعيفة وبطيئة للغاية، خاصة فيما يتعّلق بتنفيذ برامج الخصخصة التي شهدت تباطؤا كبيرا. كما أشار تقرير الصندوق إلى أن استعمال الإطار القانوني والّتنظيمي الحالي يعد كافيا ومواتيا للاستثمار (بعد صدور الأمر الرئاسي 01-03)، خاصة إذا ما تم تدعيمه بالشفافية اللازمة والإرادة الحقيقية وعدم التمييز واعتماد أسلوب عرض الصفقات الاستثمارية في شكل مزايدات بدل تسليم المشاريع مباشرة إلى المستثمرين وفق طرق غير واضحة.

بالرغم من النقائص والسلبيات التي تعتري مناخ الاستثمار بالجزائر، إلا أن ثلة من المستثمرين ورجال الأعمال -خاصة العرب- أبدوا ارتياحهم وتفاؤلهم إزاء بيئة الأعمال في الجزائر، وذلك في المؤتمر العاشر لمجتمع الأعمال العربي المنعقد بالجزائر في 2006/11/18، إذ أجمعوا على أن تواجد الإرادة السياسية هو أهم شيء للانطلاق، ذلك أن الإرادة السياسية يتمخض عنها قرار سياسي وهذا الأخير يندرج عنه تشريعات محفزة وغير معيقة، وعلى ما يبدو فإن هذه الإرادة متواجدة بالجزائر.[1]

بعد تطرقنا لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر سنحاول التعرف على وزن السياسة المالية وأثرها على هذا المناخ من خلال دراسة أثر كل من السياسة الضريبية وسياسة النفقات العامة وفعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في الفترة الزمنية 1994-2004.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية ومناخ الاستثمار

لقد تزامن الإصلاح الضريبي الذي قامت به الجزائر سنة 1992 مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم، وتجسد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار بالشكل الذي يسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار محليا،

[1]- لقاء صحفي مع بعض رجال الأعمال العرب، القناة الجزائرية الثالثة، 2006/11/21.

وفي إطار مبدأ المعاملة بالمثل –مع المستثمر المحلي– قامت الجزائر بمنح امتيازات جبائية للمستثمر الأجنبي، كما سعت نحو تخفيف العبء الضريبي على هذا المستثمر، وذلك بإبرامها للعديد من الاتفاقيات، كاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي. وسنقتصر في هذا المطلب على تقييم آثار الحوافز الضريبية –كأداة مهمة من أدوات السياسة الضريبية– على مناخ الاستثمار في الجزائر، وفعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1/ الإطار القانوني للحوافز الضريبية في الجزائر:

1-1/ الحوافز الضريبية الممنوحة في القانون (93-12): لقد قدم قانون الاستثمار (93-12) العديد من الامتيازات وخاصة المتعلقة بالضرائب، حيث تختلف الحوافز الضريبية وفق هذا القانون بين النظام العام والنظام الخاص، كما يلي:

1-1-1/ النظام العام: يفرق قانون الاستثمار في إطار النظام العام، بين الامتيازات التي تمنح في مرحلة إنجاز المشروع والامتيازات التي تمنح في مرحلة استغلال المشروع، وذلك على النحو التالي:

أ/ فترة إنجاز المشروع: [1] تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية خلال ثلاث سنوات ابتداءا من تاريخ حصول المؤسسة المعنية على قرار الاستثمار من وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال حقوق التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 0.5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من الحصول عليه.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة نحو إنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ويمكن لهذه السلع أن تكون محل نزاع أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به.

ب/ فترة استغلال المشروع: ابتداء من تاريخ دخول المشروع حيز التنفيذ يتم الاستفادة من الامتيازات الضريبية بناءا على قرار الوكالة، وتتمثل في: [2]

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان أقصاها خمس سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات IBS، والدفع الجزافي VF، والرسم على النشاط المهني TAP.

---

[1]– المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

[2]– المادتين 18 و19 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة من 2 إلى 5 سنوات.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني، في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط من 2 إلى 5 سنوات.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7%برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وكذلك تعويضات للنسب المئوية التي حددها التشريع والضمان في مجال الضمان الاجتماعي.
- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتوجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم، كما تستفيد من ذلك أيضا عمليات الخدمات المرتبطة بهذه المشتريات.

1-1-2/ **نظام المناطق الخاصة:** يميز قانون الاستثمار لسنة 1993 في المناطق الخاصة، بين مناطق التوسع الاقتصادي التي تعتبر مناطق مهيأة للتنمية وتتمتع بإمكانيات طبيعية، وبشرية ومادية، وبين المناطق المطلوب ترقيتها حيث أنها مناطق فقيرة ومحدودة[1] وسواء كانت المناطق الخاصة مناطق مطلوب ترقيتها أو مناطق للتوسع الاقتصادي فإنها تستفيد من عدة امتيازات على فترتين:

أ/ فترة إنجاز المشروع: وفيها يتم الاستفادة من الامتيازات الضريبية التالية:[2]

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 0.5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء أكانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة،
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب/ فترة استغلال المشروع: عند بداية استغلال المشروع الاستثماري، يستفيد من الامتيازات الضريبية التالية:[3]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.

---

[1]- المواد 3 و4 و5 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتعلق بتحديد تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها.

[2]- المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

[3]- المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات،
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط (من 5 إلى 10 سنوات)،
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، وذلك حسب رقم الأعمال بعد فترة النشاط (من 5 إلى 10 سنوات)،

وقد ارتفع عدد المشاريع المسجلة بين 99 و 2000 لدى APSI بـ 43%، غير أن معظم المشاريع يتمركز في الشمال بنسبة تفوق 55%، حيث تستحوذ العاصمة لوحدها على ما نسبته 21% بينما بقيت المناطق الأخرى –خاصة الجنوب– مهمشة إلى حد ما.

1-1-3/ **نظام المناطق الحرة:** لقد جاء في المادة 25 من المرسوم التشريعي 93-12 أنه يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، في مناطق من التراب الوطني تسمى مناطق حرة، حيث تتم عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفقا لإجراءات جمركية مبسطة، تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق بعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك الجزائري . وينبغي التنويه إلى أن المناطق الحرة هي مناطق تتميز بتموقعها خارج الإقليم الجمركي، لذلك تعفى من كل الحقوق الجمركية. كما خصها القانون بعدة امتيازات ضريبية، هي كالتالي: [1]

- تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بعنوان نشاطها، من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي، باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، والمساهمات والاشتراكات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.
- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب.
- يخضع العمال الأجانب الذين جرى توظيفهم لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم،
- تستورد السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار أو التي هي لازمة لاستغلاله بكل حرية.

1-2/ **الحوافز الضريبية الممنوحة من خلال الأمر** (01-03): منح المشرع من خلال الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار امتيازات أكثر، كما أضاف النظام الاستثنائي الذي تستفيد فيه الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد

[1]– المواد من 29 إلى 33 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة، أضاف هذا النظام مزايا خاصة تتمثل في:[1]

أ/ فترة إنجاز المشروع: إضافة إلى الامتيازات المعمول بها في القانون العام تمنح المزايا التالية للاستثمارات:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان بالألف (0.2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال،
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف –بعد تقييمها من طرف الوكالة–، التي تخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب/ فترة استغلال المشروع: يتم الاستفادة أيضا من الامتيازات التالية:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني،
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها تحسين و/أو تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.[2]

2/ الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

2-1/ مقارنة بين الحوافز الضريبية في القانون 93-12 والأمر 01-03: من خلال المقارنة بين ما حمله كل من قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، يمكن ملاحظة أن هذا الأخير جاء معدلا مصححا للأول، بحث أخذ المشرع بعين الاعتبار النتائج السابقة لهذا القانون.

بناءا على النصوص التي جاء بها قانون 93-12، يتضح أن الدولة كانت تريد التأثير في قرارات المستثمرين، وذلك بتوجيههم نحو المناطق المحرومة، قصد الوصول إلى التوازن الجهوي، لكن هذا القانون فشل في ذلك، إذ تركزت جل الاستثمارات في المدن الكبرى على حساب المدن النائية. [3] لذلك قام المشرع في إطار

---

[1]- أنظر المواد من 10، 11، 12 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[2]- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2002 و2004.

[3]- نشيدة معزوز، مرجع سابق، ص: 117.

الأمر 01-03 بتقليص الامتيازات المقدمة خلال مرحلة الاستغلال في إطار النظام العام، وبالمقابل تم رفع بعض التخفيضات في إطار النظام الاستثنائي، كما هو الحال بالنسبة لحقوق التسجيل التي كانت 0.5% وأصبحت بعد التعديل 0.2%. كما قام بتمديد مدة بعض الامتيازات المتعلقة بمرحلة الاستغلال وتثبيتها عند الحد الأقصى 10 سنوات بعدما كانت تتراوح بين 5 و10 سنوات. كما تفطن المشرع لبعض الامتيازات التي لم تكن فعالة في التأثير على الاستثمار أو دفع المشاريع الاستثمارية نحو مرحلة الإنتاج ، لذا اقتضى الأمر حذفها، كالإعفاء من الرسم العقاري، الذي قام المشرع وفق الأمر 01-03 بإلغائه من مجموعة الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة الإنجاز والاحتفاظ به ضمن مرحلة الاستغلال، وكذا توسيع مدة الإعفاء فيه لمدة عشر سنوات كاملة.

كما أن المتأمل في الامتياز المتعلق ب النسبة المخفضة في الرسوم الجمركية للسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، يلاحظ أن المشرع قد حذف الشطر الثاني للنص، والذي مفاده أن السلع المذكورة تكون محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به ، ويعود ذلك إلى تفطن المشرع للتلاعبات التي مارسها العديد من المستثمرين، وذلك باستغلالهم للنص السابق واستيرادهم لهذه السلع بأقل تكلفة ولكن ليس بهدف إنجاز المشروع، بل لإعادة بيعها بغية تحقيق الربح السريع.

2-2/ تقييم فعالية الحوافز الضريبية في الجزائر : عند دراسة الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر، لابد أن نميز بين الحوافز الممنوحة للاستثمارات في القطاع النفطي، والحوافز الموجهة إلى القطاعات الأخرى، ذلك أن الأولى لم تتغير منذ سنة 1986، على عكس الثانية التي طرأ عليها عدة تغيرات-كما وضحنا من خلال قوانين الاستثمار- كان أبرزها قانون 93-12 والأمر 01-03.

إن التعرف على فعالية الحافز الضريبي في التأثير على الاستثمار الأجنبي، من ناحية قدرة هذا الحافز على الاستقطاب أو تكلفته مقارنة بالمكاسب المحققة من المستثمر الأجنبي، هو أمر غاية في الصعوبة، خاصة إذا كانت الإحصائيات المتعلقة بقيمة هذه الحوافز نادرة الوجود. لذلك سنقتصر في هذا الاختبار على مقارنة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الفترة التي تلت مباشرة صدور القوانين السابقة.

جدول رقم (4-12): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (1994-2004) **الوحدة: (%)**

	IDE (مليون $)	معدل التطور %	متوسط معدل التطور بين الفترة 1994-2000 والفترة 2001-2004	متوسط التدفقات بين الفترة 1994-2000 والفترة 2001-2004	نسبة التراكم بين الفترات إلى التراكم في الفترة 1994-2004
1994	0	--	% 10.94 +	282.28	%34.34
1995	0	--			
1996	270	--			
1997	260	3.7 -			
1998	501	92.69			
1999	507	1.19			
2000	438	13.6 -			
2001	1196	173.05	% 40.18 +	944.25	%65.65

2002	1065	-10.95			
2003	634	-40.46			
2004	882	39.11			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.Sesrtcic.org/statistics/bycountry.php

يتضح من خلال هذا الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) في الجزائر عرفت عدة تطورات بين انخفاض وارتفاع، ولكن ما يهمنا في ذلك، هو أن متوسط نمو هذه التدفقات كانت أكبر في الفترة الثانية 2001-2004 مقارنة بالفترة الأولى، كما أن متوسط هذه التدفقات بلغ في نفس الفترة الثانية حوالي 944.25 مليون دولار مقارنة بـ 282.28 مليون دولار في الفترة 1994-2000.

لا يمكن أن نراهن على أن التطور الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2001-2004 يعود بالضرورة إلى الحوافز والامتيازات الضريبية التي جاء بها الأمر 01-03، لكن دون شك كان لها تأثير. فالتحسن الذي عرفه مناخ الاستثمار في هذه الفترة خاصة من ناحية الاستقرار الأمني والتحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة، قد ساعد الجزائر -إلى حد ما- في الحصول على هذه التدفقات.

إن قيام الدولة بتقدير تكاليف الحوافز الضريبية الممنوحة وبالتالي أثرها على الموازنة العامة هو أمر ضروري، ذلك أن تقديرها لهذه التكاليف سيمكنها من التعرف عن ما حققته من مكاسب من المستثمر الأجنبي وبالتالي التعرف على فعالية هذا الحافز، الأمر الذي يساعدها على إصلاح نظام الحوافز، سواء بالتوسع أو بالتضييق. كما أن تقدير هذه التكاليف يحتاج إلى وسائل وإدارة ضريبية عالية الكفاءة. وكمحاولة منا للتعرف على تكلفة هذه التكاليف مقارنة بالمكاسب المحققة، سنعتمد على الطريقة التالية:

سنقوم بمقارنة تطور نسبة العجز الموازني من الـ PIB -الذي يمكن اتخاذه كمؤشر يعبر عن أثر الحوافز الضريبية على موازنة الدولة- مع تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الـ PIB - كمؤشر يعبر عن مكاسب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر-. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-11): تطور نسبة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والعجز الموازني من الـ PIB

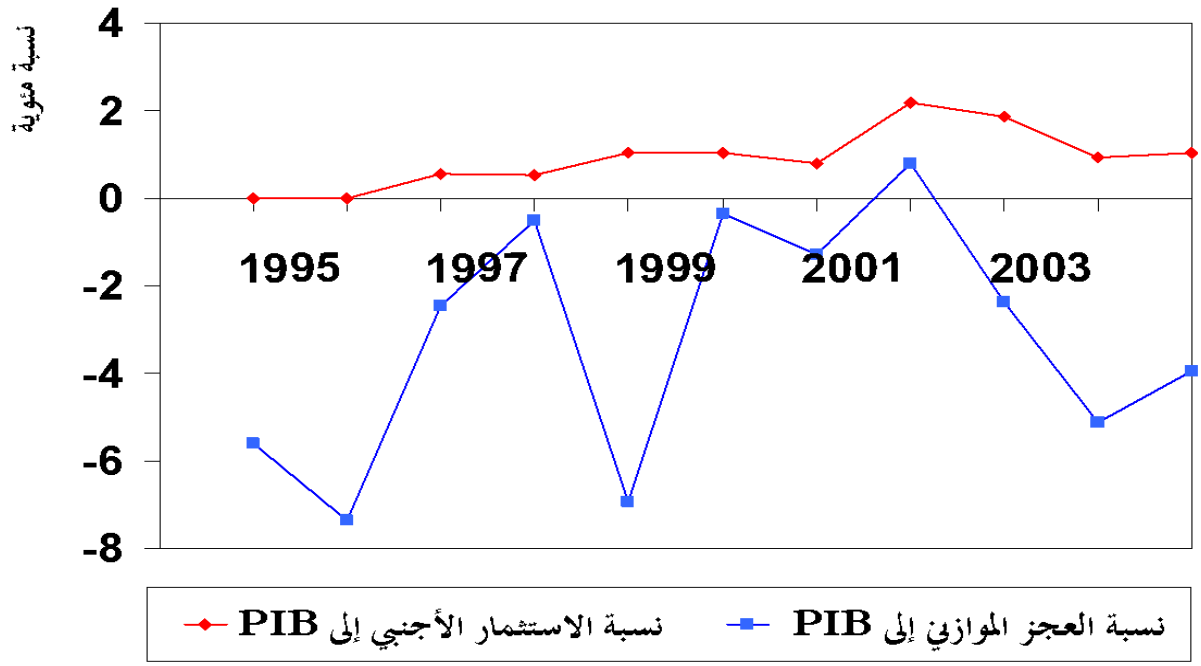

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق.**

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل هو أن تطور نسبة العجز الموازني من الـ PIB في الفترة 1994-2004 كان -تقريبا- بشكل موازي مع تطور نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الـ PIB، وهذا -ربما- يمكننا من القول، أن تعاظم حصة الاقتصاد الجزائري من الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي ارتفاع المكاسب تزامن مع انخفاض حدة العجز الموازني التي ربما تعبر عن انخفاض تكلفة الامتيازات الضريبية (والعكس صحيح). ولكن ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الـ PIB لا يعبر بالضرورة عن تعاظم المكاسب من الاستثمار، لأن المكاسب -كما وضحنا في الفصل الأول- لا تقف عند حجم الاستثمار فقط، بالإضافة إلى ذلك، انخفاض نسبة العجز الموازني من الـ PIB لا تعبر -هي الأخرى- بالضرورة عن انخفاض تأثير الامتيازات الضريبية على موازنة الدولة، فقد تتحسن وضعية هذه الأخيرة نتيجة لارتفاع إيرادات الدولة و/أو انخفاض نفقاتها. لذلك تبقى هذه الطريقة بعيدة نوعا ما عن الحقيقة، الأمر الذي يتطلب الحصول على قيمة هذه الحوافز حتى يكون التحليل أقرب إلى الحقيقة.

عند التأمل إلى نظام الحوافز الضريبية في الجزائر -مقارنة بما هو ساري في مختلف دول العالم- يلاحظ كثرتها تشعبها وتعقيدها -رغم الامتيازات التي تحملها- الأمر الذي يساعد على بروز الكثير من التشوهات كالتهرب الضريبي مثلا، أو خروج المستثمر بمجرد انتهاء فترة الإعفاء، وهذا ما توصلت إليه مصالح وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار، من خلال تحقيق قامت به على مجموعة كبيرة من المشاريع، فوجدت أن 50% -فقط- من هذه المشاريع واصلت عملياتها الاستثمارية بعد انتهاء مدة الإعفاءات.[1]

[1]- نشيدة معزوز، مرجع سابق، ص: 123.

بالإضافة إلى ذلك لا يمكن الاعتماد على نظام الحوافز في الجزائر –حتى بعد الأمر (01-03)– كعامل رئيسي في جذب المستثمرين وتطوير حجم الاستثمار وذلك لسببين على الأقل:[1]

- إن هذا النظام يخلق نوعا من عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين الذين يستفيدون من هذه الحوافز وغيرهم وهذا ما يشوه المنافسة الحرة ويخلق العديد من الاختلالات في السوق.
- من الملاحظ أن المستثمر الأجنبي لا يهتم كثيرا بالحوافز الجبائية بقدر اهتمامه بمدى توفر محيط أعمال غير بيروقراطي وشفاف يحمي الاستثمار ويسمح بتقليص أجال تنفيذ المشاريع (وهذا ما توصلت إليه أغلب الدراسات الميدانية). وبالتالي فإن تهيئة وتحسين هذا المحيط تبقى أولوية كل إصلاح يرمي لتطوير الاستثمار.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام ومناخ الاستثمار

لقد شهدت سياسة الإنفاق العام بالجزائر في الفترة 1994-2004 تطورات كباقي السياسات الاقتصادية، تركت آثار متعددة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، الأمر الذي كان له انعكاسات على مناخ الاستثمار في نفس الفترة، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب اختبار مدى فعالية السياسة الإنفاقية في التأثير على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

1/ تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تبين من الطرح النظري –في الفصل الثالث– أن للإنفاق العام، بمختلف أشكاله، آثار بالغة على مناخ الاستثمار، وترتبط هذه الآثار بكيفية استخدام الدولة لهذه السياسة، فأي إجراء غير مدروس، قد يكون له آثار غير متوقعة على مناخ الاستثمار.

جدول رقم (4-13): تطور النفقات العامة و الـ IDE في الفترة (1994-2004). **الوحدة: (مليار دينار)**

	السنوات	النفقات العامة			الاستثمار الأجنبي المباشر		
		القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة	القيمة	معدل النمو	متوسط القيمة
سياسة إنفاقية تقشفية	1994	566.3	--	825.16	0	--	11.84
	1995	759.6	34.13		0	--	
	1996	888.3	16.94		14.78	--	
	1997	940.9	5.92		15.00	1.49	
	1998	970.7	3.16		29.43	96.2	
سياسة توسعية	1999	961.7	0.92-	1466.55	33.79	14.81	59.44
	2000	1178.1	22.5		32.98	2.39 -	

[1]– أ. ناجي بن حسين، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر، مرجع سابق، ص: 16.

	180.16	92.40		24.93	1471.8	**2001**
	8.14 -	84.87		4.69	1540.9	**2002**
	42.20 -	49.05		15.96	1786.8	**2003**
	29.58	63.56		4.09	1860.0	**2004**
402.02			**77.72**	**معدل التطور بين المرحلة الأولى والثانية %**		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- **الملحق رقم (4-1).**
- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق.**

من خلال الجدول التالي، يتضح لنا أن ما تدفق من استثمار أجنبي مباشر كان أقل بكثير من ما أنفقته الدولة على الاقتصاد كنفقات عامة. لكن الملاحظ أن معدل تطور متوسط النفقات العامة بين المرحلة التقشفية والمرحلة التوسعية كان منخفض مقارنة بما عرفه معدل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تضاعف بأكثر من 04 مرات، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: هل توسع الدولة في الإنفاق كان له أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ للإجابة على هذا السؤال يجب أن نتتبع تطور معدلات نمو كل من النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-12): تطور معدل نمو الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

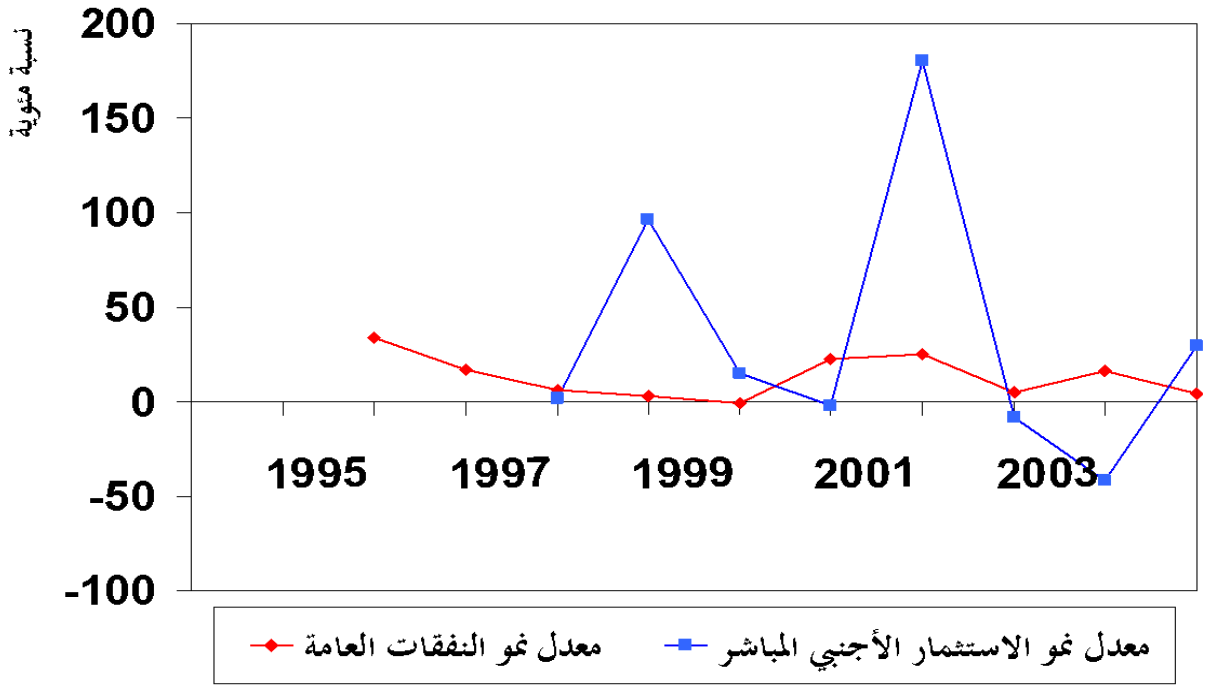

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-13).

نلاحظ أن تطور معدل نمو كل من الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر كان –في أغلب الأحيان– بشكل معاكس، وهذا ربما يمكن تفسيره بأثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص. وبتحليلنا كل مرحلة على حدا، نجد أن المرحلة الأولى التي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية، والتي نتج عنها تقشف الدولة في إنفاقها، تطورت

فيها معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي. لكن المرحلة الثانية أين توسعت الدولة في إنفاقها والتي تزامنت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عرفت فيها معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات بين انخفاض وارتفاع، بشكل غير مفهوم، الأمر الذي يدعوا إلى التفكير بأن النفقات العامة في الجزائر لم تكن من بين المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الدراسة.*

إن الاعتماد على القيم المطلقة للإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر في التحليل، قد لا يعطي صورة حقيقة عن آثار تطورهما، لذلك سنعتمد على نسبة كل منهما من الناتج المحلي الخام، كما يلي:

شكل رقم (4-13): تطور نسبة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام من الـ PIB.

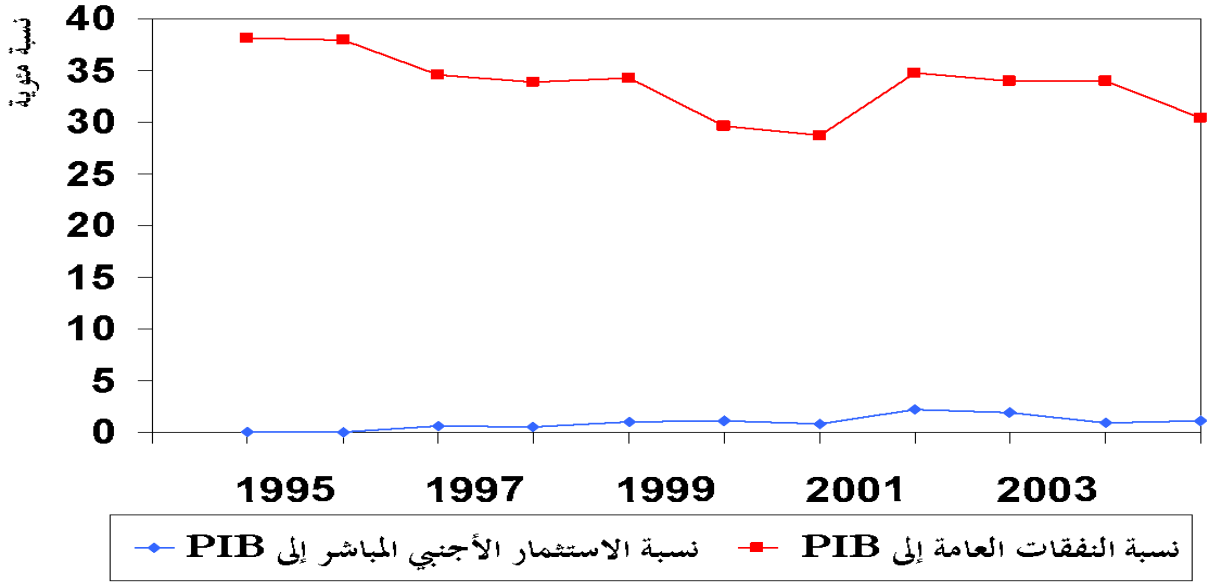

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- **الملحق رقم (4-1).**
- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق.**

يتضح لنا من خلال هذا الشكل، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الـ PIB كانت ضعيفة للغاية، وهذا ما يدل على أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت لا تعبر فعلا عن قدرات ومؤهلات الاقتصاد الجزائري. كما أن انخفاض نسبة ما تنفقه الدولة من ثروتها على الاقتصاد في فترة الإصلاحات الهيكلية، تزامن مع ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان هذا الارتفاع كبيرا في المرحة الثانية، أين رفعت الدولة من نسبة ما تنفقه من ثروتها على الاقتصاد.

لتوضيح العلاقة بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1994-2004، لابد من دراسة نفقات التسيير ونفقات التجهيز، كل على حدا.

2/ **تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر:** إن التطورات التي عرفتها نفقات التسيير كان لها آثار متعددة على مختلف القطاعات والوزارات

* للتعرف على العلاقة بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الارتباط بينهما، سنعتمد في المطلب الرابع على دراسة قياسية .

شكل رقم (4-14): تطور معدل نمو نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر

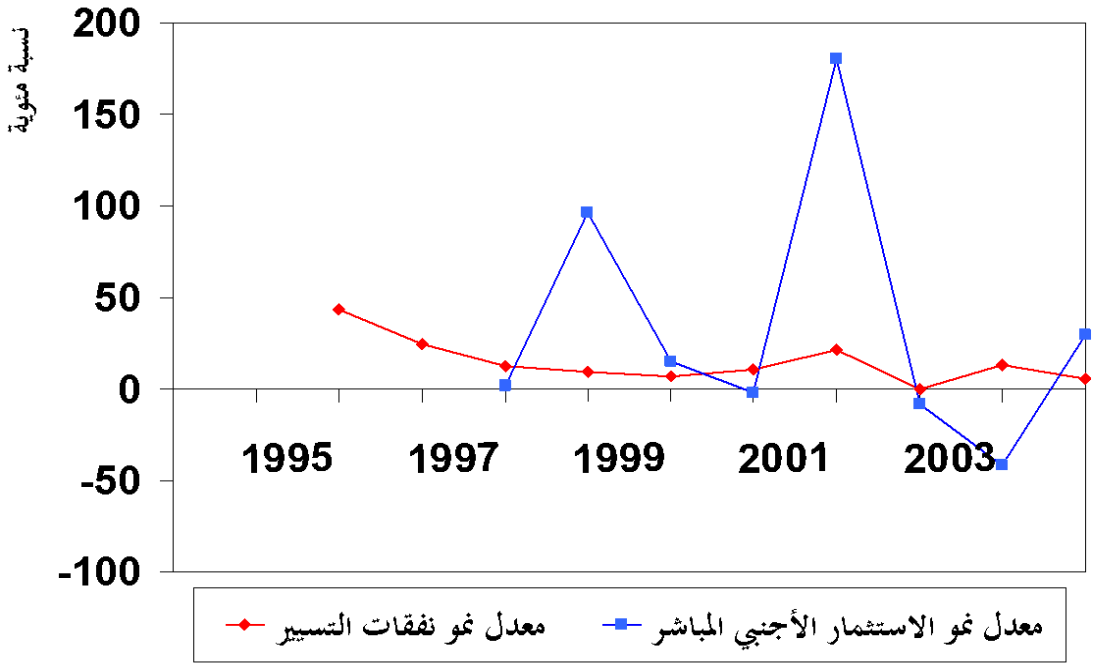

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- **الملحق رقم (4-1).**
- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق.**

نظرا لسيطرة نفقات التسيير على النفقات العامة خلال فترة الدراسة، لم يتغير منحنى تطور نفقات التسيير –كثيرا– مقارنة بمنحنى تطور النفقات العامة، لكن ما يمكن ملاحظته هو أن تزايد نفقات التسيير بمعدل متناقص في المرحلة الأولى قابله تطور إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر لينخفض بعد ذلك معدل نمو هذا الأخير. أما في المرحلة الثانية فقد كان هناك توافق –في البداية– بين نمو المعدلات، إذ قابل النمو المتواضع لنفقات التسيير تطور مطرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لينقلب هذا التوافق إلى تنافر. لا يمكن القول أن التغيرات التي عرفها الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1994-2004 تعود بالضرورة أو بشكل أكبر إلى التغيرات التي طرأت على نفقات التسيير، إذ أن العلاقة بين المتغيرين كانت ضعيفة نوعا ما، ولكن هذا لا ينفي وجود أثر لنفقات التسيير –بعض الشيء– على مناخ الاستثمار، وربما يعود ذلك إلى الأسباب التالية:

2-1/ **ارتفاع حجم السوق:** كما وضحنا سابقا فإن حجم السوق يعتبر من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن وجود الطلب الكافي والقادر على امتصاص التكاليف وتحقيق أرباح مقبولة يعد من بين أهم دوافع الاستثمار. كما أن حجم السوق –في الواقع– لا يتوقف عند مستوى عدد السكان، وإنما يتعداه إلى مؤشرات أخرى، أهمها متوسط الدخل الفردي.[1] وعند الرجوع إلى الاقتصاد الجزائري، نجد أنه حدث تطور إيجابي في هذا الشأن، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-14): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الفترة (1994-2004).

[1]- د.قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الاستثمار، مرجع سابق، ص: 146.

المؤشرات / السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (دينار جزائري)	54108.78	71424.64	89987.11	95716.34	97390.92	108423.28	134769.1	137136.5	144717.04	165262.32	188895.47
معدل النمو (%)	---	32	25.98	6.36	1.74	11.32	24.29	1.75	5.52	14.19	14.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع: Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org:

رغم أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام –كما يظهره الجدول– تطور بشكل إيجابي، إلا أن الاعتماد على هذا المؤشر في التحليل يبقى ضعيفا، ذلك أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل للدخول (فقد تحوز شريحة معينة من المجتمع على نسبة معتبرة من ثروة البلد، فيما يوزع الباقي على غالبية أفراد المجتمع). كما أنه لا يعبر بشكل واضح عن تدخل الدولة بسياستها الإنفاقية لتوزيع الدخل. لذلك سنركز على دراسة تطور الأجور، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-15): تطور معدل نمو أجور الموظفين في الفترة (1994-2004)

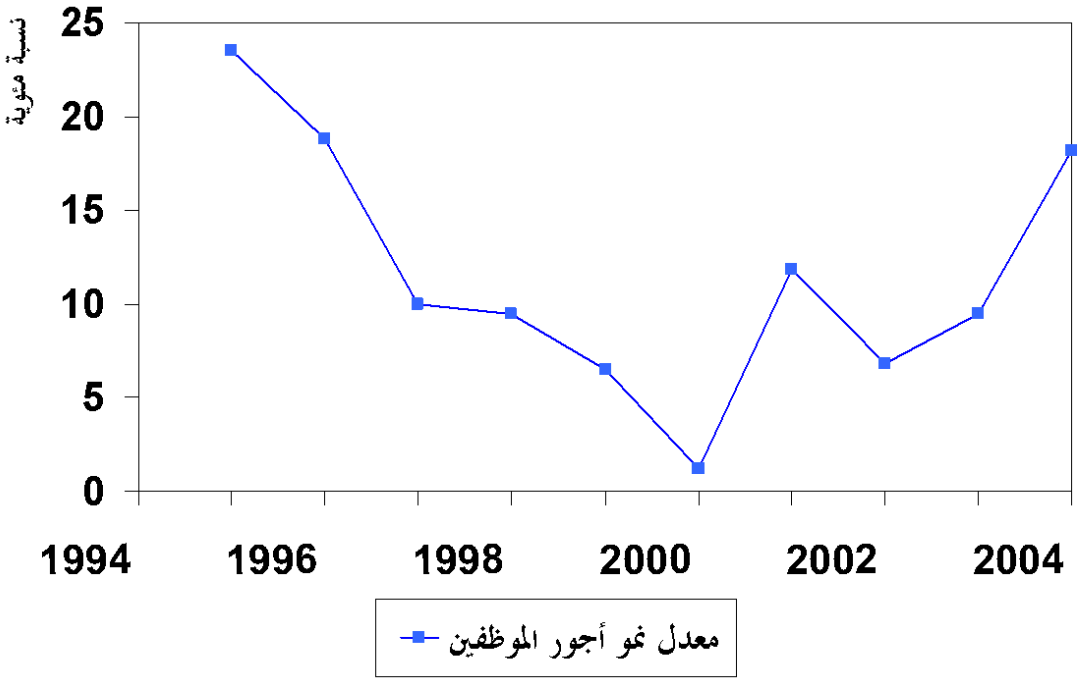

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (4-5)

من خلال الشكل التالي يمكن ملاحظة تطور أجور الموظفين بوتيرة متناقصة في مرحلة الإصلاحات، وهذا نتيجة لضغط الدولة على نفقاتها الجارية وترشيدها، ومع ارتفاع معدل التضخم في هذه المرحلة، انخفضت القدرة الشرائية للمواطن، الأمر الذي انعكس سلبا على حجم السوق، هذا الذي كان عاملا منفرا نوعا ما بالنسبة إلى رأس المال الأجنبي. أما في المرحلة الثانية، فعرفت فيها أجور الموظفين تطورا مطردا، إذ انتقلت من 286,1 مليار دينار سنة 1999 إلى 448 مليار دينار سنة 2004، بأكثر من 56% ومع الثبات النسبي

للأسعار، تحسنت القدرة الشرائية، مما ساعد على نمو الاستهلاك بأكثر من 4.5% كمتوسط في المرحلة الثانية.[1] كما يعود هذا التحسن أيضا إلى تطور الأجر الأدنى المضمون، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-15): تطور الأجر الأدنى الوطني المضمون في الفترة (1990-2004) الوحدة: (دج)

السنوات	الأجر الأدنى الوطني المضمون الاسمي $S.M.N.G_n$	مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني I.P.C	الأجر الأدنى الوطني المضمون الحقيقي $S.M.N.G_r$
1994	4 000	316,3	1264.62
1995	4 000	406,2	984.73
1996	4 000	488,8	818.33
1997	4 800	518,4	925.92
1998	5 400	550,7	980.57
1999	6 000	562,2	1067.23
2000	6 000	558,7	1073.92
2001	8 000	578,2	1383.60
2002	8 000	3591,	1352.97
2003	8 000	611,8	1307.61
2004	10 000	639,8	1562.98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي: -http://www.ons.dz/masse%20salariale/masal.htm

نتيجة للتحسن الذي عرفته القوة الشرائية، واستقرار مناخ الاستثمار، خاصة من الجانب السياسي والأمني، عرفت حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا لم تشهد له سابق، ومن خلال تحليل هيكل رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة –من حيث المجال أو القطاع الذي تنشط فيه– نجد أن نسبة كبيرة من هذه التدفقات تدخل في إطار الإستراتيجية الأفقية للاستثمار الأجنبي المباشر، أي المستثمر الذي يبحث عن الأسواق. وفي هذا الشأن أكدت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) أن الجزائر إلى غاية سنة 2004 عرفت تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات متنوعة (خارج قطاع المحروقات) وشملت قطاع المواصلات السلكية اللاسلكية، وتحلية مياه البحر، والصناعة الغذائية، والبنوك، والخدمات المالية، وصناعة الحديد والأدوية، والسياحة، والترقية العقارية، وإنجاز مراكز الأعمال. كما تعتبر معظم المشاريع الأجنبية المسجلة إلى غاية سنة 2004 امتداد للمشاريع الكبرى التي باشرها مستثمرون أجانب منذ بضع سنوات. كما تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال التسعة شهور الأولى من سنة 2004 بحوالي 3000 مشروع وطني وأجنبي (خارج المحروقات) بمبلغ إجمالي قدره 328 مليار دينار (حوالي 4.5 مليار دولار)، فعلى سبيل المثال:

- فرع الهاتف النقال لشركة أوراسكوم والوطنية للاتصالات.
- مصنع الإسمنت بالمسيلة لشركة أوراسكوم المصرية والذي بلغ إنتاجه 4ملايين طن سنة 2004.

[1] –عبد الطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر"حصيلة وآفاق-1999-2009"، مطبعة ألفا، الجزائر، 2004، ص:64.

- الشراكة مع ISPAT الهندية في ميدان الحديد والصلب بالإضافة إلى مشاريع تحلية مياه البحر بأرزيو والحامة وبني صاف.
- المصادقة على إنجاز ثلاث مراكز أعمال كبرى من طرف المجلس الوطني للاستثمار، لصالح مؤسسة سعودية.[1]

2-2/ **تحسن الطابع التنظيمي والإداري:** إن التحسن الذي عرفه النظام الإداري –المنظم للاستثمار– في الجزائر أثر بالإيجاب على مناخ الاستثمار، إذ من خلال الأمر 01-03، تم تقليص مدة دراسة ملف الاستثمار من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار إلى 30 يوم كأقصى حد لتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.[2] كما أن اعتماد الشباك الواحد ورفع عدد شبابيك التابعة للوكالة عبر الوطن كان له أثر واضح على المستثمر الأجنبي.

2-3/ **انخفاض مديونية الدولة:** إن التزام الدولة بتسديد مديونيتها، سواءا بانتهاجها لسياسة الدفع المسبق، أو تحويل المديونية إلى استثمارات انعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني. * ومع نمو احتياطي الصرف الأجنبي – نتيجة لتحسن أسعار المحروقات– ارتفعت الجدارة الائتمانية للدولة في الأسواق المالية الدولية، الأمر الذي قلل نوعا ما من تخوف المستثمرين الأجانب من عدم قدرة الاقتصاد الجزائري توفير العملة الأجنبية الكافية لتحويل أرباحهم أو مستثمراتهم. يمكن توضيح تطور كل من مخزون المديونية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-16): تطور المديونية والاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1994-2004).

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.ص:10، 22، 39.

[2]- أنظر المادة 07 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

* رغم أن هناك من يعترض على سياسة الدفع المسبق للمديونية باعتبارها استنزاف لرأس المال الذي كان من الممكن استثماره.

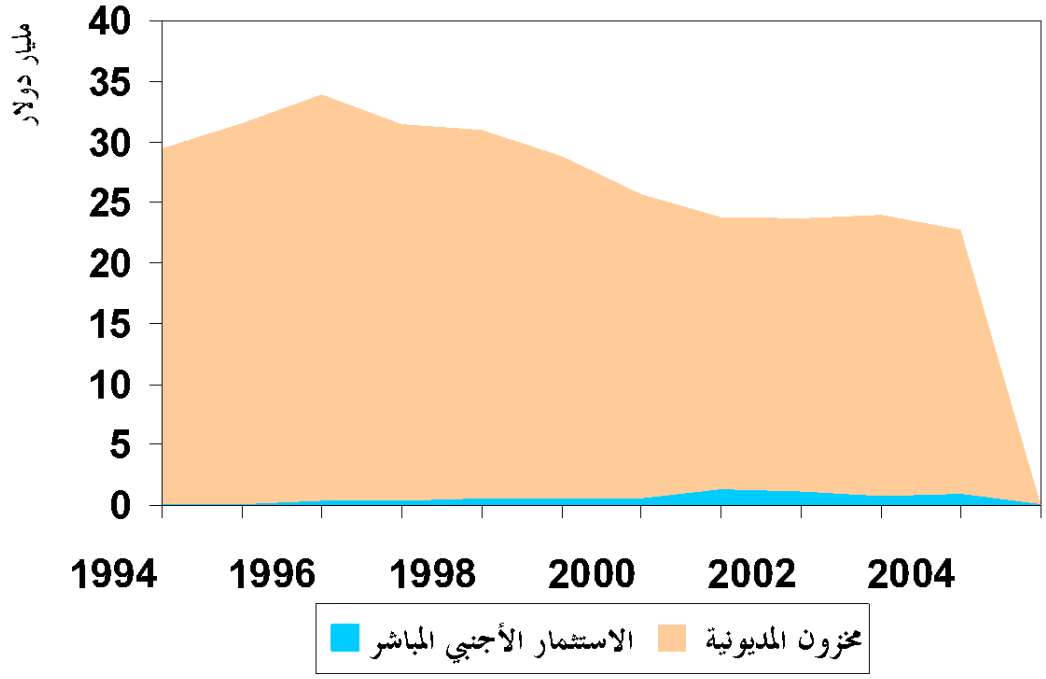

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي: http://www.finances-algeria.org/dgep/a311.htm

نلاحظ أن بداية انخفاض مخزون المديونية الأجنبية في الفترة (1996–2004) تزامن مع ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو رصيده بالجزائر، وهذا ما يعلل التحليل السابق.

3/ تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر: لقد ساهمت الدولة من خلال نفقاتها الاستثمارية في تمويل البنية القاعدية الضرورية لقيام الاستثمار، فرغم ضآلة حجم هذه النفقات –مقارنة بنفقات التسيير– إلا أن آثارها كانت واضحة على الاقتصاد، ولقد اختلفت هذه الآثار بين المرحلة الانكماشية والمرحلة التوسعية. وسنقتصر فقط على الأثر الذي تركته نفقات التجهيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقا من أن آثار النفقات الاستثمارية لا تظهر في نفس السنة، سنقوم بدراسة هذا الأثر بت أخير سنة، أي أن نسبة تطور نفقات التجهيز في السنة "س" مثلا تقابل بنسبة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة "س+1". وهذا ما يظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (4-17): تطور معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1994-2004.

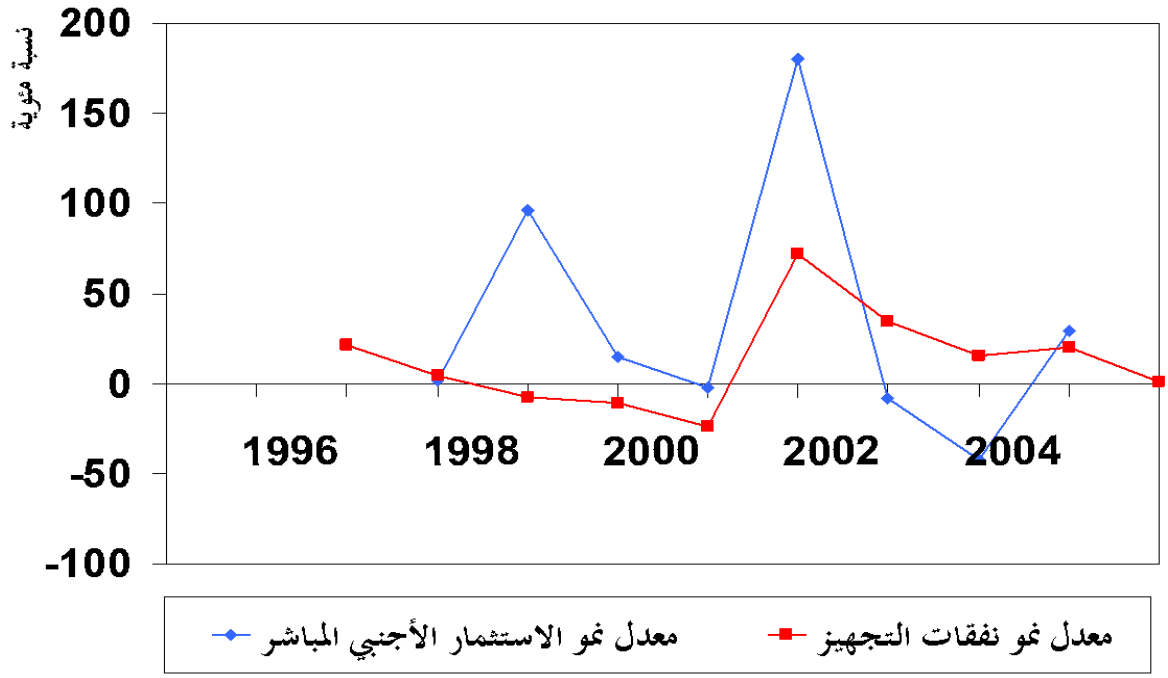

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **الملحق رقم (4-1).**
- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق.**

يبدو أن التطورات كانت تقريبا متوازية، فمع تخفيض الدولة لنفقاتها الاستثمارية في مرحلة الإصلاحات الهيكلية عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا بمعدلات متناقصة، أما في مرحلة التوسع تطورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2001 لتبلغ أقصى مستوى لها (1.196 مليار دولار) والتي قابلها تطور مطرد لنفقات التجهيز سنة 2000 إذ بلغ 321.9 مليار دينار. رغم هذه النتائج التي تنبأ بوجود أثر لنفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة وطيدة، إلا أن هذا التحليل يبقى عقيما إذا لم يدعم بدراسة قياسية، يتم من خلالها التعرف على مدى معنوية العلاقة بين المتغيرين.

3-1/ الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في الجزائر : لقد تبين من خلال الطرح النظري، أن البنية التحتية تعتبر من بين المعطيات الرئيسية والضرورية حتى يكون هناك استثمار، لكن مع اشتداد حدة المنافسة بين مختلف الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لم يعد توفير بنية تحتية أمرا كافيا، إذ بات الأمر يتعلق بمدى كفاءة هذه البنية وتنافسيتها مقارنة مع باقي الدول. وفي هذا الشأن سنحاول توضيح مدى كفاءة مشاريع البنية التحتية في الجزائر.

3-1-1/ المنشآت القاعدية الخاصة بالنقل: لقد بذلت الجزائر -لسنوات طوال- جهودا جبارة لتهيئة البنية القاعدية المساعدة على النقل، وخاصة ما تعلق منها بإنجاز الطرق، كما تحملت الدول في ذلك تكاليف مرتفعة إذ شكلت هذه المشاريع حملا ثقيلا على موازنة الدولة. وخاصة في فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فالمتتبع

لتطور هذه المشاريع في الفترة 1999-2003 يجد أنها شكلت ما يقارب 16% من المخزون المتواجد منذ الاستقلال.*

أ/ **النقل البري :**[1] تتميز شبكات النقل البري بالجزائر بمستوى تطور متفاوت نسبيا وغير متماثل، وهذا راجع لأسباب تاريخية، تضاريسية واقتصادية، إذ صممت الشبكات الموروثة عن فترة الاحتلال الفرنسي بطريقة تعكس بوضوح مصالح الاستعمار . وقد سعت الجزائر إلى تطوير شبكات النقل البري، في إطار سياسة رائدة تستهدف ربط كل أنحاء البلاد ، خاصة الصحراء التي كانت في عزلة شبه تامة عن الشمال، رغم ارتفاع تكاليف الإنجاز، وقد أعطيت الأولوية للطرق البرية لسد الاختلالات بين مختلف المناطق .

جدول رقم (4-16): تطور شبكة الطرق في الجزائر في الفترة 1980-1990 **الوحدة: (كلم)**

	1980	1990	معدل النمو %	معدل التغطية %
طرق وطنية (كلم)	19.000	26.000	36,7	85
طرق في الولايات (كلم)	20.000	22.800	13,8	84
طرق في البلديات (كلم)	19.000	44.300	133	45,4

Source: Conseil National Economique et Social, Nécessité de choix économiques et de meilleure sécurité des transports, Rapport sur Le développement de l'infrastructure routière, 25éme session plénière, Page :15 .

رغم اهتمام الجزائر بتوسيع شبكة الطرقات وإصلاحها، إلا أنه من الصعب القول أن شبكة الطرق الحالية تستجيب بفعالية مع الطلب الديموغرافي المتزايد. وذلك يعود بشكل خاص إلى ارتفاع تكلفة هذه المشاريع، إذ أن إنجاز أقل من 50 كلم من الطريق السريع في السنة، يكلف من 20 إلى 25 مليار دج.[2] ناهيك عن عمليات الصيانة والتعزيز التي أخذت حيزا كبيرا في مجال الإنجاز، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-17): مشاريع الطرق المنجزة في الفترة 1994-2001 **الوحدة: (كلم)**

السنة	البناء	التدعيم (التعزيز)	الإجمالي
1994	229	1.298	1.527
1995	303	1.019	1.322
1996	868	1.780	2.648
1997	152	846	998
1998	107	633	740
1999	53	368	421
2000	98	803	901
2001	244	1.398	1.642

Source: Conseil National Economique et Social, Nécessité de choix économiques et de meilleure sécurité des transports, op.cit, page : 15.

* ارجع إلى الملحق رقم (4-6).

[1]- عابي غنية، مرجع سابق، ص: 126.

[2]- Conseil National Economique et Social, Nécessité de choix économiques et de meilleure sécurité des transports, op.cit, page : 15.

لقد بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة في تنفيذ مشاريع جديدة أغلبها في طور الإنجاز ، وأهم هذه المشاريع الطريق السيار شرق–غرب، الذي يمتد على مسافة 1216 كلم، ويتضمن اتجاهين متعاكسين، في كل اتجاه ثلاث خطوط، وسيعبر ب18 ولاية ويؤمن ربط 24 ولاية.[1]

أما عن شبكة السكك الحديدية فإن ما بحوزة الجزائر يعد من أهم الشبكات في إفريقيا، إذ تحتل المرتبة الثالثة بعد السودان ومصر بشبكة طولها 4820 كلم ذات اتجاه وحيد بعدد من المحطات التجارية يفوق 200 محطة، وتغطي 17% من حركة النقل البري بما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة، وتضمن تنقل نحو 4.5 مليون مسافر سنويا، ويعتبر الخط الرابط بين شرق البلاد وغربها بطول 1300 كلم العمود الفقري للمبادلات بين المناطق الأكثر تطورا [2]. إلا أن عدم موافقة هذه الشبكة للمقاييس الدولية المعترف بها (ازدواجية الخطوط وكهربتها) قلص من دور هذه الوسيلة الفعالة في التنمية الاقتصادية. لذلك نجد أن الجزائر استدركت هذا الضعف في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (4–18): مخصصات مشاريع البنية التحتية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

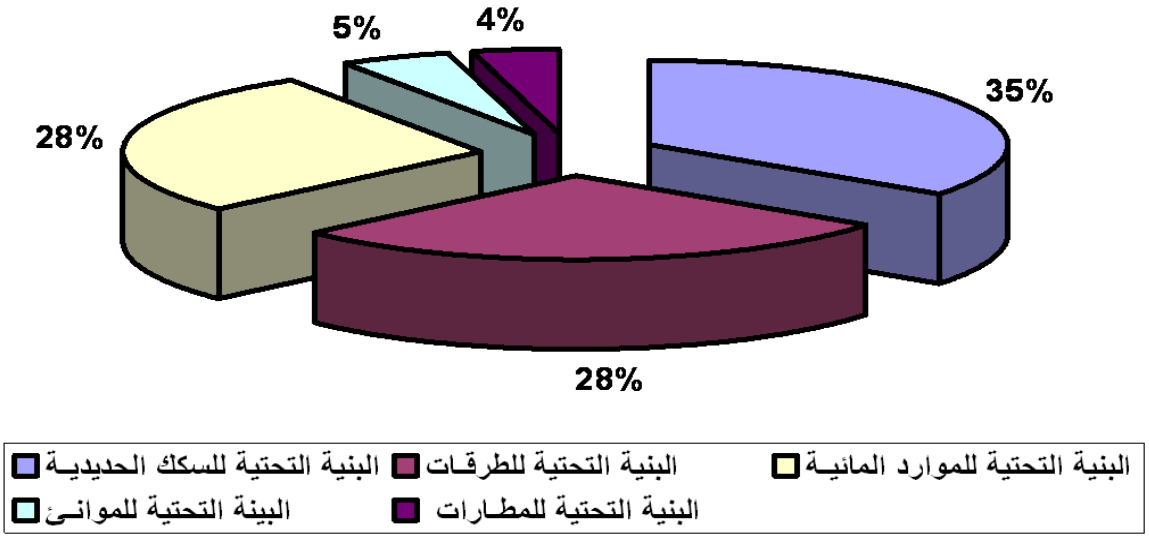

Source:-Ambassade de France en Algérie -Mission Economique-, Les travaux publics en Algérie, p : 03, Publié sur le site web suivant: http://www.missioneco.org/algerie/documents_new.asp?V=7_PDF_98569 15/01/2007.

في ما يتعلق بالنقل البحري، فإن الجزائر تحتوي على 11 ميناء، منها 09 متعددة الخدمات، و03 متخصصة في المحروقات. تتواجد الموانئ الرئيسية في كل من وهران، الجزائر، عنابة، جنجن حيث أن 75% من حجم التجارة في الجزائر تمر عبر هذه الموانئ. [3] بالنظر إلى واقع الموانئ الجزائرية، نجد أنها لا تعمل وفق المقاييس الدولية (المداومة وعدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن ...الخ) والتي تعتبر من أهم العوامل المساعدة على النجاح في استقطاب الاستثمار الأجنبي ، لذلك وجهت لها الكثير من الانتقادات من قبل المستثمرين ، وخاصة

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.ص:52.

[2]- عابي غنية، مرجع سابق، ص: 127.

[3]- Ambassade de France en Algérie, Les travaux publics en Algérie, op.cit, p : 02.

فيما يتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي هو غير موجود بالموانئ الجزائرية.[1] وفي هذا الشأن خصص برنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدره 8.5 مليار دينار ، لغرض صيانة الإرث المتواجد من الموانئ، وتحديثه وتكييفه مع متطلبات التنمية.

أما عن مجال النقل البحري، فالجزائر 47 مطارا، منها 05 دولية درجة أولى و 09 دولية درجة ثانية و18 مطار وطنيا و 13 مطارا للاستعمال الخاص، وأسطول جوي مكون من 63 طائرة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية تغطي التنقلات نحو أوروبا، إفريقيا والشرق الأوسط، وتضمن الشركة الوطنية للخطوط الجوية نقل 3.6 مليون مسافر سنويا. [2] وللرفع من قدرة هذا القطاع الحيوي، تم في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، تخصيص غلاف مالي قدره 5.9 مليار دينار.[3]

3-1-2/ **المنشآت القاعدية الخاصة بالاتصالات:** إن إدراك الجزائر لأهمية قطاع الاتصالات في التنمية، دفعها للاهتمام به وتطويره، ففي مجال الهاتف الثابت وصل عدد المشتركين سنة 2004 إلى أكثر من 03 ملايين، ولقد سمحت تقنية التوصيل الكهربائي اللاسلكي WLL بإيصال هذه الخدمة إلى عدد كبير من المشتركين وسيرتفع عدد المشتركين في هذه الخدمة في المستقبل، خاصة بعد تشغيل شبكة الخدمات المتعددة وشبكة الاستفادة عن طريق الألياف البصرية. أما مجال الهاتف النقال فلقد شهد تطورا ملحوظا خاصة بعد فتحه على المنافسة الأجنبية، التي ساهمت في تعميم هذا المنتوج الاستهلاكي على جميع الشرائح الاجتماعية، وذلك يعود إلى شركة أوراسكوم (جيزي) التي بدأت نشاطها سنة 2002، وشركة الوطنية للاتصالات (نجمة) التي انطلقت سنة 2004. فوصلت بذلك كثافة الهاتف النقال إلى 15.26% سنة 2004 بأكثر من 04 ملايين مشترك،[4] وحسب تصريح وزير الاتصالات الجزائري، بوجمعة عيشور ، وصل عدد المشتركين سنة 2006 إلى 15 مليون مشترك. وذلك باستثمارات أجنبية قدرها 5 مليار دولار.[5]

3-1-3/ **المنشآت القاعدية الخاصة بالطاقة:** إن كون الجزائر من بين الدول البترولية ساهم كثيرا في تطوير هذا القطاع وانخفاض تكلفة الطاقة بشكل خاص، إذ بلغ إنتاج الغاز الطبيعي سنة 2004 أكثر من 144 مليار م³ باستهلاك داخلي قدره 21.2 مليار م³ وبلغ عدد المنازل الموصلة بشبكة الغاز في نفس السنة 1835740 منزلا. أما عن إنتاج الكهرباء فبلغ 6000 ميغاوات بمعدل تغطية 95%، شمل أكثر من أربعة ملايين عائلة.[6]

---

[1]- د.علي همال، أ.فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص: 05.

[2]- Benatar F, Evaliation de l'infrastructures national aéroportuaire, ministère de transport, juin 2001, disponible sure le site web : www.cesdrama.org/pdf/f.présentation Algeria-1-pdf 16/01/2007.

[3]- Ambassade de France en Algérie, op.cit, p : 03.

[4]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.ص: 86

[5]- لقاء صحفي مع وزير الاتصالات الجزائري الدكتور بوجمعة عيشور، قناة CNBC، 2006/08/02.

[6]- Ambassade de France en Algérie -Mission Economique, Le secteur de l'électricité en Algérie, p : 01, Publié sur le site web suivant :http://www.missioneco.org/algerie/documents_new.asp?V=7_PDF_78736 15/01/2007.

بفضل الخطوات العملاقة التي خطتها الجزائر في هذا الميدان، تم إيصال كل من الكهرباء والغاز إلى غالبية المدن والأقطاب الصناعية الهامة، كما تتميز مشتقات البنزين (البنزين الممتاز، البنزين العادي، المازوت) بانخفاض تكلفتها نسبيا.[1]

3-1-4/ **المنشآت القاعدية الخاصة بالري:** تمتلك الجزائر إلى حد يومنا هذا 110 سدا، تم إنجاز 22 سد في ستينيات القرن الماضي، وهذا ما يعكس التقدم في هذا المجال، لكن دون القضاء على ندرة ونقص المياه بشكل دائم، الأمر الذي انعكس سلبا على الكثير من القطاعات، خاصة الجانب الصحي.[2] وتتميز منشآت الري باعتمادها على مواد تقليدية "السدود، المياه الجوفية"، وأخرى غير تقليدية "تحلية مياه البحر، تصفية المياه المستعملة"، تعاني السدود على المستوى الوطني من حالة مزرية خاصة ما يتعلق بظاهرتي التوحل وانزلاق التربة وتتميز بطاقة تخزين تبلغ 5 مليار م³، وتبلغ نسبة توحل السدود 45% وتعتبر علامة صارخة حطمت المعدل الدولي الذي لا يتعدى 4% مما يضع الجزائر أمام نقطة سوداء هي كيفية مواجهة ظاهرة التوحل .[3] لذلك نجد أن الجزائر أبدت أهتماما كبيرا بجانب السدود، خاصة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث خصصت له 28% من جملة ما خصصته لمشاريع البنية التحتية في هذا البرنامج.

3-1-5/ **المنشآت القاعدية الخاص ة بالتعليم:** انطلاقا من أهمية قطاع التعليم وارتباطه الوطيد بالتنمية الاقتصادية، سخرت الجزائر نسبا معتبرة من ثروتها لتنمية هذا القطاع وتطويره وذلك من خلال تشييد المدارس والمعاهد والجامعات، وخاصة في الفترة 1999-2003 إذ تطورت البنية المساعدة على التعليم في هذه الفترة بنسبة 30.32%.* كما أن نسبة ما أنفقته الدولة على قطاع التعليم من إجمالي النفقات العامة أو من الناتج المحلي الخام كانت مرتفعة مقارنة بما عرفته بعض الدول المتقدمة (دون الأخذ بعين الاعتبار الإنفاق الخاص على التعليم في هذه الدول)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (4-18): تطور نفقات التعليم في الفترة 1994-1998 **الوحدة: (%)**

نسبة إنفاق الدولة على التعليم من الـ PIB				نسبة إنفاق الدولة على التعليم من إجمالي النفقات			
1970	1980	1990	1997	1970	1980	1990	1997
7.9	7.8	5.5	5.1	31.6	24.3	21.1	16.4

رغم هذه النسب المرتفعة، إلا أن التطور كان كميا -في المقام الأو ل- إذ لم تتمكن النظم التعليمية المتعاقبة من الارتقاء بنوعية التعليم إلى المستوى المطلوب. إذ لا يزال معدل الأمية مرتفعا ولا تزال الجزائر تعاني من ندرة القوة العاملة ذات الكفاءة العالية.[4] كما توصل الديوان الوطني للجزائر من خلال دراسة أجراها، أن نسبة

---

[1]- عابي غنية، مرجع سابق، ص: 124.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.ص: 63

[3]- عابي غنية، مرجع سابق، ص: 133.

* ارجع إلى الملحق رقم (4-6).

[4]- عابي غنية، مرجع سابق، ص: 135.

البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي من الابتدائي 25.8% إلى المتوسط 29.9 % إلى الثانوي 31.6 %. وذلك يعود إلى عدم توافق مؤهلات المتخرجين مع احتياجات سوق العمل.[1]

ما يمكن ملاحظته في خلال إنفاق الدولة على مشاريع البنية التحتية، أنها ركزت على الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي، بالإضافة إلى عدم التحكم في تكلفة هذه المشاريع، وفي هذا الشأن أكد المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي في تقريره عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004، أن التحدي الكبير الذي أصبح يواجه الجزائر في مجال تهيئة مشاريع البنية التحتية هو التحكم في تكلفة هذه المشاريع وكذا أجال إنجازها، ذلك أن هذا الأمر هو بمثابة الرهان الذي ينبغي رفعه لاستدراك التأخر المسجل منذ أكثر من عشريتين.[2]

3-2/ **إنتاجية نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر** : يمكن القول أن رفع الدولة لنفقاتها على البنية التحتية مع استقرار وتحسن المكونات الأخرى لمناخ الاستثمار لا يعني بالضرورة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فيجب أن نراعي مدى كفاءة هذه البنية التحتية والذي يعود في النهاية إلى رفع الدولة لإنتاجية نفقاتها الاستثمارية. وفي هذا الشأن وضح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في تقرير له عن سياسة الاستثمار في الجزائر سنة 2003، أن ضعف كفاءة البنية التحتية وتأخر إيصال خدماتها إلى المستثمر، يعتبر من مثبطات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. ويتعلق الأمر بتأخر إيصال الكهرباء والغاز وخطوط الهاتف، وكذلك بُطأ الموانئ الجزائرية.[3] وكمثال عن الآثار السلبية لضعف البنية التحتية وعدم كفاءتها في الجزائر، هدد مستثمر أجنبي بمقاضاة الوكالة العقارية بمستغانم، على خلفية الخسائر المادية التي تكبدها جراء تأخر انطلاق مشروعه الخاص بالطلاء، إذ أكد هذا الأخير على أنه دخل الأراضي الجزائرية سنة 2004 على أمل أن يجد الأبواب مفتوحة أمامه لإنشاء مصنع لإنتاج مادة الطلاء، بحيث أودع ملف الاستثمار لدى الوكالة العقارية سنة 2004 من أجل الحصول على قطعة أرض بالمنطقة الصناعية بالولاية. وبعد سنتين من الانتظار، تمكن من الحصول على الموافقة وعلى السجل التجاري لقطعة أرض تبلغ 04 آلاف متر مربع بالسعر التشجيعي للاستثمار حيث أقام عليها مصنعا على مساحة 600 متر مربع واستورد تجهيزات بقيمة 2 مليار سنتيم، ولكن بقيت هذه التجهيزات قابعة بالميناء نظرا لتعذر تركيبها، لكون المنطقة الصناعية التي أقام بها مشروعه تفتقد إلى التهيئة الضرورية، كغياب المادة الأساسية لإنتاج الطلاء وهي الماء، إضافة إلى انعدام الغاز الطبيعي والأمن.[4]

يعتبر العديد من الاقتصاديين أن تأخر الجزائر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لا يعود إلى تدني مستوى الاستثمار في الجزائر حيث أنها سجلت إحدى أعلى مستويات الاستثمار في العالم خلال الفترة 1970-2000 إذ قدر معدل الاستثمار (الخاص والعام) بـ 32% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بمتوسط معدل الاستثمار الدولي الذي كان في حدود 21 %، كما أن المشكل لا يرجع إلى نقص الاستثمار في رأس المال البشري إذ أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له بأن الاستثمار في رأس المال البشري قد عرف نفس

---

[1] - ONS , l'emploi et le chômage en Algérie, Enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995 ,ONS 1996 p :4

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.ص:46.

[3]- UNCTAD, Examen de la Politique de l'investissement d'Algérie, op. cit, page : 57.

[4]- جريدة الخبر، العدد 4800، السبت: 2007/09/05، ص: 09.

المستوى الذي عرفه الاستثمار المادي. فإذا كان رأس المال البشري والمادي كلاهما عرفا نموا أكبر من الإنتاج المحقق فالتفسير الوحيد الذي يمكن تقديمه هو أن الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت سلبية، وبتعبير آخر فالمشكل يتمثل في الاختيارات الاقتصادية وكيفية تنفيذ الاستثمارات. [1] وهذا ما يدعوا إلى ضرورة ترشيد هذه النفقات بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم إنتاجيتها.

المطلب الرابع: نموذج قياسي يربط بين السياسة المالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1994-2004.

انطلاقا من الطرح النظري السابق تبين أن للسياسة المالية دور هام جداً في جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنحاول في هذا المطلب اختبار صحة ذلك مع واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة بين 1994 و2004 بالاعتماد على الدراسة القياسية.

ونعلم أن السياسة المالية تقسم من حيث الأدوات إلى الإنفاق العام والضرائب، وسنركز على أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتوفر الإحصائيات اللازمة للدراسة، وسنهمل اختبار أثر الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر للأسباب التالية:

- ندرة الإحصائيات المتعلقة بحجم الحوافز الضريبية.
- تغير المعدلات الضريبية والإيراد الضريبي لا يعبر عن المناخ الضريبي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتأثر في المناخ الضريبي بمعدلات الضريبة –فقط– وإنما يتأثر أيضا ببعض المتغيرات النوعية الأخرى التي من الصعب إدراجها في النموذج، مثلا التنسيق الضريبي، تحسن الإدارة الضريبية...الخ.

وستكون دراستنا على النحو التالي:

1. دراسة أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

نفترض أن دالة استثمار الأجنبي المباشر بدلالة النفقات العامة تأخذ الشكل النظري الخطي التالي:

$$IDE = \alpha + \beta \cdot DP$$

حيث:

- ***IDE***: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ***DP***: النفقات العامة.
- β : معامل ثابت يعبر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب النفقات العامة.

[1]- أ. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 07.

- α : هو ميل الدالة أو درجة الانحدار.

ونعلم أن الاستثمارات الخاصة بنوعيها الأجنبية والمحلية يربطها بشكل عام علاقة طردية مع النفقات العامة، وهذا لا يعني إطلاقاً عدم وجود علاقة عكسية بينهما. وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة اختبار أثر التغير في النفقات العامة على التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك وفق الإحصائيات المتاحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 2004.

1. 1. طريقة التقدير.

انطلاقاً من بيانات الجدول والذي يمثل تطور كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنفقات العامة وذلك للفترة الممتدة بين 1994 و 2004، يمكن تقدير معلمات الدالة النظرية السابقة والتي كان شكلها على النحو التالي:

$$IDE = \alpha + \beta \cdot DP$$

الدالة التي بحوزتنا هي دالة خطية بسيطة، وبالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى، وباستخدام برنامج ***STATISTICA version 05*** لتقدير معلمات هذه الدالة تحصلنا على النتائج التالية.

1. 2. النتائج والتقييم.

1. 2. 1. النتائج.

النتائج مبينة في الجدول التالي:

	Synthèse Régression de la Var. Dépendante : IDE (new1.sta) R= ,82091178 R²= ,67389615 R² Ajusté= ,63766239 F(1,9)=18,599 p<,00195 Err-Type de l'Estim.: 19,038					
	BETA	de BETA Err-Type	B	de B Err-Type	t(9)	niveau p
OrdOrig			-33,4542041	17,4920081	-1,9125422	0,088102
DP	0,82091178	0,19035168	0,06064528	0,01406233	4,31260595	0,001954

وعليه يمكن كتابة صيغة معادلة دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة النفقات العامة المقدرة انطلاقاً من إحصائيات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1994−2004 على الشكل التالي:

$$IDE = -33.45 + 0.06 \cdot DP$$

حيث كانت:

- $0.06 = \beta$

- $\alpha = -33.45$

ويستوجب علينا الآن تقييم النموذج اقتصادياً وإحصائياً لمعرفة مدى جودته، وذلك على النحو التالي:

1. 2. 1.التقييم.

أولاً: التقييم الاقتصادي للنموذج:

بالنظر إلى إشارة المعلمة β نستنتج أن هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة وذلك لأن المعلمة المفسرة لها موجبة، وبالتالي فإننا نقبل بإشارة المعلمة β اقتصادياً وذلك لأن زيادة حجم النفقات العامة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما تثبته النظرية الاقتصادية، إلا في حالات قليلة أين تكون هناك علاقة عكسية بين المتغيرين والتي عبر عنها الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" بأثر المزاحمة، لكن عند تحليل أثر المزاحمة والظروف التي اكتشفت فيه نجد أن هذا الأخير يكون في حالات خاصة جداً، أهمها عمل الاقتصاد بالقرب من حالة التشغيل الكامل، بالإضافة إلى توجيه نصيب كبير من هذه النفقات إلى النفقات الإنتاجية، وهذا ما لم تتوفر عليه الجزائر، حيث نعلم أن الجزائر تعيش ظروف أشبه ما تكون بظروف الكساد، بالإضافة إلى ذلك نجد أن أغلب هذه النفقات هي نفقات غير إنتاجية أو على الأقل غير مزاحمة للقطاع الخاص في الجزائر، وبالتالي فأثر المزاحمة في الجزائر لا سند له، وعليه فيمكن قبول إشارة المعلمة β كمعلمة موجبة تفسر لنا العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات الحكومية.

تفسر إشارة معلمة التشغيل α على أن هناك علاقة عكسية بين تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة وذلك لأن المعلمة المفسرة لها سالبة، وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب على الأقل حد أدنى من النفقات الحكومية لينمو ويزدهر، بل أكثر من ذلك نجد أن رؤوس الأموال تخرج في غياب النفقات العامة– هروب رأس المال– وهذا الهروب يكون ناتج عن عدم توفر مناخ الاستثمار المناسب، والذي تكون الدولة مسئولة عن توفيره، وذلك بزيادة النفقات الحكومية، وبالتالي نستنتج أن غياب النفقات الحكومية يعني غياب مناخ الاستثمار الملائم وبالتالي هروب رؤوس الأموال، أي رصيد سالب للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يترجم عادة بهروب رأس المال المحلي. وعليه فإننا سنقبل إشارة هذه المعلمة اقتصادياً.

بالإضافة إلى قبول إشارة المعلمتين βو α يمكن كذلك قبول قيمتهما اقتصادياً إلى حد ما، وذلك رغم أنهما لا يستندان إلى دليل اقتصادي نظري معين ومحدد.

وتعني قيمة β في هذه الحالة أن زيادة النفقات الحكومية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية بـ 0.06 وحدة، أما قيمة α والتي تساوي في هذه الحالة – 33.45 فتعني أن رؤوس الأموال تهرب من الجزائر بدل الدخول إليها وذلك عند غياب الإنفاق الحكومي، ويبقى هذا الهروب لرؤوس الأموال إلى غاية DP =557,5 مليار دينار وبعد هذه العتبة يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق نحو الجزائر.

وانطلاقاً من اختبار النموذج يمكن القول أنه مقبول اقتصادياً.

ثانياً: التقييم الإحصائي للنموذج:

بعد قبول النموذج المقدر اقتصاديا يستوجب علينا الآن اختباره إحصائيا، وذلك باستخدام أهم الأدوات الضرورية في ذلك، أبرزها معاملات الارتباط بمختلف أنواعها، واختبارات فيشر وستيودنت. وهذا حتى يكون للنموذج دلالة إحصائية واقتصادية:

بالنظر إلى معامل الارتباط R نجده يساوي 0.82، أما R^2 فيساوي 0.67 مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر لنا 67% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، ونظرا للعيوب التي تشوب هذا المؤشر الإحصائي وذلك لعدم أخذه بعين الاعتبار عدد المشاهدات، فإننا سنعتمد في درجة الارتباط للنموذج على معامل الارتباط المصحح، وقد وجدناه يساوي 0.63، أي أن التغيرات في النفقات الحكومية تفسر لنا حوالي 63% من تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل استخدمنا اختبار فيشر حيث وجدنا أن القيمة الإحصائية له تساوي 18.599 وهي معنوية عند درجة معنوية 0.1%، وهذا يدل على أن النموذج ككل مقبول، ونستطيع بذلك أن نرفض فرضية العدم، [1] أي يوجد على الأقل متغير واحد يفسر لنا التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما إحصائيتا ستودنت فكانتا: 1,912− و 4,312 والاحتمالات المقابلة لها كانتا 8% و 0.1% على التوالي. أي أن النفقات العامة معنوية عند مستوى معنوية أقل من 0.1% أما المتغير الثابت فمعنوي عند 8% وهي مقبولة إلى حد ما.

وعليه بما أن النموذج مقبول اقتصاديا وإحصائيا، يمكن قبوله كليا. ويمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي.

2. أثر كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

عند دراسة أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجدنا أن علاقة الارتباط بينهما هي علاقة طردية. وكما وضحنا سابقا، فإن النفقات العامة في الجزائر تنقسم إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز. وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: أي النفقتين تؤثر بشكل كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشر ة في الجزائر في فترة الدراسة؟ وهل كلاهما تربطهما علاقة طردية بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنقوم باختبار أثرهما (نفقات التجهيز ونفقات التسيير) على الاستثمار الأجنبي المباشر في نموذج واحد، أي بعد تقسيم النفقات العامة.

---

[1]. فرضية العدم H_0 تعني أن جميع معالم المتغيرات المفسرة للنموذج متساوية وتساوي الصفر، وفي هذه الحالة فإن النموذج لايكون له أي معنى، أما الفرضية H_1 فتعني أنه يوجد على الأقل معامل من المعاملات المسرة لا تساوي الصفر وهنا يكون للنموذج دلالة إحصائية.

2. 1. طريقة التقدير

نفترض أن دالة استثمار الأجنبي المباشر في النفقات التجهيز ونفقات التسيير تأخذ الشكل الخطي التالي:

$$IDE = \alpha + \beta \cdot DE + \lambda \cdot DF$$

حيث:

- ***IDE***: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ***DE***: نفقات التجهيز.
- ***DF***: نفقات التسيير.

وبالتالي فدالة الاستثمار قيد التقدير تأخذ شكل نموذج الانحدار المتعدد، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير دالة الانحدار المتعدد لمعلمات هذه الدالة، وذلك للبيانات الخاصة بالجزائر كما هو موضح الجدول، وبالاستعانة ببرنامج *STATISTCA version 05* يمكن تقدير معلمات هذه الدالة.

2. 2. النتائج والتقييم.

2. 2. 1. النتائج.

انطلاقاً من التقدير السابق تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

	Synthèse Régression de la Var. Dépendante : IDE R= ,85424428 R²= ,72973329 R² Ajusté= ,66216661 F(2,8)=10,800 p<,00534 Err-Type de l'Estim.: 18,383					
	BETA	Err-Type de BETA	B	Err-Type de B	t(8)	niveau p
OrdOrig.			-37,00805	17,11496	-2,162321	0,062562
DPE	-0,1492874	0,349928	-0,030952	0,07255	-0,426622	0,680902
DPF	0,9776729	0,349928	0,106355	0,03806	2,793921	0,023416

وعليه يمكن إعادة كتابة معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة كل من نفقات التسيير والتجهيز والخاصة بإحصائيات الجزائر على الشكل التالي:

$$IDE = -37.649 - 0.03 \cdot DE + 0.106 \cdot DF$$

حيث كانت:

- $\alpha = -37.649$
- $\beta = -0.03$
- $\lambda = 0.106$

وسنحاول تقييم النموذج اقتصادياً وإحصائياً لمعرفة مدى جودته، وذلك على النحو التالي:

2. 2. 2. التقييم.

أولاً : التقييم الاقتصادي.

بالنظر إلى إشارة المعلمة β نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات التجهيزية، وذلك لأن المعلمة المفسرة لها سالبة، فإذا كانت هذه الإشارة مقبولة في بعض النظريات الاقتصاديةٍ فهي غير ذلك في البعض الآخر، وسبب قبول الإشارة السالبة التي تربط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التجهيز يرجع إلى آراء الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" والذي عبر عنها بأثر المزاحمة، وعليه يمكن قبول إشارة المعلمة β كمعلمة سالبة تفسر لنا العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التجهيز من وجهة أثر المزاحمة، لكن سنعرض ذلك على الاختبار الإحصائي للتأكد من ذلك.

أما إشارة المعلمة λ تبين أن هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التسيير وذلك لأن المعلمة المفسرة لها موجبة، وبالتالي فإننا نقبل بإشارة المعلمة λ اقتصادياً وذلك لأن زيادة حجم نفقات التسيير يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما تثبته النظرية الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق تحسين ظروف الإدارة أمام المستثمر الأجنبي. وعليه فيمكن قبول إشارة المعلمة λ كمعلمة موجبة تفسر لنا العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات التسييرية.

أما بالنسبة لإشارة المعلمة α فتأخذ نفس التحليل في النموذج الأول وعليه فإننا سنقبل إشارة هذه المعلمة اقتصادياً.

بالإضافة إلى قبول إشارة المعلمتين β و λ يمكن كذلك قبول قيمتهما اقتصادياً، وتعني قيمة β في هذه الحالة أن زيادة النفقات التجهيزية بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض الاستثمارات الأجنبية بـ 0.018 وحدة، أما قيمة λ فتعني زيادة النفقات التسييرية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.101 وحدة، وتبقى قيمة المعلمة α تأخذ نفس التفسير السابق في النموذج الأول.

وانطلاقاً من اختبار النموذج يمكن القول أنه مقبول اقتصادياً نوعاً ما، لكن تبقى إشارة المعلمة β يشوبها بعض الشكوك، خصوصاً أن ظروف أثر المزاحمة التي تكلم عنها "م فريدمان" غير متوفرة في الجزائر، وعليه سنحاول أن نتأكد من ذلك إحصائياً.

ثانياً: التقييم الإحصائي للنموذج:

إن معامل التحديد R^2 في نموذجنا المقدر ي ساوي 0.72 م ما يدل على أن المتغيرات المفسرة تشرح النموذج بنسبة 73% من التغيرات الحادثة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتفادي العيب في هذا المعامل نلجأ

إلى معامل التحديد المصحح والذي يساوي في هذه الحالة 0.66، أي أن المتغيرات المفسرة مازالت تفسر تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 67% مما يدل على أن النموذج مقبول نوعاً ما.

ولمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل استخدمنا اختبار فيشر حيث وجدنا أن إحصائية فيشر تساوي 10.8 والاحتمال المقابل لها أقل من 0.005، وعليه يمكن القول أن النموذج معنوي عند درجة معنوية 5%، أي أن هناك على الأقل متغير واحد يفسر لنا التغيرات الحادثة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ولاختبار معنوية كل معلمة من معلمات النموذج على حدا استخدمنا اختبار ستودنت فوجدنا أن احتمال ستودنت بالنسبة للمعامل الثابت α أقل من 0.06 أي أنها معنوية عند درجة معنوية 6% وهي مقبولة، أما بالنسبة للمعلمة المفسرة لتغيرات نفقات التسيير λ فوجدنا أن احتمال ستودنت الخاص بها أقل من 0.023 أي أنها معنوية عند درجة معنوية 2.3 % وهي الأخرى مقبولة، لكن احتمال ستودنت الخاص بالمعلمة β المعبرة عن تغيرات نفقات التجهيز فوجدناه يساوي 0.68 أي أنها تكون معنوية عند درجة معنوية 68% وهذا الأمر مرفوض إحصائياً.

فإذا كان الثابت ونفقات التسيير قادرة على تفسير التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نفقات التجهيز لم تستطع القيام بذلك رغم أن النظرية الاقتصادية أثبتت أن لنفقات التجهيز دور هام مقارنة بنفقات التسيير في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، ومرد ذلك يعود إلى ضعف إنتاجيتها.

وعليه سنرفض النموذج إحصائياً وحتى اقتصادياً، وذلك لأننا وجدنا أن المعلمة المفسرة لنفقات التجهيز أولاً غير معنوية وثانياً إشارتها سالبة، وقلنا يمكن قبول هذه الإشارة فقط في حالة تهيئ ظروف أثر المزاحة التي تكلم عنها الاقتصادي "م فريدمان"، وهذا مالا تتوفر عليه الجزائر.

من خلال دراستنا لآثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار في الجزائر تبين لنا أنها لم تكن رشيدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالحوافز الضريبية منحت بشكل مغالى فيه (خاصة طول فترة الإعفاء)، الأمر الذي أدى إلى تعظيم تكاليف استقطاب هذا المستثمر مقارنة بالمكاسب المحققة منه، كما تتدعم هذه النتيجة بمقارنة نسبة ما أنفقته الدولة من ثروتها على الاقتصاد –خاصة على البنية التحتية– مع نسبة ما تحصلت عليه من تدفقات لرأس المال الأجنبي من ناتجها المحلي الخام. إذ أن ما تدفق من استثمار لا يعكس مؤهلات وقدرات الاقتصاد الجزائري، وهو أقل من القدر اللازم الذي يحتاجه الاقتصاد.

كما فشلت السياسة المالية – رغم الإصلاحات المتعاقبة لقانون الاستثمار – في توزيع الاستثمار الأجنبي بشكل متجانس على كامل مناطق التراب الوطني، خاصة المناطق المحرومة، وبالرجوع إلى تشكيلة هذا الاستثمار نجد أنها بقيت مقتصرة على قطاعات بل ونشاطات محددة. الأمر الذي يمكننا من القول أن السياسة المالية في الجزائر كانت ضعيفة من ناحية الفعالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم التحسن الذي عرفته بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة.

خلاصة الفصل:

من خلال تشريحنا لواقع السياسة المالية في الجزائر في الفترة 1994-2004، تبين لنا أنها عرفت مرحلتين اثنين، المرحلة الأولى تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولي، والذي أضفى على السياسة المالية طابعا انكماشيا، بدا واضحا من خلال ضغط الدولة على النفقات العمومية ومحاولة الرفع من حجم الإيرادات العامة وذلك بغية تخفيض حدة العجز الموازني، الأمر الذي وفقت فيه الجزائر -إلى حد ما-. أما عن المرحلة الثانية فتميزت السياسة المالية بالطابع التوسعي، الذي تجسد في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE). كما أن المتتبع لتشكيلة النفقات العامة، يلاحظ أن نفقات التسيير عرفت سيطرة واضحة أمام نفقات

التجهيز وذلك يعود لاعتبارات معينة. أما عن هيكل الإيرادات العامة، فشكلت الجباية البترولية في ذلك نسب معتبرة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي وضع مصير الاقتصاد الجزائري بيد الأسواق العالمية.

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر منذ دخولها اقتصاد السوق، قصد تحسين مناخ الاستثمار، والتي نالت إلى حد ما رضا واستحسان الهيئات العالمية المراقبة لمسار الإصلاحات الاقتصادية، خاصة ما تعلق منها بالنتائج الإيجابية المحّققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، إلا أن هذا المناخ لا زال يوصف بأنه غير مؤهل تأهيلا كافيا، ليس فقط لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، بل حتى للقطاع الخاص المحلي.

إن التطورات التي عرفتها السياسة المالية في فترة الدراسة، كان لها أثر واضح على مناخ الاستثمار، فقانون الاستثمار 93-12 أو الأمر 01-03 حمل من الامتيازات الضريبية ما لم تحمله الكثير من القوانين بالدول النامية، إلا أنه وبالمقارنة مع ما تدفق من استثمارات أجنبية يمكن القول أن تكاليفها كانت أكبر من منافعها، كما أنها تسببت في ضياع إيرادات ضريبية كان من الممكن تحصيلها (إذا لم يتواجد الحافز) والذي أثر سلبا على الموازنة العامة وخفض من إمكانية إنفاق الدولة، خاصة على البنية التحتية.

لقد كان تأثير الإنفاق العام في الجزائر طفيفا على مناخ الاستثمار، وذلك بالنظر إلى رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الارتباط بين هذا الأخير والنفقات العامة كان كبيرا في نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، ويعود ذلك إلى ضعف إنتاجية هذه الأخيرة.

لقد كانت السياسة المالية في الجزائر ضعيفة من ناحية الفعالية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالنظر إلى ما تدفق من هذا الاستثمار من جهة، وما أنفقته الدولة على الاقتصاد وما منحته من حوافز وامتيازات ضريبية من جهة أخرى، ندرك أن تكاليف استقطاب هذا الاستثمار كانت أكبر من مكاسبه، ومع عدم قدرة السياسة المالية توزيع هذه الاستثمارات بشكل متجانس على كامل التراب الوطني، أمكن القول أنها لم تكن رشيدة في الاستقطاب، حتى في ضل تحسن مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة.

الخاتمة العامة:

لا يختلف اثنان على أن ضرورة و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية في الوقت الراهن باتت من المسلمات، ذلك أن الوضع المتردي و الانحطاط الذي وصلت إليه أغلب الدول النامية، لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ما دامت هذه الدول لا تملك بديلا عن ذلك. و رغم تكاليفه و آثاره السلبية إلا أنه يجب الحرص على أن تكون منافعه كافية لتبرير هذه التكاليف، و هذا لا يأتي إلا عن طريق السياسات الحكومية الصارمة التي تتمخض عن الخطط التنموية المنتهجة و الضوابط الكفيلة بتنظيم هذا الاستثمار. إلا أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي المتدهور الذي تعرفه الدول النامية، أجبرها على إتباع نمط معين من السياسات المالية، وذلك قصد القضاء على التشوهات والنقائص التي تعرفها اقتصادياتها، لكن العيوب التي تميزت بها هذه السياسات، كانت سببا كافيا في ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية بالدول النامية، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى الرضوخ للشروط القاسية للعولمة التي غيرت هيكل سياستها المالية بشكل جوهري، والذي أثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية لهذه الدول. كما أن اشتداد حدة العولمة فرض على الدول النامية الكثير من الأمور، والتي من جملتها تهيئة بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار من خلال سياسة مالية فعالة في ذلك، انطلاقا من أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو العلاج الوحيد لأزماتها الاقتصادية. لكن أغلب الدول النامية أخفقت في تفعيل سياستها المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لإفراطها في استخدام الحوافز الضريبية وضعف إنتاجية نفقاتها العامة (خاصة الموجهة للبنية التحتية)، الأمر الذي ساهم في ارتفاع تكاليف هذه السياسة وانخفاض منافعها. وهو ما توصلنا إليه بتحليلنا لواقع السياسة المالية في الجزائر في الفترة 1994-2004.

اختبار صحة الفرضيات:

تنص الفرضية الأولى على أن تحمل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لتكاليف هذا الأخير هو أمر يتعلق بمدى مساهمة هذا المستثمر في التنمية. فقد توصلنا إلى أن حصول الدولة على منافع من المستثمر الأجنبي المباشر، بالشكل الذي يؤثر إيجابا على التنمية، هو أمر كافي لتحمل تكاليف استقطابه، مع العمل على تقليص هذه التكاليف، والوصول بها إلى المستوى الذي يعظم المنافع الناتجة عنه.

تنص الفرضية الثانية على أن أغلب السياسات المالية في الدول النامية هي سياسات فاشلة وغير فعالة في التخفيض من حدة الأزمات الاقتصادية، ولقد كان الأمر كذلك، وبالإضافة إلى ذلك توصلنا إلى أن هذه السياسات كانت سببا في ظهور واستفحال الأزمات الاقتصادية.

تنص الفرضية الثالثة على أنه يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال منح الحوافز الضريبية وتهيئة البنية التحتية. وقد توصلنا إلى أن الاعتماد على هذه السياسة في تحسين بيئة الأعمال هو أمر يتعلق بمدى ترشيد الحوافز الضريبية وكذا النفقات العمومية -خاصة النفقات الاستثمارية- بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموازني.

تنص الفرضية الرابعة على أن المستثمر الأجنبي المباشر يتأثر بالحوافز الضريبية أكثر من تأثره بما يتركه الإنفاق العام على الاقتصاد. لكن تبين من خلال الدراسات أن المستثمر الأجنبي لا يهتم كثيرا بالحوافز الضريبية الممنوحة بقدر اهتمامه بمدى توفر بيئة أعمال مساعدة على الاستثمار، كما أجمعت العديد من الدراسات، على أن توفير بنية تحتية مرتفعة الكفاءة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني أحسن بكثير من الحوافز الضريبية التي غالبا ما تؤثر سلبا على الإيرادات العامة للدولة.

النتائج المتوصل إليها: لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن قصور وعدم كفاية المصادر المحلية والأجنبية لتمويل اقتصاديات الدول النامية، إضافة إلى الأضرار والآثار السلبية التي تمخضت عن أغلبها، أعطى ميزة تنافسية للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي هام لاقتصاديات هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال آثاره الإيجابية التي قد لا تتواجد بالمصادر التمويلية الأخرى. وما يدعم هذه النتيجة هي التجارب الناجحة لبعض الدول النامية مع المستثمر الأجنبي.
- لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا رئيسيا في التنمية الصناعية للعديد من الدول في أنحاء العالم، إلا أنها بالطبع ليست العصا السحرية التي ستقضي على مشاكل الفقر و التخلف بضربة واحدة. و لذا يتعين أن تكون توقعات الدول بشأن ما يمكن أن تجلبه لها الاستثمارات الأجنبية توقعات واقعية وسط مجهوداتها لاجتذاب المستثمرين الأجانب.
- إن الاكتفاء بقبول الانفتاح على المستثمر الأجنبي هو عامل غير كاف لاستقطا به، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار التنافس الحاد بين مختلف دول العالم –نامية كانت أو متقدمة– لاستقطاب هذا المستثمر، والذي يأتي من خلال التنافس في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار. كما أن سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية، سواء المالية أو التقنية أو الإدارية، عن تحقيقها. ونظرًا لأن سياسة دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على تكلفة للاقتصاد الوطني، فمن الضروري أن تكون المحصلة النهائية إيجابية، أي أن مكاسب الاقتصاد الوطني من الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون أكبر من التكاليف التي تتحملها الخزينة العامة نتيجة الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي لهذا التدفق.
- إن الوضع الكارثي الذي تعرفه اقتصاديات الدول النامية فرض عليها هيكلا خاصا للسياسة المالية، حاولت من خلاله القضاء على التشوهات والنقائص التي تعرفها اقتصادياتها. لكن العيوب التي تميزت بها هذه السياسات، كثيرا ما تسببت في ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية بالدول النامية، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى الرضوخ للشروط القاسية للعولمة، هذا الذي غير هيكل سياستها المالية بشكل جوهري، ولكنه لم يخدم الوضع الاجتماعي.
- تكمن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار في ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة المالية على هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها أيضا أن تؤثر إيجابا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والدخول، أو ترفع

من كفاءة وفعالية القطاع الإداري.أما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.

- إن السياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك السياسة التي لا تركز على الحوافز المالية التي تمنحها الدولة لهذا الاستثمار فحسب، بل أيضًا على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، والتعريف بهذه الامتيازات عن طريق توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة.
- إن عدم توفر بنية تحتية أو ضعف كفاءتها في قطر اقتصادي منفتح على الاستثمار الأجنبي المباشر ، يؤثر إيجابا وسلبا على مناخ الاستثمار:

  - الأثر السلبي: ويتمثل في إحجام المستثمر الأجنبي على الاستثمار بهذا القطر الاقتصادي –حتى ولو كانت باقي مكونات مناخ الاستثمار محفزة على الاستثمار– ذلك أن انعدام البنية التحتية أو رداءتها قد يكون سببا في ارتفاع تكاليف الاستثمار.
  - الأثر الإيجابي: غالبا ما ينجر عن هذا الوضع أثر إيجابي، و هو أن تتدفق الشركات الأجنبية إلى هذا القطر الذي يطمح في الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية (الشركات التي تهتم بالبنية التحتية و تساهم في تطويرها و الرفع من كفاءتها) و بالتالي فهي تعمل بطريقة أو بأخرى على تحسين مناخ الاستثمار و هذا ما يحدث الآن في الجزائر (الشركات الأجنبية المهتمة بالاتصالات، تسيير الموارد المائية، إنجاز الطرق الكبرى كطريق شرق غرب، المؤسسات التعليمية الخاصة التي تسهر على الرفع من كفاءة المورد البشري، ....الخ) و يعبر هذا من ناحية أخرى عن استسلام القطاع العام و تيقنه بأن خبرة الشركة الأجنبية في إعداد بنية تحتية تساعد على الاستثمار هي أكبر بكثير من خبرته في ذلك.

- تعتبر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم وأحسن سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك انطلاقا من أنها تسعى إلى جذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي بدلا من الشكل العام لهذا الاستثمار، بالشكل الذي يؤدي إلى تثمين الميزة التنافسية بالاقتصاد المحلي وتحقيق أهداف اقتصادية محددة، وذلك بتكاليف أقل مقارنة بالسياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة، إذ أن الحوافز –بمختلف أشكالها– تقتصر على الأنشطة المستهدفة فقط.
- هناك فرق بين السياسة المالية الرشيدة والسياسة المالية الرشيدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الأولى هي تلك السياسة الناشئة عن ترشيد النفقات العامة وترشيد الحوافز الضريبية التي يكون لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد بما في ذلك الموازنة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن مناخ الاستثمار وبالتالي احتمال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أم الثانية فهي تلك السياسة القادرة على جذب القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية، في المجالات المرغوبة، وفي التوقيت المناسب، وتوزيعها بشكل متجانس ومتوازن على كامل التراب الوطني.

- إن التدفقات المحتشمة للمستثمر الأجنبي بالجزائر لا تعبر أو لا تعكس القدرات والطاقات المتواجدة بالجزائر، إذ رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري لازالت هناك مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تساهم في تشويه مناخ الاستثمار.
- لقد كانت السياسة المالية في الجزائر مقيدة –إلى حد ما– في الفترة 1994–2004، وذلك نظرا لتبعيتها إلى أسعار المحروقات. كما أنها كانت ضعيفة الفعالية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ اتضح ذلك من خلال مقارنة نسبة كل من النفقات العامة والإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الخام مع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام. كما تدعم هذا الحكم من خلال النموذج القياسي (الارتباط الخطي المتعدد) الذي قمنا بإعداده والذي ربط بين تطور النفقات العامة كمتغير مستقل وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، والذي بين أن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا للغاية، هذا ما يدفعنا للقول بأن فعالية السياسة المالية في الجزائر في التأثير على المستثمر الأجنبي المباشر كانت ضعيفة للغاية. كما أن هذا الضعف لا يعود بالضرورة إلى السياسة المالية في حد ذاتها، بل يمكن أن تكون مكونات مناخ الاستثمار الأخرى، هي السبب في إلغاء وإبطال مفعول السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل التوتر السياسي والاضطراب الأمني والتدهور الاجتماعي والثقافي...الخ.

التوصيات وآفاق البحث:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا لنتائجه المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ❖ لابد للدولة أن ترشد من نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الإنفاق العام ويعيد الاعتبار لمصداقية الحافز الضريبي، كما يجب أن يتزامن ذلك مع سياسة استهداف للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ يجب أن تحترم الحوافز والتسهيلات الممنوحة الغرض المراد تحقيقه. ففي حالة استغلال الموارد الطبيعية يجب أن توجه الحوافز نحو الاستثمار الذي يحقق ذلك الهدف الاقتصادي، أي أن سياسة الدولة نحو دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تركز على أولويات الدولة الاقتصادية والتنموية وتمنح الأولوية في الحوافز والتسهيلات لذلك النوع من الاستثمار الذي يحقق هذه الأهداف بأقل تكلفة.
- ❖ يجب فتح المجال أمام المستثمر الخاص –خاصة الأجنبي– للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وهذا في إطار الاتجاهات العالمية لخوصصة مشاريع البنية التحتية، إذ يخفض ذلك من أعباء الدولة –خاصة الدول التي تمنح حوافز ضريبية إلى المستثمرين الأجانب– من جهة ويرفع من كفاءة وفعالية هذه المشاريع مما يؤثر إيجابا على مناخ الاستثمار وتصبح الدولة أكثر قدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مما كانت عليه سابقا.

- ❖ يجب أن تتزامن مع السياسة المالية سياسة نقدية حريصة و هادفة، نابعة من سلطة نقدية مستقلة التي بدورها تقوم بالمحافظة على استقرار معدل التضخم عند مستوى محدود، بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مناخ الاستثمار.
- ❖ الرفع من كفاءة وفعالية المؤسسات الترويجية (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، إضافة إلى انتهاج سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقا من تحديد الميزة النسبية أو التنافسية التي تتمتع بها الدولة عوض السياسة التقليدية المطبقة حاليا. كما يجب أن تندمج هذه السياسة في إطار إستراتيجية التنمية للدولة، وأن تكون الأنشطة الاقتصادية المستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية فيها ملائمة للظروف الاقتصادية والموارد المتاحة للدولة. ومتوافقة مع المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها، حتى لا يمثل الاستهداف إهدار للموارد.
- ❖ العمل على إعطاء صورة جيدة عن للبلد من خلال القيام بالحملات الإعلامية عن طريق إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة و المشاركة في المعارض الدولية و الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية و الأجنبية، بهدف تعريف المتعاملين الأجانب بأن البلد يستجيب لكل الشروط الكفيلة بنجاح الاستثمار و أنه يتوفر على فرص حقيقية للاستثمار المربح. من المهم التذكير بأن القيام بمثل هذه الحملات الإشهارية يجب أن يكون بعد التأكد من أن البلد قد وفر حقيقة كل شروط الاستثمار الناجح و إلا فإن هذه العمليات الترويجية ستفقد مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب.

نشير في النهاية إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة:

- السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار،
- دور التنسيق الضريبي في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المغرب العربي،
- العولمة والسياسة المالية في الجزائر،
- الحوافز الضريبية في الجزائر وإشكالية ترشيدها.
- دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تسيير المديونية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وبهذا نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

أولا: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

1. د.أبو السعود محمد فوزي، د.أحمد رمضان نعمة الله، د.عفاف عبد العزيز عايد، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
2. د.أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
3. د.أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
4. د.أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
5. د.البطريق أحمد يونس، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية.
6. الحناوي محمد صالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 1997.
7. د.الكواري علي الخليفة، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية "مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة لنفط، عالم المعرفة، 1981، الكويت.
8. د.النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، 2000.
9. بحيري قادة، محطات اقتصادية في فكر ما لك بن نبي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، وهران، 2005.
10. د.بركات عبد الكريم صادق، د.يونس أحمد البطريق، د.حامد عبد المجيد دراز ، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 1986.
11. د.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
12. بن اشنهو عبد الطيف، عصرنة الجزائر"حصيلة وآفاق-1999-2009"، مطبعة ألفا، الجزائر، 2004.
13. بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
14. حسين وجدي، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
15. خربوش حسني علي، عبد المعطي أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية، عمان، 1995.
16. د.دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
17. د.دراز حامد عبد المجيد، د.إبراهيم أيوب سميرة، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
18. زهران حمدية، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية، مصر، 1971.
19. زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
20. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
21. شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،1997.
22. صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المناهج، 1997.
23. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
24. د.عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، السعودية، دار النشر النهضة العربية، القاهرة، 2006.
25. د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

26.د.عجمية محمد عبد العزيز، د.الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية مفهومها–نظرياتها–سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
27.عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
28.د.على أحمد على، مبادئ الاقتصاد "ملخصات إيزي شوم"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2004.
29.د.على السوداني عبد العزيز، أسس السياسة المالية "مدخل تحليل قرارات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
30.د.عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997.
31.د.غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004.
32.غازي الصوراني، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة "العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
33.فارس الفارس عبد الرزاق، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة "العولمة ودور الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
34.د.فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 1992.
35.قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
36.مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
37.مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
38.د.محمد الصغير بعلي، د.يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
39.د.محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
40.محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
41.مدحت مصطفى محمد، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
42.معتوق سمير محمود، عزا لدين عبد الله أمينة، المالية العامة، القاهرة، 2000.
43.د.ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران، عمان، الأردن، 2001.
44.يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
45.يونس احمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.

2/ الرسائل الجامعية:

أ/ أطروحات الدكتوراه:

1. بن عبد العزيز فطيمة ، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
2. دراوسي مسعود ، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994–2004"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
3. فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
4. قويدري محمد، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004–2005.
5. محرزي محمد عباس، "نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

ب/ رسائل ومذكرات الماجستير:

1. جمال يرقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2002.
2. رمضاني لعلا، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية "حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
3. صابه محمد الشريف، دور السياسات المالية في الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
4. عابي غنية ، محددات استقطاب الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004/2003.
5. عبد الرحمان تومي ، آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
6. كعباش عبد الله، "الحماية الوطنية و الدولية للاستثمار الأجنبي وضمانه من المخاطر غير التجارية في الدول النامية"، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2002.
7. نبيل بوفليح، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، "دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.
8. نشيدة معزوز، "دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر خلال التسعينات–"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
9. محمد إبراهيم مادي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990–2002)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
10. مفتي محمد البشير ، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993–2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

11.ميسوم طالبي، السياسة المالية ومدى فاعليتها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2000)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

3/ مجلات ودوريات:

- بطاهر علي، سياسات التحرر الاقتصادية في الجزائر ، مجلة شمال إفريقيا، العدد 00، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
- د.بعلوج بلعيد، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002.
- حامد داود الطحله، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة المحاسب القانوني العربي.
- د.خضر حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر– تعار ي ف وقضايا–، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- أ.خضر حسان، خصخصة البنية التحتية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- رينت جروب وكريسينا كوستيال، الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات التوافق أم التناقض الضريبي؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 02، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2001.
- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 00، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.
- د.عبد المطلب عبد الحميد، "مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد السادس، العدد 2.
- غيتيان مانويل، تأثير التدفقات العالمية على السياسات الاقتصادية ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 1999.
- فيتو تانزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2001.
- أ.مرداوي كمال، مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخل الحكومي،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002.
- ميلان براهمبات، يوري دادوش، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 03، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 1996.
- أ. لعمارة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001.

4/ ملتقيات ومؤتمرات:

أ/ المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004:

1. د.البشير عبد الكريم،الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر.
2. بلغرسة عبد اللطيف، اقتصاد العولمة وفعالية السياسة الاقتصادية بين تسبيب النتائج وتأثير العوامل.
3. د.رحماني موسى، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية.

4. رزيق كمال، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر.
5. قليلة نسيمة، السياسة الجبائية والإصلاحات في الجزائر.
6. د.مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر.
7. د.مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى.

ب/ المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية "، جامعة سكيكدة، 15/14 مارس 2004:

1. بلعور سليمان، أثر المديونية الخارجية للاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار.
2. أ. بن حسين ناجي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
3. زايري بلقاسم ، منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية و الاستثمار الأجنبي المباشر: عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب و شرق المتوسط.
4. د.زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر.
5. أ.زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.
6. كورتال فريد، واقع و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
7. د.همال علي، أ.فطيمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة.

ج/ المؤتمر الوطني المتعلق بالاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، طرابلس، 2006:

1. د.صالح محمد المنصوري، الاستثمار الأجنبي المباشر: ما ذا يجب على الدول المتقدمة أن تفعل؟ وماذا يجب على الدول النامية أن تفعل؟
2. د.عيسى محمد الفارسي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي.
3. ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة.
4. د.علي عبد الرحيم بن موسى، دور مشروعات البنية الأساسية في دعم واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

د/مؤتمر الاستثمار والتمويل " تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006:

1. د.خالد علي أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد.
2. د.نوير طارق، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية "حالة مصر".
3. د.علي جانقي يعقوب، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي.

ر/ الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية "، جامعة الأغواط، 09/08 أفريل 2002:

1. د.قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الاستثمار.
2. أ.منصور محمد الشريف، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ز/الملتقى الدولي الأول حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006:

1. د.أونيس عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق.
2. زايري بلقاسم، أ.بلحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال و أثره على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

ص/ مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الإسكندرية، مصر، 13/11 سبتمبر 2003:

1. د.حنا نعيم فهيم، تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة انتقادية لتجربتي مصر وسوريا".
2. سمير إبراهيم أيوب،" محددات جذب وترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة 1975 – 2002".

ك/ الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "واقع ورهانات النمو في بلدان MENA "، الأوراسي، 15/14 نوفمبر 2005:

1. د.الشوربجي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول MENA.

ل/ الملتقى الوطني الأول حول " الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة البليدة، 22/21 ما ي 2002:

1. تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية.

م/ ملتقى وطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات "، جامعة الشلف، 15/14 ديسمبر 2004:

1. د.سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل.

ن/ الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، 23/22 أفريل2003:

1. قويدري محمد، أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي.

هـ/ الملتقى الدولي الأول حول "التنمية الواقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج"، جامعة عنابة، 05/04 نوفمبر 2006:

1. عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، التجربة التنموية الكورية "الدروس والعبر المستفادة".

و/ الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي حول "الوطن العربي الملاذ الآمن للاستثمار"، دمشق، 29/27 أبريل 2002:

1. د.ناجي أحمد المهدي، تجربة البحرين في تنمية الموارد البشرية وأثرها على الاستثمار.

4/ تقارير ودراسات:

1. تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2006.
2. تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2003.
3. تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1995.
4. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005.
5. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2002، 2003، 2004.
7. تقرير عن التنمية، البنك العالمي، 2000.
8. تقرير عن التنمية، البنك العالمي، 1999.
9. تقرير التنمية البشرية في ليبيا، 2002.
10. تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004.
11. تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001.
12. الاتحاد الأوربي: دور عالمي، تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية في الجمهورية العربية السورية.

13.الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان النامية يقلب مسار الانخفاض الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في السنوات الماضية، تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
14.البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الإسكوا، دراسة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
15.د.عادل عبد العظيم، القرار الاستثماري على المستويين الجزئي والتجميعي، دراسة صادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
16.أ. م. عبد الرحمن، دراسة مقارنة عن ضرائب الشركات: فرصة تحقيق التوافق فيما بينها بمنطقة الإسكوا، دراسة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.
17.الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي، دراسة صادرة عن وزارة المالية، الكويت، 2002.
18.السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، دراسة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2004.
19.تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة، دراسة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر. 2005.
20.تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، دراسة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2004.
21.د.رمزي زكي، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، مصر.
22.الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2004.
23.ادوارد جراهام، العمل معًا: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، دراسة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة.
24.الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤى المستقبلية ، دراسة صادرة عن الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي في إطار أسبوع الاستثمار الزراعي الأول، الخرطوم، مارس، 2005.
25.ماذا يعني علم المالية العامة؟ دراسة صادرة عن وزارة المالية، الكويت.
26.رسوم الخدمات، دراسة صادرة عن مجلس الأمة، الكويت.
27.النقل والمواصلات، دراسة صادرة عن المركز الوطني للمعلومات، اليمن.
28.أ. ناجي بن حسين، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر، دراسة منشورة على الإنترنت.
29.د.كريم نعمة النوري، دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، دراسة منشورة على الإنترنت.

5/ قوانين ومراسيم تشريعية:

1. القانون رقم:17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
2. القانون رقم:10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.
3. القانون رقم:02/2000 المؤرخ في 2000/06/27 والمتعلق بقانون المالية التكميلي.
4. المرسوم التشريعي رقم:12/93 المؤرخ في: 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار.
5. المرسوم التنفيذي رقم:319/94 المؤرخ في: 1994/10/17 والمتعلق بتحديد وتعيين المناطق الخاصة.
6. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار.

6/ جرائد ولقاءات:

1. د.المهندس حيدر كمونة، أهمية قطاع النقل والمرور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور بجريدة المدى.

2. عبد المحسن بن إبراهيم البدر، الاستثمار الأجنبي... تجارب وعِبَر، مقال منشور بجريدة الاقتصادية الدولية.
3. د.محمد بن فهد القحطاني، هل فرض ضريبة الحل الأمثل لمشكلة البطالة ؟، مقال منشور بجريدة الاقتصادية.
4. السحيباني عبد الرحمن، الاستثمارات الأوروبية والبلدان العربية، مقال منشور بجريدة يومية تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.
5. جريدة الخبر، العدد 4937، الأربعاء: 2007/02/14.
6. جريدة الخبر، العدد 4800، السبت: 2007/09/05.
7. جريدة الخبر، العدد 4907، الأربعاء 2007/01/10.
8. د.صباح النعوش، الديون العربية...هموم وقيود، مقال منشور على موقع الجزيرة.
9. لقاء صحفي مع بعض رجال الأعمال العرب، القناة الجزائرية الثالثة، 2006/11/21.
10. لقاء صحفي مع وزير الاتصالات الجزائري الدكتور بوجمعة عيشور، قناة CNBC، 2006/08/02.
11. كيف يستطيع صناع السياسة جذب الاستثمارات الأجنبية ؟ حوار أجراه مركز المشروعات الدولية مع الخبير الاقتصادي Brian Griffith.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1/ الكتب:

1. Lipsey et Steiner: Analyse Economique, traduit par Jean Dominique Lafay, éditions cujas, 1979.
2. Dominick salvadore, eugene diulio: principes d'économie. «cours et problème, séries schaum», MG graw. Hill, paris, 1984.
3. Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry: Dictionnaire des sciences économiques, P.U.F, Paris. 2001.
4. Denehmé-claude, stratégies commerciales et technique internationales, édition organisation, paris, 1992.
5. Jean-Marc Siroën: Relations économiques internationales, Collection Amphi Economie, édition.BREAL, Paris.
6. Pierre Jacquemol: La firme multinationale, une introduction économique, édition économica, 1990.
7. B.hugonnier: investissement direct, coopération internationale et firme multinationale, paris, Edition économique, 1984.

2/ الرسائل الجامعية:

أ/ أطروحات الدكتوراه:

[1]- Ahmed ZAKANE, dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences

Economiques, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Université d'Alger, 2002-2003.

3/ تقارير ودراسات:

1. UNCTAD, Examen de la Politique de l'investissement d'Algérie, Genève décembre 2003.
2. Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, la situation économique et financière en 1999.
3. Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, la situation économique et financière en 2000.
4. Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, la situation économique et financière en 2001.
5. Ministère Des Finances, Direction générale des études et de la prévision, la situation économique et financière en 2002.
6. La banque d'Algérie, statistiques de la balance des paiements 1992-2005.
7. La banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire Algérie.
8. Conseil National Economique et Social, Nécessité de choix économiques et de meilleure sécurité des transports, Rapport sur Le développement de l'infrastructure routière, 25éme session plénière.
9. ONS, Rétrospective Statistique (1970- 2002), Edition 2005.
10. Le Bilan du Programme de Soutien de la Relance Économique Septembre 2001 à Décembre 2003, LE P.S.R.E. QUELS OBJECTIFS ?
11. Ambassade de France en Algérie -Mission Economique-, Les travaux publics en Algérie.
12. Ambassade de France en Algérie -Mission Economique, Le secteur de l'électricité en Algérie.
13. Benatar F, Evaliation de l'infrastructures national aéroportuaire, ministère de transport, juin 2001.
14. ONS , l'emploi et le chômage en Algérie, Enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995 ,ONS 1996.
15. Gabriel CUMENGE, Les investissements industriels français au Maroc, Une étude empirique sur la décennie quatre-vingt-dix.
16. Dilip Ratha, Envois de fonds Une bouée de secours pour le développement.
17. Nada Massoud, Assessment of FDI Incentives in Egypt, economic research forum, Working Paper 0336.
18. Jose Antonio Ocampo, Mind the Gap, Commentary, The Project Syndicate (AN ASSOCIATION OF NEWSPAPERS AROUND THE WORLD).

ثالثا: مواقع الإنترنت:

http://www.imf.org/
http://www.cipe-arabia.org/
http://www.unctad.org/
http://www.escwa.org/

http://www.missioneco.org/
http://www.cesdrama.org/
http://www.iaigc.org/
http://www.bank-of-algeria.dz/
http://www.ons.dz/
http://www.finances-algeria.org/
http://www.joradp.dz/
http//www.jps-dir.com/
http://www.arab-api.org/
http://www.uluminsania.net/
http://www.sudaneconomy.com/
http://fab-jo.org/
http://www.idsc.gov.eg/
http://www.cg.gov.dz/
http://www.ulum.nl/
http://www.aleqt.com/
http://www.industrie.gouv/
http://www.investinlibya.com/
http://www.delsyr.cec.eu.int/
http://www.suhuf.net.sa/
http://www.nidaly.org/
http://www.mof.gov.kw/
http://www.arriyadh.com/
http://www.majlesalommah.net/
http://www.project-syndicate.org/
http://www.aljazeera.net/
http://www.kefaya.org/
http://www.erf.org/
http://www.yemen-nic.net/
http://www.almadapaper.com/
http://www.elakhbar.org.eg/
http://www.Sesrtcic.org/

الملحق رقم (1–1): تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول النامية والمتقدمة من التدفقات الصادرة من العالم

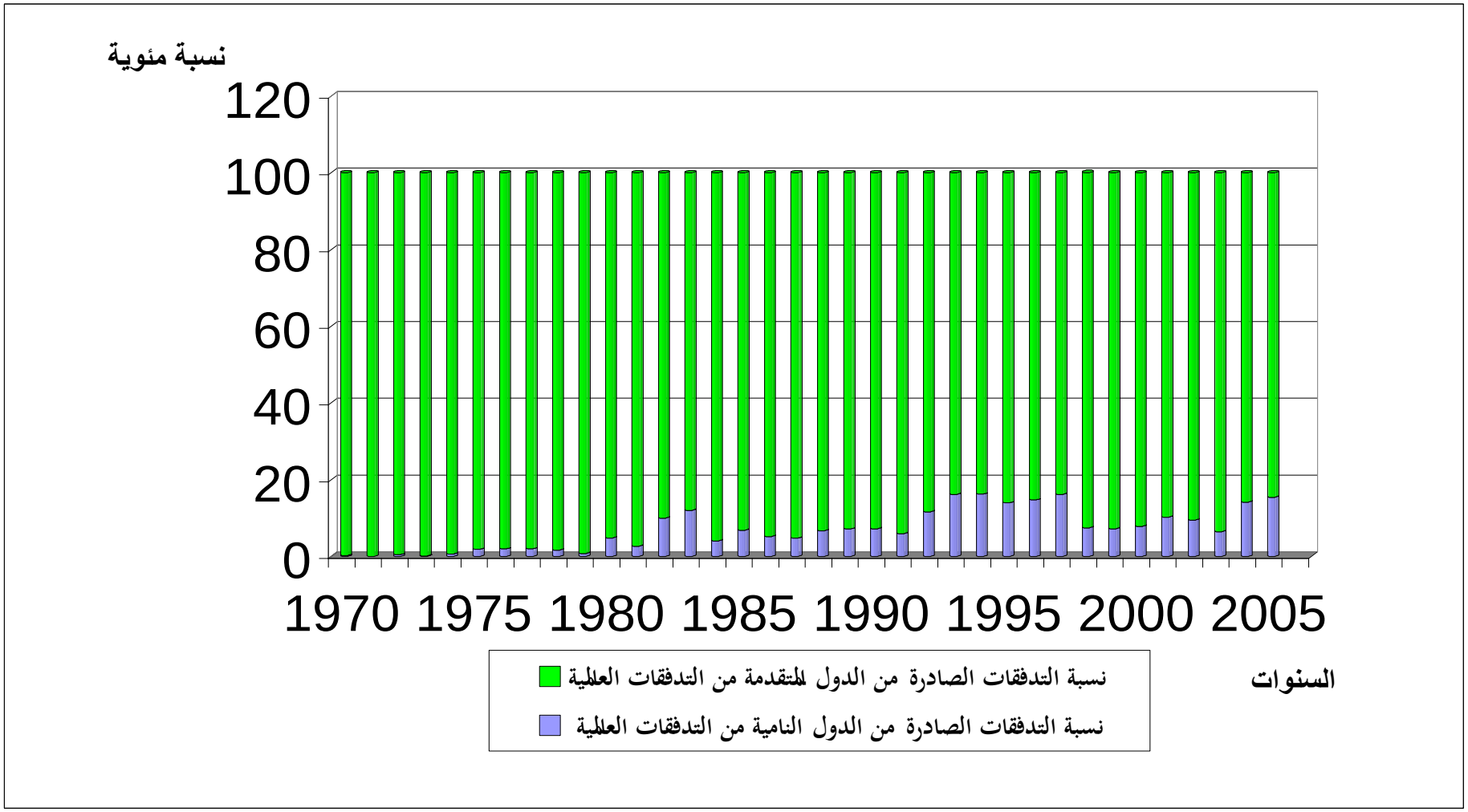

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1–3).

الملحق رقم (1–2): تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية والمتقدمة من التدفقات الواردة إلى العالم

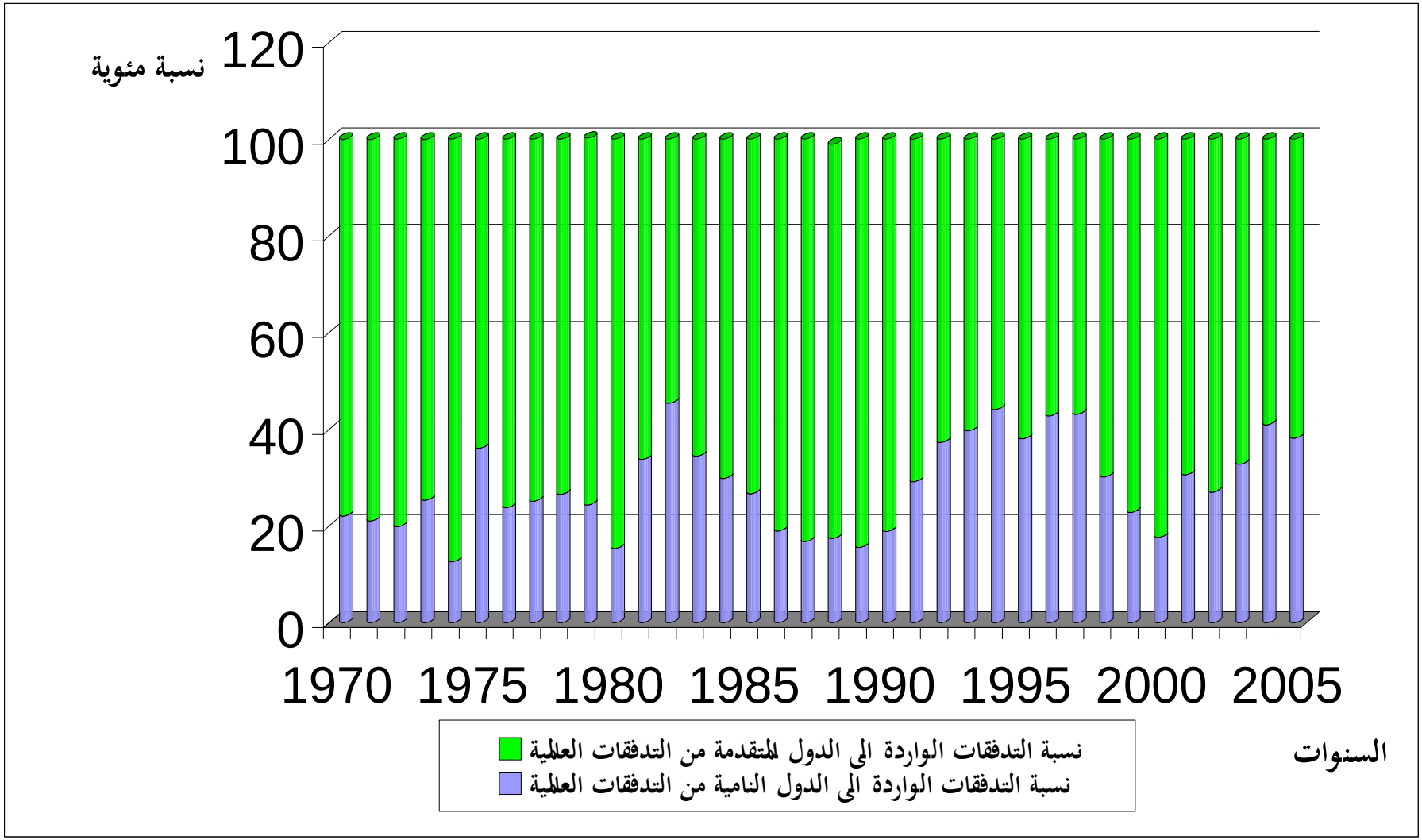

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1–3).

الملحق رقم (1–3): دوافع كل من المستثمر الأجنبي و الدول المضيفة له من الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
○ البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدون.	○ تحقيق التقدم الاقتصادي (التنمية)
○ التخلص من تكنولوجيا متقادمة.	○ جذب الاستثمارات الدولية.
○ التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر.	○ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
○ البحث عن أسواق جديدة.	○ توفير الإدارة المتقدمة.
○ النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية.	○ المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
○ اختبار منتجات جديدة و استخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية و الميدانية.	○ توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
	○ إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
○ البحث عن أرباح ضخمة.	○ الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة
○ التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة.	○ تقديم مجموعة من المزايا الضريبية و غير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
○ الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمال الدولة المضيفة.	
○ استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.	○ إنشاء صناعات جديدة.
○ الاستفادة من الإعفاءات و المزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب و رسوم.	○ التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة و التأمين و المصارف.
	○ تنمية التجارة الخارجية.
○ استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.	○ تحسين المركز التنافسي للدولة.
○ اعتبارات إستراتيجية أخرى.	

المصدر: د. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، 2000، ص: 36.

الملحق رقم (3-1): أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

حوافز مبنية على الربح	تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل، "إعفاءات ضريبية، السماح للمستثمر بخصم الخسائر التي تكبدها أثناء فترة السماح، من الأرباح التي يكسبها لاحقا (أو كسبها سابقا).
مبنية على الاستثمار الرأسمالي	إهلاك الأصول بمعدل متسارع، علاوة استثمار وإعادة استثمار.
مبنية على العمل	تخفيضات في مساهمات التأمين الاجتماعي، خصم في العوائد الخاضعة للضريبة بناء على عدد المستخدمين أو بناء على نفقات أخرى تتعلق بالعمل.
مبنية على المبيعات	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على حجم المبيعات الكلي.
مبنية على القيمة المضافة	تخفيضات في ضريبة الدخل أو اعتمادات ضريبية بناءا على المحتوى المحلي الصافي في المنتجات. منح اعتمادات ضريبة دخل بناء على القيمة الصافية المكتسبة.
مبنية على نفقات أخرى بعينها	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق والترويج مثلا.
مبنية على الواردات	إعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية، المعدات أو المواد الخام، قطع الغيار والمدخلات المتعلقة بعملية الإنتاج.
مبنية على الصادرات	1. ضريبية تفضيلية لعائدات الصادر، تخفيض ضريبة الدخل على النشاطات المدرة للنقد الأجنبي أو الصادرات المصنعة، اعتمادات ضريبية للمبيعات المحلية مقابل الأداء في مجال الصادر. 2. متعلقة بالمدخلات مثلا، استرداد الرسوم (اعتمادات ضريبية للرسوم التي تدفع على المواد أو الإمدادات المستوردة)، اعتمادات ضريبة دخل للمحتوى المحلي الصافي في الصادرات، خصم النفقات الخارجية (ما وراء البحار) علاوة على رأس المال للصناعات التصديرية.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 76.

الملحق رقم (3-2): أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

عون حكومي	مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشرة) لتغطية (جزء من) تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.
اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة	قروض مدعومة، ضمانات قروض، اعتمادات صادر مضمونة
مشاركة حكومية في رأس المال	مشاركة برأس مال عام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.
تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية	متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة والفوضى السياسية (وهذا النوع من التأمين يقدم عادة عن طريق وكالة عالمية).

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، نفس المرجع السابق، ص: 77.

الملحق رقم (3-3): الأنواع الرئيسية لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى

بنية تحتية منخفضة التكاليف	تشمل توفير الأرض أو المباني أو الوحدات الصناعية أو بنية تحتية معينة مثل إمدادات الاتصالات والنقل والكهرباء والمياه، كل هذا بأسعار أقل من الأسعار التجارية.
خدمات منخفضة التكاليف	يمكن أن تشتمل الخدمات المقدمة هنا على المساعدة في تحديد التمويل، تطبيق وإدارة المشاريع، إنجاز دراسات ما قبل الاستثمار، معلومات عن الأسواق توفير المواد الخام وإمدادا ت البنى التحتية، النصح والاستشارة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وطرق التسويق، المساعدة في التدريب وإعادة التدريب، تسهيلات فنية لتنمية المعرفة أو تطوير ضبط الجودة.
أفضليات في مجال السوق	عقود حكومية تفضيلية، منح حقوق الاحتكار (مثلا، إعفاء من الإجراءات المحلية الخاصة بسحب الثقة، أو إغلاق السوق أمام من يودون دخوله)، الحماية من منافسة الواردات (عن طريق قيود على الاستيراد مثلا).
معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي	أسعار صرف خاصة، بمعدل خاص لتحويل الدين الخارجي إلى أسهم، إزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، امتيازات تتمثل في اعتمادات نقد أجنبي لإيرادات الصادرات، امتيازات خاصة لتحويل الإيرادات –الأرباح–) ورأس المال.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، نفس المرجع السابق، ص: 78.

الملحق رقم (3-4): السياسة المالية الفعالة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

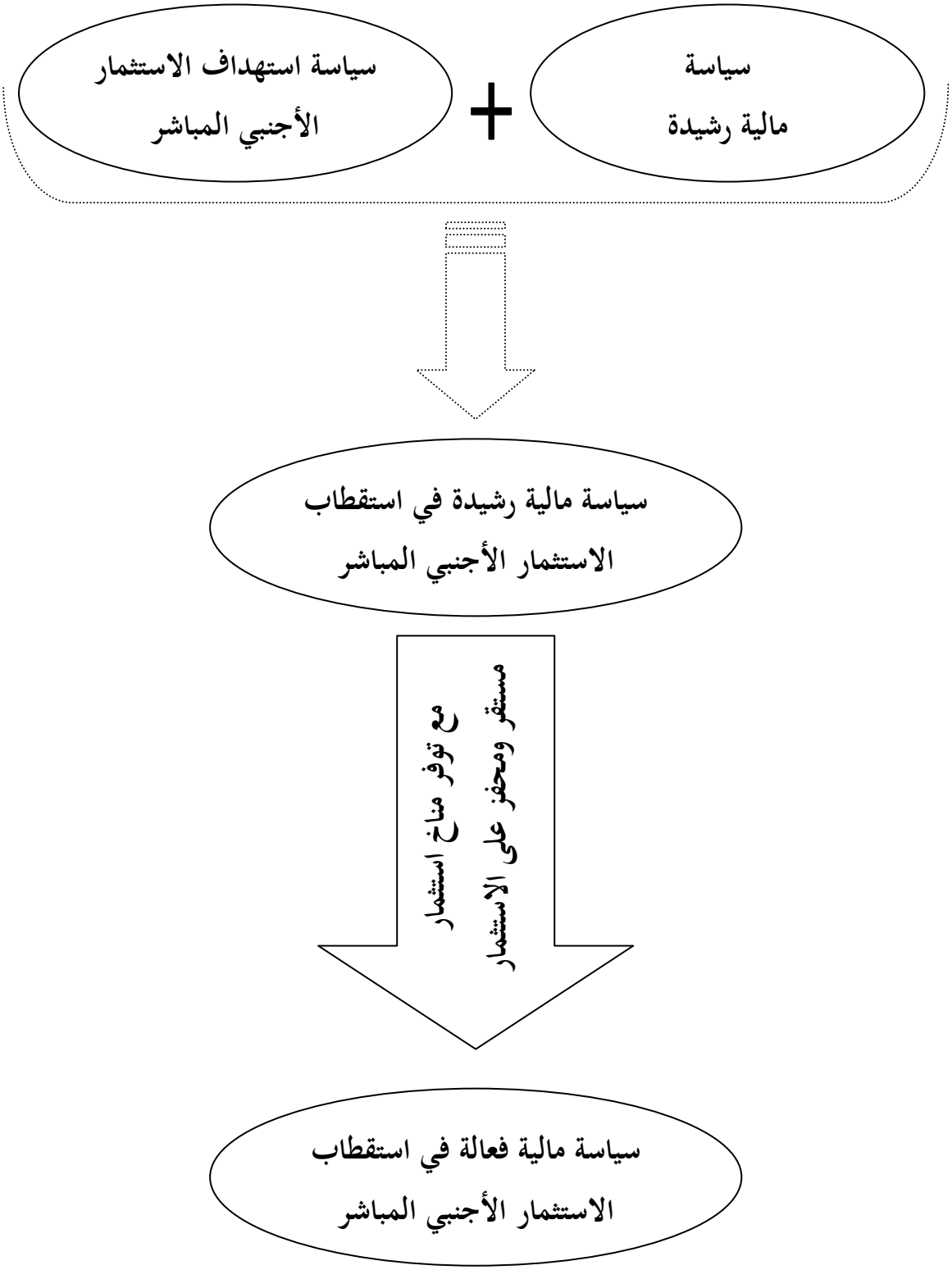

المصدر: من إعداد الطالب

الملحق رقم (4–1): تطور حجم النفقات العامة، نفقات التجهيز و نفقات التسيير في الفترة 1994–2004 **الوحدة (مليار دج، %)**

السنوات	النفقات العامة		نفقات التجهيز			نفقات التسيير		
	حجم النفقة	نسبتها إلى ال PIB%	حجم النفقة	نسبتها إلى %		حجم النفقة	نسبتها إلى %	
				مجموع النفقات	ال PIB		مجموع النفقات	ال PIB
1994	**566.3**	38.07	**235.9**	41.66	15.85	**330.4**	58.34	22.21
1995	**759.6**	37.88	**285.9**	37.64	14.26	**473.7**	62.36	23.61
1996	**888.3**	34.56	**297.8**	33.52	11.58	**590.5**	66.48	22.97
1997	**940.9**	33.84	**275.7**	29.3	9.91	**665.2**	70.7	23.92
1998	**970.7**	34.29	**245.7**	25.31	8.68	**725.0**	74.69	25.6
1999	**961.7**	29.61	**187**	19.44	5.76	**774.7**	80.56	23.85
2000	**1178.1**	7428.	**321.9**	3227.	857.	**856.2**	6772.	8920.
2001	**1471.8**	34.75	**434.1**	29.49	2510.	**1037.7**	70.51	5024.
2002	**1540.9**	33.95	**502.3**	32.6	11.06	**1038.6**	67.4	22.88
2003	**1786.8**	33.94	**612.9**	34.3	11.64	**1173.8**	65.7	22.29
2004	**1860.0**	30.43	**618.8**	33.27	10.12	**1241.2**	66.73	20.30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org/dgep/a32.htm
Ministère Des Finances, http://www.finances-algeria.org/dgep/a31.htm

Ministère Des Finances , Direction générale des étude et de la prévision, Des rapports sur la situation économique et financière en 1999, 2000, 2001, 2002, 2003,2004.

الملحق رقم (4–2): تطور بنود نفقات العمليات برأس المال للفترة (1994–1998) **الوحدة (مليار دج، %)**

	1994	1995	1996	1997	1998
• مخصصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية	76.000.000	148.000.000	124.000.000	78.000.000	0
• معدل نمو التخصيصات (%)	---	% 94,74	% 16,22-	% 37,10-	% 100-
• عمليات برأس مال أخرى	6000000	7000000	4000000	9000000	8321000
• معدل نمو العمليات (%)	---	% 16,67	% 42,86-	% 125,00	% 07,54-
• مجموع النفقات برأس المال	82.000.000	155.000.000	128.000.000	87.000.000	8.321.000
• معدل نمو النفقات برأس المال (%)	---	% 89,02	% 17,42-	% 32,03-	% 90,44-

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، من موقع الالكتروني التالي: www.joradp.dz

الملحق رقم (4–3): تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر في الفترة (1994–2004) **الوحدة (مليار دج)**

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الإيرادات الضريبية	415.66	589.69	798.46	887.88	721.29	908.86	1093.15	1285.09	1409.49	1398.94	1465.97
الضرائب العادية:	193.48	253.54	290.62	317.11	342.57	348.74	373.15	444.49	493.09	562.88	603.77
الضرائب غير العادية (البترولية)	222.18	336.15	507.84	570.77	378.72	560.12	720	840.6	916.4	836.06	862.2
الضرائب المباشرة	41.03	57.75	68.54	82.34	92.16	79.42	82.34	99.2	113.77	125.53	145.23
• IBS	8.43	16.29	23.19	31.15	32.75	29.94	32.19	36.39	42.87	45.65	49.03
• IRG	29.32	39.77	44.76	50.63	58.91	49.23	50.03	62.7	70.76	79.79	96.08
الضرائب غير المباشرة	151.4	193.18	218.38	230.52	246.3	259.36	279.28	306.06	367.31	399.01	429.52
• TVA	52.2	69.02	84.08	90.79	98.47	99.45	105.17	115.92	146.44	162.25	200.95
• DD	47.9	78.63	77.31	72.53	77.09	82.44	90.38	104.3	128.46	143.38	137.02

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

الملحق رقم (4–4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (1994–2004) **الوحدة (مليار دج، %)**

السنوات	صنف الإيرادات العامة						مجموع الإيرادات العامة
	جبائية		منها بترولية		غير جبائية		
	القيمة	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	القيمة	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	القيمة	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	
1994	415.7	84.06	222.2	44.93	78.8	15.93	494.5
1995	589.7	94.6	336.2	53.93	33.6	5.39	623.3
1996	798.5	95.38	507.8	60.66	38.6	4.61	837.1
1997	887.9	94.88	570.8	60.99	47.9	5.11	935.8
1998	721.3	91.6	378.7	48.09	66.1	8.39	787.4
1999	908.9	92.32	560.1	56.89	75.6	7.67	984.5
2000	1093.2	95.17	720	62.68	55.4	4.82	1148.6
2001	1285.1	89.49	840.6	58.53	150.9	10.5	1436
2002	1409.5	88.82	916.4	57.74	177.4	11.17	1586.9
2003	1398.9	92.33	836.1	55.18	116.1	7.66	1515
2004	1465.9	98.98	862.2	58.22	15	1.01	1480.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004.

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2002، 2003، 2004.

- ONS, Rétrospective Statistique (1970- 2002), Edition 2005

الملحق رقم (4–5): تطور أهم نفقات التسيير في الفترة (1994–2004) الوحدة (مليار دج، %)

السنوات / المؤشرات	أجور الموظفين			تحويلات جارية			فوائد الدين العمومي		
	القيمة	النسبة إلى نفقات التسيير	معدل النمو	القيمة	النسبة إلى نفقات التسيير	معدل النمو	القيمة	النسبة إلى نفقات التسيير	معدل النمو
1994	151,7	44,0	---	120,9	35,0	---	41,1	11,9	---
1995	187,5	42,1	23,5	149,7	33,6	23,8	62,2	13,9	51,33
1996	222,8	40,4	18,8	185,3	33,6	23,7	89	16,1	43,0
1997	245,2	38,1	10,0	220,4	34,2	18,9	109,4	17,0	22,9
1998	268,6	40,4	9,5	199,3	30,0	-9,5	110,8	16,6	1,2
1999	286,1	36,9	6,5	248,7	32,1	24,7	126,4	16,3	14,0
2000	289,6	33,82	1,22	292,0	34,10	17,41	162,3	18,95	28,40
2001	324,0	33,63	11,87	391,4	40,63	34,04	147,5	15,31	9,11-
2002	346,2	31,55	6,85	471,9	43,01	17,05	137,2	12,50	6,98-
2003	379,0	31,60	9,47	537	44,78	13,79	118,2	9,85	13,84-

8,62-	9,16	108	10,6-	40,71	480	18,20	37,99	448	**2004**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 142.

الملحق رقم (4–6): نسبة مشاريع البنية التحتية التي تم إنجازها في الفترة (1999–2003) من إجمالي المشاريع.

	المتواجد حاليا	الإنجازات في الفترة 1999–2003	النسبة %
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية			
سكنات (اجتماعية، تساهمية، ريفية، ترقوية)	5.689.906	693.949	12,19
ثانويات	1.386	232	16,73
مدارس (تعليم أساسي)	3.747	563	15,02
قاعات التعليم (تعليم ابتدائي)	130.043	19.546	15,03
داخلية	896	114	12,72
نصف داخلية	1.233	323	26,19
المقاعد البيداغوجية (تعليم عالي)	549.300	263.000	47,87
أماكن الإيواء (تعليم عالي)	250.168	108.700	43,45
مدن جامعية	38	08	21,05
جامعات	27	12	44,44
أحياء جامعية	165	78	47,27
معاهد التكوين المهني	73	10	13 ,6
مراكز التكوين المهني	514	58	11,28
ملاحق معاهد التكوين المهني	23	14	60,80
ملاحق مراكز التكوين المهني	210	101	48,09
مستشفيات	196	11	5,61
عيادات لمختلف الأمراض	500	48	9,60
مراكز صحية	1.265	129	10,19
قاعات العناية	4.237	548	12,93
ملاعب (بما في ذلك الملاعب المتواجدة بالبلديات)	746	91	12,19
المركبات الرياضية	320	120	37,5
قاعات متعددة الألعاب	145	80	55,17
البنية التحتية الاقتصادية			
سدود (دون الأخذ بعين الاعتبار التي تحوي أقل من 1مليون $م^3$)	54	09	16,66
موانئ	20	08	40,0
طرق وطنية	23.991	2.287	9,53
طرق ولائية	20.934	1.908	9,11
خطوط السكك الحديدية	3.973	91	2,29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

- Conseil National Economique et Social, Nécessité de choix économiques et de meilleure sécurité des transports, Rapport sur Le développement de l'infrastructure routière, 25éme session plénière, Page : 57.